

کتابخانه ملی
۱۲ - ۲۶

کتابخانه ملی
مجله علمی

مجله علمی
کتابخانه ملی
مجله علمی

یازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه ملی
مجله علمی

کتابخانه ملی
مجله علمی

بسم الله الرحمن الرحيم
اشبه وعشرين مثلاً الاول من كون قولنا في نظيره الشجر ام الثانية
بدر سماع اقرانه الفون واجبة لا الثالثة هي الصلوة على اهل البيت
الرابعة بل يجوز اكل الخبز وكونه ما خبزاً من الخبز الخامسة لم يحرر في النجاسة السادسة
بل يجوز الصلوة مع غار جرة المصطفى السابعة بل القبح بالبركة بائناً لا الثامنة لو
الماسوم المشو القرعة في اية الاما قد ذكر في تركه التاسع لو دخل في الركوع على اية دكو
الاولين فظهر انه ركوع الاجتهاد العاشر لو صلب جماعة مكان فصلهم جبال
والثاني من جميع اثاره بل يحرر المريض من ركوعه لا الصلوة
ان يترك من ركوعه في ركوعه مع عدمه العاشر عشر من ركوعه في ركوعه
المصلحة الامام لا الرابع عشر بل يترك من ركوعه في ركوعه
وان كان من بعض المسلمين الخامسة بل يترك من ركوعه في ركوعه
بل من حلال ام حرام السادسة عشر ما ينشركونه من الرضاع السابعة لو ان تساء
ارفعت غيرة منسما هل يجوز اخذ خواتمه الا لا لم يرتفع ام لا وكذا اخوة
فريقا لم يرتفعوا الذين لم يرتفع بعضهم على بعض هل يتركوا ام لا الثامنة
اذا ارضعت امرأة اجنبية اشبهت لبنه بركوبه اخذت منها الذين لم يرتفعوا بعضهم
الثانية عشر بل كفاية الله عنكم كفاية عين وكفاية شهن فضل العزوة بل يترك من
سواء ام لا الحادية والعشرون بل يجوز الرجوع على الخوف الجوع هو ما بعد الحرام الثانية



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تالمی الزواهر - کتاب ۱۲۳۴

مؤلف: شیخ لطف داری جبرانی

موضوع:

شماره ثبت کتاب:

۴۱۵۹۹

۱۷۸۱

۵۸۵۲

۲۷۲/۳



فرست شد
۵۸۵۲

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا وجد حمد الله تعالى بما له من الخادم وشكر له على نعمه الواسعة والحمد لله الذي
على شرف ركنه وساجد محمدا واهل بيته ونبينا الحبيب والمسلمين **فيقول** فقير
وغير الكبريم يوسف بن محمد بن ابي هاشم كذا في الخبر ان ملكا لله قام فواصي الاماني في
له شمس من الخافذ اجاب فاسالت لما الاخلاص والخل الاختصاص
الله نعم غرك ونوفيك وسعمل الى سبل خيرات طريقك من المسائل التي لك
السطر في تحقيق جواهره وتبيين شرفها من لبا لها المبينة على توضع من البال
تقسم الفكر والخيال وتراكم اهلج الاشتغال سائلا منه سبحانه الامداد بالقوة
وازاله انساب التعويق والمنداية الى ما هو الحق والصفا وان يجعله دخر المنة
يوم الحشر والمساب وحيث ذكرت ايدك الله قم بتاييده وجعلك من مخلصيه
انك تريد ايضا انما الى كتاب عقد الجواهر حسن تسميتها باللذات الزاهية في تتمة
الجواهر وهذا انا اسوقها مسئلة مسئلة مذكرا منها بالجواب شيئا في التحقيق
الواني فاقول وبأسعير لا خلع الماقول ونيل المسئول **المسئله الاولى**

اعطى الانسان خادمه الثوب الحسن فاقى به فكرا انه غسله هل يقبل قوله في ذلك
ويحكم بالطهارة ام لا **الجواب** وبخلافه المنداية المجددة الصواب بل الخلفا
من انما بنا دقة على كلام في هذا المقام سوى الحديثين المحققين الامين الاستبرار
صاحب فوائد المدينة والسيد فخر الله الخ لرى فوالله نعم قبر لها ورفع
قد رجا فاتها انقلد على عصيرها انهم كانوا الاجل هذه الشبهة لا يتنبهون
ثيابهم القاصرين او يبيعونها عليهم ثم يشتريها منهم مستندين الى ان
الثوب متيقن بكناسه ولا يرتفع حكم يقين بكناسه لا بيقين الطهارة او ما
قام مقامه من شفاة الغداين او اجبا ذى اليد ثم رد ذلك بان استسقا
من الاخبار ان كل ذى علم فهو مؤمن على علمه ما لم يظهر منه خلا فاقول ومن
الاجبا المشايخ في كل ما قدس رهما ما ورد في صحيح الفضل انهم
سألو ابا جعفر عن شراء الثمن من الاسواق ولا يدرون ما صنع لقضا
قل كل اذا كان ذلك في سوق المسلمين ولا تشا اعنه وفي رواية سماعة
سأله عن كل الجبس وتقليد السيف فله الكنف والغراء فقال لا بأس لم تعلم
انه مته وفي صحيحه ابراهيم بن ابي محمود انه قال للرضا ع الخطاط يكون يهوديا او
نصرانيا وانت تعلم انه رسول ولا يتوضا ما تقول في عمله قال لا بأس وصحيفة
برغاة قل سالت ابا عبد الله ع عن الثياب السايير يعلمها الجوس وهم اجبا وهم

الحزب ونساءهم على تلك الحال البسها ولا اغسلها قال نعم قال ابن عمر ففعلت
لنفسا وخطت وقملت لها اذا واود طاء من السابري ثم بعثت لها اليه
في يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكانه عرف ما اريد فخرج فيقال الى الجمعة ودعا
عبد الاعلى عن ابن عمر قال سالت عن الحائض فيها وضوء قال لا يغسل مكانها
لان الحائض مؤمن اذا كان ينطقه ولم يكن صبيا صغيرا الى غير ذلك من
الاخبار الجارية في هذا المضمار والتقريب فيها ان امارة الطهارة والجلية
التي قد سارت عدة كلية انما تبني على امانتهم على انهم المذكورة وفي
ذلك ما ورد في كثير من اخبار الصانع وذوي الاعمال اذا اشد وانته
لا يضمنه الا ان يتمم في كان ما هو الا يضمنه ولا يضمنه ما اشد
الوجه فيه انه مؤمن وموثوق بعلمه وانته لا يخالف ما اراده صاحب العمل الا
ان يكون بغير اختياره وهو مؤيد لما ذكرناه باوضح تايد ليس عليه من مزيد
ودعنا استدلالنا بهذا القول الى رواية ميسر قال قلت لابن عمر عن الحائض
فتفضل ثوب من المني فلا تبالي في غسله فصلي فيه فاذا هو يابس فقال اعد
صلوتك اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء وفيه ان ظاهر
الحزبان امره باعادة الصلوة انما هو لوجوب المني لا يكون الجارية قد غسلته
وغسلها غير معتبر ولا مطهر حتى لو فرض انه انما اذا التزم عن الثوب ولم يجبه فيه

فيه كان يجب عليه غسل الثوب واعادة الصلوة لعدم الاعتماد بغسلها او
تطهيرها كما توهم لا يبق ان لو كان غسل الجارية معتبرا شرعا وموجب الطهارة
الثوب لم يجب عليه الاغارة وان وجد المني بعد ذلك لانه وان علم وجوده
فيه سابقا الا انه قد بقي على طهارة الثوب طهارة شرعية موجبة لحوز
الصلوة فلا تعقب الاعادة لانه نقول ان غسل الجارية ونحوها انما يكون
عسلا شرعيا معتبرا لم يظهر ضارده ولما بعد ظهور ضارده فلا يجب
للكم بكونه شرعيا وقوله اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك
الظاهر ان يكون معناه انك لو غسلت انت لباغت في ازالة النجاسة فلم
يكن عليك اعادة وبما ذكرناه هنا صرح كسيد كسند في المدارك وفيما
الرد على شيخنا الشهيد حيث انه في مسئلة الصلوة في النجاسة جازها لا
سقوط الاعادة مع الاعتماد بالنظر في الثوب قبل الصلوة وتفقد النجاسة
وجوب الاعادة على من لم يجهل واستند الى بعض الاخبار مثل رواية ميسر
وقوله فيها اما انك لو كنت غسلت انت اه فاجاب السيد السند عن
المذكور بان ظاهر الرواية انما دللت على الاعادة مع الصلوة في الثوب
عسلة الجارية لعدم وقوع الغسل على الوجه معتبر بخلاف محل التمسك
اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء يمكن ان يكون المراد به

لو غسسته لاذلت الجاسة فلم يكن عليك إعادة انتقي وهو مؤيد لما
ذكرناه ومؤيد لما سطرناه وايضا فان المعانم الاخبار ان الناس في
الصناديق الاول كانوا يدفعون ثيابهم للغسال لاجل غسلها من الاوساخ
والجاسات وليست جوعها منهم ويلبسوها ويصلون فيها من فين
تناكر ولو كان ما ذكره هذا المتوهم حقاً من انه لا يمكن الحكم بظهورها الا
بتميكنها ياها لنقل ذلك وايضا من المعلوم وجود الاطفال في بيوت الائمة
وفي بيوت اخباهم ولا يبايتم في حصول الجاسات في الثياب منهم او من
غيرهم ولو كان ما ذكره هذا المتوهم حقاً لورد في خبر من الاخبار او نقله
ناقل في بعض من الاعضاء وليس فليس وهذا الوجه يرجع الى ما ذكره كونه
الامين الاستر ابادي قدس سره في كتاب القوائد المدينة نحية البراءة
الاصليّة وجواز المنسك بها في مثل هذه الصلوة من الاحكام التي لا يعم
البلوى وبما استدلل ايضاً على ما نقلنا عنه انفا من الحكم في هذا المنسك
قال المحدث الماهر اذا تتبع الاخبار الواردة في حواله تتبع في مسئلة لو كان
حكم مخالف للاصل لا شتم لعموم البلوى بها ولم يظفر بذلك الحكم بحيل
له العلم او الظن كما تسمي العلم بعبد الحكم لان جماهير من اصحابهم منهم
الاربعة لان رجل الذين هم اصحاب الصادق هم وتلامذة كانوا ملازمين لهم

لم في مدة تزيد على ثلثائه سنة وكان همهم وهم الائمة اظهروا الدين و
ترويح الشيعة وكانوا الحرصهم على ذلك يكتبون كمال السمعونه خوفاً من عرض
النسيان وكانت الائمة يحثونهم على ذلك وليس الغرض منه الا الظل
به بعدهم ففي مثل ذلك يجوز المنسك بالبراءة الاصلية اذ لو كان ثمة دليل
والحال كله اظهر اقول وما اعترض به بعض افاضل متاخرى المتأخرين على
هذا الكلام من انه لا يفي من نفع اشكال لتطير الضياع والتلف الى
جملة من الاصول فالظاهر سقوطه لان الظان التلف لما عرض لتلك
الاصول اخيراً بعد نقل ما فيها من هذه الكتب المتداولة بالاشغاف
لهذه الكتب لكونها احسن ترتيباً واوضح تبويباً ومع هذا فقد بقي
كثير من تلك الاصول الى عصر ابن ادريس والمحقق والسيد ابن طاوس
ونقلوا منها كثيراً في مصنفاتهم على ان ما اعتمد صاحب هذه الشبهة
من ان يقيمن الجاسة لا يرفع الا يقيمن الطهارة منقوض بما صح جملة
من الاخبار منهم المحدث الامين الاستر ابادي قدس سره وهو الحق في مسئلة
من الحكم بظهوره الانشايح والغيبة لان معلومية الحدث من المكلف في
اليوم والليالي لا لا سبيل الى انكاره فالحكم بجاسته يقيني البته ولو قد
الحكم بظهوره على سؤاله لان ان لا يجوز الصلوة خلف امام الجماعة حتى

لنا ان عز ذلك وكذا لو دأى في ثوبه جاست ثم داه بعد ذلك خاليما من تلك الخبا
فانه لا يجوز له استعاذه ذلك الثوب والصلوة فيه وان يقتدى بابائهم
في حتى يستلغ ذلك ولكل مما لا قابل به ولا دليل عليه بل الدليل على خلافه
بما لا يطرقة الاكثار واليد وبالجملة فما ذكره هذا القائل محمدي شعبة لا يثبت اليها
ولا يعول عليها والعلة على ما جرت عليه جملة علماء الابرار في جميع الادوار
وجملة الامم والاقطار خلفا بعد سلف لا تناكر بينهم في ذلك ولا
اختلاف فيها هذا لك والله العالم بحقائق احكامه وفوائده القامون بها
حلالا وحراما **المسئلة الثانية** هل يستماع قراءة القرآن واجب ام لا وعلى
الوجوب لو سمع المصلي القرآن وهو مشغول بالقراءة او بالذكر هل يجب
استماعه وتلك ذلك وان طال الزمان ام لا **الجواب** ان ظاهر الاصح في هذه
المسئلة هو القول بالاستحباب ولم اقف على ما اشيع الكلام فيها سوى ابي
الاسلام الطبرسي قدس سره في تفسيره مجمع البنا حيث قال في تفسير قوله نعم
وان قرئ القرآن الآية اختلفت في الوقت المأمور بالانصات والاستماع له فقل
انه في صلوة خاصة خلف الامام الذي ياتي به اذا سمعت في انزعاج
مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب ومجاهد ^{الزوي}
ودى ذلك عن ابي جعفر نعم قالوا لو كان المسلمون يتكلمون في صلواتهم وسلم

وليس بعضهم على بعض واذا دخل داخل فقال له صليتم اجابوه فنفوا
عن ذلك وامروا بالاستماع وقيل انه في الخطبة امر بالانصات والاستماع الى
الامام يوم الجمعة غرغطا وعمر بن دينار وزيد بن اسلم وقيل انه في الخطبة
والصلوة جميعا عن الحسن وجماعة قال الشيخ ابو جعفر قدس سره في
الاقوال الاولى لانه لا يجب فيها الانصات لقراءة القرآن الاحال القراءة والا
في الصلوة فان على المأمور بالانصات والاستماع عن واجب ودوى على
عبد الله بن محمد قال يجب الانصات للقرآن في الصلوة وغيرها قال وذلك على وجه
الاستحباب او في كتاب العياشي باسناد عن ابي كهمش عن ابي عبد الله نعم قال
قرآن الكوا خلف امير المؤمنين نعم لئن اشرت ليجنن عليك ولتكون
من الخاسرين فانصت له امير المؤمنين نعم وعن عبد الله بن ابي يعفور عن
ابي عبد الله نعم قال قلت لما الرجل يقرأ القرآن يجب على من سمعه الانصات
والاستماع قال لا انتهى كلام الطبرسي قدس سره هكذا ايضا خضر من كتاب مجمع
البيان الان شيخنا المجلسي عطر الله قدس سره في كتاب بحار الانوار قد نقل
كلام الطبرسي هنا بالفظه وكذا صاحب التوسائل فيه قد نقل ملخصه وكل
منها قد نقل رواية ابن ابي يعفور لهذه الصوقة وعن عبد الله بن ابي يعفور
عن ابي عبد الله نعم قال قلت لما الرجل يقرأ القرآن يجب على من سمعه الانصات والاستماع

انما في هذه المسئلة انما هو في الصلاة
فانما في غيرها من المراتك والاعمال
فانما في غيرها من المراتك والاعمال
فانما في غيرها من المراتك والاعمال
فانما في غيرها من المراتك والاعمال

قال نعم اذا قرأت عندك القرآن وجب عليك الانصات والاستماع ومن الظاهر
 ان مشاهدين العديدين لا يعتمدان في النقل الا على معتد وكيف كان فلا بد
 من تفصيل القول في المسئلة على وجه يظهر منه الحق الحقيقي بالاتباع وان
 كان قليل الاتباع فظاهر كلام الشيخ المنقول عنه هنا الاجماع على عدم الوجوب
 في غير الصلوة وانا وداود لا ما وقف عليهم من اخبار المسئلة ثم اردوا
 بما يظهر من معانيها انها رواية ابن ابي يعقوب ينقل الشيخين كذا في
 الرواية التي نقلها الشيخ عن الصادق عليه السلام في وجوب الانصات
 معهم ومنها ما رواه الشيخ في الصحيحين معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 سالت عن الرجل يقوم في صلاة فيصلي فيها فقال اذا سمعت
 كتاب الله يتلى فانصت له فقلت له فانه يشهد على بالشرك قال ان يحل الله
 فاطع الله فرددت عليه فاني لم اخصه فقلت اصلى اذا فيبقى ثم اخرج اليه
 فقال انت وذلك قال ان عليا كان في صلوة الصبح فقرأ ابن الكوا
 وهو خافه ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لتناشرك الخبط
 عليك ولتكون من الخاسرين فانصت على تعظيما للقرآن حتى فرغ من الآية
 ثم غاد في قرأه ثم اغاد ابن الكوا الآية فانصت على ثم قرأ اغاد ابن الكوا
 فانصت على ثم قال واصبر ان وعد الله حق ولا يستخفك الذين لا يتقون
 ثم

ثم اتم السورة ثم ركع وهو صريح كما ترى في وجوب الانصات لهم ومنها ما رواه
 الشيخ ايضا في الموقوف عن عبد بن بكير عن ابي بكر بن اعين قال سالت ابا عبد الله
 عن الناصب يا من انا تقول في الصلوة معه فقال اما اذا جهر فانصت للقرآن
 وانصت ثم اركع واتجد لنفسك وهو ظاهر ايضا في الوجوب على ان هذين
 الخبرين يدلان على عدم وجوب القراءة خلف المصلي لانه لا خلاف في وجوب
 القراءة وبه استفاضت الاخبار لا ناقول وجبه جميع بين الاخبار يمكن
 اما بالقول بوجوب الانصات كما دل عليه الخبران المذكوران مع القراءة
 سرفا ومنافاة في صحة خبر يعقوبين قال سالت ابا الحسن ثم عن الرجل
 يصلي خلف من لا يقتدى بصلوته ولا امام يجهر بالقراءة قال اقرأ لنفسك
 وان لم تتبع نفسك فلا بأس ومثله في وثقة محمد بن ابي حمزة وفيما فيك
 اذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس ومن الظاهر ان القراءة بهذا
 الكيفية لا تنافي في الانصات واما بالعل بظاهر خبرين والحمل على شدة كتيبه
 المانعة من القراءة بالكلية ويدل عليه رواية زرارة عن ابي جعفر
 قال لا بأس بان تصلي خلف الناصب ولا تقرأ خلفه فيها الخفية فان
 قراءة تخيرك اذا سمعته او نهما رواه العياشي في تفسيره عن زرارة
 قال سمعت ابا عبد الله يقول يجب الانصات للقرآن في الصلوة وغيرها فاذا

فإذا قرئ عندك القرآن وجب عليك الانصات والاستماع وهي كما
تري واضحة الدلالة تصريحية المقالة في الوجوب معكم ومنها ما رواه في الكافي
في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في خطبة يوم الجمعة الخطبة الأولى الحمد
ولستيعنه وساق الخطبة إلى آخرها إلى أن قال ثم ان كتاب الله اصدق
الحديث واحسن كقصص قال الله وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
لعلكم ترحمون ثم اقر اسوة من القرآن الحديث وهو ظاهر ايضاً في الصحيح
معكم ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح عن زرارة عن ابي
والعياشي في تفسيره عن ابيهما ثم قال اذا كنت خلف امام تأتم بقرائه فاضت
وجع في نفسك وهو ظاهر في وجوب الانصات على الامور لكن لا دلائل فيه
على التخصيص وفيه دلالة على ما قد مناه من انه لا منافاة بين الانصات
والقراءة الخفية ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن
الباقر ثم قال اذا كنت خلف امام فلا تقرأ شيئاً في الاولين وانصت
لقراءة القرآن شيئاً في الاخيرين فان الله عز وجل يقول للمؤمنين
واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
ترحمون الحديث وهو ظاهر مما يدل على القول المشهور من تخصيص
وجوب الانصات بالامور خلف من يقتد به وان الآية إنما اريد بها

ذلك وما رواه العياشي في تفسيره عن زرارة قال قال ابو جعفر اذا قرئ القرآن
في الفريضة خلف الامام فاستمعوا له وانصتوا والتقرب فيه فاقبل في صحيح
زرارة والمنقول في الكافي والعياشي وما رواه في باب عمرو بن الربيع
عن جعفر بن محمد في حديث قال فيه فاذا جهر فاضت قال الله نعم وانصتوا
لعلكم ترحمون هذا ما وصفت عليه من اخبار المسئلة وان كنت خبيراً
بجميع هذه الاخبار ما عدا صحيح زرارة المنقول عن الفقيه لا اختلاف فيها
عند النامد في مضامينها لان جملة منها اجماعاً صريح في العموم او ظاهر
كما اشترنا اليه في كل منها والجملة الاخرى لا منافاة فيها اذ غاية ما تدل عليه
بيان بعض الاقوال من غير تخصيص ولا حصر في ذلك القول نعم ظاهر صحيح زرارة
المذكورة في الفقيه كون مورد الآية انما هو الامور خلف الامام وهو ظاهر
في حصر الوجوب فيه ويبقى مدلولها سواء خارجاً عن معنى الآية وفيه اولا
ان ما ذكرناه من الروايات اكثر وأوضح فلا تبلغ هذه الرواية قوة المعاني
لها وثانياً انها معارضة بخصوص صحيح محمد بن عبد الله جعفر في الواردة في خطبة
الجمعة حيث تأتي الآية مشيرة إلى وجوب الانصات للقراءة التي بعد الخطبة
والظاهر ان وجوب الانصات انما هو من حيث القرآن لا من حيث خصوصية
القراءة في هذا الموضع والتجوز لهذه الرواية لا اعتناء بها بالروايات

المذكورة وثالثا انه يمكن حمل الرواية المذكورة على اذاعة بيان احد افراد
 العموم كما في الروايات المشار اليها انما هو ان بعد في الجملة الا انه في مقام
 الجمع بين الاخبار لا بأس به وذلك بما سياتي في كلام شيخنا المجلي قدس سره
 من حملها على اصل القول وهو لا يقتضي تخصيص كما هو ظاهر وبالمجمل فظا
 الآية هو العموم والتخصيص يصلح الى دليل قاطع وبهذه الساطع واخبا
 كما عرفت سوى الحقيقة المذكورة كلها متفقة مع الآية في الدلالة على
 فلا تبلغ هذه الرواية قوة في تخصيص الآية المعقضة بجملة هذه الاخبار
 فلا بد من حملها على ما ذكرناه ومن اعترف بعموم الآية المحدث الكاشف
 في تفسير الصافي فقال بعد نقل رواية زرارة المنقولة عن العياشي الداعي
 على وجوب الاضائة للقراءة في الصلوة وغيرها وفي غيره وصحيفة معاوية بن
 وهب ما صورته اقول هذان الحديثان وما في معناهما مما يوافق ظاهر
 القرآن من عموم وجوب الاستماع والاضائة محمول عندنا على ابناء وعامة
 الفقهاء على الاستحباب وتاكده انتهى وظاهره كما ترى انه لا مستند للتخصيص
 الاجمالي المدعى في المقام كما سمعت آنفا من كلام شيخ المنقول عنه في كتاب
 مجمع البيان وانت خبير بما فيه فان الخرج عن ظاهر الكتاب العزيز والسنة
 المستفيضة بحمد هذا الاجماع مشكل كما لا يخفى على من له ادق اسبغ علوهم

الاجماع

الاجماع وجزئيات الاحكام وانما ما ذكره شيخنا الحديث الصالح شيخ عبد بن
 صالح الجرجاني قوله انه مرق في هذا المقام مما رام به تشييد القول المشهور
 انه مؤيد بالادلة والمنصور ومدام احبنا الاطبنا وشنع على من خالفه في هذا الباب
 فهو عندي بحال من القصور كما ظهر وسيظهر لك اتم الظهور وانا اذكر في
 كلامه طابن ما فيه مما يكشف عن باطنه وخافيه قال قدس سره في جواب من سأل
 هل استماع القرآن واجب على العموم ويحقق بالما موم الخطاب ان لم يقد دليل
 على وجوب استماع القرآن في غير الماتم في الصلوة اذ اسمع قراءة الامام وهو ظاهر
 الاخبار حيث لم ينف احد منهم على الوجوب غير الحكم المذكور بل ادعى عليه
 الاجماع وانما نقل الخلاف عن العامة لا ما يبلغنا ضمن لا يزيد تحقيقه فيقول
 من ادعى شبهة سبق اليه لعلته الواسعة استناد الاعموم قوله نعم واذا قرئ
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا والامر للوجوب وحديث ابن الكواكبي
 والجواب اننا قد حققنا في الاصول ان الامر ليس حقيقة في الوجوب ولا في الندب
 بل هو امر مشترك بينهما ولا يمتد الى احدهما خصوصاً الوجوب لا بدليل من
 خارج والمتيقن حمله على الاستحباب للموافقة لاصل ان الكتاب السنة مشحون
 بذلك ومع ذلك فان عموم الآية مخصوص بما ورد في التفسير اهل العصمة كما ياتي
 وهو انهم اجماع من اهل التفسير وفيهم كانوا يتكلمون في الصلوة والنبوة

كلام شيخنا الحديث الصالح شيخ عبد بن صالح الجرجاني

يقترن وتلنا على عدم الوجوب وجوه الاول الاصل لثابت من الشرع كذا
الاجماع قال الشيخ ابو علي طبري حرة في مجمع البين انتم نقل كلام الطبري الذي قلنا
نقله عنه كما نقلنا ثم قال وهذا يعطى ان اصحابنا يجمعون على اختصاص الوجوب
بالمأموم وان الخلاف انما وقع بين اهل الخلاف والاجماع وان لم يكن عندنا
حجة براسم خصوص الاجماع التي يدعيها الشيخ والسيد لكن نفي الالة
مؤيد ولا اقل انه قول مشهور بين الطائفة على ان الاجماع انما يكون
عندنا بجمعة المعصوم والمعصوم قد تحقق منه نقول هنا بالاختصاص كالمعصوم
ويقال على ان الاختصاص قريب الى الاصل فلا يحتاج الى اثبات الا في دعوى كون
الاضا خلف الاما واجبا والمنازع قائل ببلانة يدعي الاعم فاذا اجماع قد
حصل عليه دون ماعده فيكون هو المتيقن وغيره مشكوك فيه واليهين
يعارض الشك في تيمم الاجماع على هذا التفسير ولا ينبغي ان يشك في خبرنا انك
مارواه الصدوق في الفقيه في صحيح زرارة عن ابي جعفر قال ولان كنت
خلفا فامام ثم ساق الرواية كما قد سناه ثم قال وما رواه العياشي عن زرارة
ثم ساق الرواية وهي الاخيرة من روايات العياشي ثم نقل رواية عبد بن ابي
المذكورة في كلام طبري بن جعفر نقلنا في صدر الكلام ثم قال بعد هذا وهي
في المدعي مع حجة الاول وعموم كتابنا بخصوص السنة الرابع انه لو وجب سماع قراءة

قراءة القرآن ثم لما جازت الصلوة في مسجد ومجمع يجمع فيه كذا يصح
منه فرادى جهرا ورضية كانتا نافذة ومنه لينقط الصلوة في المساجد والجامع
فرادى بل في الجماعة بعد انقضاء الفريضة والاستغفار بالنافذة والعلو من
عمدة التبري والامنة حلافة وما رواه الشيخ في التهذيب في صحيح معاوية بن وهب
ثم ساق الرواية جميعا قد سناه ثم ذكر فيها رواية العياشي عن زرارة الدالة على وجوب
الاضا في الصلوة وغيرها وقال انما يحولان على الاستحباب الموكدا ما عرفت
مع احتمالها للثبوت فانه مذهب جماعة من العامة قال زرارة في الكشاف
فاذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا طاهر وجوب الاستماع والاضا وقد
القراءة في الصلوة وغير الصلوة وكذا قال البيضاوي في تفسيره وقد عرفت
ان الوجوب مختص بقول العامة دون الخاصة فالجمل على الثبوت مختص بالوجوب
لا يفيد القول بالوجوب ثم يستلزم طرح الاجماع صحته ومن احتجوا بان
الاستحباب هو كعمدة اشبهوا قول والنظر فيه من وجوه الاول ما ادعى ان حقيقة
في الامول من ان الامر ليس حقيقة في الوجوب ولا النذب وانما هو الامر
المشترك بينهما فان الجواب عند ان زيل الكلام في هذه المسئلة وان كان
واسع المجال الالة لما كان من الضروريات في ابواب الاستدلال فلا بد
بانضاء عنا القلم ساعة في تحقيق الحال وازالة الاشكال فنقول مستغفرا

من الايات القرآنية والاشياء النبوية هو ان الامر حقيقة في الوجوب كما عليه
 محققوا الاصوليين وان اعتمدوا في استدلالهم عليه طرقا اخرى لان ما
 اعتمدناه هو الاول والاخر ومن الايات قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وليس اطاعة الا الاقيت
 لما يقوله الامر من الامر والنهي كما صرح به في باب اللغة والمشاورة
 الطاعة مع عدم الرخصة عصيا انهم اتفقوا على ذلك والعصيان قول
 سبحانه ومن يعص الله ورسوله فان له اجرنا جهم ومنها قوله سبحانه ومن يطع الله
 ورسوله فقد اطاع الله والتعريب ما تقدم ومنها قوله فيلحد الذين يخالفون
 عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم ومنها قوله سبحانه انما
 الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومن اخبنا الدلالة على ذلك ما
 استفاض من وجوب طاعة الامامة وان طاعتهم كطاعة الله ورسوله
 وقد عقد له في الكتابي بابا على هذه ومن اخباره حسنة حسين بن ابي العلاء
 قال قلت لابي عبد الله ع الاضياء طاعتهم مفرقة قال نعم هم الذين قال
 الله تع اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم الحديث وصححه
 قال قال ابو عبد الله ع نحن قوم فرض الله طاعتنا الحديث الى غير ذلك من الاخبار
 والتعريب فيها ما تقدم في بيان معنى الاية الاولى ومن اخبنا الدلالة على ذلك
 تفصيلا

هذا الحديث يدل على وجوب طاعة الامامة
 لان قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واولي الامر منكم يدل على ان طاعة
 اولي الامر منكم هي طاعة الله ورسوله
 لان الله تعالى لم يجعل طاعة الله ورسوله
 بغير طاعة اولي الامر منكم

تفصيلا صحيحة رواه ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال قلنا لابي جعفر
 ما تقول في صلوة السفر كيف هي وكف فقال ان الله عز وجل يقول اذا
 ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة واجبا كوجوب
 التمام في الحضر قلنا انما قال الله عز وجل فليس عليكم جناح ولم يقل اقلوا
 فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الحضر فقال نعم اولى قد قال الله عز
 وجل ان الصلوة المروية من شعائر الله فمن حج البيت واعتمر فلا جناح
 عليه ان يطوف بها الا يزور ان الطوفان بها واجب مفروض لان الله عز
 وجل ذكره في كتابه وصنعه نبوته وكلت التفصيل في السفر الحديث وجه
 الدلالة ان رواه ومحمد بن مسلم علما استفادة الوجوب على صيغة افضل
 محذرة وسال عن وجوب القص مع عدم الصيغة المذكورة وهما من اهل الكفا
 والامام ع قد رواها على ذلك وتقرير حجة واضحة البين ومنها الحديث عن زيد
 قال اشتريت ابلا وانا بالمدينة فاجتبتني عجايا شديدا فدخلت على ابي الحسن
 الاول ع فذكرتها فقال مالك والدليل ما علمت انها كثيرة الصائب قال
 فمن عجاياي بها اكرهتها وبعتها بها مع علمي اني الى الكوفة فسقطت كلما
 قال فدخلت فاجتبتني قال فيلحد الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة
 او يصيبهم عذاب اليم ومنها ما ورد في رسالة الصادق ع الى اصحاب الروية

فأقول روضة الكافي حيث قال فيها ان ما امر الله ان يتجنبوه فقد حرى الى
ان قال في شأنها اليتم واعلموا انما امر على لطاع فيما امر به وليتبع في غير
عنه فمن اتبع امره فقد طاعه ومن لم يتبعه عنما لم يتبعه عنه فقد عصا فان مات
على عصية الله اكبر الله على حجة النار وفيما صحبة زياره عن ابي جعفر
قال لمرء واجب على الخلق ان الله نعم يقول واما الحج والعمرة لله الحديث
صاحبه هذه الايات فيما ادعينا ليس علينا من يد كما هو ظاهر من التوسع
وهو شديد وهو القول المصور المشهور بين محقق علماء الأصول نعم قد
ذهب جمع من افاضل متأخرى المتأخرين او لم فيما ائنه المحقق المدقق
السيد السند صاحب المدارك والشيخ حسن بن شيخنا الشهيد الثاني
وبتبعه الجمع ممن تأخر عنهم الفاضل الخراساني صاحب الكفاية وتحقق
الخواري صاحب شرح الدروس وشيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله
وتليده الحديث الصالح المذكور والمنع دالة صيغة الامر والنهي في كلام
الائمة ثم على الوجوب والالتزام وان كانت كذلك في كلام الله والرسول فتد
الى كثرة ورود الامر والنهي عنهم ثم للاستحباب والكراهة وشيوع ذلك
حتى صار من الجازات الراجحة المساوية احتمال الحقيقة عند انتفاء
المرجح المجازي وفيه ولا ان تلك الاوامر والنواهي في الحقيقة انما هي وامر الله

الله ورسوله ولا فرق بين صدورها من الله ولا منهم لكونهم حملوا
للشريعة كما اشاروا اليه بقولهم انا افاخذ شلحدا عن الله ورسوله
نقول من انفسنا ونحسب ان هذا القائل ليس ان او امر الله سبحانه
الصادرة عنها لا بواسطة واجبة الاتباع فيجوز عليه القول بذلك فيما كان
بواسطة منهم وهل يجوز ان يتوهم نقلهم ثم ذلك اللفظ عن معنى الحقيقي
الذي هو الوجوب والالتزام واستعماله في معنى مجازي من غير نصب قرينة
حالية او غير تبينه على ذلك وهل هو الامن قبيل النعية والافعال ونظم
على شيعتهم وحرصهم على هذا انهم بل علق شأنهم وسبق مكانهم يمنع من
ذلك وثانيا ان ما استند اليه هذا الثامن من كثرة ورود الامر والنهي
في اخبارهم للاستحباب والكراهة مردود بان كان دلالة تلك الاوامر
والنواهي على ما ذكره باعتبار قرائن خالية او مقالية اقتضت ذلك فهو
لا يقتضي حمل الامر والنهي على ذلك وهل هو الاقياس مع وجود الفارق
والافروعين المتنازع فلا يتم الاستدلال وهذا الجدل الله سبحانه والفتح لمن
الرجال بالحق لا الله بالرجال وثالثا ان ما قدمنا من الايات والاجابة
الدالة على فرض طاعتهم وجوب متابعتهم شاملة لجميع الاوامر والنواهي
ما دللت الا على ضرورة وجوب طاعتهم فلا وجه حمل الامر والنهي الوارد في كلامهم على ما

عن القصة على الاستحسان والكراهة الموقوفة بحجج الزك والفعل لا يحصل
العمل بطاعتهم ولا يتحقق متابعتهم وكان التركيب لذلك في معرض الخوف وكخطر
والعرض لمجرد تيقن برأه الذمة من التكليف بخلاف ما عمل على الوجبة
والخبر فان المكلف يتيقن البراءة والخروج من عبء التكليف ولا يجازي
انزع الأغراض عن جميع ذلك لا اقل ان يكون الحكم بالنظر لما قد مرنا
من الايات والروايات من المتشابهات التي استغاضت الروايات بوجود
الوقوف فيها على ساحل الاحتمال لاجل بين وسلام بين وشبهات بين ذلك
فمن حيث شبهة الخوف من الهلكا ومن الظاهر البين ان الاحتمال في جناب الحق
والخبر وبما حققنا في التفسير في كلام شيخنا المشايخ من الاحتمال
عند الاضطراب وان اساس الذي بنى عليه ظاهر الاحتمال **الثاني** قوله مع ذلك
فان عموم الآية مخصص بما ورد في التفسير من اهل العصمة كما ياتي فان قيل
ما ورد من الاحتمال المشكك على الاستدلال بالآية المذكورة مخصص بآية
وهي صحيح عند مسلم الواردة في خطبة يوم الجمعة وصحة الرواية في التفسير
ورواية عروة بن الربيع البجلي المروية في المذهب والاولى ظاهرة في العموم
ندعية بالقرينة المقيدة والثانية ظاهرة في ندعية كاشرة الآية انفا كاشرة
ظاهرة في كون هذا الفرع داخل تحت عموم الآية ولا دلالة فيها على الخبر فلا

فلا دلالة فيها على ما يدعيه ولا منافاة فيها لما نقوله وبالجمله فانه ليس
عنده الاصححة زيادة المذكورة وقد عرفت مغايرتها لجملته اجمالا
ولاسيما تلك الروايات الصريحة لا تقبل التناول بل التي من جملتها صحيح
مسلم المذكورة والاستدلال بالآية على غير ما ندعيه صحيح فلا بد من دليل
هنا في رواية جباينها وبين احتمال المسئلة واما حمل تلك الروايات كلها
على الاستحسان مع صحتها في الوجوب والعموم كالشمس دائرة النهار فمن
القبول البعيد عند ذوي الالباب والاحتمال اذ من القواعد المهمة عندهم ان
التاويل انما يكون في جانب المروج لا الرجوع وتلك الاحتمال مع كثرها
صحتها واصلها قد اعتضدت بظاهر الآية وقد عرفت من كلام المحدثين
الاعتراف بعموم الآية والاعتراف بمساعدة الاحتمالها واما الاعتناء بها
الاحتمال وغيره على الاستحسان فكيف يصح جعل التاويل في جانبها وتخرج عما
عليه مع ما عرفت وبذلك يعلم ان ما تذكر في كلامه وطال به في نقضه
وابوابه من تخصيص الآية والخبر اجمالا عن ظاهر وعمومهما بما لا ينبغي ان يلتفت
اليه ولا يبرح في مقام التحقيق عليه لانه متى خص وجوبه لانصافه
لن طرح تلك الاحتمال المتكاثرة الصحيحة في العموم اذ حملها على الاستحسان كما
بعيد عن مناطها اهم البعد ولا سيما صحيح معاوية وهو حيث قلنا

سمعت كتاب الله فانصت له فرا جبر السائل بانه شهد على الشريك في جانيه
بانه ان عصى الله فاطع الله وشيئا الى ان لم تنصت فانت عامر شريك
قال ان عصى الله فخلق فلا تعص الله في حقك بعد استماع قراءة بل الطاعة
ودد عليه الكلام فلم يرض له في مجال هذا الاستحسان او في كمالنا من
كلام هذا الكلام على الايجاب ولو جاز ان كتاب القل والتاويلا مثل
هذه الدلائل الصريحة والمعا الفصحى لا سند باب الاستدلال واستعت دائرة
الخصا والمجال واعوز الناس لايمان بالعبارة الدالة على مقاسم اوسع
تطرق هذه الاحتمالات الواهية ويتلوها في النص احد على ما ذكرنا واية ابن
اليعفور المنقولة في كلام الشيخين المتقدمين ودولة القياس **الثاني** ان ما
استدل اليه من الاحتمال الثابت من الشرع كلام فيه جمال بل احتمال البحث فيه
واسع المجال موجب للخروج عن جادة جواب السؤال وكما نقول ان الاحتمال
المذكور مع تسليمه يجب الخروج عنه عند قيام الدليل على خلافه والدليل كما
قد مناظره مسترة عليه وحق لا ياتيه الباطل من خلفه ولا من بين يديه
الرابع ان ما استدل اليه من الاجماع فانه لا يجمع فيه الا ان الخروج عن ظاهر
القرآن وصحاح الاخبار الصريح مجردة مشكل وما يغيره في آخر كلامه فهو
على صحة التخصيص للآية كما ادعاه وقد عرفت ما فيه ما قد خرج عن الكتاب

وهذا قوله ثم انظر الى قوله فان الاجماع الذي ادعاه اولا هو الاجماع على
التخصيص بالامور وكلامه هذا الذي بناه على موافقة الخصم بما يستلزم
الاجماع على جبر الوجوب على الامور لا على التخصيص بالوجوب على الامور
غير لان روح فتولة يكون هو المتيقن ان اراد جبر وجوب الاختصاص على المتق
منسلم ولكن لا يجد به نفع وان اراد الاختصاص لخصم لا يقول به فرب هذا
الاجماع واين هذا التقيين الذي طال به من غير طائل سوى مجرد التبريل
لا يرجع الى حاصل **الخامس** ما استدل اليه من الروايات الثلث فاما صحيحه فانه
فقد مر الكلام فيها واما رواية الشيخ فليس فيها اريد من الامر بالاختصاص
الامام في الفرضية لكونه احد افراد العموم الذي دل عليه الآية ولا دلالة فيها
على التخصيص لهذه الصورة كما اسلفنا لبياننا واما رواية ابن ابي يعفور
فهو وان كانت مصر فيها يدعيه كذلك قد عرفت ما نقله الشيخ المتقدم
عن البرقي في الكتاب المذكور ان الرواية المذكورة من اصح الادلة على ما ندعيه
ولا اقل من ان نقول انه قد تعارض النقد اقتصار من الذين وبه ليقط
الاستناد اليها من الطرفين **السادس** ما استدل اليه من انه لو وجب استماع قراءة
القرآن للمجاورة الصلوة ومجدا فان فيه انه لهذا الوجه قد حمل اخبار
الاختصاص في غير الصلوة على الاستحسان وقد عرفت ما في سائر ادلتهم من عدم الدلائل

على المراد وتطرق النقص البناء والبراهين لا هذا الدليل الذي لا اعتماد
عليه انهم ولا تعويل وح فبقول انهم انما ان يقول باستحباب الانصاف الذي
حمل عليه الاخبار في هذه الصورة ام لا وعلى الاول يلزم الحد والذوق منه
وتناول لاجله الاخبار وعلى الثاني فاللزم منه اما طرح تلك الاخبار الكلية
او ابقاءها على ظاهرها من الوجوب واستثناء هذه الصورة لمكان الصورة
ولزوم الحد والذي دعاه وكيف كان فانه لا يتجه الحمل على الاستحباب من
اجل هذا الوجوب وتوضيحه انما صاد الى استحبابا وحمل تلك الاخبار عليه
تفصيلا من لزوم هذا الحد والذي دعاه مع ان اللزوم يقتضي النتائج
ليستحباب الانصاف هنا لانه لا فرق بيننا وبينه في عموم الاحكام والبراهين
مقام الاباغت انما انوجب ذلك لظاهر الامر وهو حمل تلك الاصل على الاستحباب
فصل عموم الانصاف متفق عليه وانما الخلاف في الوجوب والاستحباب لا
ويبان هذه الصورة داخل تحت العموم فيستحب فيها الانصاف بتفصيل
ما ذهب اليه وبذلك يعود الحد والذي فومنه وان منع من الانصاف
هنا وجوبا واستحبابا فاللزم منه اما طرح تلك الاخبار اساسا لان هذا احد
افراد عمومها وقد منع من اجرائها فيه واتا بقاءها على ظاهرها وما
دلت عليه من عموم الوجوب واستثناء هذه الصورة من الوجوب
للعلة

١٢
للعلة التي ذكرها وعلى انها كان فلا وجه للاستحباب وليس له ان يقول ان
ان الاخبار ومحمولة على الاستحباب في غير هذه الصورة لانه انما تناول هذه
الاخبار وحملها على الاستحباب لاجل هذه الصورة فاذا كان الانصاف فيها
ساقطا وجوبا واستحبابا فلا موجب لاحراج تلك الاخبار على ظاهرها بل
الواجب ابقاءها على ظاهرها واستثناء هذه الصورة من الوجوب وهو
لا يقول به على ان الذي نقول به المقام ان مقتضى الدليل كتابا وسنة حكم
من الاحكام فانه لا يمكن في هذه المسئلة والاستبعاد اخذ
الاشياء الجارية بين الانام **التاسع** ما ذكره من حمل محبة معوية بن
وولاية العيا على الثقة فانه ناش عن ضيق الحال فيخرج من هذه القضية
اذ ما اعتمد من عبارات الكشاف والبيضاوي وليس فيه ازيد من انفقها
بان ظاهرا لاية العموم وهذا المرسل عندنا كما في وعند جميع النسخ وليس فيه
دلالة لا اشعار بان ذلك مذهبهم حتى يشتمل على الحمل على الثقة وقوله انهم قد
عرفت ان الوجوب يقتضي بقول العامة ليس في محله ما عرفت من كلام الحد
الكاشف ان الاستحباب وعد الوجوب هو الخامسة والعامة من اين لانه
العامة قاتلون بعموم وجوب الانصاف وفي موضع قد مر حتى يقول وقد
عرفت ولم يسبق له الاصل كمال الجبر في تفسير الآية والاقوال التي فيها تفسيرها ليس

هذا القول الذي نسب للعاو ونعم على الاستبصار في عموم وجوب الاضحية في ثبوتها
والمنقول ثم تكرر احوال الاول القول بالتخصيص بالجماعة والثاني في خصوص
الخطبة والثالث في التخصيص بالخطبة والصلوة والجمع من ذلك قوله والقول
بالوجوب حكم يستلزم طرح الاجماع مع صحته ومن احتجوا بما ادعى من هذه
الاجزاء التي لا يجلد بذكرها على التكرار وليس الاصححة في رتبة التي قد عرفت
ما فيها من الاجزاء كلها كما عرفت انما دلت على الوجوب حكم لقول بماذا
اليه مستلزم لطرحها كما قد منا ايضا وهو قد قبلت القضية وادعى ما
لا اثر له بالكلية ما هذا عجيب من هذا الحدث الاربعة بالجملة فانه قد عرفت
يجري قلمه على سبيل الاستبصار من غير اعطاء السائل حقرا في الاستدلال مع
هذا الشئ كما عرفت في صدر كلامه على من ذهب الى عموم الوجوب في المقام
مع انه هو المبتدأ من ظاهر الآية والبرج من اخبارهم من بالجملة فليست له عند
لذلك في غاية الاشكال وفي غاية الاعتناء والاحتياط فينا لانهم على كل حال اذا لم يرد
عنا عليه كافة الاختصاصات مشكل وموافقهم مع ظهور الامة في خلافها
ذهبوا اليه اشكل والمنا ذكرناه واختاره يميل نحونا الجلسي حيث قد
في كتاب الجار بعد نقل الايات الواردة في المقام وتصديرها بالآية المذكورة
ما هو من تفسير الآية الاولى يدل بعمومها على وجوب الاستئذان والسكوت عند

عند قراءة كل قرينة في الصلوة وغيره بناء على كون الامر حكم او امر القرآن
للوجوب والمشهور الوجوب في قراءة الامام والاستحباب في غيره مع ان ظاهر
من الاجزاء المعبرة الوجوب حكم الاصححة في زيادة عن ابي جعفر قال وان كنت
مختلفا ما رثم الرواية كما قد ساء وقال بعد هذا ويمكن حملها على الخاتمة
في ذلك فلا ينافي في عمومها لكن نقل الاجماع على عدم وجوب الاضحية في غير
قراءة الامام وربما ينفرد ذلك بكونه الحج والامر بالقراءة خلف من
لا يقتضي به ويمكن دفع الحج باننا انما يلزم ترك الجماعة الشايخ في هذا
الزمان واما التقافل فكانوا يصيرون في البيوت والامر بها خلف من لا
يقتضي بالضرورة لا يوجب عدم وجوب الاضحية في غيرهما مع انه قد وردت
الرواية فيها اقيم بالانصاف بالجملة فليست له لا في اشكال ولا هو طرعا
الانصاف انما امكن انفق كلامه على في اللذات معا وهو يرض فيها اختناؤه وفي غاية فيها
ادعيائه واما انه لو سمع المصلي القرآن وهو مشتعل بالقراءة فالأحوط له
والاجنب فلك ذلك معها امكن لم انه لو اتفق له ذلك فيلحق بين الامر من حسب
الامكان بحيث يشيع ويقر ان امكن الانصاف على وجه لا يطول به الزمان
بحيث يخرج عن كونه وصليا فقدم على ذلك وبالجملة فانك قد عرفت ما حققنا
وتبينت مما اوضحنا ان الانصاف واجب حكم بالآية والروايات الصريحة المتكاثرة

امين ورواه شيخنا الباق في المنافع والظاهر انه نقله من الكشاف
 لم ين من طريقنا وروى النوى في كتاب جليلة الابرار نقلنا من كتاب كرم
 وحسنه عن ابى هيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 فلم يصل على من واه القاضى البضاوى في تفسيره وروى النوى
 عن جابر بن سمرة قال قال من ذكره عنده فلم يصل على فقد شق الى غير ذلك من
 الاجبا الكثيرة ومع الاجبا من الطرفين متفقة على الوجوب وقد اختلفوا
 في ذلك ايم فذهب بعضهم الى وجوبها في العزلة في غير الصلوة ونقل ذلك عن
 الكرخي وبعضهم الى وجوبها في كل مجلس مرة وبعضهم الى وجوبها كل ما ذكر
 عن الطحاوى واخبارهم كاترى مما نقله على الاخير وهو الذي دل عليه شيخنا
 واما القولان الاخران فلم ينقل فاجابوا هم ما يدل عليه والمحقق في المعبر
 والعلامة في المستقى حيث دعيا الاجماع على عدم الوجوب كما اشرنا اليه فافا
 اجابا عن خلاف الكرخي والطحاوى في المسئلة باننا اجماع سبق الكرخي
 والطحاوى وبالمجمل فالوجوب عندى تالايين فيز ولا شبهة تغيير وينبغي
 على مورد **القول** انه هل يخص وجوب الصلوة بذكره باسمه العلى او يقتضى الى القى
 وكيفية وكذا ضمير الى اجمع اليه لم اقف احد من اخباينا على كلام في ذلك غير
 شيخنا الباق والمحدث الكاشاني اما الاول منها فانه جعل الاحوط الصلوة

هذا هو الوجه في وجوبها في كل مجلس مرة
 والظاهر انه نقله من الكشاف
 لم ين من طريقنا وروى النوى في كتاب جليلة الابرار
 نقلنا من كتاب كرم وحسنه عن ابى هيرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 فلم يصل على من واه القاضى البضاوى في تفسيره
 وروى النوى عن جابر بن سمرة
 قال قال من ذكره عنده فلم يصل على فقد شق الى غير ذلك من
 الاجبا الكثيرة ومع الاجبا من الطرفين متفقة على الوجوب
 وقد اختلفوا في ذلك ايم فذهب بعضهم الى وجوبها في العزلة
 في غير الصلوة ونقل ذلك عن الكرخي وبعضهم الى وجوبها في كل مجلس مرة
 وبعضهم الى وجوبها كل ما ذكر عن الطحاوى واخبارهم كاترى مما نقله على الاخير
 وهو الذي دل عليه شيخنا واما القولان الاخران فلم ينقل فاجابوا هم ما يدل عليه
 والمحقق في المعبر والعلامة في المستقى حيث دعيا الاجماع على عدم الوجوب
 كما اشرنا اليه فافا اجابا عن خلاف الكرخي والطحاوى في المسئلة باننا اجماع سبق الكرخي
 والطحاوى وبالمجمل فالوجوب عندى تالايين فيز ولا شبهة تغيير وينبغي على مورد
 القول انه هل يخص وجوب الصلوة بذكره باسمه العلى او يقتضى الى القى وكيفية وكذا
 ضمير الى اجمع اليه لم اقف احد من اخباينا على كلام في ذلك غير شيخنا الباق
 والمحدث الكاشاني اما الاول منها فانه جعل الاحوط الصلوة

في اجمع ونقل انه لم يطر في كلام احد من اخباينا بصرح في ذلك نفي ولا اثباتا
 اقول والعلامة في ذلك انهم نفوا الوجوب في المسئلة فلم يفرعوا عليه وهذا الحد
 وزرع القول بالوجوب واما الحديث المذكور فانه قال في كتابه خلاصة الاثر
 ولا فرق بين الاسم واللقب والكنية بل الصبر على الاظهار انتهى والذي يقر به عند
 هو التفصيل فاما ذكره بالاسم العلى فلا ريب في الوجوب ولما ذكره بغيره فانه
 كان من الالفاظ التي استمرت تشبيها واشتملها اجرت في الاطلاق
 مثل كرسول او رسول الله او النبي او ابو القاسم او مخو ذلك فالظاهر
 بالاسم العلى وان كان غير ذلك من الالفاظ التي يراد منها وليست كانت
 مثل خير الخلق وخير البرية والخيار ومخو ذلك فالظاهر عدم الظان القمير
 من قبيل الاخير والاحث لا يخفى **الثاني** الظاهر تبينه انه وعنه صلوات
 الله عليهم لثا الصلوة عليه وجوبا واستحبابا لان المستفاد من الاخبار
 في كيفية الصلوة عليه وان المراد بالصلوة عليه كل ما ذكره وان يصل على عليه
 مع اله واهل بيته لا تخصيصه بالصلوة وحده وسيأتي الاجابة ما يدل
 على ذلك بل قد ورد في احب الخا الفير مثل ذلك في جملة من الاجبا ايقنا
 عليها في كتابنا سلاسل الحديد في تقييد ابن ابى الحديد ومما نقله لا
 تسلا على الصلوة بالترافقا الواسا الصلوة البرا قال يقولون اللهم

صل على محمد وبنسكون بل قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد وانا ابراهيم
 في صواقه اخره الله بها وهو من الضمات المعاندين ومن افشع تصبها
 مع رؤايتهم هذه الضمات انهم اجمعوا على عدم جواز الصلوة على غير الانبياء
 بل صرح جملة منهم كما نقلنا في المنشأ اليه انهم ائمتنا منعوا الصلوة على آل
 الرسول ص من غير الشيعة **الثالث** الظاهر تأدية الصلوة عليه كيف اتفق
 من قولك اللهم صل على محمد وآل محمد وازد في الال بضمير او قولك صل الله
 عليه وآله او صلوات الله عليه وآله وكل ابدال الال بعقبة او اهل البيت
 وكل ذلك مستفاد من الاحكام والارعية الواردة عنهم صلوات الله عليهم
 ولا سيما ارعية الصحيحه التجارية ورجحنا وروى عنه من انه لما نزلت آية
 قوله سبحانه يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قيل يا رسول الله
 هذا السلام عليك قد عرفناه فكيف الصلوة عليك فقال قولوا اللهم
 صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد
 كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انت حميد مجيد فالظاهر جملة على الفرد الاكمل
 من الصلوة عليه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آل الطاهرين وفي هذا
 الخبر دلالة على ما قدمنا من جواز الال في كيفية الصلوة عليه صلى الله عليه
 وعليهم اجمعين **الرابع** ما ذكر في السفال من انه لو سمع ذكره ص في أثناء

١٨
 الصلوة وترك الصلوة عليه واشتغل بآتماء صلوة فدل على جلال
 ام لا فان منبعا ان الامر بالشئ في حق من خصه الخاص ام لا فعلى الاول تجل
 الصلوة وعلى الثاني وهو الظاهر عند عدم قيام دليل على ما ذكره
 هذه القاعدة فالصلوة صحيحة وان اثم باخلاله ترك الصلوة التي في الواجب
 عندنا وفيه بطلان الصلوة بناء على القاعدة المذكورة انه منفي عن تلك
 الافعال المحصورة من حيث الامر بالصلاة عليه والتمني في العبادة
 توجه اليها او الى شرطها او جزئها اوجب فسادها وحيث ان هذه القواعد
 الثانية الاصولية لم يعم عليها دليل شرعي عندنا فثبتت النفي عن مسلم بل قد
 نازع بعض متأخرى مشايخنا في القاعدة الثانية ايضا وهو وجه النفي الى
 العبادة او جزئها او شرطها فقال بانه لا يكون موجبا لطلانها ولكن الظاهر
 بقوله **الخامس** ان ظاهر قوله في صحيح زرارة المتقدمه كما ذكرته هو وجوب
 الفورية بها وهو كآلان الظاهر انه لا يخل بذلك النسخة اليسيرة **تنبيه**
 لا بأس بنقل بعض الاحكام الواردة في فضل الصلوة عليهم تقريرا الى الله
 والهم زيادة على ما ذكرناه وتأكيدا لما سطرناه فيها ما رواه الشيخ الصدوق
 عطر الله روحه في كتاب ثواب الاعمال بسنده عن عاصم بن حمزة عن ابي عبد الله
 قال الصلوة على النبي الحق للخطايا من النار والسلام على النبي افضل من عتق

في هذا الخبر دلالة على ما تقدمنا من جواز الال في كيفية الصلوة عليه صلى الله عليه وعليهم اجمعين
 في صواقه اخره الله بها وهو من الضمات المعاندين ومن افشع تصبها مع رؤايتهم هذه الضمات انهم اجمعوا على عدم جواز الصلوة على غير الانبياء بل صرح جملة منهم كما نقلنا في المنشأ اليه انهم ائمتنا منعوا الصلوة على آل الرسول ص من غير الشيعة الثالث الظاهر تأدية الصلوة عليه كيف اتفق من قولك اللهم صل على محمد وآل محمد وازد في الال بضمير او قولك صل الله عليه وآله او صلوات الله عليه وآله وكل ابدال الال بعقبة او اهل البيت وكل ذلك مستفاد من الاحكام والارعية الواردة عنهم صلوات الله عليهم ولا سيما ارعية الصحيحه التجارية ورجحنا وروى عنه من انه لما نزلت آية قوله سبحانه يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قيل يا رسول الله هذا السلام عليك قد عرفناه فكيف الصلوة عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم انت حميد مجيد فالظاهر جملة على الفرد الاكمل من الصلوة عليه صلوات الله وسلامه عليه وعلى آل الطاهرين وفي هذا الخبر دلالة على ما قدمنا من جواز الال في كيفية الصلوة عليه صلى الله عليه وعليهم اجمعين الرابع ما ذكر في السفال من انه لو سمع ذكره ص في أثناء

رقاب وجبت رسول الله افضل من ملح الانفس او قال ضرب السيف في سبيل
 ومارواه في الكتاب المذكور عن جابر عن ابي جعفر قال ان عبد الله في الثا
 سبعين خريفا والخريف سبعون سنة ثم انزل الله بحج محمد واهل بيته
 لما رجعني فادعى الله عز وجل الى جبرئيل ان اهبط الى عبدك واخرجه قال يا رب
 كيف بالملبوط بالثا وقال الله عز وجل اني امرتها ان تكون عليك بن
 وسلاما قال يا رب فما علي موضعه قال انه في جنة بجبل قال فاجب جبرئيل
 على الثا وعلى وجهه فاحرجه فقال الله عز وجل يا عبدك كم لبثت قال الثا
 فقال يا رب فقال له وعرفت لو اناسا التي لا طلت هو انك
 النار ولكني خفت على نفسي ان لا ينالني احد بحج محمد واهل بيته الا غفرت له
 ما كان بيني وبينه وقد غفرت لك اليوم ومارواه في الكتاب المذكور عن ابي
 الجوزي عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 الميزان يوم القيمة فمن ثقلت سنيته على حسنة اجبت بالصلوة على حجة
 انقل بها حسنة ومارواه في عن عبد السلام بن نعيم قال قلت لابي عبد الله
 ان دخلت البيت فلم يحضرني شيء من الدعاء الا الصلوة على النبي وآله فقلت
 ثم اخرج احدا افضل مما خرجت ومارواه في عن الحرث الاعور قال قال امير المؤمنين
 كل دعاء محبوب عن السماء حتى يصلي على محمد وآله ومارواه في عن غير ذلك

عن ابي عبد الله قال وجدت في بعض الكتب من صلى على محمد وآل محمد كبت
 الله له مائة حسنة ومن صلى على محمد واهل بيته كبت الله له الف حسنة ومارواه
 في عن عبد بن سنان عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 لا خير للمؤمنين ثم الا البشر قال بل بالي انت وامي فانك لم تنل بعشر اكل
 فقال الخبر جبرئيل انما بالي فقال امير المؤمنين وما الذي اخبرني يا رسول
 الله قال الخبر ان الرجل من امتي اذا صلى على راتبه بالصلوة على اهل بيته
 ففتح له ابواب السماء وصلى عليه الملائكة سبعين صلوة وانه للذي
 خطه ثم تحات عنه الذنوب كالحات الورق من الشجر ويقول الله تبارك وتعالى
 لبيك عبدك وسعديك يا ملائكة انتم تصلون عليه سبعين صلوة وانا
 عليه سبعين صلوة فاذا صلى على راتبه بالصلوة على اهل بيته كان بيني وبينه
 وبين السماء سبعون سجلا ويقول الله جل جلاله لا لبيك ولا سعديك يا ملائكة
 لا تصعدون دعائه الا ان يلحق بالتي عترته فلا يزال المحجوب يلحق بها اهل بيته
 وهذا الخبر من اوضح الادلة على ما ذكرناه انما من دخول الال في الصلوة على
 الله عليه وعليهم ومارواه في الكافي عن ابي عبد الله قال من كان له الله حسنة
 فليبدع بالصلوة على محمد وآل محمد ثم ليسا الحاجة ثم يحيم بالصلوة على محمد
 محمد فان الله اكرم من ان يقبل الطرفين ويرى الوسط ان كانت الصلوة على

والحمد لا يجزئ عنه وعن الرضا ثم قال من لم يجد على ما يكفر به ذنوبه فليكثر
 من الصلوة على محمد وآله فلما هدم الذنوب هدموا ما كان من ذلك من أختبأ الله
 يضيق عن نقلها المقام **مسألة ثالثة** هل يجوز أكل الجوز ونحوه مما فيه الخبز
 محترق أم يجب بالانقاع عنه **الجواب** أني لم ألق على كلام هنا بنفي أو إثبات ذلك
 ولا على حديث في خصوص هذا الباب إلا أن يقال إن مثل هذا داخل في الجائز
 المحترق بعض الكتاب يظهر من أمين الإسلام الطبري في تفسيره حيث قال في
 تفسير قوله عز وجل يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث يعني ما لم يستلذوا
 المحسنة ويحرم عليهم الخبائث وما تعافوا لأنفسهم ومثل ذلك ما أخرجه
 من جاز ونحوه انتهى وقال القاضى البيضاوى في تفسيره قوله قل حل لكم
 الطيبات ما لم تستحبوا الطباع السليمة ولم تنفر عنه فقل الطبري في مجمع
 البيان على البلى لها ما استلذه ومن الظاهر أن الخبر المحترق يخرج عن حقيقة
 إلى أن يصير من قبيل الرقاد والجم ليس من الطيب بل هو ما تستحب الطباع
 السليمة وتنفر عنه الطباع القويمة وبالمجمل فالظاهر التحريم لعدم الآية وهو
 كافٍ بما عدا عدم ظهوره في مخالف وبه جزم شيخنا الطبري كما سمعت من كلامه
 وهو الموافق للإمام أبيه والله العالم **مسألة رابعة** المحترقات من الذبائح
الجواب أنه قد اختلف في ذلك كلام الاختصاص أنه لا اختلاف في الأضحية الواردة

ل
 العقول

في المسئلة وظاهرهم الاتفاق على تحريم الدم العين المختلف في الذبيحة بعد
 الذبح وكذا التحريم الفرث والقضيب والاشنين والطحال والأول والأخير
 مقطوع به في النصوص والاختلاف في نجاسة الدم المسفوح ولينسخ الآية
 استغاضة النصوص بالطحال الخماسياتك معلل في بعضها بأنه دم وليس
 بأنه بيتلذذ والثلاثة الباقية لاستحبابها والاختلاف في أفعيها بعد هذه
 فقيل بزيادة المراءاة والمثانة والمثمة على هذه الخمسة المتقدمة لاستحبابها
 أي وكراهة ما عد ذلك لصغف النصوص فيها فلا تنقض بإثبات الحرمة ولتأ
 الحديث الكثرة في المفاتيح تبعاً للحق في الشرايع والشهيد الثاني في شرحه عليه
 بميل إليه كلام أفاضل المولى محمد باقر الخراساني الكفاية وأول بعد الطعن
 النصوص وعدم اتفاقها واشتمال بعضها على ما لم يقل أحد بتجريمه وعدم
 وضوح الدلالة على الحرمة وقبول الجملة على الكراهة تأيد للحل فيما عدا الأشياء
 المذكورة لعموم الآيات خصوصاً قوله نعم فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وما
 لكم ألا تكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقوله أحلت لكم الحيطة لأنعامه وكذا عمومها
 لأضحية وبالمجمل فظاهرهم أن مستند الحرمة في الدم هو دلالة الآية والرواية
 على نجاسته والطحال من حيث أنه دم أو بيتلذذ الدم مضافاً إلى الإجماع على حرمة
 والأفراد الباقية من حيث الاستحباب مضافاً إلى الإجماع في بعضها كما أنشأ الله القضاة

ونقل عن الصدوق في المقتضب انه قال واعلم ان في الشاة عشرة اشياء لا تؤكل الفرس
والدابة والخنزير والطحال والغدة والقضيب والانيثان والرحم والحيا والامعاء
قال ودون العروق وفي حديث آخر مكان الحيا الجلد وكلامه قدس سره ليس
في الجوز ونقل عن الشيخ وجماعته انها اربعة عشر لده والفرش والطحال والكرارة
والمشيمة والفرج ظاهره وباطنه والقضيب والانيثان والخنزير والمعلبا
والغدة وذوات الاشاج والحدق والخرزة وزاد ابن ادريس المشاة فتكون عند
خمسة عشر ونقل عن الشيخ المفيد وسلاوان الذي لا يؤكل الطحال والقضيب
الانيثان ولم يذكر غيرهما عن السيد المرتضى انه ذكر خمسة منها وبعضهم سبعة
وعن ابى الصلاح انه ذكره كخنزير والعروق والمرارة وجرة الخدر والخرزة
اما الاختيار الواردة في ذلك فمنها ما رواه في الكافي ويصحب عن ابي بصير
الحديد عن ابى الحسن الرضا ع قال سمعته من الشاة سبعة اشياء الدم والخصية
والقضيب المشاة والغدة والطحال والمرارة ومنها ما رواه في الكافي عن
ابي بصير الواسطي رفعه قال مر ابي المؤمنين ع بالقضا فنهاهم عن سبعة اشياء
من الشاة فهاهم عن بيع الدرة والغدة واذان الفؤاد والطحال والخنزير
والقضيب فقال له بعض القضايين يا امير المؤمنين ما الكبد والطحال الا لسان
فقال كذبت بالك في ثوبين من ماء انك تاكل فيهما فاني كبد وطحال

وطال وتودين من ماء فقال له شقوا الطحال من وسطه وشقوا الكبد
وسطه ثم امزجها فمزيا في الماء جميعا فابيضت الكبد ولم يفتض منه شيء ولم
يبيض الطحال وخرج ما فيه كلة وصار وما كلة حتى بقي جلد الطحال وعرقه فقط
له هذا خلافا بينه ما هذلم وهذا دم وصاروا فيه اتيهم عن ابى بصير
اختارنا عن ابى عبد الله ع قال لا يؤكل من الشاة عشرة اشياء الفرس والدم والطحال
والخنزير والمعلبا والغدة والقضيب والانيثان والحيا والمرارة ومنه
في الفقهاء قال الصادق ع عشرة اشياء لا تؤكل وساق العرق المقدرة فيها
نقلنا عن المقتضب وما رواه في الكافي اتيهم عن اسمعيل بن مرارة ع قال
تكون في اربع والبقرة الغنم وغير ذلك مما لحم حلال الفرج بما فيه ظاهره
وباطنه والقضيب والانيثان والمشيمة وهو موضع الولد والطحال
لا تدم والغدة مع العروق والمخ الذي يكون في الصلب والمرارة والحدق
التي يكون في القاع والدم وما رواه في الكافي عن عمار ع قال
ان سباع الطحال الجمل اكمل الا كلة فتودين ودون في الكافي عن مسيح بن مالك
عن ابى عبد الله ع انه سئل قال امير المؤمنين ع اذا اشترى احداكم لحما فليخرج
منه الغدة فان خرجت الجذام ودون في كتاب المعالم عن ابيان بن عثمان ع قال قلت
لابى عبد الله ع ثم ساق الخبر الى ان قال قال ابان ثم قال ابو عبد الله ع ثم يكره من
الذبيحة

عشر أشياء منها الطحال والاثنيان والخصاع والدم والجلد والعظم والشر
والظلف والغدة والمذاكر واطلق في الميتة عشر أشياء الصوف والشر
والريش والبيض والناز والقرن والظلف والافتحة والاهاب واللبس ^{لث}
إذا كان قائما في الصرع إذا عرفت ذلك فاعلم ان يعمل على هذا الاصطلاح
الحديث فانه يتمسك باصل الحلية ولا سيما مع اعتضادها بظواهر الأيات
المقدمة ويرد هذه الاخبار بضعف استنباطها وليست ثبوت هذه
المعدودات ما دل على حرمة دليل من خارج مثل الدم وما دخل في الحيا
فحرمة من هذه الجهة ويجعل الباقي على أصل الحلية وان كان مكنوقا
محل هذه الاخبار على الكراهة تفاديا من طرحها بالكلية سيما مع تضمن كثير
التعبير بلفظ الكراهة فالحقق في الشرائع المحرمات من الذبيحة خمسة الطحال ^{التي}
والفتر والدة والاثنيان وفي المثانة والمرارة والمثمة ورواشيمه
التي حرمت فيها من الاستحباب اما الفرج والخصاع والعلباء والغدة وفي
الاشماع وخرزة الدماغ والحدق فمن الاخبار من حرمتها والوجه الكلا
قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل رواية ابن أبي عمير ^{رواه}
اسماعيل بن سراج وصورة وفي معناها روايات اخرى وكلها ضعيفة
السند ونحن ما ذكرنا مجمع من جملة ما قلنا ذلك الحكيم الله بمضمونها
نصورها

٢٢
لنصورها عن افادة الحرمة فيرجع الى الاولية العامة وقد علمنا انها لم يحر
والجبايات وتحليل الطيبات فما كان من هذه خبرنا يومئذ ذلك وهي
التي صدر بها الدم جازم لها وفي معناها الثلاثة التي نقل فيها الخلاف طختا
حرمتها وهي المثانة والمرارة والمثمة وعلى حرمتها بالاستحباب اشارة الى
ذكرها من عدم دليل صالح على حرمتها بالخصوص بل ما دل على حرمتها
والباقي لا يظهر كونها من الجبايات فحق فيها اليسيع نعم ينبغي الحكم بالكلية
لما ذكر في الروايات فانها كافية في ثبات الكراهة للتسليم في دليلها
وفاضة العلامة في الفرج والخصاع ورواه في المحرم الفرج وفي القواعد والفتاوى
على حرمة الجميع من غير نقل خلاف فيها وقوى ما اختاره الدم من الاصل على
حرمة المستحب منها انتهى كلامه علت في الخلافة له وامان لا يرى العمل
الاصطلاح الذي هو الاصل اقرب منه الى الاصطلاح لما اوضحنا في غير
موضع كمنع المصباح فلا بد له من مزيد التام في هذه الاخبار ^{في}
ما يظهر منها على وجه واضح المناويع فنقول انه لا اشكال ولا في حرمة
الثمانية التي ذكرها المحقق ومن تبعه لما عرفت اننا مضافا الى اشتغال النص
عليها وانما يبقى الكلام فيما عداها والواجب ان يلحق بها ما اجتمعت عليه
الاخبار واكثرها وذلك مثل الغدة فانه قد تضمنت رواية ابي بصير بن عبد

على ما يدعيه وبالمجمل فالخيرم عندي غير ظاهر ولم اقف له على دليل غير ما ذكر
الانما نقده في كلام المقنع من قوله وفي حديث آخر مكان الحياء الجلد وليس فيه
ايتم صرح بل ولا ظاهرة في الخيرم وسبيل سبيل ما ذكرناه من الاقوال يختلف
فيها الاخبار وان غاية الامر فيها الكراهة **سنة** لا بأس يا صالح
معاني ما اشبه من هذه المعذرات فبها العذر وهو جمع عدة قال
كتاب مجمع البحرين الغد بالضم ثم اسود مستحب للشحم يحدث من راء بين
الجلد واللم يتحرك بالتحريك وقال في القاموس انه كل عقدة في الجسد طاف
بها شحم وكل قطع صلب بين العصب وهما متقاربان والفرش قال في القاموس
الفرش الجرين في الكرش وقال بعض الغيرين هو الاشياء المنهضة بعض الافعال
وفي كتاب مجمع البحرين هو الكرش من البحرين والجمع فروث وظاهره انما
غمايد خلية الكرش وظاهر عبارة القاموس انه البحرين خاصة ومثلها
عبارة الجوهرى قال هو البحرين ما دام في الكرش وهو الاظهر والمثانة
نفتح اليم موضع البول والمثانة وقد تقدم تفسيرها في رواية اسمعيل
مرانها موضع الولد والنجاع مثلثة الخط الابيض في جوف الفقاع
من الدماغ ويتشعب منه شعب في الجنة وقال في كتاب الجصاح كثير النجاع
خيطة ابيض داخل عظم الرقبة ممتد الى الصلب يكون في جوف الفقاع وقال

٢٣
شيخنا الشهيد الثاني في المسالك والتجاع مثلثة اللون الخط الابيض
في وسط فقار الظهر ينظم حرره وهو الوتين اقول واليه اشار في رواية اسمعيل
بن مرارة الخ الذي يكون في الصلب نحوه في رواية العلل والعلباء
قال في المنبأ في الميز العلباء بالمد العصب الممتدة في العنق والفتحة الثانية
فقال هي العلباء والتثنية علبا وان انتفى وقال بعض مشايخنا من المتقدمين
العلباء وان اشنان وهما عصبتا عرضيتا صفراوان مدونان من الرقبة
على الظهر الى الذنب والاشايج قال جوهر في اصول الاطباء التي تنصل بعصب
ظاهر الكف الواحد اشجج بفتح الهمزة انتفى وقال بعض المتأخرين وذلك الاشجج
كانت اشارة الى مجمع تلك الاصول وتبقى ايتهم وذلك الاشجج انتفى وقال شيخنا
الشهيد الثاني في المسالك والمراد بذلك الاشجج اصول الاطباء التي تنصل
بعصب ظاهر الكف والمراد منها في الحيوان اجزاء الظلف من الاعضاء
هو ما انتفى حرره الدماغ قال شيخنا المشايخ اليه الكتاب المذكور في
الكائن في وسط الدماغ يخالف لونه وهو بقدر المحصول الى الغرزة انتفى
والحياء هو الفرج من ذوات الخف كذا قال بعض متأخرينا وقال في كتاب
الميز وجلاء الشامد وروى قال ابو زيد الحيا اسم للدين من كل انتفى من الظلف
والخف وغير ذلك وقال الفارابي في باب فعال الحيا فخرج الجارية والناقة

وفي القاموس انه الفرج من ذوات الخف والظلف والسبا وقد يفرق بين
والظان من اطلقه على الفرج اذا ما هو الاغم من القبل والذبح في هذه الجوانب
كما في جملة من الاطلاقات واذا ان القوار فان القاموس واذا القلب عشا
في اعلاه **السؤال الثاني** هل يجوز الصلوة مع محاذات قبر المعصوم او مع
وذا ام لا وهل فيه غير مثله **الجواب** ان هذه المسئلة تتضمن مسئلتين
احد في احكام الصلوة عند قبر المعصوم والثانية الصلوة عند شام القبر
فالامر من تحقيق الحكم في كل منهما فالبحث يقع في مقامين **المقام الاول** في تحقيق
القول في الصلوة عند قبر المعصوم اعلم ايديك الله بآيدين ان المفهوم
الاجتناب وكلام الاجتناب هو استحباب صلوة الزيادة عند راسه وهو مؤذن
بجواز المحاذاة كما سنوضح ان شاء الله تعالى وما تقدم عليه وجعل القبر خلفه
فقط هو المشهور الجواز على كراهية وقيل بالحرمة واما الصلوة خلف القبر
وجعل القبر قبلة فالشعور الجواز ائمه على كراهية الامع البعد بعشرة اذرع او نحو
وقيل بالحرمة ايضا ويندب بما ذكر ائمه فالكلام يقع هنا في مواضع ثلثة **الاولى** في باب
استحباب ذلك عند الراس من الاجتناب وكلام الاجتناب اما الاجتناب فمما رواه
بن ناجية عن ابي عبد الله وفيما قال صل عند راس قبر الحسين ورواية اخرى
التماعن الصادقة وفيما بعد ذكر زيادة علي بن الحسين ثم تاتي قبر الحسين ثم

ثم تدور من خلفه الى عند راس الحسين ثم وصل عند راسه وكعين نقل
في الاولى الحمد وليس وفي الثانية الحمد والرحمن وان شئت صليت خلف القبر
وعند راسه افضل فاذا فرغت فصل ما احببت الحديث ورواية صفوان
عن الصادقة وفيما ثم قم فصل ركعتين عند الراس فقرأ فيها ما احسنت
الحديث وما رواه شيخنا المجلسي في مراد الجار عن الشيخ المفيد وبولف
المراد الكبير قال في الزيادة اخرى رواية اخرى غير مقيدة بوقت من الاوقات
وساق الكلام الى ان قال ثم اخرج عن عند الراس فصل ركعتين فقرأ في الاولى
آه ورواية لصفوان ائمه عن الصادقة وفيما ثم ادخل عند القبر وقم عند
الرأس فاشعأ قبلك وقيل السلام عليك الى ان قال ثم صل عند الراس
ركعتين الحديث وما نقله في كتاب مراد الجار ائمه عن السيد كذا هذا
الجار اهد في المناقب عن الدين علي بن طائوس يورث الله نعم مرقه في كتاب
مضيلح الزاير في زيادة طولي حيث قال فيما ثم اعد الى موضع الراس فستقبل
القبلة وصل ركعتين الى آخره وهذه الزيادة اما ان تكون من ركعات
السيد المذكور فيكون سبيلها سبيل كثر ايات المتقدمة او يكون من
انشاء انه كما يقع ذلك منه كثر فيكون ذلك دليلا على ان الاجتناب عند
موضع الصلوة عند الراس ويكون سبيلها سبيل ما ياتي في نقله عن

أصحابنا من جعلهم موضع الصلوة عند الرأس وإن ذلك هو الأفضل
وأما كلام الأئمة فمن خرج بذلك الصديق قدس سره في الفقيه حيث قال في
زيارة الإمامين الكاظمين ثم قال بعد ذكر الزيارة ثم صل في القبلة التي فيها
محمد بن علي ثم أربع ركعات بتسليمتين عند رأس ركعتين للزيارة موسى
وركعتين للزيارة محمد بن علي وقال في زيارة الرضا ثم بعد ذكر الزيارة عند
رأسه ثم يقول في ركعة جلوسه قل إلى أن قال ثم تحول إلى عند رأسه من خلفه ^{صل}
ركعتين تقرا في أحدهما إلى آخره وقوله من خلفه متعلق بحول يعني أنه يكون ^{ذلك}
والقول إلى جهة الرأس من خلف القبلة قبل وجهه كما ورد ذلك في كثير من زيارات
الحسين ثم فإن هذا من جملة الأربع عند القبر الشريف وقال شيخنا الشريف
الشهيد في الدرر وسه تعداد أرباب الزيارات ومستحباتها وسادسها
صلوة ركعتين للزيارة عند الفراغ فإن كان زائر النبي صلى الله عليه وآله ففي الركعة
وإن كان لأحد الأئمة ثم عند رأسه وقال في الذكر وهي ركعتان بعد الفراغ
من الزيارة تصل على الرأس وهو ظاهر الشيخ المفيد أنه حيث حرر الصلوة
خلف القبر كما سيأتي نقل كلامه بمرجح في تمة عبارة الآية على ما نقله عنه
الحق فقال ويصلي ثم يركع إلى رأس الإمام وهو أفضل من يصلي إلى القبر من غير ^{حائل}
بينه وبينه وبالجملة فإنه لما كان المشفق عندهم هو كراهة الصلوة خلف

القبر بل قيل بقرينة كان وظيفة الصلوة عند الرأس جساوت عليه لأخبار
المقدمة ولأن خبره لا ينفك عن الفطن البديع الموفق المصيب المتبادر
من كونهما عند الرأس هو القياس الجازم إلى استحباب وقوع نظيره في الأجزاء
ليستحب الجلوس عند الرأس وتدعو بكفا وكذا أوقف عند الرأس ويقول
كذا وكذا ونحو ذلك فإن هذه العندية في جميع هذه المواضع مجتهدا
رأس القبر من غير تقدم ولا تأخر ولو زعم المذاهب أن العندية لعن المشركين
والنقدم والناحق قليل قلنا مع تسليمه كفي بالدلالة على ما ذهب إليه جمهورهم
فإن قيل إنه قد دوى الطبري في كتاب الحجج عن أبي حمزة أنه كتب إلى القائم
ليسا له هل يجوز لمصلي عند بعض قبورهم أن يغير وراء القبر ويجعل قبره
أمامه ويقوم عند رأسه وركبته وما يجوز أن يتقدم القبر ويصلي ويجعل قبره
خافه فجابح ولما الصلوة فالحق خلفه ويجعل القبر أمامه ولا يجوز أن يصلي
بين يديه ولا عن يمينه ولا عن يساره لأن الإمام صلى الله عليه وآله عليه لا يستعمل ولا
يساوى وهي صريحة في المنع من المساواة فيخص بها العموم كذا ذكره ^{الشيخ}
قلنا فإن هذه الرواية أو ما غارضة بها هو أضعف سند وأكثر عدا من
المقدمة الدالة على استحباب الصلوة عند الرأس دون الخلف الذي دلل
عليه هذه الرواية أنه المتبادر من الخلفية هو جعل القبر قبله للمصلي ^{فكبر}

هذه الرواية منافية للروايات المتقدمة مع تسليم ما ارتقاها الختم
من الشمول للتقدم والمتأخر قليلا ولكن الروايات اللاحقة المانعة من التصلو
خلف القبر كتبرجح مجله هذه الروايات لما هي عليه من الكثرة والاستفاضة
والاعتناء بعلمها لغة قديما وحديثا كما عرفت وستعرف وثانيا الها معا
بخصوص رواية الشيخ قدس سره لهذه الرواية بعينها في التفتيح الصحيح
وفيما واما الصلوة فالتا خلفه بجمله الامام ولا يجوز ان يصلي بين يديه
لان الامام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله وهو كما ترى ظاهر في جواز
المساواة كما هو ظاهر الاخبار المتقدمة وبذلك صرح شيخنا النجاشي في كتاب
الحبل المتين حيث قال بعد نقل الخبر المذكور تمامه هذا الخبر يدل على عدم
جواز وضع الحجة على قبل الامام الى ان قال وعلى عدم جواز التقدم على الفرج
المقدس حال الصلوة لان قوله بجمله الامام صريح في جعل الخبر غير لازم
في الصلوة فكما انه لا يجوز للمأموم ان يتقدم على الامام بان يكون موقفا
اقرب الى القبلة من موقف الامام بل يجب ان يتأخر عنه وليس في الموقف
يمينا او شمالا فكذا هنا وهذا هو المراد هنا بقوله لا يجوز ان يصلي بين يديه
لان الامام لا يتقدم ويصلي عن يمينه وشماله والحاصل ان المستفاد من الحديث
ان كمالا ثبت للمأموم من وجوب التأخر عن الامام والمساواة او تحريم التقدم

هذا الخبر لا ينافي مع الرواية السابقة
بل هو من الروايات المتقدمة
التي لا ينافي معها

التقدم عليه ثبات المصلي بالنسبة الى المخرج المقدس من غير فرق بينه وبين المصلي
عند اهل الامام ثم او عند رجليه ان يلاحظ ذلك وقد ثبت على ذلك جماعة
العلماء المؤمنين في المشهد المقدس الرضوي على مشرف السلام فانهم كانوا
يصلون في الصفه التي عند آسرة صفين فبينت لهم ان الصف الاول
اقرب الى القبلة من المخرج المقدس على صاحب السلم وهذا مما ينبغي ملاحظة
للمصلي في سجدة التبت ثم وكذا في سائر المآله المقدسة على ما كتمنا افضل
التسليما انتم كلامه على الفردوس مقاصد وهو ظاهر الجوده والرشاقه في
لحق الحق واشتراكه ولا يغلب عليه التعصب الباطل والحقارة وما ياتيهم
ويتميز من احتمال عطف ويصلي في الخبر المذكور على قوله ولا يجوز ان يصلي
قوله لا يتقدم فهو يقتضيه ظاهر عند ذوالا فاما بل هو مما يجاز عنه كلام الامام
الذي هو امام الكلام اذ لا يخفى على من حض على البلاغة بغير من قاطع ويتبع
كلام البلاغة في جملة المواضع ان المتبادر من قول القائل ما جازني
زيد وجاءني عمرو هو في المعنى عن زيد مع اثباته لعمري لا ينافيه عنه ومتى اراد
نفية عنه اعيدت اداة النفي فقول ما جازني زيد ولا عمرو كما هو المذكور في
الخبر الذي استند اليه الختم وحيث انما الشيخ قد روى الخبر المذكور بهذه
الدالة على جواز المساواة وما لا يوجب فيه عند الحديثين ولا ينافي بين

هو ترجيح العمل برؤية الكتب لا بعبء المشهورة التي عليها المدار في هذه
الاعتصا والآراء والشهرة ومعلوميتها كما التمس في دائرة المعارف
المشهورين واختارنا دائرة الاقتضا في الاستدلال على ما ورد فيها خاصة
دون غيرهما من كتب الأحناف لوجه قرونها وأدلة ذكرها وإن كنا لا
ذلك ولا نقتضيه إلا أنه في مقام المعارض بين ما فيها وما في غيرها فالتقدم
لما فيها البشارة ولا يمتنع صحة السند كما عرفت وضعف الرواية المقابلة
الاعتصا بالروايات المتقدمة وكذا جعل الطائفة ترجح في تعيين العمل
التقديس وينقطع العمل بتلك الرواية بالكلية كما هو قضية الترجيح في مقام
المعارض من تقديم العمل بالترجيح وإن جاء المرجح ومع غرض الطرف عن
جميع ذلك فقلنا أن نقول أن هذين الخبرين قد تعارضوا فتناسلنا قطا فترجحنا
إلى قضية الأصل والأصل في الصلوة الصحة حتى يتقوه وليل لا يطال وليس
فليس موضع **التحاشا** في بيان حكم التقدم على القبر الشريف علم أن ظاهره مشهور
اختارنا أنه هو الجواز على كراهته ومن صرح بذلك شيخنا الشهيد في الدرر
فقال ولو استدبر القبر وصلى جاز وإن كان غير مستحب إلا مع البعد انتهى وقال
في كتابه من المطلب بعد نقل صحة الجليل برؤية الشيخ طافى بيب وأعلم
أن المراد بقوله لا يجوز أن يصل خلفه الكراهة لا التحريم ولهم من ذلك كراهية

كراهية الاستدلال به في غير الصلوة انتهى فظاهرهم عدم المخالف في ذلك
لعمدوا النقلة كما هي عادة في الكتب الاستدلالية وهو الظاهر المحقق
في شرح الأرنش حيث قال بعد البحث في حكم الصلوة إلى القبور ونقل صحة الجليل
في الرد على مذهبي الشيخ المفيد صورة فالقول بالكراهة غير بعيد في غير المعصية
إلا أن يحصل القبر خلفه فإنه يكره في المراتب التي في ظاهره واختارنا كراهة الصلوة
إلى ما يرى القبور غير قبل المعصية فإنه يجوز الصلوة إليه ولو كانت الجليل
أن يحصل قبل المعصية خلفه فإنه يحصل الكراهة للرواية المذكورة وفيها
هو حمل الخبر فيها على الكراهة دون التحريم وهو الظاهر الحديث كما لا شك في القضا
حيث قال يكره أن يصل بين المقابر إلا مع بعد عشرة أذرع إلا أن قال وليست
لقبره ثم بل التقدم على غير المقدس من كل ما في الصحيح بل لا يجد تحريم الظاهر انتهى
عنه وبالجمله فإني لم أعش على من قال بالتحريم وجرم به لا شيخنا الباق فيما قدمنا
من كلامه واقفاه أكثر من ثمان عشرة ومنهم شيخنا الجليل وغيره أخذوا بظاهر
النسخ الجبر المذكور وهو الظاهر لا معارض له والتمس بأصله الصريح كما هو
ظاهر الاحتجاج إذا عرف أنهم مستند سواء وعدم القائل به من المتقدمين
كما هو أحد أصولهم المعتدة وقد أعد لهم الممهدة لا يخفى وهذه وضعف في مقابلته
الصحيح كصريح ونقل السيد سند في المدارك عن المحقق أنه طعن في هذه الرواية

بالحق أصغر شاذة وهو مؤيد لما ذكرناه من أن ظاهرهم أطاح الرواية وعدم العمل
عليها اشتملت عليه **موضع الثالث** في باب الحكم في الصلوة خلف القبر المشتمل
بين الأصحاب الجواز على كراهية قبره ما كان لو غيره وظاهر شيخنا المفيد التحريم
حيث قال في المقنع ولا يجوز الصلوة لما شتم من القبور حتى يكون بينه وبينه
ولو قدر لبس أو غيره منضوب إلى أن قال وقد روي أنه لا بأس بالصلوة إلى
قبليهما قبل الإمام والأصل ما قدمناه انتهى وإشارته إلى الرواية المذكورة
إلى صحيحه في المنقولة في بيت وظاهر عدم العمل بما دلّت عليه من جواز
الصلوة خلف القبر ونقل عن أبي الصلاح القول بالتحريم وتردد في الإبطاء
ونقل العلاء في المنتقى عن الصدوق القول بتحريم الصلوة إلى القبور من غير
استثناء وهو الظاهر من عبارة الفقيه حيث قال فاما القبور فلا يجوز
أن تتخذ قبل ولا مسجد ولا لباس بالصلوة خلفها ما لم تتخذ شيئا منها
قبله انتهى ولعل مستند من قال بالتحريم هنا هو عموم كفي عن جعل القبور قبل
مك ما لم يحسد الفضل والبعد المذكور في الأخبار فانه شامل للمعصوق وغيره
مثل صحيحه من غير خلاف عن الرضا ثم قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم تتخذ
القبر قبله وكذا موثقة عن الأئمة في المقام الثاني ورواية أبي البيع المنقولة في كتاب
الأمالي قال سال رجل أبا عبد الله وأنا اسمع قال إذا أتيت قبر الحسين عم أجعل

٢٢
قبليها أصغر شاذة وهو مؤيد لما ذكرناه من أن ظاهرهم أطاح الرواية وعدم العمل
عليها اشتملت عليه **موضع الثالث** في باب الحكم في الصلوة خلف القبر المشتمل
بين الأصحاب الجواز على كراهية قبره ما كان لو غيره وظاهر شيخنا المفيد التحريم
حيث قال في المقنع ولا يجوز الصلوة لما شتم من القبور حتى يكون بينه وبينه
ولو قدر لبس أو غيره منضوب إلى أن قال وقد روي أنه لا بأس بالصلوة إلى
قبليهما قبل الإمام والأصل ما قدمناه انتهى وإشارته إلى الرواية المذكورة
إلى صحيحه في المنقولة في بيت وظاهر عدم العمل بما دلّت عليه من جواز
الصلوة خلف القبر ونقل عن أبي الصلاح القول بالتحريم وتردد في الإبطاء
ونقل العلاء في المنتقى عن الصدوق القول بتحريم الصلوة إلى القبور من غير
استثناء وهو الظاهر من عبارة الفقيه حيث قال فاما القبور فلا يجوز
أن تتخذ قبل ولا مسجد ولا لباس بالصلوة خلفها ما لم تتخذ شيئا منها
قبله انتهى ولعل مستند من قال بالتحريم هنا هو عموم كفي عن جعل القبور قبل
مك ما لم يحسد الفضل والبعد المذكور في الأخبار فانه شامل للمعصوق وغيره
مثل صحيحه من غير خلاف عن الرضا ثم قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم تتخذ
القبر قبله وكذا موثقة عن الأئمة في المقام الثاني ورواية أبي البيع المنقولة في كتاب
الأمالي قال سال رجل أبا عبد الله وأنا اسمع قال إذا أتيت قبر الحسين عم أجعل

قبليها أصغر شاذة وهو مؤيد لما ذكرناه من أن ظاهرهم أطاح الرواية وعدم العمل
عليها اشتملت عليه **موضع الثالث** في باب الحكم في الصلوة خلف القبر المشتمل
بين الأصحاب الجواز على كراهية قبره ما كان لو غيره وظاهر شيخنا المفيد التحريم
حيث قال في المقنع ولا يجوز الصلوة لما شتم من القبور حتى يكون بينه وبينه
ولو قدر لبس أو غيره منضوب إلى أن قال وقد روي أنه لا بأس بالصلوة إلى
قبليهما قبل الإمام والأصل ما قدمناه انتهى وإشارته إلى الرواية المذكورة
إلى صحيحه في المنقولة في بيت وظاهر عدم العمل بما دلّت عليه من جواز
الصلوة خلف القبر ونقل عن أبي الصلاح القول بالتحريم وتردد في الإبطاء
ونقل العلاء في المنتقى عن الصدوق القول بتحريم الصلوة إلى القبور من غير
استثناء وهو الظاهر من عبارة الفقيه حيث قال فاما القبور فلا يجوز
أن تتخذ قبل ولا مسجد ولا لباس بالصلوة خلفها ما لم تتخذ شيئا منها
قبله انتهى ولعل مستند من قال بالتحريم هنا هو عموم كفي عن جعل القبور قبل
مك ما لم يحسد الفضل والبعد المذكور في الأخبار فانه شامل للمعصوق وغيره
مثل صحيحه من غير خلاف عن الرضا ثم قال لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم تتخذ
القبر قبله وكذا موثقة عن الأئمة في المقام الثاني ورواية أبي البيع المنقولة في كتاب
الأمالي قال سال رجل أبا عبد الله وأنا اسمع قال إذا أتيت قبر الحسين عم أجعل

قبله إذا صليت قال تخ هكذا وروي نحوه خبر الأئمة وصححه زرارة
عن أبي جعفر ثم قال قلت له الصلوة بين القبور قال يصل بين خلجان لا يتخذ
شيئا منها قبله فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تتخذوا قبوري قبل ولا سجدا
وان الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قبورا بنيانهم مساجد وروى في نفسه
مرسلا قال قال النبي لا تتخذوا قبوري قبل ولا سجدا ان الله عز وجل لعن
لاهم اتخذوا قبورا بنيانهم مساجد وقد روي ان هذه الروايات ما يلى
بظاهرها على خلاف ذلك من جواز الصلوة إلى القبور مثل صحيحه على ابن يقطين
قال سألت أبا الحسن النخعي عن الصلوة بين القبور هل يصلح قال لا بأس
صحيحه على أبي جعفر غرضه موسى ثم انه سأل عن الصلوة بين القبور هل يصلح
قال لا بأس وجعلته من الأخبار الدالة على جواز الصلوة خلف قبر الحسين
ومنها رواية الجرحى الثاني المتقدمة وقوله فيها وان شئت صليت خلفه
وصححه الحميري المتقدمة والوجه في الجمع بين هذه الأخبار هو جعل ما دل على
المنع على الكراهية كما هو مشهور بين الأصحاب ومنه يعلم فضيلة الصلوة
عند الراس كما هو ظاهر الأخبار المتقدمة وصريح رواية الثمالي وهو ظاهر
الأخبار المعروفة وأما ظاهر صحيح زرارة ونحوها مرسله الفقيه فانه هو ظاهر
في التحريم فاحتمل بعض شائخنا رقة في معناها ان المراد انه لا يجوز ان يجعل

قبره صفة قبله مثل الكعبة يصلي اليها من كل جهة ولا مسجد ائمتنا حتى التجر على
 القبر والظاهر بعده ولا سيما في الصحيح المذكورة لان هذا الكلام وقع ^{تقليلا}
 للمعنى الخاضعي من القبور قبله وانما يصلي خلالها يعني من غير ان يجعل
 شيئا منها قبله ومن الظاهر البين ان المراد انما هو التجر عن الصلوة
 لا استقبالها من جميع جهاتها فلو حمل الكلام على ما ذكره لم يصلح للتعليل
 مع انه مسوق له نعم يمكن حمله على القينة لان العامة قد ردوا نحو عنه
 مع امكان حمل تجزئته على تخصيص به صفة دون سائر قبور المعصومين ^{كأنه}
 بالتقليل الذي في الخبر من التشبه باليهود وبالجملة فالظاهر جواز الصلوة
 خلفه بوجه ثم وان كان على كراهية قال السيد استند في المدارك بقولان
 نقل كلام الشيخ المفيد وبين انه اشار بالرواية الى الصحيح المتقدم فاصح
 ولا بأس بالعمل بهذه الرواية لصحتها ومطابقتها لمقتضى الأصل والعرفان
 وذكرهم في المعبراتها ضعيفة شاذة وهو غير واضح انتهى ويظهر من نقله
 المعبر هذه الرواية موافقة للشيخ المفيد في ردّها اية وعدم العمل بها
 اشتملت عليه من جواز التوجه الى القبر وان كان قبرا محصوم وكتاب المعبر
 لا يحضّر الا ان ظاهر هذا النقل يدل على ما ذكرنا **الفصل الثاني** في حكم
 الصلوة بين سائر القبور المشهورة بين الاحتيا الجواز على كراهية وتقول بالجملة
 او بعد

في قوله لا يحضر الا ان ظاهر هذا النقل يدل على ما ذكرنا
 في قوله المشهورة بين الاحتيا الجواز على كراهية وتقول بالجملة
 او بعد

او بعد عشرة اذرع وقد تقدم نقل مذهبه الشيخ المفيد والصدوق بالجهنم
 في القبور منكم وكذا ذهب الى الصلوة ائمتنا ولما احتجوا بالوارد في ذلك
 فقد تقدم منها حجة واردة وهي انه على جواز الصلوة خلف القبور وكيفية
 من اتخاذها قبله كما هو مذهب الشيعة المتقدمين وصححه معبر عن خلاص
 دالة على ما دللت عليه صحة زيارته المذكورة وصححه على نقطتين ^{هي}
 على بن جعفر وبها حملوا تلك الصحيحين على الكراهية ولما قلنا ان يقول
 من جانب الشيخين المذكورين ان غاية ما تدل عليه صحتهما على بن يقطين
 وعلى بن جعفر جواز الصلوة بين القبور ويجوز جهاهما على الصلوة خلفها
 من غير ان يستقبل شيئا منها كما صرح به الصحيحين ^{في} الاخرين وبالجملة
 فان هاتين الصحيحتين مطلقتان وتلك الصحيحتين ^{الخيرين} مضمحلان
 مقيدتان والقاعدة تقتضي حمل كل على المفضل والمطلق على المقيّد ^{قد}
 في جواز الصلوة خلف القبر صح في قبور الأئمة فيجب تخصيص الصحيحين كما يقتضيه
 من الصلوة خلف القبور بما ورد في قبور الأئمة وان لم يقل به الشيخان
 المذكوران ويبقى ما عداها تحت المنع والنهي الظاهر في الخبر من غير معار
 ظاهري في المعارضة ومن احتج بهذه المسئلة مؤنفة عما دللنا على ان
 عبد الله قال سألته عن الرجل يصلي بين القبور قال لا يجوز ذلك الا ان يجعل

بينه وبين القبور اذ صلى عشرة اذرع من بين يديه وعشرة اذرع من خلفه
وعشرة اذرع عن يمينه وعشرة عن يساره ثم يصلي ان شاء وجملة الاخبار
على الكراهة جميعا بينها وبين صحبة علي بن يقطين وصحبة علي بن جعفر وبن
بناء على ما ذكرنا من تخصيص الصحيحين المذكورين بالصلوة خلال
القبور من غير استقبال شئ منها ثبتت الكراهة في الصورة المذكورة
دون الاستقبال فهو باق على ظاهر المنع والتحريم المفهوم من قوله لا يجوز
وح فهو محمول على التحريم في صورة الاستقبال والكراهة في الباقي وما
يقى من لزوم استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وهو قد تقدم الجواب
عنه في سابق هذه المسئلة ومن اخبار المسئلة ايضاً صحبة زرارة عن
عبد الله بن مسعود قال صلى فيها وعندهما القبور وهو مجمل ومثل
ما روي في ضاهي النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الرجل في المقابر وبالجملة فانما
لم يجد معارضاً صريحاً للصحة في زرارة ومعه من خلا الدالين على النهي
عن اتخاذ القبور قبلة الا الاخبار الثلاثة على جواز الصلوة خلف قبور الائمة
وقد عرفت ان الشيخين المتقدمين قد اطلقا الحكم ولم يفرقوا بين قبور الائمة
وغيرها الا ان مقتضى ما ذكرنا من الاخبار المذكورة الفرق بينهما وتخصيص
الصحيحين المذكورين بمقتضى ما بقي من النهي عن استقبال القبور سالماً

من المعارض والوجه في استثناء قبورهم في هذا الحكم مزيد الشرح لها
على غيرها والمسئلة لذلك لا يخرج من ثوب الاشكال والاحتياط اطلق
على كل حال والله العالم **المسئلة ثانياً** هل التمتع بالبكر جائز ام لا **الجواب**
انه لا ريب في ان البكر متى كانت بالغار شيداً لا ولي عليها فانه يجوز التمتع
لها على كراهة واقام وجود الولي فينبغي على الخلاف في المسئلة وقد
الصدوق وابو الصلاح على ما نقله في كنج الى المنع من ذلك الابدان
الابن المشهور الجواز على كراهة وما يدل على كراهة التمتع بها وان لم
يكن لها ولي عموم صحبة جعفر بن كبحر عن ابى عبد الله في الرجل يتزوج
البكر متعة قال بكرة للغيب على اهلها وهي ساطة باطلاً فها المنع لها ان
ليس لها اب وقايد على الجواز رواية زياد بن ابى الحلل قال سمعت ابنا
عبد الله بن مسعود يقول لا بأس ان يتمتع البكر ما لم يفض إليها كراهية الغيب على اهلها
ومرسله محمد بن ابى حمزة عن بعض اصحابنا عن ابى عبد الله في البكرتين وجهاً قبل
متعة قال لا بأس ما لم يقتضها وحسنه جميل بن دراج قال سألت ابنا
عبد الله عن الرجل يمتع من الجارية البكر قال لا بأس بذلك ما لم يستغفرها
ومثلها مرسله محمد بن عمار وهذه الروايات كلها مطلقه في جواز التمتع
بها سواء كان لها ابام لم يكن وقايد على جواز التمتع مع وجود الابن

أدركه كاهن مشهور رواية أبي سعيد القمطاني قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما جارية بين
أبيها تدعى لنفسها سراً من أبيها فافعل ذلك قال نعم وأنت موضع
الفرج قال قلت وإن رضى بذلك فأنه غار على الأبكار رواية الأخرى قال
سئل أبو عبد الله عليه السلام عن التمتع بالأبكار والآباء قال لا بأس بهما في الجملة
فهو لا إفتاء ورواية الحلبي قال سألت عن التمتع مع البكر أو كانت بين أبيها
بلاذن أبيها قال لا بأس ما لم تقتض ما هنالك لتعنف بذلك وتباذل
على المنع من ذلك كما ذهب إليه كشدق وأبو الصلاح صحيح الميرم على
عبد الله عليه السلام قال لعذراء التي لها ابن لا تنزع متعة الأب إذا نزع أبوها وحجة
البر على عن الرضا عليه السلام قال البكر لا تنزع متعة الأب إذا نزع أبوها ويمكن حمل
هاتين الصحيحتين على الاستحباب جمعاً بين الأبكار دفعا للعيب العاد على
أهلها أو مع رضا الأب بذلك يندفع العار عفاً بين أهلها وقد شدد الحلبي هذا
في صحيحه عن بعض بن الحسن في المتقدم من قوله للعيب على أهلها ويجوز الحل على القيمة
كما ذكره الشيخ أئمة ويؤيده رواية مهمل الدلال أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام
كانت معي في الدار ثم أجاز زوجتي نفسها سرا وشهدت الله وولادته على
ذلك ثم إن أباهما زوجهما من رجل آخر فما تقول فكتبت في التمتع الذي لم يكن
الأبولى وشاهدين ولا يكون تزويج متعبر بغير استئذان نفسك ولا كرم حجتك

الله وبالجملة فإن الظاهر هو جواز التمتع بها منكم كما دريتم من هذه الأحكام
وأما ما رواه في كتاب الوصايا عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى من رواية أبي
الحسين قال قال أبو عبد الله عليه السلام يا بكار أياكم والأبكار أن تنزوجهن متعة ونكاحاً
عبد الملك بن عمرو قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال إن امرأته شديدة
فانقوا الأبكار فإنما حملها على التمتع ويؤيده ما رواه في الكافي عن عمار قال
أبو عبد الله عليه السلام ليس بكاراً إذا قدحمت عليك المتعة من قبلي وأما بالملك
لا تخاف أن الدعوى على ما خاف أن تؤخذ فيقول هو لا احتجاب جعفر وحمل
التخصيص في الخبرين الأولين بالبكر لا يرد الشناعة فيها كما عرفت من أصاب التمتع
الافقضا من نعم بقى هنا شيء وهو أن أكثر هذه الأحكام قد دل على التمتع الأفقضا
والافقضاء النكاح والظاهر على الكراهة كالحج به جملة من الأصحاب معطيين له
بأنه متى كانت ما لك لا امرأته كما هو المفروض وكان المتكاح صحيحاً لم يوجب عليه حكم
الذي من جملة بل معظم الافقضاء ويؤيد رواية محمد بن عمار في المشايخ أنما
عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن التمتع بالأبكار فقال هل جعل ذلك
الأمر فليست برى وليست بعقوبة والظاهر تخصيص الكراهة بالتخصيص بذلك
عن أهلها والأفكار زوجها وأهلها فإنما لا كراهة له في ذلك والله أعلم
في الأحكام والله سبحانه أعلم بحقائق أحكامه **مسألة الثامنة** لو نكح المأموم بكسر

فأخبرني الإمام فذكر قبل أن يركع هو وقدمه الإمام هل تجب عليه القراءة
ولو فات الركوع والسجود يبادر للمتابعة أو يفرد وكذا لو نسي الشبهة الأولى
في هذه الحالة **الجواب** أن هذه المسئلة لا تخفى عند من الأشكال فتوضح لك
أنه قد اختلف أصحابنا في وجوب القراءة على المسبوق إذا دخل مع الإمام
في الأخيرتين قبل ركوعه فقبل باستحباب القراءة هنا واليه ذهب للمتنه والفتا
في المدارك وعلى هذا القول فلا إشكال فإنه يركع في الصلوة المذكورة لعدم
وجوب القراءة عليه وقيل بالوجوب كما هو المنقول عن المرتضى رحمه وهو كتمان
عندي ومنه ينقح الإشكال وقد اختلف أصحابنا في جواز التأخير
عن الإمام بركن بل ركبتين لعدم إمكانه لا فقبل بالجواز وعدم إخلاله بالركعة
وهو المشهور وعليه فلا إشكال لو تأخر واستغل بالقراءة وجوبا أو استحبابا
وقيل بعدم الجواز وهو الظاهر عندي وعليه ينقح الإشكال وبالجواز فإنه
حيث ثبت عندي وجوب القراءة على المسبوق في الصلوة المذكورة وعدم
جواز التأخير بركن في مثل هذه الحال فإنه يلزم الإشكال المذكور لأنه إن
اشتغل بالقراءة فاتته المتابعة في الركن وهو مبطول وإن ترك القراءة
لأجل المتابعة فقد اخل بالواجب عمدا والمسئلة غير منصوصة على الخصوص
إلا أن في محجة نزاره عن أبي جعفر قال إذا أدرك الرجل بعض الصلوة وفاته

بعض خلف الإمام بحيث نسب الصلوة خلفه جعل ما أدركت أول صلوة إذا أدرك
من الظهر أو من العصر أو من العشاء ركعتين وفاته ركعتان فركع كل ركعة ركعتين
أدركت خلف الإمام في نفسه باقر الكتاب وسورة فانه لم يدرك السورة لمن
أدرك الكتاب الحديث وصححه معاوية بن وهب قال سألت أبا عبد الله عن الرجل
يدرك الصلوة الإمام وهي أول صلوة الرجل فلا يستطيع أن يقرأ فيقف في الركعة
في آخر صلوة قال نعم ما يدل بحسب ظاهره على ترجيح المتابعة في ركوعه وأنه
لا يجوز التحلف وأنه لو استأنز الاستغفار بالقراءة فوات الركوع بآلة
الركوع وقطع القراءة كما يشير إليه قوله في صحيحه الأولى فانه لم يدرك الركعة
إذ فاتته أم الكتاب وعدم أدراكه القراءة هنا إنما هو من حيث خوف عدم
لحوق الإمام في ركوعه وقوله في الثانية فلا يستطيع أن يقرأ بمجانبته لم يحصل
مصلحة وفاته بحيث يقرأ فيه ويلحق الركوع معه وكيف كان فلا حوط هو
المتابعة للإمام وتترك القراءة ثم الاغارة من رأسه وإن كان الأكفاء
بالمتابعة كما هو ظاهر الخبر لا يخرج من قوة والله العالم **السنة** **بعض** لو دخل
في الركوع على أنه ركوع الأولتين فظهر أنه ركوع الأخيرتين لما حكمه **الخبر** أن
هذا السؤال لا يخرج من اشتباه وأجبال وذلك أنه لا فرق في صحة الصلوة
والعقائد بها بالدخول حال الركوع بين ركوع الأولتين ولا الأخيرتين

لا قراءة في هاتين الصورتين والتفاوت إنما يحصل بالدخول قبل أن
 باعتبار وجوب القراءة عندنا في الأخيرتين وعدمه في الأولتين ولعل
 مراد السائل من الله تعالى هذا وإن قصر عنه عبادة بأن يكون تكراراً
 كبير قبل ركوع الإمام وترك القراءة ظناً منه أن الإمام في الركعتين الأولتين
 وإن دخل بعد فليس عليه القراءة ثم ظهر بعد ذلك أنها الأخيرة إن وجب
 الدخول فيها للقراءة ونحوه فتبينت المسئلة من قبل ترك القراءة سهواً
 وقد فات محكمها فصوله صحيحة ولا تنافي عليه سوى حديث كنفه ولا يحظر
 بالبال للعبارة المذكورة مع غيرنا ذكرنا والسؤال العالم **المسئلة العاشرة**
 صليت جماعة في مكان كالدار فمضى قوم حيا إلى البناء المجاورة هل يتبع
 الجميع أم لا **الجواب** أن هذه المسئلة من متفرعات مسئلة وجوب مشاهد
 المأموم الإمام أو من يشاهده كما صرح به الأخيار من ذلك الفتوة لا
 تنعقد إلا بذلك فلو كان بينهما ما يمنع المشاهدة بطلت الصلوة وهذا
 الشرط مما لا خلاف فيه بينهم ولا اشكال في تعديده وعليه تدل صحيحة زرارة ^{عليه}
 في المقام وعلى هذا فتصح صلوة الصف الذي على الباب الصورة المفروضة
 لأن الذي على الباب يشاهد من كان في الدار من الإمام أو المأمومين
 ومن كان على يمينه ويساره فهو يشاهد وهكذا في الصفين الآخرين

ولهذا صرح حنبل من أصحابنا منهم السيد كشد في المدارك فقال لو وقف
 المأموم خارج الباب بخدا الباب وهو مفتوح بحيث يشاهد الإمام أو بعضه
 المأمومين صححت صلواته وصالوة من على يمينه وشماله وبقاؤه لأنهم يرون
 من يرى الإمام ولو وقف بين يدي هذا الصف صف آخر عزمين الباب
 ليشاهده من في المسجد اتفق صلواتهم كما يدل عليه قوله تعالى
 فإن كان بينهم ستر أوجدار فليس تلك لهم بصلوة الأمن كان مجيئاً البناء
 انتهى وبمثل ذلك صرح العلامة في كتاب منتهى المطالب فقال لو وقف
 المأموم خارج المسجد بخدا الباب وهو مفتوح ليشاهد المأمومين في المسجد
 صححت صلواته ولو صلى قوم على يمينه أو شماله صححت صلواتهم لأنهم من
 يرى الإمام ولو وقف بين يدي هذا الصف آخر عزمين الباب ليشاهده
 لا يشاهدون من في المسجد اتفق صلواتهم انتهى وظاهرهم أنه لا خلاف في
 ذلك ولا اشكال ولا حصل في هذا الحكم صحيح زرارة عن أبي جعفر قال إن
 صلى قوم وبينهم وبين الإمام ما لا يتخطى فليس ذلك الإمام لهم بأمام وإن
 كان أحد يصلون بصلوة أمام وبينهم الصف الذي يتقدمهم قد رآه
 لا يتخطى فليس تلك لهم بصلوة فإن كان بينهم ستر أوجدار فليست تلك لهم
 بصلوة الأمن كان مجيئاً إلى الباب بالحجلة فأنه متى كان بعض المأمومين

الامام او من يشاهده ومن على يمينه اولى به لا يشك في ذلك المأموم فانه يكتفي
 في صحة القدوة ومثل الصورة المفروضة لو استطاع الصف الثالث والرابع
 مثلا زيادة على الصفوف المتقدمة وكان مما يلي قبل هذه الزيادة جدار
 مستطيل بحيث انهم لا يشاهدون من جهة الله لقبله لا الجدار فانه لا يشك
 ايضاً في صحة صلوة هذه الزيادة لان اتصال المشاهدة عن يمين الجانبيين وال
 يسار من المأمومين حتى الى من يشاهد الصف المتقدم ولا يعلم في الحكم
 المذكور مخالفاً الا ما يظهر من الفاضل مولى محمد باقر الخراساني في بعض
 من المناقشة والتشكيك الذي لا يخفاء في انه واه ديك حيث قلنا بعد
 ان نقل ان هذا الحكم ذكره غير واحد من الاحناف ما صورته وهو متجهان ثبت
 الاجماع على ان مشاهد بعض المأمومين يكفي في حكمه ولا كان في الحكم المذكور
 اشكال انظر الى قوله ثم الامم كان بجيلاً الباب فان ظاهره قصر الصورة على
 صلوة من كان بجيلاً وجعل بعضهم هذا الخضاضاً بالنسبة الى الصف
 يتقدم عن يمين الباب ويساره وفيه عدول عن الظاهر الى دليل انتهى
 وفيه ان الظاهر من قوله الامم كان بجيلاً الباب يعني من الصفوف لان قوله وان
 كان بينهم ستره آه اي بين الصفوف فانه ذكر في هذا المقتضى ان لا يفتقد
 احدهما ان لا يكون بين الصفوف ما لا يتصلح وان لا يكون بينهم ستره او جدار

ثم استثنى الصف الذي بجيلاً الباب المأموم الذي بجيلاً الباب خاصة كجائز
 وحج فلهذا ضاع في ما ذكره ذلك البعض من غير اشكال وبالحكمة فان هذا القائل
 اما ان يكتفي في سره بان المشاهدة الى الامام التي هي شرط في صحة القدوة بمشاهدة
 من على اليمين او اليسار ام لا فعلى الاول يلزمه لقول به هذا البتة وعلى الثاني
 يلزمه عليه لزوم بطلان صلوة من فطر في الصف الاول لو استطاع على وجه
 لا يرى الامام بعده عن قبلته فانه لا يشاهد الا من على يمينه ويساره ولا
 اضل هذا القائل يلزمه ويخالف في القصة ومثلات في الصورة التي فرضنا
 اخيراً وكيف كان فهو من بعض تشكيكاتنا التي لا يلتفت اليها ولا يقول
 عليها والله العالم **المسئلة الثانية عشر** هل يفرق الانسان في مرضه
 من بيع ونحوه يجري من الاصل ومن الثلث **الجواب** انه قد تقدم في تحقيق
 في هذه المسئلة سابقاً جازاً البعض الاخوان السائلين عن هذه المسئلة
 وانا متبته في هذا المقام لكونه الظاهر عندي من اخبارهم على وجه
 يعتبر به النقص والابترام في قول انه قد اختلف اصحابنا في منجزات
 المريض في مرض الموت المشتملة على المحاببات كالابواب والهبة والبيع باقل
 من ثمن المثل ونحو ذلك مما فيه نقص على الوارث واضرار به هل يكون
 محرماً من الاصل والثلث وقد اتفق الفريقان على لزوم ذلك لو بقي

من ذلك المرض ولم يميت فيه وإنما الخلاف فيما لو مات فيه والقول الأول من القائلين
المذكورين للشيخين قدس سرهما في المقنع والثقة وابن البراج وابن القيم
والتيه قال أحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل والفاضل
المولى محمد باقر الخراساني الكهانة والمحدث الصالح الشيخ عبد بن صالح
قدس الله سرارهم ورفع أقدارهم وهو الأظهر عندى والختم والثاني منها
للشيخ في المبسوط والصدوق وابن الجيند وهو المشهور بين المتأخرين
فأما ما يدل على القول الأول فظاهر قوله سبحانه فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
فكلوه هينا مريتا وقد روى الشيخ قدس سره في الصحيح عن زواره عن أبي
عبد الله في حديث قال قال فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وهذا يدل
في الصدوق والهبة وهو ال باطلاقة على ما يشهد الصحة والمرض وموثقة
انتم سمعوا أبا عبد الله يقول صاحب المال الحق بما له مادام فيه شيء من الرقعة
يضعه حيث يشاء وموثقة سماعه قال قلت لأبي عبد الله في الرجل يكون
له الولد السعدان يجعل المال لقرابته قال هو ما له يصنع به ما يشاء الى ان
يأتيه الموت وروا في الكافي عن أبي بصير مثله وزاد في ذلك لصاحب المال ان
يفعل بما له ما يشاء مادام حيا ان شاء وهب ولان شاء صدق به وإن شاء
تركه الى ان يأتيه الموت وان اوصى به فليس له الا الثلث لان الفضل في

فان لا يصنع من يعول ولا يضر يورثته وصححه له شعيب الحارثي عن أبي
عبد الله في قوله لا تراثا الحق بما له مادامت الروح في بدنه ومن سلك بهيتم
أبي بكر عن أبي التتال الأزدى عن ابنه عن أبي عبد الله قال الميت اولى بماله
مادام فيه الروح ورواية زرارة عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله في الرجل يخل
الشئ من ماله في مرضه فقال اذا بان فيه فهو جائز وان اوصى به فهو
من الثلث والظاهر ان المراد من قوله بان فيه اى يقينه وعزله وسلكه
المعطى في مرضه ولم يعلق إعطائه على الموت وموثقة عمار الساباطي عن أبي
عبد الله في قوله قال قلت له الميت الحق بما له مادام فيه الروح بين يديه قال نعم
فاذا اوصى به فليس له الا الثلث كذا رواه في الكافي ورواه الشيخ في بعض
المعتمدات في قوله الميت الحق بما له مادام فيه الروح فان قال بعدى فليس له الا
الثلث وفي الفقيه بعض قوله فان قال بعدى فان بعدى وصا في القدر
وبعضه ما في الكافي ورواية عماران بن ربيعة المشايخ الثلاثة عن أبي عبد الله
قال الرجل الحق بما له مادام فيه الروح ان اوصى به كله فهو جائز اقول هذا الخبر
محمول على فقد الوارث او الجار والورثة الوصية فان الوصية لا تقدر الا على
الثلث وموثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله في الرجل يخل بعض
ماله لرجل في مرضه قال اذا بان جائزا وما ما يدل على القول الآخر منه

رواية سليمان بن عيسى عن الصادق في رجل حضر الموت فاعتق مملوكا له ليس له غيره
فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك كيف القضاء فيه قال ما يعتق منه الا ثلثه
سألت ذلك للورثة أحق بذلك ولهم ما بقي وموثقة بحار مناعة قال سألت عن
عطية الوالد لولده فقال ما إذا كان صحيحا فهو له يصنع ما شاء وأما في مرض
فلا يصلح ورواية جراح المداني قال سألت عن عطية الوالد لولده بينه
قال إذا أعطى في صحته جائز وهو يدل بمفهومه على أنه في غير الصحة لا يجوز
كما هو صريح سابق وصححه الحلبي قال سئل أبو عبد الله عن المرأة تبيع
زوجها في مرضها قال لا وموثقة مناعة قال سألت عن الرجل يكون كمرأته
عليه الصداق أو بعضه فبها منه في مرضها قال لا وكذا قال وهبت لرجل
ما وهبت له من ثلثها ورواية أبي داود قال سألت أبا عبد الله عن الرجل
يكون لامرأة الدين فبتره منه في مرضها قال بل يهبه فحق زهبتها بحسب
ذلك من ثلثها إن كانت تركت شيئا وصحح علي بن يقطين قال سألت أبا
ما للرجل من ما عند موته قال الثلث ماله وللزوجة الثلث ماله والثلث
كثير وصححه يعقوب بن شعيب قال سألت أبا عبد الله عن الرجل يموت ماله من
قال له ثلث ماله وللزوجة الثلث ماله وسألت عن الرجل يموت ماله من
موتة ثلث ماله من لم يوص فليس على الورثة أمضا هذا ما وقع عليه في رواية

روايات المسئلة والبرج من هذه الروايات الأولى ثابت من وجوه الروايات
أعضادها بظاهر القرآن كما عرفت أيضا الثاني أنها مخالفة للقائمة
عليه كثير من أصحابنا بآثار من أن أكثر العامة على القول بضمون الروايات
الآخيرة ومن أخبارهم في المسئلة على ما نقلت شخشا الشهيد الثاني في
المسائل عن صحاحهم أن رجلا من الأتضا اعتق ستة أعبد في مرضه
لغيرهم فاستدعاهم النبي ثم وجزاهم ثلاثة أجزاء وأقرع بينهم فاعتقوا
وأقرعوا بقدره وعلى هذه الرواية اقتصر ابن الجيني في كتابه الأحكام
الثالث أنها صريحة الدلالة على المطلوب والمراد غاريه عن وضوطين في
دلائلها والإيراد لهذا أن المتأخرين إنما تيسر لهم القطع في أساسها
بناء على هذا الاصطلاح الحديث وأما من لا يراه ولا يعمل كما هو الحق بالآباء
وعليه جري جملة علماء المتقدمين الصدوق والأبلي فلا مجال للقطع
بذلك عنده بخلاف الأخبار المماثلة لها فافها المأهلي عليه من الأجمال
دائرة الاعتقاد غير قابلة للاستدلال مع ما في جملة منها من الاختلال من
جها آخر والاعتلال كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في المقام بوضع مقال
أعضادها بالاجماع على ماله صحة القرف المعتقد بقوله من الناس من
على أموالهم مخرج ما خرج من القرف المعلق على الموت بدليل وبقي الباقي

الدليل الناصر على ذلك كما سيظهر لك انشاء الله تعالى ان اتفاق القائلين
 من الطرفين على لزوم القرف لورث من مرضه ونفاذه من الاختلاف لا
 وجبه على القول الآخر الا باعتبار ان يكون صحيحا غير لان موقوف على الجأزة
 الوارث ان مات او البر فيكون البر كاشفا عن الصحة واللزوم والجأزة
 الوارث وعدمها كاشفا عن اللزوم وعدمه عين ما قالوه في تصرف البيع
 الفضولي وانت خبير باننا نظفهم في امثال هذه المقامات على ان يزيد من
 وجوه اعتبارية لا تصلح لان تكون مستندا في الاحكام الشرعية كما عرفت
 ذلك بما لا مزيد عليه في بعض فوائدها في مسئلة البيع الفضولي حيث
 ان المفقود بينهم صحة لوجوه اعتبارية تذكر وهما مع ان الاختصاص بينهما
 وتروها كما حققناه في الموضع المشا اليك ولا يخفى ان مقتضى الادلة كتابا
 وسنة هو وجوب الوفاء بالعقد وتبطلها عليهما من جواز التصرف
 بجميع انواع التصرفات وابطال ذلك يحتاج الى دليل قاطع وبهذا سألنا
 وما خرج بدليل من كتابا وسنة وجب الموقوف عليه وما لم يبق عليه
 فهو باق على مقتضى ما ذكرنا من الادلة ولا ريب ان التصرف في الصورة
 للمروضة كك مقتضى ادلة المشا اليها وبالحجة فاننا نقول ان مقتضى
 العقد هو الصحة واللزوم وجواز التصرف من انتقال اليه كيف شاء واستمر

ذلك في جميع الارضه وتختلف بعض الاقوال في بعض الموارد لغير دليل
 لا يقتضيه النجاشي اما لا دليل فيه اذ هو قياس محض وجمع فلو لم يقتضه القرف بعد كبر
 من المرض كما وقع الاتفاق عليه انما نشأ من لزوم العقد ولا في حال المرض كما
 هو المدعى انه انما وقع صحيحا غير لان كما يدعون حق فرعوا عليه صحة
 هذا القول لهذا واثباتيان ما في دلالة الرقايات الاخر من الاجمال
 الاحتمال للمانع من الاعتماد عليها في الاستدلال فاما ما رواه عليه عقيب
 هي اوضح ادلة القوم فظهر الوجود فيها الحمل على القيمة لمطابقها كما
 عرفت للرواية الغامضة واحتمل شخنا الشهيد الثاني في المسالك ان
 حملها على الوصية قال لان حضور الموت قرينة منعه من مباشرة العقد
 ويجوز نسب العقد اليه لكونه سبب القوي بواسطة الوصية قال وهذا
 ان كان بعيدا الا انه مناسبتا يبق للرواية فاصدا تقي ونظي ان ما ذكرنا
 من الحمل على القيمة هو الاقرب والانسب ثم انه على تقدير تسليمها فهو
 خاص والمدعى اعم من ذلك ودعوى الاولوية ممنوعة بل هو قياس محض
 وعدم وجود القائل باختصاص الحكم به لا يسوغ قياس غيره عليه واما
 موثقة سماعة ونحوها رواية جراح كذا في فاول ما فيها انه لا فائدها
 على ظاهرها لان ظاهرها المنع من عطية الوالد لولده في المرض مطلقا

على الثالث ام لم يزد بل بلغ الثلث ام لم يبلغ والحمل على معناته لا يصلح من
الاصل بل من الثلث وان كان صحيحا في حد ذاته لانه بعيد من قياس الخبر
اذ لا تعرض في شئ منها للاصل والثلث وانما التعلق عن العطية بقول
فاجاب بان في حال الصحة يفعل ما يشاء واما في حال المرض فليس له ذلك
الثاني انما اخض من كدعي فلا ينقض حجته على العمى الثالث احتمال حمل
العطية على الوصية ولعله الاقرب في المقام لحصول الجمع بين اخبا
الطرفين ولما حمل على تخصيص المنع من العطية في المرض بالوارث كما
خرج النية المحدث الكاشف في الوافي قال وسره ما ذكره في المقدسين
من الايجابين فان فعل حسبت من الثلث كما تدل عليه الاخبار المتفق
اولا ان اثبات حكم كل يورود ذلك في جرف خاص بجماع عدم كسرة
كما اشترى اليه لا يخرج من الاشكال وثانيا ان كان يورود فعل صح حسبت
من الثلث فاقترضا من المنع من الوارث اذا احتسب من الثلث متفق
عليه بين الفريقين لو ارث كان ولا جنى فلا يظهر منع الوارث هنا وجب
واما صحة الحمل وما في مضاهها من موثقة سماعه ورواية ابي لا قال
ما فيها ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في المسالك من ان مضمونها لا يقول
به احد لان الامراء مما في الذمة صحيح بالاجماع دون هبة فالحكم فيها بالعكس
يبلغ

تكيف ليستند الى مثل ذلك الثاني انما اخض من المدعي فلا تنقض حجته على العمى
الثالث معارضتها بظاهر الآية المفردة في صحة زكاة الصدقات وقولها
نفسها عند زيادة او هبة او نحو ذلك حل للمريض كان او صح نادى على الثلث
او نقص كل ذلك لا خلاف في الآية والخبر المذكور فان قيل ان اطلاق الآية وخبر
المفسر لها يجب تخصيصه بهذه الاخبار قلنا هذه الاخبار لما فيها من العلة
بالمنع من جواز الامراء الذي لا خلاف ولا اشكال في جواز ذلك ليشكل الاعمال
عليها في حكم كما عرفت فكيف تبلغ قوة في تخصيص الآية والخبر سيما ان الآية
والخبر المذكور قد اعتضدا بالخبر الكثير المتقدمة في ادلة القول بالاحتساب
فالتخصيص لم يخص في الجميع وهذا لا يخفى للعلة المذكورة مع خصوص مدعيها
كما عرفت لا تبلغ قوة في تخصيص الجميع واما ما كتبه جمع من مناصري متأخر
مشايخنا عطاء الله مراقد في الجواب عن الطعن الاول في هذه الروايات
بالحمل على انه كان يعلم ان حق المرأة لا ينتقل الى ذمة الرجل وانما كان عينها
موجودة فلا حمل ذلك منع من الامراء الذي لا يقع الاعلى ما في الذمة ولا يبرأ بالهبة
فقط بعونه بل تصف لان هذا المعنى ذكره في توجيه رواية سماعه وغاية انما
مقره على قضية واحدة مع ان رواية ابي لا تضمنت الدين وقوع الجواب
لهذا التفصيل في كيف يكون المراد العين الخارجية عما في الذمة واما صحة

على بن يقطين وخوها يحيى بن يعقوب بن شعيب ورواية عبد بن شافع
منها الحمل على ما بعد الموت انما يحيى بن يعقوب بن شعيب ثم كالمير حيث ذلك
حيث قال فيها الرجل يموت فما له من ماله الذي يقد موته فلا وجه للاستدلال
بما على المخرجات في المرض وقرب منها الرقاية الاخرى ان لقوله عند موته
وبالجملة ان لم يكن ما ذكرناه اظهر فلا اقل من ان يكون مساويا وبسقط
الاستدلال بما في الاستدلال ويؤيد ما ذكرناه من الحمل على الوصية تكررها
المعنى في الاخبار ودلالة القضا على ان غاية ما للميت الوصية به من ماله هو الثلث
وان افضل الاقتصار على ما دون ذلك صحيح محمد بن قيس عن ابي بصير
قال كان امير المؤمنين ع يقول لان اوصى بخمس الى احب من ان اوصى بالربع
ولان اوصى بالربع احب الى من ان اوصى بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم ير
فقد بالغ وفي حسنة حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال من اوصى بالثلث فقد
اضر بالوثة فالوصية بالجنس والربع افضل من الوصية بالثلث ومن اوصى
بالثلث فلم يترك الى غير ذلك من الاجابة التي على هذا المنوال والمزيد ذلك ليس
قوله في صحيحه على بن يقطين والثلث كثير فوجه فلا وجه لظن هذه الاخبار
في سلك الاستدلال ولعل وجه الحكمة في منع الشارع له من الزيادة على الثلث
في الوصية التي يكون تقييدها بعد الموت كما صرح به هذه الاخبار وتجويز

وتجوز القرف في ماله حال مرضه مطلق بان يفعل فيه ما يشاء ويبين كما
صرحت به الاخبار التي قد تناها واعيدناها هو ان المال بعد الموت كما
ينقل للوثة ويخرج عن ملكه وتقرفه فانه ليس على النفس التنازع برفق
به حيث انه يصير للغير من بعده فمن اجل ذلك اقضت الحكمة الربانية
من الزيادة في الوصية على الثلث خوف الاضرار بالوثة والتعدى عليهم
اموالهم مع حفظ ماله كما كان له وشي عليه وحصر به وهذه الحكمة ليست
خاصة في الحيوان كانه مريض فان البر وممكن والشيخ بالمال في الجملة
فيكون كقرف الشيخ في ماله لا مال غيره وتوهم كون مال المريض في معرض
ان يكون للوثة بخلاف الشيخ مضموع فرب مريض عاش وصحى سبقت الموت
كما هو المشاهد بالوجع في غير مكان وزمان وبالجملة فان القرف في الحيوان
الاولى لما كان بعد زمان الموت الذي ينقل فيه المال للموات صار كما
تقرف في مال الوارث والتقرف في الصورة الثانية لما كان في الحيوان ولا
تعلق له على الموت كان كقرف الشيخ في ماله فيعمل به ما يشاء وبما شرعنا
يظهر ان اكثر هذه الاخبار غير ظاهرة الدلالة وما ان يلاحظ من ذلك فالتظن
ان سبيله سبيل التقييد التي هي الاصل فاختل الاجابة واماروا باليات
القول الاول الذي عليه كقولهم في حجة الدلالة واضحة المقالة لا مجال

في شيء منها غير ضعف الاستناد بناء على اصطلاحهم المعروف الذي لا يوجب
عليه ولا اعتماد ومن أجل ذلك توقف شيخنا الشهيد الثاني قدس سره
في المسالك في ترجيح أحد القولين وتبع المحدث الكائنات كما هي عادة
في المباحث فقال في المقام وفي منع المريض من التبرعات بمنزلة التي تستلزم
تقوية المال على الورثة من غير عوض زيادة على الثلث من دون ادخارهم
او اجازتهم قولان وفي الادلة من الجانبين نظر اذ ما صح سند وغير ذلك
ما هو ذا غير صحيح ولا معتبر الا موثق في طرف الجواز فتقيد بالأصل وهو ان
صاحب المال احق بماله ما دام حيا وفي مضافه اخر لكنه معارض بالاكثرة
والاشهرية انتهى وجع من لا يرى العمل بهذا الاصطلاح ويحكم بصحة الاختصاص
كل اجراء على الاصطلاح القديم والدستور القويم بتقييده تلك الا
صحة من غير فتيعين القول بها ثم لا يخفى ان هذا الكلام من الحديث المذكور
جار على ما اشرنا اليه سابقا فانه ما يخرج به عن قواعد المحدثين ويبقى في طريقة
الاخباريين وهو من رؤسهم المحدثين ومن رتباهم المشهورين ولا سيما
في الظن على المحدثين في اصولهم وقواعدهم التي من اعظمها العمل بهذا الاصطلاح
ولعل العذر له هو ما اشرنا اليه من ان صدور مثل هذا الكلام
قبل تسننه على ذمة ذلك المقام كما اعتدنا به في بعض مصنفاتنا قال ان

فقال ان تصنيف هذا الكتاب كان قبل نضجه وانتهت فيه المدارك والتمسك
غالبها وبما ذكرناه في تحقيق المسئلة يظهر لك ما في السؤال من الاجمال فان
محل الخلاف في المسئلة هو الصفات الموجبة للضرر بالورثة لا مطلق الضرر
كما هو ظاهر السؤال فانه لا خلاف في صحة البيع بشئ الثقل ويخوذ لك تمام الاصل
ينبغي على الورثة ولنه يخرج من الاصل وانما العالم **المسئلة الثانية** قوله ان
وجبا ادعى استحقاق الزكاة او الخمس مع عدم معرفته حاله بل اسد هل يصح
او يكلف لبينة الغارلة او اليه **الجواب** ان المشهور بين الاصول ان مدعي
الفقر يقبل قوله بغير دعواه ولا يكلف يمين ولا يمين ويعطى من الزكاة
والخمس اذا كان محجولا الحال بحيث لا يعرف صدقه ولا كذبته وما غفل
قبول قوله بان مسلم ادعى امراممكنا ولم يظهر ما ينافي دعواه فكل قوله
مقبول كما في المعبر وبما عدل بان ادعى ما يوافق الاصل وهو عدم المال
وان الاصل عدالة المسلم فكان قوله مقبولا كما في المنقذ واعتبر من هذه
التعليق وبعض افاضل متأخري المتأخرين وابتهت في المسئلة اشكالا
كما سياتي نقل كلامه اخيرا والظاهر ان يستدل على ذلك بوجوه **احدها**
ما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي عبد الله ع قال اجاب رجل في
الحسن والحسين ع وهما اجابا السائل على الصفافهما فقال لا ان قصدا لا خلو

الآتين موجع او غره مقطع او فقر مدقع فقلت شئ من هذا قال نعم فاعطيا
 وقد كان الرجل سال عبد بن عمر وعبد الرحمن بن ابى بكر فاعطيا ولم
 يسألاه عن شئ فوجع اليهما فقال لهما ما بالكما لم تسألا عناسا التي به
 والحسين واخبرهما بما قال فقالا نعم انما نعلم غرا وما اعترض به
 الفاضل المشا واليه انفا على هذه الرواية من ضعف لسند اوله
 موافقة الحصر المفهوم منه لما ثبت بالادلة مرده واما الاول فبان من رفع
 منه عندنا لاننا نرى العمل بهذا الاصطلاح المحدث مع انه يمكن الجواب
 بناء على قواعدهم من ان ضعفه مجبور بالشبهة كما اجابوا به عن ضعف
 الاخبار متى اضطررنا الى العمل بها واما الثاني فالمراد بالحصر بالنسبة الى ذلك
 السائل لا الحكم كانه قيل ان الامر الموجب لسؤالك هل هو لدين موجع الى
 آخره والافق لمعلوم انه ليس من العاملين ولا من ابناء السبيل ولا للموافقة
 ولا نحو ذلك من الاصناف وانما هذا سؤال عن وجوه الفقر الموجبة لسؤاله
وبانها اتفاق الاختيار على الحكم المذكور من غير ظمور مخالف ولا النقل
 خلافا في المسئلة **ثالثا** موافقة الاصل بانه الاصل عدم المال ولا
 الامر هو ان الاصل عدم البينة واليمين **والعجبا** استلزام التكليف بالبينة
 واليمين كالحرج والعسر كغيره من الموارد سيما اذا كان من يستحق ذلك

ذلك كافي كثر التجليين **ومع** ان لو كان ذلك شرطا لمخرج عنهم ثم فيه حرج وال
 على ذلك ونقل عنهم وليس فليس وهذا الوجه يرجع الى الاستدلال بالبراه
 الاصلية على الوجه الذي قد مبينا انه في جواب المسئلة الاولى **وسا** وهو
 امتنعوا واظهروا واجهوها وانصرفوا انه لا يخفى على من تأمل الاخبار الواردة
 بالبينة واليمين في ابواب الدعوى انه لا يجوز فيها فضلا عن الخصومة على
 يشمل مثل ما نحن فيه فان موردها انما هو ما اذا كانت الدعوى بين اثنين
 مدعى ومنكر ولا دلالة في شئ منها على البينة واليمين فحين ادعى ولا منك
 لدعواه ولا مقابل له بل ليس الامر باحتمال صدقه وكذبه واقعا وبنا
 ذلك ويؤكد به وبينه ويعضده مدور جملة من الاخبار فيمن ادعى وليس
 ينكر دعواه بقبول قوله في جملة من احكام الفقه وقول الاصحاب بذلك
 من غير خلاف ينقلونها انا اسوق ما خطر ببال من ذلك فمنه ما رواه
 في الكافي والمقذي عن فضول بن خازم عن ابي عبد الله قال قلت عسفر
 كانوا اجلوسا وفي وسطهم كيس فيه الف درهم فسأل بعضهم بعضا الكم
 هذا الكيس قالوا كالم لا وقال واحد هو فلن هو قال للذي ادعوا شيئا
 من هذا الخبر ان كل من ادعى ما لا يدعيه عليه قضى له به وبذلك صرح الاصحاب
 من غير خلاف ينقل قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح المسالك بعد نقل الروا

من

المذكورة ودليلا المذكور ولا يرد مع عدم المسانعة لا وجه لمنع المدعى منه
 لطلب البينة منه ولا لاحلا فاذ ختم له حتى يترتب عليه ذلك انتفى وهو يشهد
 الى ما قد مضى من ان البينة واليمين انما هي في مقام الخصومة ومع عدم ختم
 المنكر لتلك الدعوى فليس المقام مقام البينة ولا اليقين ومن رواية
 ميمونة هي صحيحة النية قال قلت لابي عبد الله ع التي المرأة في الفلانة التي فيها احد
 فقول لها انك زوج فتقول لا تتزوجها قال نعم هي المصدقة على نفسها وفي
 رواية ابان بن تغلب عنه ع ليس هذا عليك انما عليك ان تصدقها
 في نفسها وفي رواية احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت للوصاة الرجلين
 المرأة تنفقع في قلبه ان لها قال اما عليه اذيت لو سألها البينة كان يجزى
 من يشهد ان ليس لها زوج وفي هذا الخبر اشارة الى ما قد مضى في الوجه الرابع
 من لزوم الصريح بطلب البينة في امثال هذه المواضع مما يكون بين
 المكلف وبين الله نعم وفي بعض اجناس الصحاح عن ابي عبد الله ع في رجل
 طلق امرأته ثلثا فبانت منه فارادها رجعت فقال لها اني اريد رجعتك
 فتزوجي رجعا غيري فقالت لي قد تزوجت رجعا غيري وحملت لك
 نفسا اصدق ويجمعها وكيف يصنع قال اذا كانت المرأة ثقة صدقت في
 قولها قال بعض مشائريه المراد بكونها ثقة اي موثوقة بالخبار عما غير

المرأة التي هي في قلبه ان لها قال اما عليه اذيت لو سألها البينة كان يجزى من يشهد ان ليس لها زوج وفي هذا الخبر اشارة الى ما قد مضى في الوجه الرابع من لزوم الصريح بطلب البينة في امثال هذه المواضع مما يكون بين المكلف وبين الله نعم وفي بعض اجناس الصحاح عن ابي عبد الله ع في رجل طلق امرأته ثلثا فبانت منه فارادها رجعت فقال لها اني اريد رجعتك فتزوجي رجعا غيري فقالت لي قد تزوجت رجعا غيري وحملت لك نفسا اصدق ويجمعها وكيف يصنع قال اذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها قال بعض مشائريه المراد بكونها ثقة اي موثوقة بالخبار عما غير

منته لا الثقة بالمخ المصطلح وهو كمن والظاهر ان قبول قول المدعى في حجة
 هذه المواضع وعدم تكليفه باليمين او البينة انما هو من حيث عدم المسانعة
 له في دعواه لا من حيث خصوصية هذه المواضع ومع فيطرر الحكم في كل مو
 كل ولهذا صرح الاصح ابدل ذلك في مواضع عديدة منها قبول قول من عليه
 زكوة او خمس في اخرجه ومنها ما لو ادعى صاحب بيتا ابداله في ثلثه او لحو
 قرار من الزكوة وما لو حصر من عليه فدعى النقص عن بلوغ النضام ومنها ما لو
 ادعى الدين ولم يكن بغير زعيم او الكتاب ولم يكن به سيده او ادعى ذهاب ماله
 بعد ان كان غنيا وقد ادعى شيئا الشهود ثلثي حمله منها زيادة على ما ذكرنا
 تزيد على عشرين موضعا ثم قال وضبطها بعضهم بان كل ما كان بين العبد
 وبين الله ولا يعلم الا منه ولا يرضع عنه على الغير او ما تعلق به الحد والتعزير
 انتفى ولا يخفى ان هذه الوجود التي ذكرناها وان امكن المناقشة في بعضها الا
 انه بالنظر الى عمومها ولا سيما الاخيرة منها لا يبيح للتوقف فيها بحال الحكم بما
 دلت عليه اقامات لا في مقابلتها من ان الشرط ايضا المدفع اليه بالحد او
 الثمانية فلا بد من تحقق الشرط كما في تطاونه فبما ان الظاهر ان الفقر المستلزم في
 الآية ليس عبارة عن الفقر النفس الامري والواقع فان الاحكام الشرعية لم تكن
 على الواقع ونفس الامر في هذا الموضع ولا في غيره للزوم التكليف بما لا يطاق

في الغرض من البينة واليمين
 هو جواز ادعاء المدعى ما لا يطاق

صاف

اذ ذلك غير ممكن الا له عز وجل وانما وقع التكليف بالطرح فالمراد بالفقر
في الآية ما ظهر من حال الفقير يكفي في مجزئته ودعواه استنادا الى ما
ذكرنا من الوجوه ويؤكد ذلك ما صرحوا به من انه لو رفع الزكوة بناء على
ظاهر الفقر ثم ظهر له انه ليس بمسكين فانه لا يخرج عن استناد الى ما في
الشيخ في الصحيح الحسين بن عثمان عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن محمد بن عيسى
زكوة ما له رجلا وهو يرى انه معسر فوجهه يسير قال لا يخرج عن دعواه وما يوافي
البناء على الظاهر انهم ولا كفا بدعوى الفقير والفقر والحاجة والاستفان
في الاخبار من استحباب اعطاء السائل وعدم رده كما في صحيح محمد بن مسلم
عن ابي جعفر قال اعط السائل ولو كان على ظهر فرس ومن اقلنا ان هذا
الاستحباب انما ترتب على مجرد مديونة السائل حتى ولو كان ظاهرا حاله
ذلك من كونه على ظهر فرس ونحوه وهو مؤذن بقصد يقرب دعوى الفقر
والا لما ثبت الاستحباب بمجرد ذلك وبناء على ما في التحقيق الرشيقي يظهر لك
ما في كلام الفاضل المولى محمد باقر لفراساني من الشك في المقام كما هي
عادة في جل الاحكام حيث قال بعد البحث في الاحتجاجات مناقشته في
هذا الباب اللفظ وبالحيلة جاز اعطاء الفقير دون البينة والحلف عمل
اشكال فشا من عدم دليل والعلية فلا يحصل اليقين بالبراءة ومن

ومن انهم يعيدونهم ثم شئ من ذلك والظاهر انه لو كان لنقل الى ان قال
التحقق ان تحصيل العلم بالفقر غير معتبر والا لزم حرمان اكثر الفقراء ^{نقلا}
ذلك معلوم من حال الامنة وكذا السلف ولعل يكفي الظن بالحاصل من الامنة
او من دعواه مظن او ان كان امينا مظن او عند تقدير البينة ام لا بل يحتاج الى
البينة مظن او في بعض صور المسئلة او يحتاج الى الحلف كمن في توقف
ان يفتح الله على طريق معرفة انتهى ولا اختلف في انما بعد ما حققنا في
المقام فضعف هذا الكلام وانما العالم بالحقائق الاحكام **المسئلة الثالثة**
عشرة هل يشترط في سقوط الاذان اعتقاد الصلوة في الامام ام لا **المجواب**
نعم بالاختلاف ولا اشكال ولهذا وردت الاخبار في الصلوة خلف كتمان
ان يؤذن ويقيم نفسه وليس ذلك الامر حيث عدم الاعتقاد فيه والاعتقاد
بجماعته وامامة فيصير هذا المصلي خلفه منفردا يلزم ما يلزم المنفرد
هكذا لو دخل بعد صلوة قبل ان تتفرق الجماعة فانه يؤذن ويقيم ويدل
على ذلك قول الصادق في رواية محمد بن عذافر ان خلف من قرأ خلفه
وانما العالم **المسئلة الرابعة عشرة** هل يشترط في مشروعيتها للمأجبا
من تطهر من النفس بام يكفي مجرد النية وان كان من بعض سائر المسلمين **المجواب**
ان عبارة السؤال لا يخرج من الاجمال لموجب لعدم الاحتمال وتفصيل الكلام

في المقام ان يلقى لا يربا لا يشترط في جواز الفرق بعد علم لك الكمية غنيا او
اقا اباحه المالك صريحا عموما او خصوصا كان يذن له تصرفها كانت
او توقفت او اشربا ونحو ذلك ونحوي كالضيف وقيام لقراء المقيد
للعلم برضا المالك وهو كغيره لشاهد الحال في كلامهم وان اجاز
بعضهم باقاة الظن هذا ان كان مملوكا والا فلا يشترط شيء من ذلك
وكن الحكم بالاباحه اما ان يكون في لاضر المباحه التي لا يدل عليها احد
من المسلمين او بان يكون من المشايخ التي عليها يد المسلمين خلفا
سلفا وبشفاعة العدلين وفي الاكتفاء بالعدل لو احد قول قوي
نعم صرح شيخنا الشهيد الثاني نور الله تعمر قد في روضة في ذيل
مسئله الاكل في بيوت من تضمنت لايه من كتاب الطهارة والاشربة بما
صورية والحق المص وغيره الشرب من القنا المملوكه والدالية والدعاب
النوصو والغسل عملا بشاهد الحال وهو حسن الا ان يغلب على الظن
الكراهية انتهى ونفي عنه البعد ايضا الفاضل لمولى محمد باقر الخراساني الكفا
ولم يخرج من قوة ونجان اما الاقانة ولم يخرج ذلك للنوم الحرج والمشتقة في
الاستفا البعثة بتكلف نقل الماء وحده من بلد الى بلد وهو منفي بالايه
والرواية فان الانسان اذا سافر من الجرح مثلا الى اصنفا او الى المشهد

المقدس الرضوى ونحوهما فاما ان يجب عليه ان يصحب معه ماء الشرب ونحو
وساير مطالبه وفيه من الحرج ما هو ظاهر واما ان يمنع من السفر ولو كان
لزيادة او حج او تجارة وبطلان ايقظ اظهر من يحتاج الى المياح فليس يقي
الا ان يسافر وليس عمل المياح التي يمر بها في الطريق وان كانت مملوكه واما
ثانيا فلا ان الرضا لم يحمل من المدينة الى مرو بما للمامون العبا كان
مرويه واصحا على تلك المياه ولم ينقل اجنابه منها مع ان كثير اقام في
في سفره ذلك كان مضبوطا منقولا قد روت الرواة كما لا يخفى على من اعلم
علما بالاجتناب في ذلك واما ثالثا فلا ان هذا الامر ما يعلم به التيقن البتة كما عرفت
فالو كان ذلك غير جائز لم يخرج عنهم ثم فيه في اتمام ابتداء منهم ولما لبسوا
المتدربين في الاستفا لهم ثم عن ذلك وليس فليس وهذا من قبل العمل بالرواية
الاصيلة التي قدمنا الكلام فيه في المسئلة الاولى ونقدنا فيه كلام محدث
الاين الاستفا ابادى قد ويشير اليه ايضا كلام المحقق في اوائل المعبر حيث قد
تقسيم الاستففا الثاني ان يعدم الدليل على كذا فيجب نفيه وهذا صحيح
لو علم ان لو كان هناك دليل الظفر به الى آخر كلامه زيد في مقامه ومطحن
الحكم اذا كان يتابع به التيقن كما في الماضي فيه وتتبع الحديث الماهر الاجناب
التيقن ولم يظفر بدليل يخرج عن حكم الاصل فانه يحصل له جرح في الظن القاس

عدم الحكم ويصير عدم الدليل دليل على عدم والله سبحانه اعلم بحقائق
 احكامه **السلسلة الخامسة عشر** هل التخييل الموجودة في يد حاكم الجور الغير
 المعلومه الصاحب هل هي حلال ام لا وعلى تقدير الحلية بشرط اذن الشيخ
 ام لا وهل يختص بالفقراء دون غيرهم ام لا وما هما وايضا اكثرهما
الجواب ان الظاهر ان التخييل المذكورة من جملة الانفال للامام ثم لانها
 قد باداهلها لا يعلم وارث وما كان كذلك فهو من الانفال وما يدعى على
 ان ميراث من لا وارث له من الانفال صار له نفعه الاسلام في الصحيح في الكتاب
 والشيخ في الموثق في باب عن محمد الجلي عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل
 لست اولى من الانفال قال من مات وليس له مولى فما له من الانفال وما رواه
 ايضا في الكتابين في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال من مات
 ليس له وارث من قبل فرائبه ولا مولى عتاقة قد ضمن جبريته فما له من الانفال
 وروى في الكافي في الحسن عن حماد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي الحسن
 ثم قال الامام وارث من لا وارث له وبمضمونها اخبرنا عن ابي بصير واما ما رواه
 في رواية اخرى خلاه والسنن والسر عن امير المؤمنين ثم كان يامر باعطائه
 ميراث من لا وارث له اقبل بل بالبيت فهو عندنا بائنا على البيع بحقه استصلا
 واما ما ذهب اليه الصدوق قدس سره من حمل الاخبار الاولى على وقت

والاختصاص الاخير على وقت الغيبة فظني بعد بل بطلانه اما اولها فبعد عريضا
 الاختصاص المذكور على ان من الانفال المذكورة في الآية واما ثانيا فلان تعويذ
 الخبرين الاخيرين حضوره ثم وانما ما ورد في اجاز العتاق وبمضمونها التصديق
 على المساكين في بعض الخطوط في آخره انه يتصرف فيه ويكون كسبيل ماله
 يوصي به في ثالث فانظروا هل هذا على وجود وارث لان مورثها
 بالنسبة الى من مات في الغيبة ولم يرثه وارث فقصرها مسئلة على حيا
 بان المال المحبوس للمالك يخبر بين الصدقة بين المساكين وبين حفظه
 امانه وبين التقرب فيه مع الضمان في الصورة الاولى والاخير لو ظهر حيا
 وحي فمضى ثبت كون التخييل المذكورة من الانفال المختصة بالامام يكون الحكم فيها
 كغيرها من امواله وقد استفاضت الاخبار بالاختصاص للشيعة في التصرف
 بفقر من الغيبة وان كان خلاف ما هو المشعور بين اصحابنا حيث
 خصوص ذلك بموارد معينة من المنافع والمساكن والمساكن الا انه في الكلا
 في انه هل يكون الرجوع في ذلك الى نائبهم ثم والمقام مقامهم بالاذن العام
 هو المعبر عنه في لسان الفقهاء بالفقيه الجامع الشرايط وهو ان كان في مثل
 هذه الامور ان كالكبرى لا احسن لان الظاهر رجوع ذلك بعد اذنه الى
 عدل المؤمنين ولا سيما الفقهاء المتورعين وحيث فيكون هو كونه الاصل

وضبطها وصرفها في صادرها بحق الثابتة وان تقبجها في القرف فيها
مكتم وان كان في اصل الخيل وتملكها عملا بظاهر الاجابة الدالة على الا
في ذلك وجهها لا يخرج ثانيا من قوة وان كان الاول الحوط وما يؤيد الشاخص
البحراني الكتابي عن ابي جعفر قال وجدنا في كتاب علي بن ابي حمزة ان الارض
لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين انا واهل بيتي الذين
اورثنا الارض ونحن المتقون والارض كلها لنا فمن اخيا الارض من المسلمين
فليس لها وليورثها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل منها فان تركها
او خرجها واخذها رجل من المسلمين من بعده فخرجها واخياها فهو الحق
من الذي تركها يؤذي خراجها الى الامام من اهل بيته وليها اكل منها حتى
يظهر القائم من اهل بيتي بالسيف فيخولها وينبغيها ويخرجهم منها كما خولها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنها الاما كان في ايدي شيعة ائمة يقاتلهم على
في ايديهم ويترك الارض في ايديهم وفي صحبة عمر بن يزيد المقتنم لمحل سمع
عبد الملك الجني الى الصادق عليه السلام ورده علىه والباحث به ما صورته
يا باسيان ان الارض كلها لنا فما اخرج الله منها من شيء فنولنا الى ان قال
يا باسيان قد طيبت لك واحللتك به فتملك مالك وكل ما في ايدي شيعة
من الارض فهم محللون لمحل ذلك لهم حتى يقوم قائمنا فيجيبهم طسوق ما كان
ايدهم

ايديهم ويترك الارض في ايديهم وامامنا كان في ايديهم فان كتبهم من الارض لم
عليهم حتى يقوم قائمنا في اخذ الارض من ايديهم ويخرجهم منها سفره والاجابة الدالة
على التحليل مستفيضة ومن الحضور فضلا عن الغيبة ولا منافاة بين ما دل عليه
الاول من وجوب ادسوق تلك الارض الى الامام ثم وبين الخبر الاخير وما في معنا
لان وجوب الاداء اليه معلوم ما لم يعلم منه الا باحتفانه حقيقة بحل بيتي اليه
اجابا لهم قد استفاضت بتحليلنا حقوقهم من هذا وغيره من الغيبة والحق
الى ظهور صاحب الغيبة والله تعالى به الظاهر والضرر على من جرحه على اقبل
بالى في المسئلة العشرين ان شاء الله تعالى ومع فلو وضع احد الشيعة على غل
من الخيل المذكورة وحازه ملكه وجاز له الاكل منه والقرف فيه لقرف الملك
في املاكهم لظاهر هذه الاجابة انهم ان ما دل عليه هذان الخبران من ان الارض
كلها لهم سمعوه وان لم يكن مشهورا بل ربما كان منكورا الا ان جملة من الاجابة
الكثيرة غير هذين الخبرين قد دل عليه كالبطنا الكلام عليه في محل اخر وسيأتي
في بيده من الكلام في المسئلة المشايعا آفا وهو من اشهر علومهم وفخروهم
انما هم وصفي كوزهم ومن ذلك اعلم عدم منافاة هذه الاجابة للاخبار الدالة
لحداد ما يخص بهم من الافعال والجنس ونحوها وحصرها في افراد مخصوصة
هذان العلم اظهره التي لا تنكرها عقول سائر الناس بخلاف ما دل عليه

الاضغان فانه لا تقبل الا القلوب التي اتممتها الله نعم بالايام والتسليم لهم
 فلا منافاة وانما انما ينقص بذلك الفقراء دون غيرهم فظنوا انما لا يجتمعون في التحليل
 بل جعل منها حديث سمع وغيره صحيح في التحليل للافتناء وانما ان رادها و
 ارضها اكثرها فانه لا يبين على ما قلناه من الرجوع الى القام مقامهم في ضبطها
 واصلاحها وصرها في صارت فيها فيكون جواز التقرب معلقا على اذنه
 بما يراه من المصلحة وعدمها ان كان تصرفا يورى الى الخرج عما عليه سابقا
 وان كان التقرب بصاوة في الارض او وضوء او غسل من الماء او نحو ذلك
 فلا من انما تملك بالحياة فيكون سبيل الكلام في ذلك سبيل الكلام في غيرها
 من الاملاك وقد تقدم بعض القول فيه هذا بالنسبة اليها في حديثها وانما باعتبار
 كونها الان في يد حكام الجور والمنغليين عليها فانها ان لو اخذها احد منهم
 عاوجا لبقا لرفا تيجوز له التقرب منها ولا يمتنع الاذن المذكور لان ^{حوط} الا
 ذلك استيذان الحاكم الشرعي وانما بالنسبة الى غيره مع كونها في يده فذلك
 له التقرب اليه اما في المنة فاشكال ينشأ من لادن العام لكافة الشيعة وان
 تصرف هذا انما وقع من قبيل الجايز فلا يوجب اختصاصا بامره هذا قد
 الحيانها وان كان بالنسبة الى المنة خاصة وانما التقرب منها في الارض
 فينبغي على ما سبق من التقرب كغيره لا يصلح عدم هذا ما اقتضا الحال مما

خطر بالبال والله سبحانه اعلم **الكسرة ست عشرة** ما اقل ما ينشأ الحر من الرضا
الجواب انه لا يخرج امانا يولد الاقلية بالنسبة الى الرقان او العدد او ما يترتب
 عليه من الاثر فبهيما مقامات ثلاث **الاول** الاقلية بالنسبة الى الرقان
 واقله يوم وليلة على الاشهر الاظهر وعن الصدوق في اللقاع انه قال لا يحر من الرضا
 الا ما انبت التمر وشد العظم قال وسئل الصادق ع هل ذلك حد قال لا
 يحر من الرضا الا يوم وليلة او خمس عشرة رضة متواليات لا يفصل بينهن
 قال وروى انه لا يحر من الرضا الا رضة خمس عشرة يوما وليا اليقين ليس
 بينهن رضا وبه كان يفتي شيخنا محمد بن الحسن ع ثم قال وروى انه لا يحر
 من الرضا الا ما كان حولاين كاملين وروى انه لا يحر من الرضا الا
 ما ارتفع من شدة واحد سنة انتهى فاما ما يدل على القول المشهور في
 زياد بن سوية قال قلت لابي جعفر ع هل للرضا حد فيؤخذ به فقال لا
 الرضا اقل من رضة يوم وليلة او خمس عشرة متواليات من امرأة واحدة
 من لبن فحل واحد لم يدخل بينهما رضة امرأة غيرهما فلان امرأة ان وضعت
 غلما او خارية عشرة رضعا من لبن فحل واحد وارضعها امرأة اخرى من لبن
 فحل آخر عشرة رضعا لم يحر من كلهما وانما رواية الخمسة عشرة فلم يصل اليكنا
 ولم ينقلها ناهي عن في الكتاب المذكور وانما رواية الحولين فتى ما رواه

في التقييد والفتية عن عبيد بن زياد عن ابي عبد الله قال سالت عن الرضا
 قال لا يحرر من الرضا الا ما ارضا من ثدي واحد حولين كاملين ومثلها
 صحيحة عن ابي عبد الله قال لا يحرر من الرضا الا ما كان حولين كاملين ومثلها
 محمولة عند ابي عبد الله ان الحولين ظرف للرضا لما انفقوا عليه من الرضا
 بعد قطا وعليه ذلك اجابا انهم اقاموا رواية السنة فهي ما رواه في التقييد
 والفتية عن العلاء بن رزين عن ابي عبد الله قال سالت عن الرضا قال لا يحرر من
 الرضا الا ما ارضا من ثدي واحد سنة وهذا الخبر ينسب لشيخ وجبة
 من الاجابا الى الشذوذ والمركبة ومن اجل هذه الاجابا استشكل السيد
 في شرح النافع في هذا المقام وتبعه فاضل الموفى في استاكامه عادتني
 كثير من الاحكام مضافا الى ما هو عليه من الشكيات ونوع سبغ دائرة
 الاختلاف باري بشبهة من التبعات وهذا لا ان هذه الاجابا معاوضة
 لروايات المسئلة كمال الاختصاص هذه الموثقة لما سبغها ان شاء الله تعالى
 من ان روايات المقادير الثلاثة متقاربة المقدار متعاقبة المعاني
 ولا يرب في مرجان تلك الاخبار وثوقها سند او عدد او دلالة واعضا
 بعلى الطائفة سلفا وخلفا وثانيا ان هذه الاجابا مطهرة بالاجماع ولا يخل
 بها في وان صح سند بعضها شاذة نادرة قال شيخنا الشهيد الثاني في السالك

المسالك بعد البحث في المسئلة ونقل جملة من اخبارها ما صورته بقى في هذا
 الباب اجابا نادرة تدل على اعتبار سنة وسنتين لا يعمل عليها بالاجماع انتهى
 ولا يرب ان شهرة الحكم بين الاصح امتد بهم ومما نحن بهم فضلا عن
 الاجماع عليه ومتى غارض الخبر وجب طرحه او تاويله وذلك لان الاجابا
 قد خرجت عنهم ثم على وجوه متعددة واخا مستبعدة ولا سيما باب الفتية
 الذي هو واسع الابواب وبه وقع جل الاختلاف فيها والاضطرار لما
 اتفاق شيعتهم على حكم من الاحكام فهو مؤلف بكونه مذهبهم عليه السلام
 والسلام لان مذهب كل امام انما يعلم بنقل ابناءه وعلمهم عليه الاقويان
 مذهب الجعيفين انما يرجع فيه الى الحنفية والشافعية الى الشافعية وهكذا
 صاحب كل مذهب في اصول او فروع انما يرجع في تحقيق مذهب الى اتباعه
 ومن ثم خرجت الاجابا بالترجيح في مقام الاختلاف بين الاجابا بما وافق
 المشهور والجمع عليه فقالوا اخذ بما اشتهر بين المتحابك ودع الشاذ
 النادر وقالوا فان الجمع عليه لا يرب فيه وسر ذلك ما ذكرناه وثالثا ان لا
 على من تلجج بالاستدلال وشرب بكاس ذلك العذب ان لا انه قد وردت
 جملة من الاجابا في احكام متعددة مخالفة لما عليه الاصح فاعرضوا عنها واطروا
 وان كانت صحيحة الاستناد ولم يقل بها قائل ولم ينكر هذا الفاضل كمال السلام

٢٩
 كتاب
 حاشية
 على
 كتاب
 حاشية
 على
 كتاب

ووافق عليه مثل اختياره الحديد واجبان في الضلع اختتام المرأة
بحول ذلك فمما بالهما يضطران في هذا المقام ويخرجان عما عليه كافة العلماء
الاعلام ولنت شعراي حكم من احكام الفقه قد خلا قصادم الاختصاص واختلاف
الانوار ولكن متى كان الخالف ما يعرض عنه الاختصاص فانه يجب طرح البتة وبتة
در الحقيق حيث قال في اوائل كتاب المعبر افرط الحشوية في العمل غير الواجب
حتى انقادوا الكل خبر وما فطنوا الى ما تحته من التناقض فان من جملة الاختصاص
قول النبي صلى الله عليه وسلم سكتك بغدي للمقالة الى ان قال واقصر بعض من هذا الاقوال
فقال كل مسلم السند يعمل به وما علم ان الكاذب قد يصدق والفاقد
قد يصدق ولم يتبين ذلك طعن في علماء الشيعة وقدمت في المذهب
او المصنف او هو يعمل بغير الجرح كما يعمل بغير العدل الى ان قال وكل فقيه
الاقوال مخفر عن التمسك والتوسط اقرب مما قبله الاختصاص او ذلك لفرق
على صحة عمل به وما عرض الاختصاص عنه او شديد يجب طرحه انتهى وهو
قوي متين بل جوهر ثمين كما لا يخفى على الخادق المكين وقد عرفت ان هذه
الاختصاص التي استشكلوا من اختلافها لم يذهب اليها ذاهب وماتوا هم حقا
الكتمان من ان نقل الصدوق لها في كتابه كفاية في معرفة رتبة بقوله بها بناء
على ما ذكره من القاعدة في صدر كتابه مردود بما يتناهى في شرح الكتاب

المذكور من المواضع العديدة التي اوجرت عن هذه القاعدة والموجبة للتناقض
في كلامه وهو هنا الظاهر ظاهر لانه روى في رواية السنة ورواية الستين
والقول بها معا تناقض ظاهر والتحقيق ان رواية الحولين غير ظاهرة في مخالفة
لان ما ذكره الشيخ والجماعة في تأويلها اقرب قريب ولم يبق الا رواية السنة
فيجب طرحها البتة على انه من المحتمل فيباح في وجع هذه الاختصاص يخرج التقييد
العلم بالقائل بها لا يمنع ذلك لما حققنا في مقدمات كتاب الحقائق النافذة
من انه لم يكن ما يوجب عقوب الخلاف في الاحكام وان لم يكن لها قائل من
الحالفين على ان مذهبهم في الصدوق السابق لا يخفى في عدم ولا توقف على احد
الاستقرار على هذه الاربعة في الفرع والمذهبين الاخيرين في الاصول
اكتنا في حد ورواية سنة ثمان تقرر بما كان صحيح به جملة من علماء ائمه علماء
واوضحناه في كتابنا سلاسل الحديد في تقييد بن الحديد فاحفظ
ايديك الله بهذا التحقيق فانه موجب للنجاة في غير موضع من حج المصنوق
القلم الثاني في الاقلية بالنسبة الى العدد وفيه قول والمشهور بين
المقدمين اعتبار عشرة مضاعف وقيل خمسين عشرة وعليه اكثر المتأخرين
هو المختار وقيل بالاكتفاء بالربعة النامة وهي ما ملكت بطن الجبلة اما
بالصواب والوجود وهو مذهب ابن الجندوبيد على الخمسة عشرة موثقة بما

المقدمة وأما روايات العشرة مضطربة تختلف فيها مناصير في نقلها
 فيها وظاهر الصحيح ومن ذلك صحيح رباب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت
 ما يحرم من الرضاع قال ما ابت التيمم وشدة العظم قلت فمعه عشر رضعات
 قال لا لأنه لا يثبت التيمم وشدة العظم عشر رضعا وموثقة عبيد بن زرارة عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول عشر رضعا لا يحرم شيئا وموثقة ابن بكير
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول عشر رضعا لا يحرم شيئا وموثقة ابن بكير
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرضاع أدنى ما يحرم منه قال ما ابت التيمم
 والدم ثم أترى واحدة تبسه فقلت أنت أنت أصليك الله قال لا فلم أزل
 أعدد عليه حتى بلغت عشر وظاهرها أنه يقول لا في جواب جميع هذه
 المردودات التي من جملة العشرة وموثقة زياد بن سوية المتقدم
 قال في آخرها فلان امرأة إلى آخرها والظاهر أنها استظهرت في الرواية أن اللفظ
 أو في عطف الجارية على الغلام غاط وان صوابه بالواو وكذا ضمير رضعتها
 إنما هو ضمير كناية وهكذا ضمير كاحها في آخر الخبر إنما هو ضمير كناية فان ذلك
 هو الذي يستقيم به الكلام ويحصل به الانتظام جملة منها متشابهة
 مضطربة للمقابلة يشبه أن يكون قد تجلها غيم القيمة ونزلت بها تلك البلية
 فمن ذلك صحيح عبيد بن زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أنا أهل بيت كثير

قريب كان الفرج والحزن الذي يجمع فيه الرجال والنساء وربما انتخت
 المرأة أن تكشف راسها عند الرجل بينها وبينه رضاع وربما استحل الرجل
 أن ينظر إلى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع فقال ما ابت التيمم والدم قلت
 وما الذي يثبت التيمم والدم فقال كان ينع عشر رضعات قلت فمعه عشر
 رضعا فقال دعه فإنهم قال ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع وربما
 سعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع إلا ما شدي
 وابت التيمم فاما الرضعة والرضع والثلث حتى يبلغ عشر إذا كن متفرقا
 فلا بأس وموثقة عمر بن يزيد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع
 الرضعة والرضعين فقال لا يحرمه فعدت حتى اكملت عشر رضعات
 فقال إذا كانت متفرقة فلا وصح صحفوان قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن
 الرضاع ما يحرم منه فقال سال رجل عنه أبي عليه السلام فقال واحدة ليس لها بأس
 ثنتان حتى يبلغ خمس رضعات متواليات أو مص بعد مصه فقال هكذا
 له وسال آخر عنه فانتقم إلى سبع وقال ما أكثرها أسأل عن الرضاع فقلت جعلت
 فداك أخبرني عن قولك في هذا أنت عندك فيه حدا كن من هذا فقال قد جرتك
 بالذي أجاب فيه أبي قلت قد علمت الذي أجاب بولك فيه ولكن قلت لعله
 يكون فيه حد لم يخبر به فتجربته بدانت فقال هكذا قال في الحديث ودواي القليل

بن يسار عن ابن جعفر قال لا يخرج من الرضا الا المجرورة او خادم او طرد ثم
وضع عشر رضاء في الوصية وبنام هذا ما وقفت عليه من روايات العشر
ولا يخرج على المتأمل فيها عين التحقيق ما فيها من الاعتكاف والاختلاف المتماثل
من الاعتقاد عليها في الاستدلال اما الاولى فان نسبتها القول بالعشر
الى غيره فيوزن بعدم قوله بذلك ويؤيده ان السائل لما رجع في السؤال
واذا استفهم الخياط لذلك او عدمه قال له رجع واوجب بكلام لا دخل
له في المقام ولا ارتباط له بهذا الكلام واما الرواية الثانية والثالثة
فغايتها لان عليه من حيث المفهوم وهو لا يعارض منطوق تلك الاثبات
الفرعية الدالة على عدم تحريم العشر ومع ذلك فدلالتها بالعموم شامل للعشر
فناديها والخم لا يقول به ولما الرواية الرابعة فظاهرها ان اباها
في جواب السائل الاول انتهى في نفي الياس الى الجنس وفيها اشارة الى حصول
الباس في الجنس وما زاد عليها باعتبار دخول كفاية او خروجها وانتهى في
جواب السائل الثاني الى التسع والكلام فيه بالتقريب كالتقدم والظاهر ان
السائل فهم ذلك ولكن اراد ان يستفيد منه حدة مضبوطا يعتمد عليه
وفي جميع ذلك لا يضر بصفحة جوابه ويحيل على ما اجاب به ابوهم ثم يرد
من كثرة السؤال عن الرضا وغايتها ما في هذه الرواية سكوتهم عن العشر وعجز

وعجز السكوت فنفى لا يدل على نفي ولا اثبات واما الرواية الخامسة وهي
من روايات التمدد فقد رواها الصدوق في الفقيه والشيخ في ريب
في موضع آخر بسند آخر خالية من هذه الزيادة وصورة ما في الفقيه
من الرضا الا ما كان مجبوراً قلت وما المجرور قال لم يرد وطرد شتمه
او خادم تشتري ومثله في ريب بزيادة قوله او ما كان مثله ذلك موقوفاً
وانت خبير بان المجرورة في هاتين الروايتين جعلت لصفة الرضا وفي
بالام البرية والظاهر المستأجرة والخادم وفي الرواية الاولى جعلت قسماً للفرق
الاخيرين وخارجاً عنهما وفي هاتين الروايتين حصر الرضا في هذه الاقسام
الثلاثة وهذا الصريح وبك بالاجماع كما ذكره الشيخ في كتابي الاخبار المحصورة
بالظاهر المبتر بالرضا وهذه الرواية هي اوضح روايات العشر ولا يخفى رخصتها
دلالة الاخبار السابقة لا عشرة على هذه الرواية سنداً وعدداً ولا لزم وقد نقلت
الغاية في صحاحهم عن غايته انه كان في القرآن عشر رضاء محرمة فتنسخ تلك
وفي رواية اخرى عنهما ايضاً قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضاء معلومة
يحرمن ثم نسخ بعض معلومة في رسول الله وهي فيما يقر من القرآن رواها
مسلم والنسائي والترمذي والبخاري وابن ماجه وكوفي في الشافعي
من علمائهم واحمد بن حنبل يحرمن الاقل وفيهم من قال بثلاث واكثر في ذلك

وابو حنيفة بالرضعة الواحدة ولعل قوله في صحيحه عبيد بن نزار كان قد
عشر رضعاً إشارة الى هذه الرواية التي عن عياش من انها كانت ثم نخت
وبالحجة فاختلاف هذه الاخبار وعدم صلاحيتها للاستدلال مع قطع
النظر عما عارضها من الاخبار والبركة في نفى العشر ما لا يخفى على منصف
وقع للمفاضلين المتقدمين في هذا الموضع ما وقع لهم سابقاً من احكام
بسبب تلك الاخبار وقد عرفت ما فيه واذ الفاضل المراسل الاشكال
هذا الموضع من اجل رواية عمر بن زيد قال سمعت ابا عبد الله يقول عشر
رضعة لا تحرم وهذا الخبر جملته شيخ على الرضعة المتفرقة ويمكن حمل على
دون الاخبار وحمله على المقيمة ايتم وبالحجة فانه بعد ما عرفت من تحقيق
لا يبقى لهذا الخبر قوة المعارضة لمخالفة الجملة لفرقة الناجية سلفاً
وخلفاً كما عرفت ولكن هذا الفاضل كما عرفت في غير مقام ربما تشبث
بما هو اوهن من بنيت العنكبوت وانه لا وهن كيبوت واهما ايل
على ما ذهب ابن الجنيدي من الاخبار فمنه صحيحه عن ابن مهران عن ابي الحسن ثم انه
كتب اليه يسأل عن تحريم من الرضاع فكبت قليلاً ثم قال وهذه الرواية قد
لجأ اليها في الخبر رواية زيد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة انه قال لا رضعة الواحدة
كالمائة رضعه لا تقل ابداً واستدل بالآية ايتهم وهي قوله سبحانه

واما تكلم من الرضاعة واحداً تكلم من الرضاعة وهو يصدق على القليل ^{الكثير}
وضعف الجميع ظاهر لا ستره عليه اما صحيحه عن ابن مهران فانها لا تطبق ^{فيها}
على مدعاه من الرضعة القائمة التي تملأ البطن فان هذه الرواية تدل على
ان القليل والكثير محرم وهو شامل لما دون ما ذكره واما الثانية فهي
مع ضعف سندها فان روايتها من العامة معاوضة بالاجابة الكثيرة التي
قد تقدم جملة منها في المقام مما يدل على ان الرضعة والرضعين والثالث
لا يخرج من وقد عرفت ان مذهب ابي حنيفة ومالك الاكفاء بالرضعية فوجب
حملها على المقيمة البتة واما ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في المسألة ان
تمام الاحتياط يخرج من خلاف اخبارنا ان لا يشجع الولد من رضاع ^{جنيته} الآلة
اذا اريد السلامة من التحريم ولو مرة واحدة يخرج من خلاف ابن الجنيدي
رواياته ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذاهب المسلمين فقد ذهب جماعة
من العامة الى الاكفاء منه سبحانه وقدره بعضهم بما يفطر الصائم ولا ي
عليه اجماع اهل العلم انتهى فهو مجمل من الضعف والقصور فان الظاهر ان الآلة
المندوب والمحذور في الاخبار من قولهم ثم راع ما يربك الى ما لا يربك
وبوجه اتمام في موضع يحتمل صحة ذلك الامر الذي يراى الخروج من عمدته ^{شوة}
واختار صحة التحريم بالرضعة الواحدة هنا هذه الرواية العامة ثم لم يقد

بالروايات الثابتة لها وهي أكثر من أن تحصى في المقادير والروايات المستندة
 بروايات ابنات اللحم وشدة العظم وغيرهما فيجب البطلان وضع من أن يحتاج إلى
 الإثبات وأظهره في البطلان الصحيح ابن مهنرناي كما لا يخفى على ذوي البصائر والأخبار
 ثم الجواب من قدره في اعتباره احتياطاً أيضاً في الخروج عن قول العامة
 وإي احتياطاً هنا مع استفاضة الأجواب لاخذ الجدل فم فإن الرشد
 في خلافهم ودرى الأخبار الموافقة لهم وأهم ليسوا من الحقيقة على شيء وأنهم
 يبقوا منهم إلا استقبالات القبلة وأنهم لا كالجهد المضروب وإنما في
 صلواتهم وذنابهم حتى ورد أنه إذا لم يكن في البلد من تستفتي فاستفت
 قاضي العامة وخذ بخلافه وما ادعاه من ادعاء من أسألهم وإن ذهب إليه
 وبتعذر من تأخر عنه عليه إلا أن المشهور بين متقدمي أصحابنا هو كفض
 كما استفاضت أجاباً أهل الذكر وأوضحاً بما لا يرد عليه في كتاب الشفا
 الثابت في بيان معنى التائب وما الآية فهي خصوصية بالأجواب الغائية
 المنار الساطعة الأنوار في هذا الحكم وعني من سائر أحكام الرضائع بالفرق
 والأجمل **المقام الثالث** في الأقلية بالنسبة إلى ما يترتب عليه الأثر وهو
 ما أنبت اللحم وشدة العظم بالأجمل بضاً وفوقه من الأجواب في ذلك محجة
 ابن دياب المقدمة ورواية عبيد بن زرارة ورواية الثانية وثق

ورواية مسعدة بن صدقة وقد تقدم جميع ذلك في سابق هذا المقام وصحح عبد
 بن زائدة قال قلت لأبي عبد الله ما الذي يحرم من الرضائع فقال أنبت اللحم والدم
 وحسنه حقا بن عثمان عن أبي عبد الله أنه قال لا يحرم من الرضائع إلا ما أنبت اللحم
 والدم ورواية محمد بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول لا يحرم من الرضائع
 إلا ما أنبت اللحم وشدة العظم ورواية الأخرى عن أبي الحسن ثم قال قلت لأبي عبد الله
 من الرضائع الرضعة والرضع والثالث فقال لا إلا ما اشتد عليه العظم
 أنبت اللحم وهل اشتداد العظم ونبات اللحم قران متلازمان فيكفي بحد
 مع ظهورهما لا بد من ظهورهما ظاهر شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الثاني
 حيث قال مقتضى القصوص والفتاوى اعتبار اجتماع الوصفين فلا يكفي
 أحدهما وفي بعض عبارات الشهيد ما يدل على الاحتراز بأحدهما وهو شاذ
 لأدليل عليه انتهى وظاهر سبط السيد السند في شرح النافع الأول حيث
 قال والظاهر حصول اشتراك بين ما أنبت اللحم وشدة العظم ومن ثم الكفاية
 جميع من انتهى بأحد الأمرين انتهى أقول أنت خير بان جملة من القصوص المقدمة
 إنما تضمنت إنبات اللحم خاصة فدعوى شيخنا الشهيد الثاني أن مقتضى القصوص
 اجتماع الوصفين ليس محله والظاهر أن وجه الجمع بين ما دل على الوصفين معاً
 وما دل على إنبات اللحم خاصة هو القول بالتلازم وأنه حيث يدرك أحدهما

يلزم الآخر ولعل تخصيص نبات اللحم بالذكر في هذه الاجناس حيث انه اظهر في
 الحس وابين للتاخر الجبر والمناهر البصيرة فان ظاهر هذه الروايات من حيث حصر
 التحريم بالرضع انما ابنت اللحم وشدة العظم ان التحريم بضعاع اليوم وليدة
 والخمس عشرة وضعتا ههنا من حيث كونهما حكم وان هذا الاثر مترتب عليهما
 والى ذلك يشير ما تقدم في صحيحه على بن رباب من قوله قلت عشر وضعتا ههنا
 لانه لا تبنت اللحم ولا تشد العظم عشر وضعتا وكذا رواية عبيد بن زياد
 المتقدمه ايضاً حيث قال ثم بعد السؤال عن ادنى ما يحرم من الرضاع قال ما
 ابنت اللحم والدم ثم قال ترى واحدة تبنت الى اخرها وحيث يكون روايات لثلاثة
 الثلاثة كلها مطابقة المقدار متوافقة المعنى ويكون الاصل في التقييد
 هو نبات اللحم واشتداد العظم وظاهر اصحابنا رخصة ان كل من هذه الثلاثة
 اصلها من اسة فاتها حصل ترتب عليه تحريم والنزاع في ذلك قليل الجدة
 بعد ما عرفت من دلالة الاجزاء على الثلاثة المذكورة هذا ما اقتضا
 الحال في جواب السؤال من بيان معنى الاقلية على الاجمال ومن ادعى الاطامة
 بتفصيل احكام الرضاع وما وقع في شرطه من الخلاف والنزاع فليس جلي
 رسالتنا الموسومة بكشف القناع عن صحيح الدليل فالرود على من قال في
 الرضاع بالتنزيل والله سبحانه اعلم **مسألة ثمانية عشر** لو ان انسانا

٥٩
 ارضعت زوجته وضعا هل يجوز له اخذ اخراته الثلاث لم يرضع لم لا وكذا
 اخوة زينك المتراضعين الذين لم يرضع بعضهم على بعض هل يجوز ان
 يتزاوجوا ام لا **الجواب** ان هذا السؤال يتضمن مسئلتين **الاولى** تكاح
 صاحب اللبن في اخوات المترضع بلبنه الرضاع المحرم وقد اختلف اصحابنا في
 ذلك فاما من يذهب الى القول بالتنزيل وهم اقل قليل فقد جزم بالقول
 بالتحريم واتبعه من هم فالمشهور هو الجواز وهو المختار وعليه عمل وقيل بالتحريم
 واليه ذهب الشيخ في الخلاف والتقليد وابن ادريس على ما نقله عنه في كماله
 استوفينا نقل عبا بن همام في رسالتنا المشأ اليها انفا والعجب من
 المحقق الشيخ على قدس سره في رسالته الرضاعية حتى يفهم ان اهل التنزيل
 حيث ذهبوا الى التحريم انهم تكفي هنا بنقل كلامه حيث انه ضمن لينا
 الاحتجاج على التحريم وبنين ما فيه من الخروج عن سواء ذلك الطريق
 فنقول قال تعذر الله بغفرانه بعد نقله عن الشيخ القول بالتحريم في العلامة
 في القواعد والتحريم الجواز ما هذا اللفظ والظاهر عدم الفرق بين نبات
 بالنسبة الى اب المترضع واخوات المترضع بالنسبة الى الفحل نظر الى العلامة
 في الحديثين السابقين فان كانا جهة وجب التساوي بمقتضى العلة المنقولة
 والا تنفي التحريم في المقامين وعلى كل حال فالاحتياط فيها الى ما احرى انتهى

اقول اشار بالجديين السابقين الى المختبرين الدالين على انه لا يجوز
 المقتضى ان ينكح في اوله صاحب اللبن وهي المسئلة المستثناة من
 التزويل على المشهور يقتضى النصوص المذكورة التي منها سري لوهم الى
 القول بالنكح كما حققنا في الرتبة المشا اليها اتفاقا وصحاحا على ان
 مهر يار قال سال عيسى اباجعفر الثاني قم ان امرأة ارضعت لي صبيا فهل
 يحل لي ان اترجح ابنه زوجا فقال له ما اجود ما سالت من ههنا نوتى
 ان ترق الناس حرمت عليه امراته من قبل لبن الفل هذا هو لبن الفل لا غير فقلت
 له ان الجارية ليست ابنة المرأة التي ارضعت لي ابنة غير ما فقال لو كنت
 متفرقة ما حل لك شئ منهم وكن في موضع بنا لك وصحة ابوب بن فوج
 قال كتب علي بن شعيب الى ابى الحسن قم امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز
 لي ان اترجح بعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صابغ بامرته ولد
 ثم اقول لا يخفى ما في كلامه قدس سره من النظر الظاهر الذي لا يخفى على
 الماهرات الا فلا تن السؤال وقع في الجزيرين المذكورين عن جواز نكاح
 اب المقتضى في اوله صاحب اللبن فاجابوا بما يدل على النقيض من ذلك من
 انه لا يحل ويجوز وهذا النقيض كان في الجزيرين ولم يعلموا ذلك بالكلية ومن
 المعلوم انه مع قطع النظر عن التعليل قالوا ايتان صريحان في الجزيرين بالنسبة

بالنسبة الى ذلك الفرد المسئول عنه خاصة ولا دلالة فيها على هذا الفرد الذي
 الحق به هنا بالكلية وتوهم الحاقه ايتان من ظاهر التعليل فاذا كان
 الامر كذلك فكيف يتم دعوى المساواة بين هذا الفرد المسئول عنه والجاب فيه
 وبين هذا الفرد الذي الحق به نظر الظاهر التعليل حجة يقول انه ان كان
 الحديثان حجة وجب التحريم في الجميع ولا اشقي الجزيرين في المقاييس وكان قد
 سره بن علي ان مستندا الجزيرين في الفرد المسئول عنه انما هو تلك العلة لصحة
 وكيف يتم في هذا الجزير الاول وهذه العلة انما صرح بها بعد الرجعة السائل
 وسؤاله سواء لا يخفى ولو اكتفى بالجواب الاول الدال على المنع لم يكن لهذه
 اثر بالكلية كما وقع نظيره في صحيح عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابى محمد الحسن
 العسكري قم امرأة ارضعت بعض ولدي هل يحل لذلك الرجل ان
 يتزوج ابنة هذه الموضع لا توقع عم لا يحل له وبالحمله فالعلة في جميع هذه
 الاخبار الجزيرية هذا الفرد المسئول عنه انما هو فوقهم بعدم الحلية وضعهم
 عن ذلك ومجرد هذا لا يوجب دخول ذلك الفرد فيه فكيف يتم دعواه
 بين الفردين على ان هذه العلة المذكورة في الاخبار ليست عللا واقعية
 حقيقية بحيث يدور المعاول مذاها وجودا وعدما وانما هي مجرد مناسبات
 وتقريبات للعقول بالنسبة الى ما علل به او يثابره الحكماء ويجوز ذلك

القدي بها واماننا فلان العلة المصومة في الرتبة انما هي صيرورة
 اولاد الفحل والمرضعة بمنزلة اولاد المرتضع في التحريم عليه واما صيرورة اولاد
 اب المرتضع بمنزلة اولاد الفحل في التحريم عليه فليس في الاختيار ما يشعر به بوجه
 من الوجوه فكيف يكون ذلك في العلة المصومة واما ثالثا في فرق بين
 هذه المسئلة وبين المسائل التي نفى التحريم فيها واختار الجواز مثل مسئلة
 نكاح اولاد اب المرتضع في اولاد الفحل ونكاح الفحل لجد المرتضع النسبية حيث
 يختار الجواز ثم سبق دلالته النص على حكم الصورتين المذكورتين بالكفاية
 ويرجع التحريم هنا فانه ان وقف على ظاهر النص فهو دالة انما هو هذا الفرع
 الخاص وان تعدى عنه بالنظر الى ما يتجمل من ظاهر التعليل من اجزائه حكمه
 في الملذم والمشاكلة بخلاف ان الامر في جميع واحد كما اوضحنا في الرسالة
 المشددا اليها انما بل ربما يقع ان اجزاء حكم التعليل في مسئلة نكاح اولاد
 اب المرتضع في اولاد الفحل التي منع فيها حصول اللزوم بالكفاية فظهر منه
 في هذه المسئلة وذلك لان البنوة من حيث هي مستلزمة لاحوة من شارك
 فيها فبنوة اولاد الفحل لاب المرتضع مثل ان لاده من النسب مستلزم لاحوة
 بعضهم لبعض بخلاف ما هنا فان كون اولاد الفحل بمنزلة اولاد اب المرتضع
 لا يستلزم العكس لانه لا ملازمة هنا بالمرء كما لا يخفى ونحو انما جازنا حتى انما

عن الاحوة ولم ترتب عليها هناك حكما شرعيا وان كان لزومها ظاهرا فمختص
 ان الاحكام الشرعية لا تبنى على التوقيفات العقلية والمناسبات الذوقية بل على
 الاولوية بل المدار انما هو على جميع التصويص وذكر الحكم فيها بالقوم والخص
 لا بمجرد لزومه لفرز آخر او مشاهجة له او اولوية بالحكم منه فيجوز عليه حكم ذلك
 الفرقات ذلك مذهب اصحاب الراي والقياس اتباعا لوسواس الخناس ولعل
 منشاء الشبهة عنده قدس سره هو انه ما كان اولاد الفحل انما احاد الحكم
 اولاد اب المرتضع من جهة اخرتهم للمرتضع فالحكم بابي النسبي فيجب ان يكون اولاد
 اب المرتضع بهم اولاد الفحل لذلك ايضا وينبغي الاحتياط من عدم دلالته النص
 عليه وكون ذلك علة مستنبطة بل بعد ان صيرورة اولاد الفحل بالنسبة
 الى اب المرتضع في التحريم عليه كونه لا يستلزم صيرورة ولد اب المرتضع بالنسبة
 الى الفحل كونه في التحريم عليه بخلاف قوة العلاقة الموجبة لترتيب الحكم في احدهما
 دون الاخر فان من الممكن ان يوافقا في اشتراك الفحل واب المرتضع في بنوة هذا
 المرتضع وكانت البنوة بالنسبة الى احدهما القوي منها بالنسبة الى الاخر اذ لا
 ان البنوة النسبية اقوى علاقة من الرضاعية فمن المحتمل ان تملك البنوة
 النسبية لقوة علاقتها الحق الاحوة الرضاعية بابي النسب على البنوة
 الرضاعية فانها الضعف علاقتها الاخي الاحوة النسبية بابي الرضاعي هذا

بين منكم وهي ما صحت به الاية اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة
 فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام ذهب اليه صدق واختاره كتحقق في النافع كالحاشي
 الكاشي في المفاتيح والسياسة في المدارك وهو المختار في التمهيد
 بانه ان كان النذر الموجب خلفه للكفارة صوما فكفارة شتمه مضافا
 وان كان غير فكفارة يمين ذهب اليه كقضي وابن ادريس والعلاء في غير
 الخ وظاهر شيخنا الشهيد في المسالك لبيل اليه وكذا الحديث الشيخ محمد
 بن الحسن الحر العاملي الوسائل ونقل العلامة في الخ عن ابن ادريس نقل
 هذا القول عن الصدوق وعبد الله الصدوق التي نقلها في الخ عن المقنع اما
 تنطبق على النقل الاول حيث قال بعد ان نقل عن علي بن بابويه في رسالته
 ان كفارة خلف النذر صيام شهرين متتابعين ودوى كفارة يمين قال
 ابنه الصدوق في المنيع كفارة النذر كفارة يمين فان نذر ان صوم كل بيت
 فليس ان يترك الامر عليه فان افطر من غير علمه تصدق مائة كل يوم على عشرة
 مساكين انتهى وقيل هذا احوال اخر شاذة لان صدق التطويل بنقلها بل
 الواجب نقل الاخبار الواردة في المسئلة ببيان ما يرجع عليه العمل منعا من
 ذلك رواية عبد الملك بن عمرو عن الصادق ع قال من جعل عليه ان لا يركب
 محرما ساء فركبه قال ولا اعلم الا قال فليحقق رقبته وليصوم شهرين متتابعين او يطعم

قال في المسالك لبيل اليه وكذا الحديث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي الوسائل ونقل العلامة في الخ عن ابن ادريس نقل هذا القول عن الصدوق وعبد الله الصدوق التي نقلها في الخ عن المقنع اما تنطبق على النقل الاول حيث قال بعد ان نقل عن علي بن بابويه في رسالته ان كفارة خلف النذر صيام شهرين متتابعين ودوى كفارة يمين قال ابنه الصدوق في المنيع كفارة النذر كفارة يمين فان نذر ان صوم كل بيت فليس ان يترك الامر عليه فان افطر من غير علمه تصدق مائة كل يوم على عشرة مساكين انتهى وقيل هذا احوال اخر شاذة لان صدق التطويل بنقلها بل الواجب نقل الاخبار الواردة في المسئلة ببيان ما يرجع عليه العمل منعا من ذلك رواية عبد الملك بن عمرو عن الصادق ع قال من جعل عليه ان لا يركب محرما ساء فركبه قال ولا اعلم الا قال فليحقق رقبته وليصوم شهرين متتابعين او يطعم

او يطعم اثنين مسكينا وقد وصف هذه الرقبة جمع من اخي ابنا بالصدق واعلمهم
 الاول لما باعته احمد بن محمد بن عبد الملك المذكور وهو صوم اضافير محاذية قد اشعل
 في اصطلاحهم فان عبد الملك المذكور لم يوثق في شي كتبه الرجال بل لم يذكره كشيخ
 لا الخاشي واما ذكره الكشي ونقل عن الصادق ع انه كان يدعو له حتى لم يمت رابته
 مع ان نفسه اطلق في رواية واريد بما يدل عليه مع الانحياز عن المناقشة في ذلك
 ومنها حسنة الجلباب ربه بن هاشم الذي قد عده شيخي الصحيح جملة من افضل
 مشايخي المتأخرين وهو الصحيح على الاصل مع الغير الصحيح عن عبد الله ع قال
 ان قلت ته على كفارة يمين ورواية حفص بن غيث عن ابي عبد الله ع قال لا
 عن كفارة النذر فقال كفارة النذر كفارة اليمين وصححه جميل بن منجد عن
 الحسن ع قال كل من عجز عن نذر نذره فكفارة يمين وصححه بن مهران قال
 كتب سيار قمي ادريس بن ذوقان اصوم في سفر ولا فرض الا يكون نوبت ذلك
 وان كنت افطرت فيه من غير علمه تصدق بعد كل يوم اربعة مساكين الحديث
 هكذا اوردوه في التقديب بلفظ سبع لان الصدوق في الفقيه اوردوه في
 الخبر من غير استناد الى احد وذكر عشرة مائة سبع وكذا في المنيع كما قد مضى
 ومن غادته في الفقيه بموتون الاخبار ورواية علي بن مهزيار انه كتب اليه
 يا سيدي جعل نذر ان يصوم يوما بعينه فوقع ذلك اليوم على اهله لم عليه من الكفا

فكتب اليه يصوم يوما بديل يوم وتحرير بقية مؤمنة ومثله رواية الصيقل عن اب
الحسن الثالث ثم اذا عرفت فاعلم ان من ذهب الى القول الاول استدل في رواية ^{عبد}
الملك المتقدمة الشيخ حيث اخذ هذا القول واستند الى الرواية المذكورة ^{عبد}
الروايات الدالة على كفاية اليقين على من عجز عن احكامها كفاية شهر رمضان
واستدل على هذا الحمل بصحة جميل بن صالح المتقدمة وتبعه على ذلك العلاء في الخ
واختار ذلك الشهيد في المدروس فيجيبه هذا في الابع في المسئلة وانت جيب
بان الظاهر من صحة جميل المذكورة انها هو توبة كفاية المذكورة فيها على الخبر
عن الصادق والاثبات به لا الخبر عن كفاية الذرة وما ذكره يحتاج الى تقدير مضى
في العبارة لا اصل عدمه وعلى هذا في المراد بالخبر انها هو التماسل والتعاون على الايمان
بالمندوب لا الخبر فعند عدم قدره فانه لا يلزم كفاية اتفاق وعلى المعنى الذي ذكرنا
حملوا الخبر الوارد على كل شئ بقدر حتى الخبر الكيس في كتاب مجمع الخبرين بعد
ذكر الخبر قبل ان يد بالخبر ترك ما يجب فعله بالتسوية وهو عام في امور الدنيا والآخرة
والكيس من الخبر وهو كشاً او الحدق في الامور انتهى من هذا القبيل ما روي في الكتاب
والمقدريين عن امير المؤمنين ع كان اذا اراد ان يوجب الرجل يقول له والله لا
اخبر من تارك الغسل يوم الجمعة فانه لا يزال في ظهره الى الجمعة الاخرى ورح قاله
كل من ترك نذر نذره تكاسلا وتهاونا فعليه كفارة يمين وعلى ما ذكرناه ^{فيتمتع}
هذه

هذه الرواية في جملة ادلة القول بخبرنا ويمكن نظري قطع انتم الى رواية عبد الملك
بضعف الدلالة كما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في المسالك حيث عد من حجات
اخبار القول بكفاية اليقين ان الحكم وقع فيها بطريق القطع وفي الرواية المذكورة
نما يظهر منه راحة التردد لقوله قال ولا علم الا قال كذا وهو ليس بتردد بل
في مقول الامام ع وان كان قد اتى بلفظ العلم الدال على اليقين الا ان قرينة القام
تقتضي ان يريد بالعلم هنا معنى الاعم وهو طلق الرجحان وان لم يمنع من مقتضى
في جامع القطع ان لو اراد العلم القطعي لقال ابتداء قال فليقتق رقبة الى آخره وهو في الخ
انتمى كل امرئ بمقامه والسيد السند في المدارك لما اخذ القول بكفاية اليقين
حمل هذه الرواية بعد الطعن فيها بضعف السند على الاستحباب وقد استدلوا
لهذا القول ايضا برواية علي بن مهزيار ورواية الصيقل الداليتين على تحريم
الرقبة حيث ان احدهما كفاية شهر رمضان وفيه ان تحريم الرقبة انتم احدا
كفاية اليقين فكما يحتمل حملها على تلك محتمل حملها على هذه انتم واقام القول الثاني
فيدل عليه حسن حملها على التي قد عرفت انما من تصحيح ورواية غياث وصحة جميل
بن صالح بالتقريب الذي ذكرناه واما تصحيح علي بن مهزيار بناء على ما نقلناه
من لفظ السبعة في الخ من اشكال لعدم اطلاقها على شئ من الاقوال وانما نقل
ما نقلناه عن الفقيه والمحقق من الصدق على عشرة في حملها على احدها

كفارة اليدين وتكون من أدلة القول المذكورة لعل ما ذكره الشيخ من لفظ
السبعة سموم قلها وقع في غير موضع في ستون الأخبار أسانيد هذا
هذه الأخبار يجب حمل الجمل رواية علي بن مهزيار الأخيرة وبرواية الصقل
لأنه موثقت بهذه الأخبار أن الكفارة في هذا الموضع كفارة يمين لا كفارة
شهرية فضاوجب انجاء هاتين الروايتين إلى ما وحمل الجمل على ما فصل
فيها وأما القول بذلك فلا عرف له وجه وجها يعقد عليه ولا مستند
يلجأ إليه وما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في المسالك حيث رجح من أن
الجمع بين الروايات حيث دل بعضها على أن كفارة كفارة رمضان
جمله على أن نذر الصوم معين لشاكر الصوم رمضان في وجوب المعين
غيره على غيره وهو أولى من العمل بأحد الجانبين خاصة المستلزم لأطراف الآثار
مع تقادها في القوة انتهى فلا يخفى ما فيه من كونه والضعف لما أفادنا
دخايلة على بن مهزيار إلى بناء على ما نقلنا من الفقيه والمحقق قد صرح
بأن الكفارة أطعام عشرة مساكين مع أن ورودها الصوم والأطعام
هنا إنما هو واحد خصال كفارة اليدين لا كفارة شهرية فضا وهو لا يلزم
هذا التفصيل الذي ذكره وأما تأنيافان الأحكام الشرعية إنما ينبغي
على صريح الأدلة من الكتاب والسنة ولا ينبغي على مجرد المناسبة والمشاهاة

ومادة

في صلاة من المواد لأن ذلك مذهب أصحاب القياس والتابع الموقوف على
والجمع بين الأخبار لا ينبغي فيها ذكره فانك قد عرفت أن جميع الأخبار منطبقة
على أن الكفارة هنا كفارة يمين ولم يخرج عنها الرواية عبد الملك وهي
مع عدم خصوصها بالمعارضته لما ذكرنا من الأخبار المذكورة سنداً ولا
يمكن حملها على الاستحباب كما ذكره السيد السند كما هي عندنا من غير
من الجمل على الاستحباب أو الكراهة تقادير من طرح الجنب عند معارضة ما هو
أقوى منه وبه يتقدم الأخبار على وجه واضح المناد لا يبقى لهذا الوجه الذي
ذكره وجهه ولا اعتبار على أن من قاعدته في هذا الكتاب وكذا غيره من
الأحكام البانية على هذا الاصطلاح المحدث في جميع الأبواب وتجب ما
صححه سند من الأخبار وطرح ما عارضه فكيف الخ هذه القاعدة في المقام
وخرج عنها إلى هذا الكلام المتخلل من كلام العجيب من كحديث العاطل في وسيل
في متابعتها مع كون البناء كما عرفت على غير ما سأل إذا ما ذكره قدس سره لا يخرج
عن باب القياس ثم أنه ينبغي التنبه هنا على أمرين **أول** أنه قد ورد في
جملة من الأخبار أن من نذر صيام يوم معين على الدوام فحضر ذلك
يكفر عن كل يوم يبد منه طعام وفي بعضها مدين ودمها أو هم ذلك المناسبات
لما تقدم من أن كفارة خلف النذر كفارة يمين أو كفارة شهرية رمضان

في صلاة من المواد لأن ذلك مذهب أصحاب القياس والتابع الموقوف على
والجمع بين الأخبار لا ينبغي فيها ذكره فانك قد عرفت أن جميع الأخبار منطبقة
على أن الكفارة هنا كفارة يمين ولم يخرج عنها الرواية عبد الملك وهي
مع عدم خصوصها بالمعارضته لما ذكرنا من الأخبار المذكورة سنداً ولا
يمكن حملها على الاستحباب كما ذكره السيد السند كما هي عندنا من غير
من الجمل على الاستحباب أو الكراهة تقادير من طرح الجنب عند معارضة ما هو
أقوى منه وبه يتقدم الأخبار على وجه واضح المناد لا يبقى لهذا الوجه الذي
ذكره وجهه ولا اعتبار على أن من قاعدته في هذا الكتاب وكذا غيره من
الأحكام البانية على هذا الاصطلاح المحدث في جميع الأبواب وتجب ما
صححه سند من الأخبار وطرح ما عارضه فكيف الخ هذه القاعدة في المقام
وخرج عنها إلى هذا الكلام المتخلل من كلام العجيب من كحديث العاطل في وسيل
في متابعتها مع كون البناء كما عرفت على غير ما سأل إذا ما ذكره قدس سره لا يخرج
عن باب القياس ثم أنه ينبغي التنبه هنا على أمرين **أول** أنه قد ورد في
جملة من الأخبار أن من نذر صيام يوم معين على الدوام فحضر ذلك
يكفر عن كل يوم يبد منه طعام وفي بعضها مدين ودمها أو هم ذلك المناسبات
لما تقدم من أن كفارة خلف النذر كفارة يمين أو كفارة شهرية رمضان

والوجه في ذلك ان يقان وجوب الكفارة المتقدمة مخصوص بالحيالة
 عند عالمها واما في صورة العجز فلا يجب اتفاقا وانما هذه فدية عن كل يوم
 من تلك الايام التي فاتت وان اطلق عليها لفظ الكفارة في تلك الاخبار
 يجوز والظاهر ذلك النادر باق على ندره وثابت عليه وانما عجز في بعض
 تلك الايام فجعل عليه عوض كل يوم مدا ومدا ومن الاخبار ان لا يراها
 صحيح البرزطي عن ابي الحسن الرضا ع في رجل نذر على نفسه ان هو سلم من
 او تخلص من حبس ان يصوم كل يوم اربعاء وهو اليوم الذي تخلص فيه فخرج
 عن الصوم لعدم صوابه وغير ذلك فدا الرجل من اجل نذره واجتمع عليه
 صوم كثير ما كفارة ذلك قال يقصد لكل يوم بمدة من حنطة او من
 مدود او اية محمد بن منصور قال سالت الرضا ع عن رجل نذر ان ياتي
 صيام فخرج فقال كان لي يقول عليه مكان كل يوم مدو بمضمونها اخبار
 عديدة وما يدل على وجوب الكفارة المتقدمة بالانقطاع عدا والارادة
 من مهران المتقدم بناء على ما في الفقيه والمحقق من التصديق على غير
 مساكن الذي هو اخص الكفارة اليمين وعليه القضاء ايت في هذه
 الصورة كما دلت عليه رواية علي بن مهران الثانية ورواية الصيقيل
 المتقدمان وصححه اخرى على بن مهران ايت وجوب القضاءهما ^{خلافا} لا
 يه

٩٣
 فيه عندهم الا انه هل يجب القضاء ايت في نذر غير الصوم مثل الصلوة ونحوها
 ام يختص بالصوم اشكال وظاهر الاصحاح العموم ومورد الاخبار التي وقفت
 عليها انما هو الصوم خاصة والاحتياط يقتضي العمل بالمشهور واما القضاء
 في صورة العذر فهو وان قيل به ايت الا ان كذا ضعف وهل الكفارة المذكورة
 وهذه الاخبار من المدا والمدين على جهة الوجوب والاستحباب اظهر من
 الاصحاح الاول واختار شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الثاني مستندا الى
 ضعف الاخبار المشار اليها اسندا ولا لانه لا يلبس فيها ما يدل على الامر
 المفيد للوجوب ومع ذلك مخالفة للاصول المقررة من ان العجز عن النذر
 يوجب سقوطه بغير كفارة والقول بالاستحباب اجور انتهى ومطالع بن
 ضعف السند فان كان صحيحا على اصطلاحهم الا انه ضعيف عندنا على ان
 من جملة الاخبار المذكورة صحيح البرزطي ولكنه لم يذكرها بل لم يقف عليها
 واما ضعف الدلالة فضعيف ايضا لان جملة متفق قد دل على الامر بالمجزة
 وهي كلفظ الامر عندنا نعم ما ذكره من مخالفة الأصول بوجه الا ان الاظهر
 بما دلت عليه الاخبار المذكورة وهل يتعدى الحكم الى غير الصيام من اقسام
 النذر لا يظهر لعدم وقوعه فيما خالف الاصل على موضع كذا ^{الوجه} لو حث
 عامل عالمها ولزم الكفارة فلا يخفى النذر فلا يجب بعد ذلك الايتان بالنذر

ولا يتب على المخالفه اثم ولا كفارة لان المخالفه قد حصلت وهي لا تتبدل
لاستحالة التحصيل الحاصل ام لا يخل بل يبقى عليها كان عليه وان وجب
الكفارة والقضائي بعض الموارد المشهور الاول بل كان يكون اجابا
ونقله المفاتيح عن بعض المعاصرين ومنه شارحها بانه شيخنا النجاشي
قدس سره التفصيل في هذا المقام بين التحد والمعدد فيخل في الاول دون
الثاني لجواز تكرار المخالفه من حيث كونه متعدد او عدم لزوم تحصيل الحاصل
ونقل عنه الاستدلال على ذلك بصححه عليه من ممرنا بالمتقدمة المتضمنة للصدق
على سبعة مساكين ثم اعترض عليه بان هذا فدية وليس كفارة لحث النذر
الا ان يخص بمثلهم قال والصواب ان تحمل الرواية على من لم يرد الخبز وكان
ثابتا على نذره دون من اجل نذره وكذا في كل مخالفه من غير علة انفي اقول
قد عرفت انما ان هذه الرواية بناء على ما قد قلنا نقله كتاب الفقيه ولم ينع
من ذكره سبعة مساكين عوض السبعة المذكورة في رواية التذويب صرحه
في ان الكفارة المذكورة كفارة يمين كما هو قول الحنابلة والمؤيد بالانبياء
ولفظ السبعة في عبادة يمين محمول على السقوا البتة فان ما وقع للشيخ
في اخبار التذويب من الزيادة والنقصان والسمو والنسيان فيقول الانبياء
واسانيدهما اظهر من ان يخرجه عن تتبعه وراجعوا بذلك كون كفاية

الرواية حجة واضحة كما ذكره شيخنا النجاشي عطف الله برقه من عدم الخلل لاكتساب
الاولى والام لم تجب الا كفارة واحدة وامانا ذكره من حمل الرواية على الفدية
وان ذلك التاخير لم يرد الحث بل كان ثابتا على نذره فلا كفارة عليه
فيض ان روايات الفدية كما حققنا انما موردوها كلها الجهر عن المنذور
وحصول العذر عن الايمان به ولم يرد في شيء منها وفي غيرهما ان مع كثرة
عذر انما تجب الفدية بل عموم الاخبار يدل على وجوب الكفارة مع المخالفه
عند متعدد وكان النذر او متعدد او مضافات بين وجوب الكفارة بالمخالفه
او بين عدم الخلل المسمى كان متعدد او الظاهر ان الذي الجاه الى هذا التكلف
هو وجود السبعة في الرواية وهي لا تنطبق على شيء من خصال الكفارات فجلها
على الفدية وغفل عن ملاحظة متن الرواية من الفقيه والمقنع من حيث ان يقع
مسندا فوقه فيما وقع فيه هذا كله فيما لو خالف عامدا اما لو كانت المخالفه
لا كذلك بل كانت على جهة الجهل ام سموا والنسيان او لعذر فلا خلاف في
سقوط الكفارة والاثم وان وجبت الفدية في نذر الصياني العجز كما نقل
لكنه هل يخل النذر بهذه المخالفه ايضام لا الظاهر عدم وتريد شيخنا
الشميد الثاني في الروضة في ذلك ونقل عن الشهيد في قواعد الشريعة
الاخذ بالحصول للمخالفه وهي لا تتكرر كما لو تعد وان افترا بوجوب كفارة

وعدمه والظاهر ضعف هذه الحالات غير الخلة في نذره ولهذا انه لا يام
ولا يكفر وجهان الغرض من النذر اما زجر النفس عن الفعل او البعث
عليه
وايقاعه وكل من هذين النوعين اما ان يكون مع العلم والنذر كوالا
ليعلق به الزجر والبعث على المسند وروح فلا يخل النذر بالمخالفه على احد هذه
الوجود والله العالم بحقائق احكامه ونوابه القائلون بعلام حلاله وحلال
السؤال في هذا الجنس من الغيبة ساقط ام لا **الجواب** ان هذه مسئلة
من المسائل المشككة اى اشكال والمعضلة هائية الاعمال ومن ثم انتشرت فيها
الاقوال واستعت فيقاداة النسخ والجدال ونزلت فيها اقدام اعلام وزاعت
فيها افهام اقوام لتصادم الاجبا الواردة عن اهل الذكوة في هذا المقام فخرى بنا
ان تعطى التحقيق حق في هذا الباب ولو بعد المنايا لاطباب وان خرج عن
موضع الجواب فنقول قد اختلفت اجابا باننا نعلم في هذه المسئلة
اقوال **اسما** غلر الوصية به من ثقة الى اخر الى وقت ظهوره ثم والى هذا
القول ذهب شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة قال قد اختلفت اجابا في
حديث الجنس عند الغيبة ذهب كل فريق منهم الى مقال فنه لم يقطر من
اخر اجبة الامام بما تقدم من الرخص فيمن الاجبار وبعضهم يذهب الى كونه
ويتاخر اجرا وددان الارض تظهر كقوله عند ظهور الامام وانتم اذا قام له

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة
والوجه الذي ذهب اليه شيخنا المفيد عطر الله مرقة في المقنونة

الله نعم على الكفور في اخذ من كل مكان وبعضهم يرى صلة الذنبة وقهر
الشيعة على طريق الاستحباب وبعضهم غلر لصاحب الامان خشيته او ان
قبل ظهوره ومتى به من يثق به في عقله ويأمنه فيسلك الى الامام ثم ان
قيامه والامام به من يقوم مقامه في الثقة والذيان ثم على هذا الشرط الى
ان يظهر امام الزمان ثم قال وهذا القول عندى اوضح من جميع ما تقدم
لان الجنس حق وجب لصاحب لم يرسم فيه قبل غيبته حتى يكمل انقضاء اليه
فوجب حفظه الى وقت ايايه والتمكن من ايصاله اليه او وجوده من اشغال
اليه ويحرم ذلك مجرى الزكوة التي يعيد عند حلولها مستحقها فلا يجب
ذلك سقوطها ولا يعلل المقرب فيها على حسب النقص في الاملاك ويجب حفظها
بالنفس والوصية الى من يقوم بايصالها الى مستحقها من اهل الزكوة من
الاصحاب وذهب اهل ما ذكرناه في شرط الجنس الذي هو خالص الامام
وحصل الشرط الاخر لا يتام آل محمد وابناء مبيسهم ومساكينهم على ما جاء في
القران لم بعد اصابته الحق في ذلك بل كان على صواب وانما اختلفت اجابا
في هذا الباب لعدم ما يلجاء اليه من صريح الالفاظ وانما عدم لموضع تليظ
الجنس مع اقامة الدليل بمقتضى العقل في الامر لزوم الاصل في خطر تصرف
في غير المملوك الا باذن المالك وحفظ الولاية لاهلها ورد الحقوق انتهى

اطنا بنقله بطوله لكلا لثنا ولا على ان الخلاف المذكور متقدم بين متقدمي
اثنى ابنا ولا شتمه على السبب في الاختلاف والعلة في اختاره وذهب اليه
الثاني القول بسقوطه كما نقله شيخنا المتقدم في صدره بعبارة وهو ذهب
سلا رايه على ما نقله عنه في الخ وغيره قال بعد ان ذكر المنع من التصرف في زمن
الحضور الا بانته في هذا الزمان قد جاوزنا بالتصرف فيه كرها ونضلا
لنا خاصة واختار هذا القول افاضل المولى محمد باقر الخراساني وشيخنا المحدث
الصالح الشيخ عبد الله بن صالح الجبالي للاجتناب الاية الدالة على التجليل
مطم بظاهرها شمول ذلك لمن الحضور انهم كما هو الظاهر في بادئ النظر
من الاجتناب المشار اليها وسيجي نقل كلامها ان شاء الله تعالى **الثالث** القول
بدفعه كما تقدم في عبادة شيخنا المفيد وكذا نقل القول بذلك الشيخ في النفا
استنادا الى الخبر المذكور في كلامه وسيجي نقل كلامه **الرابع** دفع النصف
الى الاثنان والثلاثة واتاحصته في موضع كما تقدم من ثقة الى ثقة الى ان
يصل اليه ثم وقت وظهوره او يدفن وهو مذهب الشيخ في النهاية قال قد
سره وما يستحقونه من الاجناس في الكفور وغيره في حال الغيبة فقد اختلف
قول اثنى ابنا فيزوليس فيه نص معين الا ان كل واحد منهم قال لا يقتضي
الاحياط فقال بعضهم ان جاز في حال الاستحاجي ما لا يجز لنا من المال

والمشايخ وقال قوم ان يجب حفظه ما دام الاثنان حيا فاذا حضرته الوفاة او
به الى من يشق به من اخوانه ليس له الى صاحب الامر اظهر ويوصي به جميعا
اليه الى ان يعزل الى صاحب الامر قال قوم يجب فنه لان الارض تخرج كنوز
عند قيلم الامام وقال قوم يجب ان يقسم الخمس ستة اقساما ثلاثة للائمة الثلاثة في
او يودع من يوثق بامانة الثلاثة الاثنا الاخر تفرق على مستحقه فاني
ال محمد وساكنتهم وابناء سبيلهم وهذا مما ينبغي ان يكون العمل عليه لان
هذه الثلاثة اقسام مستحقها ظاهرا وان كان المتولي لتفريق ذلك في
كما ان مستحق الزكاة ظاهرا وان كان المتولي لقبضها وتوزيعها ليس بظاهر
ولا احد يقول في الزكاة لا يجوز تسليمها الى مستحقها ولو ان اثنان اشتملا
الاحياط وعمل على الاقوال المتقدم ذكرها من الدفن او الوصاة لم يكن مانعا
فاما التصرف في غير ما تضمنه القول الاول فهو ضد الاحياط والا في اجتناب
جميعا قد ساء انتهى ويفهم من فوى كلامه يجوز القول الا على كراهة ويجوز
ذلك ذكر في المبسوط الا ان صنع من الوجه الاول وقال لا يجوز العمل عليه
وقال في الوجه الاخر على هذا يجب ان يكون العمل وان عمل عامل على احد من
الهيئين الاولين من الدفن او الوصاة لم يكن به بطلان انتهى وصني كلامه
وكذا كلام الشيخ المفيد المتقدم ان المسئلة المذكورة باعتبار الغيبة غير منقضية

والاحتمالات فيما تعدد فيوجد بكل ما كان اقرب الى الاحتمال من تلك
الاحتمالات ويستوفى لشدة انتمائهم ما فيه وقد تقدم في كلام الشيخ المفيد
ما اختاره الشيخ **عنه الخامس** كتابه بالنسبة الحققة الاصناف ومرفها
عليهم واما حقيقة فيج حقه الى ان يوصل اليه وهو مذهب ابي الصلاح وابو
البراج وابن ادريس واستحسنه العلامة في المتن واختاره في الجمع وشدة
ابو الصلاح في المنع من كسوف في ذلك فقال فان اختلف المكلف بما يجب
عليه من الخير وحق الاقبال كان عاصيا لله سبحانه ومستحقا للعاجل للقرن
من كل مسلم الى الظالم الى محله وأجل لعقاب كونه محلا لواجب عليه لا
فضل مستحق ولا رخصة في ذلك بما ورد من الحديث فيقال ان فرض الخير والافعال
ثابت بقول القرآن والاجماع من الامة وان اختلف فيه يستحق ولا جماع الى محله
صلوات الله عليهم على بؤته وكيفية استحقاق حمل اليهم وقبضه اياه ودمج
مؤيد ودمج محله ولا يجوز الرجوع عن هذا المعلوم لشدة الاخبار انتم في قول
العلامة في الجمع لعبدان نقل القول بالاباحة عن سائر ايراد جملة من الاخبار
الذات على ذلك في منصوصه فضلا عن الغيبة ما صورته واعلم ان هذا
القول بعيد من الضعف لادلة المقاومة لقول القرآن والاجماع على
المقرف وما لا تغير غير ذلك والقول بالدفن ايض بعيد والقول بايضا

الجميع الى من ينفق به عند ذلك الميتة لا من ضعف ايضا ما فيه من منع الهاشمية
من نصيبهم مع شدة حاجتهم وكثرة فائتهم وعدم ما يتعوضون به من
والاقرب في ذلك قسمة الخمس نصفين فالخمس باليتامى والمساكين وانباء
السبيل من المحلقة يفرق عليهم على حسب حاجتهم والخمس بالامام ثم يحفظ
الى ان يظهر ثم ينقسم اليه اقساما بركة او بالايضا من ثقة الى ثقة الى ان يصل
اليه ثم وهل يجوز قسمته على الهاويج من الذرية كما ذهب اليه جماعة من علماء
الاقرب ذلك لما ثبت بما تقدم من الاحاديث اباحة لبعض الشيعة حال
ظهورهم فانه يفتقر ولو اباحة انسابهم مع الحاجة حال غيبة الامام
ولا يستغنائهم وحاجتهم ولما سبق من حصتهم لو قدرت عن حاجتهم كما
على الامامة الاتمام من نصيبه حال ظهوره فان وجوب هذا حال ظهوره
يقتضي وجوبه على غيبة ثم فانما واجب من الحقوق لا يسقط بغيبته من عليه
الحق خصوصا اذا كان لله نعم انتمى **السادس** ما تقدم ايضا بالنسبة الى جهة
الاصناف واما حصته فتم تقسم على الذرية الهاشمية فقد استقر في الجمع
في عبارته ونقله عن جماعة من علماء انا وهو اختيار الحق في التبرع والشيخ
في حاشيته على الكتاب وهو المشهور بين المتأخرين كما نقله شيخنا الشهيد
الثاني في الروضة ونقل عن شيخنا الشيخ سليمان البحر اختاره ايضا وجهه

مما سبق انهم من كلامهم وعلمه المحقق في الشرايع في كلامهم ويرجع هذا القول
 الى قيمة الجميع على الذرية الا انهم خصوا وتولى قسمه الامام الى الفقيه
 الثاني عنه ثم كما يشاهد انشاء الله تعالى **التابع** صرف النصف الى الاصل
 الثلاثة ايضاً واما حصته فيجب ان يصلها مع الامكان والافضل الى
 ومع تقدير الاصل وعدم حاجة الاصل في تباح الشيعة وهو اختيار المحقق
 الشيخ محمد بن حسن الحر العاملي في الوصايل **المتكلم** ما تقدم من صرف حصته
 الاضافي عليهم ولما حصته فيسقط اخر اجمال اباحتهم ثم ذلك للشيعة
 وهو مخار السيد كسند في المدارك حيث قال بعد جملة من اخبار التحليل
 والاحت في المسئلة ما حوته وكيف كان فالاستغناء من الاخبار المتقدمة
 اباحة حقوقهم من جميع ذلك والله تعالى اعلم وهو مذهب محمد بن الحسن
 في المفاتيح والجز من شيخنا المحدث صاحب الشرح عبد الله بن صالح البحر في كتاب
 منه كما روين انه نقل مذهب وكذا مذهب الشيخ محمد بن محمد بن الحسين على
 الاضاف في الثلاثة وتجب منها في حق وجهها من اخبار التحليل واطرها من اسان
 مع انها من الاخباريين ولا يرب ان مذهب الشيخ محمد بن الحسين بالاجماع الى
 ما ذكره كما سياتي تحقيقه انشاء الله تعالى وما مذهب محمد بن الحسن في كتابه
 لا كما توهمه قدس سره نعم فاجعل ما ذكره طريق الاحتياط في المفاتيح بعد

بعد الاشارة الى جملة من اقوال المسئلة اقول والاصح عندى سقوطها ليجوز
 به تم تحليلهم ثم ذلك لشيعةهم وجوب صرف حصص الباقيين الى اهلها
 لعدم مانع منه قال ولو صرف الكل اليهم لكان اخطوا وخسروا في مثل كلام
 في الوافي اليهم حيث قال بعد ذكر الكلام في من الحضور واما في مثل هذا الزمان
 حيث لا وصول اليهم ثم فنسقط حصته من اسان الغد ذلك وغنائهم عنه
 واساكون السمسما الباقية لوجود مستحقها ومن صرف الكل الى الاضاف
 الثلاثة فقد اخسوا واخطوا والعلم عند الله تعالى وهذا القول عندى بحال
 من القرب والقبول على تفصيل فيه كما سياتي انشاء الله تعالى **التابع** كما
 الا انه خصه من حصته بمواليه الغارفين وهو منقول عن ابن جرير قال
 الصحيح عندى ان يقيم نصيبه على موالية الغارفين بحجة من اهل الصلوة
 السداد انتمى **الفاصل** في تخصيص التحليل بنفس الاباح فانه للامام ثم دون سائر
 الاضاف واما سائر فيه لخص فهو مشترك بينهم ثم وبين الاضاف وهو اختيار
 المحقق الشيخ حسن بن شيخنا الشهيد الثاني في كتاب منتهى الجمان حيث قال في ذيل
 صحة الخبر الثوري ما هذا لفظ لا يفي قوة دلالة هذا الحديث على تحليل حق الاما
 في خصوص النوع المعروف في كلام ابي الارباح فاذا اضيف الى الاخبار
 السابقة الدالة بمعونة ما حققنا على اختصاصهم بمجتمعاتهم وجه مميزات

قد اننا الى عدم وجوب الخراج بخصوصه في حال الغيبة وتحقق ان استغنا
 المتأخرين لما شئ من فلة التفتيش الخبا ومعاينة والقناعة بميسور النظر
 فيها انتهى وأشار بقوله بمعونة ما حققنا الى ما ذكره قبيل ذلك في الجواب عن
 الاشكال الاول على صحة علي بن مهزيار حيث قال ثم بعد ذكر الاشكال اذا
 تقرر ذلك فاعلم ان الاشكال الاول مبني على ما اتفقت عليه كلمة المتأخرين
 من استواء جميع انواع الخمس في الصرف ونحو نظا لم يبدلوا وضاعفوا في ما
 هذه التسوية كيف وفي الخبا التي فيها تمسكهم وعلمها افتادهم ما يؤيدون بخلافها
 ثم نقل رواية محمد بن علي شجاع الائمة ان شاء الله تعالى قريبا قال بعد هذا اذا
 قام الاختلاف فاعلم ان الاختلاف سبيله باختصاص بعض الانواع بالامام ثم قد
 الحديث يخرج عليه وشاهد به ثم قال في دفع اشكال نسبة الاموال الى الغيبة
 بالاثبات وكنت في قوله لم اوجب عليهم ذلك في كل عام وانما اوجب عليهم
 في سنتي هذه ان هذا مرتفع معارفه لا يعرف في مال الربا وجبرئالا واخذ
 ثم لجاعن اشكال اقتصاصه على الجاهل بنصف السدس بما وردته وانما يتق
 السؤال عن جبر الاقتصاص على نصف السدس بتقدير عدمه لكل فاما مع كون
 الجميع له فعيين مقدار ما يأخذ ويبيع راجع الى شئته وما يراه من المنفعة
 ولا مجال للسؤال عن وجهه انتهى **الحاد وعشر** عدم ابا حة شئ بالكلية حتى

المتأخرين والمساكن والمساكن التي جهور الاصحى على تحليلها بل ادعى الاجماع
 على ابا حة المتأخر وهو مذهب ابن الحنفية فانه قال وتحليل من لا يملك جميعه عند
 غير قري من وجوب عليه حق من غير تحليل لان التحليل انما هو ما يملكه تحليل
 لا ما لا يملك وانما اليه ولاية قبضة وتفرقة في اهل الذين ساهم الله لهم
 انتهى **الثاني عشر** فقرا حبا التحليل على جواز التقريف في المال الذي فيه خمس
 قبل اخراج الخمس منه بان يضمن الخمس فذمته وهو خبا يخفى على الجاهل قدس سره
 كما شئت نقل كلامه ان شاء الله تعالى **الثالث عشر** من وجبة الاضناف عليهم
 والتحيز في حصة تبيين الدين والاضاف على الوجه المتقدم وصلة الاضناف
 مع الاموال باذن نائب الغيبة وهو الفقيه وهذا مذهب المشيخة والدة وبني
 وجه معلوم مما سبق في الاقوال المتقدمة **الرابع عشر** من كصف الى الاضناف
 الثلاثة وجوبا او استحبابا وحفظ نصيب الامام الى الجاهل فطوره ولو صرف
 العلماء الى من يقصر حاصله من الاضناف كان جائزا وهو اخبا الشفيع
 البيا وجهه انهم يعلم ما سبق فهذا ما حضر من الاقوال في السئلة وانما
 الادلة المتعلقة بها فمضى على اقسام ثلثة **الاول** ما يدل على وجوب الخراج مطلق
 في غيبة كان او في حضوره من اي انواع الخمس كان ومن الادلة على ذلك
 قوله عز وجل واعلموا انما افتمم من شئ فان الله خمس للرسول ولذا

وهي وان كان مؤدوها وسبب نزولها غنية دار الحرب الا ان ظاهره ^{خيار} بطلان
شمولها لكل ما يفيد الانشاء ولو يوميا يوم كراهه في الكافي والتعليق
لسند الاول الى محمد بن سنان والثاني الى مؤذن بن عيسى قال سالت ابا عبد الله
عن قول الله تبارك وتعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي
القربى فقال هم هي والله الا فارة يوما بيوم الا ان ابي جعل شيعة في جملته ليركوا
رواه في التمهيد عن الريان بن الصلت قال كتبت الى ابي محمد عن ما الذي
عليه يا مولاي في غلده رحي في ارض قطيعة وفي ثمن سمك وبردى وقصب
من اجرة هذه القطيعة كتبت يجب عليك فيه خمس ان شاء الله تبارك وتعالى وما رواه فيه
عن الحلبي عن ابي عبد الله في رجل من يكون في الغنائم فيكون معهم فيصيب
يؤدى خيما او قطيعة وما رواه في الفقيه عن علي بن مهزيار قال قال ابو
بن راشد قلت لاسمعي بالقياس بامرك واخذ حقتك فاعلمت مؤاليك فقال
بعضهم واي شيء حقته فلما دار ما اجيبه فقال يجب عليهم الخمس فقلت ففني شيء
فقال في امتعتهم وضياعهم الحديث وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن علي بن
شجاع النيسابوري وهو محمول انه سأل ابا الحسن الثالث عن رجل اصاب
من صيعة الحظ ما لا تكثر ما يركب فاخذ منه العشرة عشرة اكرار وذهب منه الحظ
عمارة الضيعة ثلثون كرار وبقي في ستون كرار ما الذي يجب لك من ذلك وهل

وهل لا تخاف من ذلك شيء فوقع له من الخمس ما يفضل من مؤنته وهذه الرواية
هي التي اشار اليها الشيخ المحقق الشيخ حسن فيما قد منا من كلامه انما هو على
اختصاص نوع الارباح بهم ثم دونه باقي الاصناف ومثلهما رواه علي بن ابي
المذكورة قبلها وما رواه الصدوق في الفقيه عن ابي بصير قال قلت لابي
ما ايسر ما يدخل به العبد النار قال من اكل مال اليتيم ودها ونحو اليتيم
رواه عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله ثم انه قال اني اخذ من احكام الله
والذي لم اكن اهل المدينة ما لا ما اريد بذلك الا ان تظهر او ما رواه الشيخ
في التمهيد في الموثق عن محمد بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله في قوله
عز وجل واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى و
اليتامى والمساكين وابن السبيل قال خمس الله عز وجل للامام وحسب
للانام وحسب ذي القربى لقربته الرسول والانام واليتامى يتامى آل الرسول
والمساكين منهم وابناء السبيل منهم فلا يخرج منهم الى غيرهم وما رواه
التمهيد في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن بعض اصحابنا في الحديث قال
للخمس من خمسة اشياء من الكنوز والمعادن والنوص والغنم الذي يقال عليه
ولم يحفظ الخامس ثم ذكره الانفال الى ان قال فاما الخمس فيقسم على ستة اسام
سهم لله وسهم للرسول وسهم لذوي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين

وسمى لانباء السبيل فالذي لله فليس سوا الله رسول الله الحق به فلهذا
لرسول هو لذي القربى والحجج فانه فالصف له خاصة والصف للبيان
والمساكين من آل محمد الذين لا تحل لهم الصدقة ولا الزكوة عوضهم الله
مكان ذلك بالخمس فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فان فضل منهم شيء فهو له
نقص عنهم ولم يكفهم انه من عنده كما صالة الفضل لك لهما لنفسا وما رواه
الشيخ ابيهم في عن سليم بن قيس عن امير المؤمنين عم قال سمعت يقول كلاما
كثيرا ثم قال واعطهم من ذلك كله سمعهم ذى القربى الذين قال الله نعم ان كنتم
امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم نقى الجبابرة والله
عنه بذى القربى والذين قرئهم الله بنفسه وبنيهم واكرمنا ان يطعمنا
او سألنا ابدى الناس وما رواه ثقة الاسلام في كتابه في الموثوقين
قال سالت ابا الحسن عم عن الخمس فقال في كل ما افادنا من قليل او كثير
وما رواه ابن ادريس في مستطرفات التواتر نقلنا من كتاب محمد بن عبد
محبوب بسنده عن ابي بصير عن ابي عبد الله عم قال كتبت اليه في الرجل يهد
اليه مولاة والمنقطع اليه هدية تبلغ الف درهم واقبل واكن هل عليه فيها
الخمس فكتبت عم الخمس في ذلك وما رواه في كتابي عن ابراهيم بن محمد الهادي قال كتبت
الي ابي الحسن عم اقراني على بن مهزيار كتابا بيلك ثم فيما اوجبه على بعض اصحاب

اصحاب الشيخ اصف السدس بعد المؤنة وانما ليس على من لم تقم صيغة مؤنة
نصف السدس ولا غير ذلك واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الصانع
الخمس بعد مؤنة الصيغة وخارجها لا مؤنة الرجل وعياله فكتبت عم بعد مؤنة ومؤنة
عائلة وبعد خارج كسلا وما رواه الشيخ في ريب في الصحيح عن ابن مهزيار قال
كتبت اليه ابو جعفر عم وقرات ان كتابه في طريق مكة قال لذي اوجبت في سنة
هذه وهي سنة عشرين ومائتين فقط لمعنى من المعاني اكره تفسيركم كل واحد
من الانتشار واسا فلك بعضه انشاء الله ان موالا اسأل الله صلاحهم
او بعضهم فقرأوا في ابيهم فقلت ذلك فاجبت ان اطهرهم واكرمهم بما
نقلت في غاي هذا من امر الخمس قال الله نعم خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم لها وصل عليهم ان صلوحت سكن لهم والله سميع عليم المعلقون ان
الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وان الله هو التواب الرحيم
وقل اغلوا فسير الله حكمكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب
والشهادة فينبكم مما كنتم تعملون ولم اوجب ذلك عليهم في كل عام ولا اوجبت
عليهم الزكوة التي فرض الله نعم عليهم وانما اوجبت عليهم الخمس سنة هذ
في الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول ولم اوجب ذلك عليهم في متاع
ولا آنية ولا دواب ولا خدم ولا ربح ولا ربح في تجارة ولا صيعة الا صيعة سافرلك
انها

تخصفان عن موالى ومنا من عليهم لما يقال السطحا من أموالهم ومباينهم
في ذاتهم وأما الغنائم والفوائد ففي أجبت عليهم في كل عام قال الله نعم وأغلو
اتما غنم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى وابن السبيل
إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم كرفان يوم التقى الجمعا
والله على كل شئ قدير وأما الغنائم والفوائد حملت ففي الغنمة يغنيها
والقائدة يغنيها والجائزة من الانشاء لانها لا تخطر والميراث الذي
لا يحسب من غريب ولا ابن ومثل عدد ويصلح في خدمه له ومثل مال يؤخذ
ولا يعين له صاحب ومن ضرب ما صاد الى موالى من موالى الجرمية لفسقه
فقد علم ان أموالا عظما صادت الى قوم من موالى من كان عنده شئ من ذلك
فيوصل الى وكيل ومن كان نائبا بعيد الشقة فليعد الى ايصاله ولو بعد حين
فان ينتر المومن خير من عدا فما الذي وجبت من الضلع والغدا في كل عام
فهو نصف السدس من كانت ضيعته تقوم بمؤنته ومن كانت ضيعته لا تقوم
بمؤنته فليكن عليه نصف السدس لا غير ذلك الى غير ذلك من اجبا الجارية على
هذا النوال والمعاينة لها فيما اشتملت عليه من المقاتل وكلها منتظا المغاة
ستعاضدة الدلالة على وجوب خمسكم كما دلت عليه الآية الشريفة ولها اخذ
الجمهور من اصحابنا رقة فلم يبيحوا شيئا من الخمس الا المثل كما عدا لفقاههم واما

٧٢
بالحق الفردين الا من كان ذكر الشيخ وتبعه عليه الاحتيا ولعمري انها دالة على ذلك
باصح دلالة لكن بازها ما يقابلها ايقم في صلاح الدلالة التحليل في
المجمل وسيأتي الكلام في ذلك انشاء الله تعالى **القسم الثاني** ما يدل على الاباحية
عظم وهي مستفيضه متكاثره فمنها ما فقهناه في صدر القسم الاول من ذلك
محمد بن سنان وحكيم مؤذن بن عباس ومنها صحيح لمرث بن المغيرة النخعي عن
عبيد الله قال قلت له ان لنا اموالا من غلات وتجارة ونحو ذلك وقد علمنا ان
لكم حقا قال فلم احللنا ان الشيعة الا لطيب لادتهم وكل من والى ابائهم
فهو في حل مما في ايديهم من حقا فليبلغ الشاهد الغائب قوله ظاهر هذا
ظاهر هذا الخبر ونحوه ان التحليل انما هو في حقهم ثم دون حق الاصناف وانما
كون الخمس كله لهم باعينا وجوبا ايضا اليهم وان امكن لكم خلافا لظاهر فلا
يصح اليه الا عند تعدد الحمل على المعنى الحقيقي وقد تقدم في مرغوة احمد بن محمد بن
عيسى بيان حقهم وهو النصف ومثلا غيرهما ومنها ما رواه الصادق في حقهم
عن يونس بن يعقوب قال كنت عند ابي عبد الله ثم دخل عليه رجل من اهل ابي
فقال اجعلت فذاك يقع في ايدينا الانباح والاموال وتجارات تعرف حقا
فيما ثابت وانما ذلك مقفون فقال ما انصفناكم ان كلناكم ذلك لي
والترتيب فيه كما في سابقه فان المبادر من حقه ما يخصه من الخمس دون حصه

الاصنام وهذا الحديث وان كان في طريقة الحكم بن مسكين وهو غير موثق
في كتب الرجال ولا ممدوح الا ان له اصلا يرويه ابن ابي عمير عن الحسن بن محبوب
عنه وهو ليس بممدوح فان اعتماده مثل هؤلاء الاجلاء على اصالة والنقل عنه
لا ينقص عن المندح والتي كبره الرواية ايقم من روايات الفقيه وهو مما يروى
بافتقاره لعل واعتماده عليها لما تضمنه في صدر كتابه كما ذكره في غير موضع
ومارواه الشيخ في الصحيح عن بصير وزاده ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال
قال امير المؤمنين ثم هلك الناس في بطونهم وفروجهم لانهم لم يؤدوا
حقنا الا وان شيعتنا من ذلك وابناءهم في حل وراه الصدوق في كتاب
على الشرايع والاحكام وفيه وابائهم عوض قول ابائهم ولعله لا يصح في
بالتاس في الخلفون ومارواه الشيخ في الصحيح عن علي بن محمد بن ابي القرات
في كتابه ابي جعفر من رجل يسأل ان يجعله في حل من ما كرهه بشيء من الحسن فكتب
بخطه من اعوزه شئ من حقي فهو في حل وهو ظاهر الصحيح في اقدمنا ومارواه
ايهم في ريب عن الثمال عن ابي جعفر قال سمعته يقول من احل لنا شيئا ايضا
من اعمالنا المين فهو له حلال وما نحن من ذلك فهو حرام ومارواه
الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن زاده عن ابي جعفر انه قال ان امير المؤمنين
حلهم من الحسن يعني الشيعة لطيب واليدهم ومارواه الشيخ في ريب في الحسن

سلام بن مكرم عن ابي عبد الله قال رجل حلال الفروج ففرغ ابو عبد الله فقال له رجل
ليس لي شيء لان يعترض الطريق ثيابنا لك خاد ما يشريها وامرأة تزدحمها او
ميراثا يصيبه او بقارة او شيئا اعطيه فقال هذا الشيعة احلال الشاهد
منهم والغائب الميئت منهم والحي وما تولد منهم الى يوم القيمة فهو لهم حلال اما
وانه لا يحل الا لمن احلنا له ولا نقدر ما اعطينا احدا مرة ولا نقدرنا لاحد
ولا احد عندنا ميثاق ولا يخفى في هذه الرواية من الاشارات الظاهرة الى الحق
على غير الشيعة وليس في طريق هذه الرواية من ربما يتوقف في شأنه الاولها
وهو ابو عبد الله بن مكرم الجمال وهو ان كان فيه خلاف الا ان الظاهر
كما اوضحناه في حواشي كتاب الرجال وفاقا لشيخنا العلامة الشيخ سليمان بن
البحراني في البلغة وسيد المتألهين مير محمد باقر الداماد في شرح فقه الشيخ فيه
مدحا وجرا فكتب في شهادة الجاهل بالثبوت مرتين سالمة من المعارض وما
رواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن مسلم عن ابيه انه قال ان اشد ما فقه الناس
يوم القيمة ان يقوم صاحب الحسن فيقول يا رب حسي وقد طيننا ذلك شيعةنا الطيب
ولا تهم ولا تتركوا اولادهم وهذه الرواية طريقها في مشيئة الفقيه عن علي بن احمد بن
بن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن جده احمد بن ابي عبد الله البرقي عن ابيه محمد بن العلاء بن
عن محمد بن مسلم وكل عن علي وابيه وان كان غير مذكور في كتب الرجال المخرج ولا ممدوح

ثبته

انما من مثل الخ الاجارة واصفا هذا الاصطلاح بعدون مشايخ الاجل
في الصحيح وهذا عده الفاضل لهذا مشايخ الدخيرة في الصحيح مع كون الخبر ثقة الظاهر
الصحيح بما ضمنه في صدر كتابه ورواه الشيخ ابيهم بسند فيه ضعف وما رواه
الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير قال رايت ابا سيار سمع بن عبد الملك وقد
كان حمل الى عبد الله ما لا في تلك السنة فرده عليه فقالت له لم رد عليك
ابو عبد الله الذي حملته اليه فقال اني قلت له حين حملت اليه المال التي
كنت وليت الغوص فاصبت اربعمائة الف درهم وقد جئت بخمسة اثمانين
الف درهم وكرهت ان اجسمها عنك واعرض لها وهي حققت الذي جعل الله
لك في أموالنا فقال وما لنا من الارض وما اخرج الله منها الا الخمر والارض
كلها لنا فما اخرج الله منها شيئا فنقولنا قال قلت انما حمل اليك المال
كله فقال يا ابا سيار قد طبعناه لك واحللناك منه فتم اليك مالك في كل
ما يدري شيئا من الارض فم فيه محلون ويحل لهم ذلك ان يقوم قائما
وقد مضى تمام في المسئلة الخامسة عشرة وما رواه الشيخ في الصحيح عن
المغيرة بن النضر قال دخلت على ابي جعفر فجلست عنده فاذا ابي جعفر قد استساق
عليه فاذن له فدخل فجلس على ركبتيه ثم قال جعلت فداك اريد ان اسال عن
والله ما اريد بها الا انك من النار فكانه رقبته فاستوى جالس

فقال يا ابي جعفر سئلتني فوالله لا انا الى اليوم عن شيء الا اخبرتك به قال جعلت فداك
ما تقول في فلان وفلان قال يا ابي جعفر ان لنا حملا من المال في كتاب الله ولنا
ولنا صفو لانا وهما والله اول من ظلمنا احقنا في كتاب الله ولنا من حمل
على رقابنا ودمائنا في اغنا قنما الى يوم القيمة وان الناس ليقلبون في حرام الى
يوم القيمة بظلمنا اهل البيت فقال ابي جعفر ان الله ولنا اليه الرجوع ثلاث مرات
هكذا وروى الكعبة قال فرجع فخذ على الوسادة فاستقبل القبلة فقام
بدعاء لم افهم منه شيئا الا اناسمعت في آخر دعائه وهو يقول اللهم اننا
قد اخطانا ذلك لشيئنا وما رواه الصدوق في كتاب كمال الدين واما
الثقة عن محمد بن عصفاه الكلبيني قال حدثنا محمد بن يعقوب الكلبيني عن الشيخ يعقوب
قال سالت محمد بن عثمان كعمري ان يوصل الى كتابا من سالت في غير مسائل الشك
على امور والتوقيع بخط مولا نا صاحب الزمان ثم اما ما سالت عنه الى انك
قال واما المتلبسون بانه في النافرا استعمل مناشيتا فاكله فاما ياكل اللب
ولما الحسن فقل ابي جعفر استعملنا او قد جعلوا منه في كل وقت فلهو لهم بالتعب
ولا تهم ولا نجحت وما رواه في الكافي عن ابي حمزة عن ابي جعفر فحدث قال ان الله
جعل لنا اهل البيت سمعا ماثلة في الف فقال بنار له وبقم وانملوا انما
غنمتم من شيء فان قدرتموه وللرسول ولذي القربى فمن اصحاب الجحش

والفوق قد مرناه على جميع الناس ما خلا شيعة الحديث وما رواه الشيخ
 في بعض خبر الكناسي قال قال ابو عبد الله ثم اتدري من اين دخل الناس
 الى ناقفت لا ادري فقال من قبل خمسنا اهل البيت الاشيعتنا الاطيبين
 فانه يحل لهم ليلادهم وما رواه في الكافي عن عبد العزيز بن نافع قال سئل
 علي بن عبد الله ثم اردنا اليه فامرنا ان ندخلوا اثني عشر اشيا فدخلنا
 وجعل مع ثقيل للرجل احب ان تشاؤنا من المسئلة فقال نعم فقلت له اجعلت
 فذلك ان لي كان من سبنا بني امية وقد علمت ان بني امية لم يكن لهم ان يحل قوا
 ولا يحلوا ولم يكن لهم مما في ايديهم قليل ولا كثير وانما ذلك لكم فاذا ذكرت
 الذي كنت فيه وخلفه من ذلك ما يكاد يسد علي ما انا فيه فقال له انت في حل
 ما كان ذلك وكل من كان في مثل حالك من وذلك فهو في حل من ذلك فقال
 فمنا وخرجنا فسبقنا معب الى المنقر العقود الذين ينظرون اذن اني
 فقال لهم قد ظفر عبد العزيز بن نافع في بعض ما ظفر بمثله احد قط فقل له فاذا
 نفسه لهم فقيما اثنان فدخلوا علي الى عبد الله ثم فقال احدهما اجعلت فذاك
 ان لي كان من سبنا بني امية وقد علمت ان بني امية لم يكن لهم من ذلك قليل ولا
 كثير وانا احب ان يتعلم من ذلك في حل فقال وذلك اليما ما لنا ان نحل
 ولان محرم فخرج الرجل غضبا ابو عبد الله ثم فلم يدخل عليه احد في تلك الليلة

الليلة الا بقاء ابو عبد الله ثم فقال الاتعجبون من فلان يحسن فيسحقني
 بواقية كانت مني ان ذلك اليما ولم يستفيع احد في تلك الليلة بقليل ولا
 كثير الا الاولين فانما عينا احاجتها القول امتنا ثم من تحليل الثاني للثقة
 كما هو ظاهر ولكنه قد حمله وغيره بمقتضى الكلام الاول وما رواه الصادق
 في الفقيه عن داود الرقي عن ابي عبد الله ثم قال سمعته يقول في فضل مظلنا
 الا انا احلنا شيعة من ذلك وما رواه في باب عن علي بن الاسد قال كنت
 الجرين فاصبت ما لا كثير فنفقت واشتريت خيلا كثيرة واشتريت فقا
 وامقات اولاد وولدي ثم خرجت الى مكة فمهدت عمالي وامقات اولاد
 ولشائي وحملت خمس ذلك المال فدخلت على ابي جعفر ثم فقلت له اني وليت
 الجرين فاصبت بها ما لا كثير واشتريت ما لا واشتريت رقيقا واشترت
 اثما اولادي وولدي وانفقت وهذا خمس ذلك المال وهو لاه اثما
 اولادي ولشائي قد اتيك به فقال ما انا انك كلنا وقد قبلت ما جئت به
 قد حملت من امهات اولادك ونساءك وما انفقت وضمت لك علي
 وعلي بن الحجة وما رواه ايضا في الكتاب المذكور في الفضيل قال قال ابو عبد الله
 قال امير المؤمنين ثم لغاطه احد فصيبت من الالباء شيعةنا بطيوسا
 قال ابو عبد الله ثم اتا فاحلنا امها شيعةنا الالباءهم لطيبوا وما رواه في

فما كان من سبنا بني امية وقد علمت ان بني امية لم يكن لهم من ذلك قليل ولا كثير وانا احب ان يتعلم من ذلك في حل فقال وذلك اليما ما لنا ان نحل ولان محرم فخرج الرجل غضبا ابو عبد الله ثم فلم يدخل عليه احد في تلك الليلة

عن معاذ بن كثير عن ابي عبد الله ع قال موسع على شيقتنا ان ينفقوا ما في
ايديهم بالمعروف فاذا قام قائمنا حو على كل ذي كثر حشر حتى ياتيته ليستعين
ورواه في الكافي وقال في آخره ليستعين به على عذوقه ومارواه الامام
العسكري ع في تفسيره عن ابائه عن امير المؤمنين ع انه قال قال الرسول الله ع
قد علمت يا رسول الله انه سيكون بعدك ملك غفوس وجير فيسوق
على اخي من السبي والغنايم ويبيعونه فلا يحل لشري لان نصيب في وقته
نصيب من كل من ملك شيئا من ذلك من شيعة ليحل لهم منها فعم من
ماكل ومشرب ولطيب ما ليدهم ولا يكون اولادهم ولا ذرهم فقالوا
الله م ما تصدق احدا فضل من صدقتك وقد بعثت رسول الله ع
فعلك احل للشيعة كل ما كان من غنيم او بيع من نصيبه على واحد من شيعته
ولا احلها انا وانت لغيرهم هذه ما وقفت عليه من اجاب هذا القسم
على من لحاظ بها خبرا وتدبر فيما اشتكت كحل وضم نصفا الى بعض ان ما
ذكره الجمهور من ان اجابنا من تخصيص التحليل بالملك كما هو المتفق عليه او بضم
السائر والمتاجر كما هو مشهور بين المتأخرين تبع الشيوخ في الحاقها
بالملك او بنسبة ذلك للشذوذ كما تقدم في كلام ابي الصلاح وان كان
التحليل بالكلية كما سمعت من كلام ابن الجنيد واليرجى كلام شيخنا الحلبي

الشم كلكه ناش من مقصور التبع لها والقصور بميسور الظرفية والحذا ترهم في حين
موضع من الاحكام يذكر من الحكم وينقلون من الاخبار النافية لما يحتمل
خبر او خبرين ولا اخبار بذلك كثيرة غير ما يدركون وندوبها مواضعها ضعيف
الشدوع ان لها اسنادا آخر صحيح كما بنينا على ذلك في مواضع من مؤلفنا
ولو جار نسبة هذه على ما هي من الاستفاضة كما عرفت الى الشذوذ والخط
لم يبق لنا اعتماد على خبر من الاخبار ومعارضة الامة المتقدمة لها بحسب
الظاهر وكذا الاخبار السابقة انهم لا يوجب طرحها الا اذا تعذر جمع
او جرد الجمع ممكن كما سطره ان شاء الله ع **القسم الثالث** ما يدل على عدم
الاباحة وهذا القسم من الادلة وان اشترك مع الاول فالدلالة على جواز
الاشارة بغير عتداء الصراحة في عدم الاباحة وعدم قبول التقييد بانجاب الابا
والاول ليس كذلك فوجه جواب عن احدها لا يشمل الاخر كما سبق في انشاء
ولذا جعلناه قسما على هذه من الاخبار الدالة على ذلك ما رواه الشيخ عن محمد
بن زيد الطبري قال كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى الى الحسن الرضا
عليه السلام الاذن في الحسن فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم ان الله واسع كريم
ضمن على العدل الثواب وعلى الخلف العاقبة لا يحل مال امرئ من وجه احل الله
ان الحسن عونا على ديننا وعلى عيالنا وعلى موالينا وما قبلنا ونشري

من اغراضنا من نخاف سطوته فلا ترووه عنا ولا تخفوا انفسكم وعاءنا ما
قد رتم فان اخرجنا من رزقكم ونحيط في ذنوبكم وما تمقدون لانفسكم
ليوم فافتكم الحديث وما رواه الشيخ الكليني بالسند المتقدم قال قدم قوم
من بني اسان على ابي الحسن الرضا ع فسالوه ان يجعلهم في حل من الجنس
ما احل هذا فاحضوا المودة بالسنتكم وتزودون عنا فاحضوا الله لنا
وجعلنا له وهو الجنس لا يجعل احدناكم في حل وما رواه الصدوق في
كتاب المالدين وتتمام كنفة فيما ورد على العمري في جواب مسائل محمد بن
جعفر الاسدي وامامنا سالت عنه من امر من استحل ما في يده من اموالنا
ويصرف فيها تصرفه في مال من غير ان يترافى فعل ذلك فهو ملعون
ونحن خصماؤه فقد قال ابي جعفر المستحل من عتبه متاجر والله ملعون على
لسانك كل نبي من ظلمنا كان في جملتنا الظالمين لنا وكان لعنة
عليه لقول الله عز وجل لعنة الله على الظالمين الحديث وما رواه
الكافي في الحسن بن صالح على الاصطلاح الغير صحيح ابراهيم بن هاشم قال
كنت عند ابي جعفر الثاني ع اذ دخل عليه صالح بن محمد بن سمير وكان
يتولى لنا الوقف بقم فقال يا مولاي اجعلني من عشرة الاف درهم في حل فان
انفقها فقال له انت في حل فلما اخرج صالح قال ابو جعفر احدكم شيب على

على اموال آل محمد وايثارهم ومساكينهم وابناء سبيهم في اخذهم
فيقول اجعلني في حل اراه ظن اني اقول لا اضل والله ليس انتم الله يوم القيمة
عن ذلك سنة الاحثيا وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي جعفر قال جفته
يقول من اشترى شيئا من الجنس لم يعيده الله اشترى ولا يحل له وما رواه
الكليني عن ابي بصير عن ابي جعفر قال كل شئ قوتل عليه على شئ فان لا اله الا
وان محمد رسول الله فان لنا خمسة ولا يحل لاحد ان يشترى من الجنس شيئا
يصل اليها حقنا اقول لا يخفى على من اجال نظره في اجبا المسئلة وانه
الى البعض ما في المسئلة من الاشكال والداء العطل الذي اوجب تشييت
الاداء فيها ويقدد لاقوال الا انه يمكن ان يقال ان الواجب مقتضى الاداء
المقتضى في القسم الاول وكذا اجبا القسم الثاني هو نقل الجنس اليهم قسم في
وجودهم والمتمكن منهم او من وكلائهم وعدم جواز الصرف فيه بغير اذنهم
ولا يجب علينا اطلب ان يغلبوا فيه بعد ايضا اليهم لان الغنم اخبارهم
انهم ربما اباوا به ان اقل وحملوه به كما يدل عليه حديث مسمع بن
الحكم بن علي الاسدي على احتمال وربما اففقوا منه على الاصل كما دل عليه
الاجبا الدالة على اقامة الجنس بينهم وبين الاصل وانهم يعطونهم منه قدر الحاجة
وان زاد شي كان لهم وان نقص اموالهم من اموالهم وعلى ذلك يد ظاهر الا

وأما في حال اليقين وعدم التمكن منهم فالظاهر هو وجوب صرف حصص الأضداد
اليهم على ما نذكر على ذلك من الآية والأخبار والناس على انهم حصص في الجنس فوجب
أيضا لها اليهم لعدم مانع من ذلك والتحليل في حقهم صلوات الله عليهم للأخبار
المتقدمة في القسم الثاني كما سيوضح ذلك ان شاء الله تعالى فمخصوص التوقيع
صاحب زمان تم بقي الكلام في أخبار القسم الثاني كما في ثبوتها وادلت
كلا وبعضها على التحليل من الجنس كما في زمان وجودهم وغيبه بل إلى اليوم القيمة
وهو مشكل جدا أما أولا فلما افترقا لظاهر الآية والأخبار والمتقدمة في
القسم الأول والثالث فانه لو كان كذلك فكيف يقع من الرضا في حقه
محمد بن زيد الطبري الأمكا والتمام على من طلب منه الأذن والعل في العمل
في الجنس ومثل ذلك عن أبي جعفر في صحيح أبي بصير بن هاشم وما أجابنا
المحدث الصالح عن هذه الأخبار حيث أنه اختار العمل بإطلاق تلك الأخبار
من أن الجنس حقيقة فلهذا إن شاء الله تعالى والأخبار لا تفهم مع الأخاض عن
المنافسة في كون الجنس كالحقيقة خرج عن محل البحث لأن الغرض من تلك
الأخبار تحسب ظاهرها دلالة على أن الجنس صالح للشيعة منهم كما اختاره
قدس سره وحجج اليه فلا يحتاج في هذا إلى رجوع إلى الإمام ولا إلى الحديث
فيه ومقتضى كلامه هنا أنه يجب الرجوع إلى الإمام واستيذانه فان أباحه

أباحه كان مباحا والآفة وهذا مما لا اشكال فيه كما أسلفناه وهذا هو
الذي اخترناه في صدد الكلام في حال وجودهم من أنه يجب إيصاله إلى الإمام
أو استيذانه في التصرف فيه ولكنه خابج عن ظواهر تلك الأخبار المشا
اليماني لأن ظاهرها كما عرفت هو التحليل مطلقا إلى يوم القيمة من غير مراجعة للإمام
ان كان موجودا ومقتضى كلامه هذا ان التحليل مخصوص بما يتعلق بذلك
الإمام بخصوصه وزمانه دون زمن غيره من الأئمة وأنه في عصر كل أمير المؤمنين
إلى الرجوع اليه واستيذانه وهو خلاف ما دل عليه إطلاق تلك الأخبار على
أن الأئمة لم ينفان عن حقيقة هذه الأخبار التي ذكرها وان كان قد تفرق
عليها بل مما يدل أيضا على ذلك الروايات المتقدمة في القسم الأول فانك
أولئك لم ينفوا خبرا وجدها دلالة على وجوب إخراج الجنس وإيصالهم ولا
صحة خبر بن مهزيب الطويلة الناصية على وجوب إيصال ذلك اليهم أو إلى غيره
ولو بعد حين وهذا كله مما ينافي التحليل مطلقا كما هو المفهوم من ظواهر تلك الأخبار
ويجوز أن لا يجب حملها على ما يخصهم من نصيبهم من الجنس هو ظاهر حديثنا
ومطلقا تحليل في ذلك على مقتضى ما لا يمكن لأئمة بل بإعتبار كل إمام وزمانه
مثلا الصادق عليه السلام الذي تكاثرت عنه أخبار التحليل المراد تحليل نصيبه
وكل تحليل أمير المؤمنين ومثلهما ولا ينافي ذلك قوله في حقه سلم

مكره الى يوم القيمة وانما يحمل على حصر المنايا كما هو مودع في ذلك
قوله في آخر صحيحه من اذ ينزلان يقوم قائما فانه يحمل على ان ينزل الانفال كما هو
الحزب ويمكن حمل تحليل الصادق عليه ونحوه على معرفتهم بعدم احتياج حملهم
من الاضنا يومئذ فانه لا يخفى على من راجع السير والتواريخ ان الدنيا في ايام
الدولة الاموية والعباسية قد اقلت افلاكها ووجدت بالاقوال
والسنة من الناس الاحوال وانظم المعاش وحسن الرياش واقام من
ينقل عنه التحليل من الاممة فلا يحل نصيبه بل يجب ايضا اليه في زمانه
او الى وكليه بل ايضا الخسران وهذا انهم لم كان لهم وكلامه في البلد
لقبض الامناس من الناس كما سمعت من حديث ابن عباس راضد وعبد
عابن مهنر ياب وكلامهم مذكورون في الاخبار وكنت الرجل مثل احمد بن
القي وغيره واما في زمان الغيبة فان نصيب الامناس الى صاحب العصر قد
تقدمت الرواية عنه في تحليله فلا اشكال نعم ظاهر الرواية التحليل في وجوب
الخسران ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين ما دل على ان الذي له ما انما هو نصف
والنصف الاخر للاضنا الثلاثة وانما اضيف اليهم في الجملة من الاجناس
من حيث الولاية على الاضنا هو تخصيص التحليل بحصة خاصة وجوب
ايجل احصنة الاضنا اليهم للدولة المتقدمة سيما مع دلالة بعض النصوص

المقصود المتقدم على ان الخسران عرض لهم من الوكولة الموقوفة عليهم فكيف يجوز
من العرض والمعرض واما الرواية المروية في القسم الثالث كما يدل على ان
التقرير فكلما اظهر صحتها عن ظاهرها الى المحالفين دون الشيعة لشرعية
حمل الشيعة في التوقيع الاول وتبعية المنع واللعن في التوقيع الاخير على كل
مستحق او يقر في تقريره في مال فانه ينادي بظلمه على ان هذا التقرير لم يثبت
لهم مالا ولم يعترف لهم بحق لانه يرى ذلك حلالا لكسائر اهل الدولة والشيعة
انما تقر فواضحة بالاذن منه ثم معترفين بان ذلك حق ولكن لما ابا
لهم تقر فواضحة بالاذن منه والاباحة له فالفرق واضح وقد وقع الاشتراك
للمخالفين في كثير من الاخبار المتقدمة مثل قول امير المؤمنين ثم في صحيحه
هلك الناس في بطونهم وفروجهم لانهم لا يوقون اليه ينشق الحديث
امثاله مما تقدم اذا عرفت ذلك فاعلم انه لا بد من عطف الكلام على الاثر ال
التابقة وبيان صحيحها من فاسدها والوجه ما من كاسدها فنقول
اما القول الاول وهو عزل الخسران والوصية به الى ان يصل اليه فقيمة الا
ان لم يقيم عليه دليل بكونه اليه ولا به ان يعتمد عليه وظاهر قوله انما اضنا اليه
علاما لا حثا لانهم لم يسم فيه شي مع ان الظاهر انه خلاف الاحتمال في حصة
الثلاثة لان مقتضى الدولة استحقاقهم لها وجوب ايجالها اليهم

منه ولا صار في غنى الامار بما يتوهم من ان المتولى لغيره فيها هو الامام
وهو محمول على حال وجوده فاننا قد اوجبنا ايضا للجميع اليه كما تقدم واما
مع عدم وجوده فلا يجوز الخروج عن ظواهر تلك الادلة الدالة على انه لا يتم
عوضا عن الزكوة واما حصته فقد عرفت ما دل على البعث في التوزيع
عنده وهو ان كان عاما لجميع الجنس لا يتجرب بخصيصه بحقيقة المأثبات
ايضا حصته الاصل اليهم كما عرفت انفا واما ما في الابداع من الضرر بالمال
وتعريضه للتلف ولا سيما في مثل اوقافنا هذه التي قد صار فيها حصول
الحقيقي اعز من وكائهم بنوا في ذلك في اوقافهم المملوكة بالعلماء والصلحاء
الاتقياء الاقياء وظنوا ان ضمان الغيبة كغير ذلك المتوالى لم يعلم اما
يتسافل اليه الحال ويتقلب به الاموال مما يضييق عن نشر الحال
اقوالنا في الثاني وهو ما اختاره الفاضل لمراسلنا وشيخنا المحدث
قدس سره وهو القول بسقوطه مطلقا بغيره غاية البعد ونحن نكتفي بنقل
كلام الفاضل المذكور حيث انه ممن بالغ في ضرورة هذا القول بالادلة التي
ذكرها ولم يسبقه اليها غيره والمحدث المشار اليه قد حذر حذره فنقول
قال الفاضل المشار اليه في كتابه الخيرة بعد ان ادعى دلالته على الاختيار
المقدمة في القسم الثاني على الباحة الجنس في الشيعة ما طعن في بقائه

القول به اشكالان منها ان التحليل يخص بالامام الذي يصدر منه الحكم
لاختصاصه بالحق فلا يدرى عموم الحكم وجوابه ان ظاهر التحليل بطيب
الولادة المذكورة في بعض الاخبار واليتمحور بدوام الحكم في بعضها واما القيد
بصيغة الجمع في بعضها فيتحقق التحليل منهم جميعا ويلقى في ثبوتها
بعضهم ثم وقد اشار الى ذلك المحقق وغيره اقول في ذلك ان الاختيار انما
يملكه عموم التحليل وهو اختيار القسم الثاني معاوضة باختيار القسم الاول
والقسم الثالث الدالة صريحا في بعض ظواهرها على وجوب اختياره لهم
وعدم جواز القرص فيه بدون اذنهم ولا سيما في رواية محمد بن زيد الطبري المذكورة
في القسم الثالث والرواية التي بعدها وصححها ابراهيم بن هاشم فانها قد تضمنت
الاكتفاء الشديد على من طلب التحليل منهم في الجنس والقبض التام عليهم مع ان
ظاهر تلك الاخبار انهم من مواليهم وشيعتهم فلا يمكن حملها على الغير
كما زعمه الفاضل المذكور ان ففي رواية محمد بن زيد بن موالى الجنس وفي
صحيفة ابراهيم بن هاشم انه كان وكيله الذي يقول له الوقف نعم على ان العامة
لا يثبتون لهم تمحقاق الجنس ولا غيره فكيف يستأذنون في اباختارهم وتحليلهم
وكذا قوله في الرواية الثانية تخصنا بالموكلة بالتسليم فان العامة لا يثبتون
موكلة ولا حجة حتى يوجب اعتبارهم بذلك ومثل هذه الروايات في غير

والظهور صحة ما بين من زيار الطولية التي في القسم الأول حيث تضمنت ان مؤلف
 قد رويها يجب عليهم فلو كان الجنس حلالا لم كيف ينسبهم الى التقصير ويخرج بها
 واجبت عليهم حتى انهم يريدون ان يتدارك تطهيرهم وهو تقصيرهم بما ذكره في كتابه
 من الخفيف عنهم وعلى هذا سبيل الرقابة والايات التي فيها ولا سيما قوله من كان
 عند مقتضى من ذلك فليوصل الى ويكلى الى آخر الخبر وكيف يجامع هذا كله التحليل
 مطلقا ان يقول يكفي في ثبوت اجبار بعضهم ومثل ذلك جملة من اجبا القسم الأول
 مثل حديث الريان بن الصلت ورواية الجلي ورواية علي بن راشد ورواية
 محمد بن علي بن شجاع فانها كلها ظاهرة الدلالة في عدم التحليل وان يجب ايضا
 اليهم صفة وثانيا ان ما استند اليه من تلك العبارات فيقيد ان يجب في حالة
 يمكن قصره على المناسك كما هو المتفق عليه وهو ظاهر حسنة سالم بن مكرم وهي
 الذي ورد فيها دام الحكم الى يوم كيفة واطلاق غيرهما من الاجبا التحليل عليها
 او تخصيص ذلك بحقهم كما امرنا اليه انفا فلا يقتضي ذلك تحليل جميع الجنس
 وبالحكمة فان حيث دللت تلك الاجبا عدم التحليل على وجوب لا يمكن دفعه
 تاويله صريحا في بعض وظاهر اظهره اقاما في بعض وظاهر اظهره اقاما في ثالث وعاد
 ظاهر القرآن وذهاب المعظم من اجل الاجبا الى ذلك فلا بد من تخصيص اجبا
 التحليل لها كما ذكرنا انفا قل قد مر وصفها ان تصف حقا لاجبا الثلاثة

٨١
 فكيف يسوغ التحليل بالنسبة اليه ثم اجاب بوجهين حاصل الاول المتبع من
 كون الصف ملكا لهم كونه لا يباح ملكا للامام وكذا المغادر و
 العوض والغنائم التي يؤخذ بغير اذن الامام ثم الى ان قال وثانيا انه يجوز ان
 يكون اختصاص الاجبا بالصف وما اليه من شرطه بجنس الامام كما
 مطلقا لا بد من دليل فان قلت ظاهرا لا يثبت اختصاص الصف بالاجبا وكذا
 مرفوعا احمد بن محمد ومرسله حماد ورواية يونس قلت اما الانفا هو ما
 بالغنائم فلا يتم غير جامع انها لا تشمل زمان القيمة بناء على ان الخطاب بالقرابة
 متوجه الى الخاصين في زمان الخطاب والسياب الحكم غير الخاصين مستند
 الى الاجماع وهو انما يتم مع التوافق في الشرايط وهو في محل البحث فلا تنفص
 حجة على حكم زمان القيمة سلمنا لكن لا بد من صرحنا عن ظاهرها اما بالتحليل على
 بياننا للمصرف او بالتخصيص فمجايبها بين الاجبا الدالة على التخصيص واما
 الاجبا في صنف صنف منها غير دالة على تعلق الصف بالاجبا على وجهه
 او اختصاصا مطلقا بل دالة على ان الامام ان يقسمه كما يجوز ان يكون هذا اذا
 على الامام من غير ان يكون شئ من الجنس ملكا لهم او اختصاصا بهم منهم سلمنا
 لكننا نل على ثبوت هذا الحكم في زمان حضور الامام لا في غيره فمجيء لاجبا الحكم
 الا زمان سلمنا لكن لا بد من التخصيص فيها عن ظاهرها مجابين الادلة

صحيحة علي بن مهزيار الطويلة المقدمة في القسم الاول ورواية حكم مؤلف في نفس
وكون السبب في وطأ غيبة دار الحرب لا يوجب التخصيص لما هو جليل من استاتة الترتيب
لا تكون مخصوصة وما اجاب به ثانيا على تقدير الترتيب من ان الخطأ لا يفعل وانما
الغيبه بناء على ان الخطابات القرآنية متوجهة الى الحاضرين الى آخره مردود باننا
لنستند في انتخاب الحكم وعموم الآية الى الاجتهاد الى الاجماع الذي ذكره فاننا لا نرى
بناء على النتيجة ما اورد عليه والاجزاء الدالة على ما ذكرنا كثير منها ما رواه
الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله ثم في حديث قال لو كانت انا نزلت آية على
رجل ثم مات ذلك الرجل ماتت الآية مات الكتاب والسنة ولكنه حيوي
فيمن يحيى كلامي فمن مضى ومثلهما غيرهما ايضاً ومن اظهر ذلك في المقامات
الاشهر ثم بالآية المذكورة وتفسيرهم لها بما قد مضى ذكره ولو كان الخطأ فيها مقصوداً
على وضعه لما سأل عن ذلك وما اجاب به الثالث بعد التتميز ايضاً عن حرف الآية
عن ظاهرها للجمع بينهما وبين الاخبار الدالة على الترخص فيها ان مقتضى القواعد
الشريعة والضوابط الشرعية هو ان جماع الاخبار الى القرآن وعرضها عليه فان
طابقت وافقت وجب قبولها والاوجب مردؤها وطرحها والاجابة بذلك
عن اهل البيت هم مستفيض بذلك سيما في مقام اختلاف الاخبار وهو قد
اعترف سابقا بان ظاهر الآية اختصاص اصنافنا او ملكهم بالنصف فالواجب ^{العل}

[illegible]

بالآية وطرح ما خالفها من الأخبار أو تأويله بما يخرج عن الحاشية فكيف يمكن
القاعدة وأوجب رد الآية وأخرجها عن ظاهرها لأجل تلك الأخبار وما ذكر
الأخبار بانصاف الله عليهم في مثل سنلة الجوه وميزات الزوجة ونحوها من
تخصيص الآيات بالأخبار فما هو من حيث اعتصم الأخبار بالجماع الطائفة
واتفاقها في بعض المعظم منها في آخر وعدم ظهور الآية في العموم على وجه ينافي
الخبر المخصص أو نحو ذلك وهو في محل البحث على طريق العكس على أن ما ذهبوا
إليه من التحليل مكم في زمن الوجود والغيب في جميع أنواع ما في الجنس
يقتضي طرح الآية راسا لا تخصيصها كما هو ظاهر لا يخفى على أن العمل على أنها
بيان للمفرد كما نعه باطل بما قدم من اقتضاء جوارض الجنس كمالا في الحد
الأصناف الستة وهو باطل لجماعها نفا وقوى وأما تخصيص الآية بتلك
الأخبار فليس مع الأغراض فما ذكرناه أن ذلك نفايم له ولو سلمت تلك
من المعارض وقد عرفت أن جملة من الأخبار صير في المعارضة وأما ما
اجاب به عن الأخبار من ضعف السند فهو ضعيف لا يلتفت إليه ويخفف
لا يرجع عليه فان فيه ولا أن هذه الأخبار هي معتد بهم في قسم الجنس انصافا
بين الأقسام والأصناف الثلاثة وثانيا أنه لا يمكن أن يستدلون بما
هذه الأخبار ويتشتركون عن ضعفها باصطلاحهم الضعيف الواهي بافدا

باعتبار كنية الغيبوت الذي هو ضعف البيوت تضاهي ولكن هذه غا
أصحاب هذا الاصطلاح الذي هو إلى الفشا أقرب مثله إلى الصلاح إذا
نافت الرواية ما اختاروه وطعنوا فيها بضعف السند ونحوه وإذا ضابطوا
لها في الاستدلال لا يخفى إلى الاستدلال بعذر رقيق وخالفوا السلا
في تلك الحال وأما ما ذكره من أن تلك الأخبار غير دالة على التصف
بالاستحسان حجة الملكية والاختصاص ففيه أنه ليس كذلك بل دالة كالأية كقوله
على أنكم أنتم من أن ينكر وأبين من أن ينكر وذلك مثل قوله في روضة
أحمد بن محمد بن عيسى المتقدم في أخبار القسم الأول بعد ذكر الجنس وأنه قسم
اقسام قال والتصف له أيضا الأقسام والتصف للثاني والثالثين وأما ما قيل
من أن محمدا الذي لا علم له بالصدقة ولا الزكاة عوضهم الله عما أفك الجنس الحديث
ولا ريب أن الأقسام هنا أم المملك والاختصاص كما هو لقاعدة النسخة المطرقة
في مثال هذا ويؤكد ذكره القويض لهم من الصدقة فانه يقتضي الإلهام والذكر
فكيف يجوزون من العوض والعوض مثل قوله في صحيحهم بن هاشم بن محمد
في القسم الثالث أحد هم يثيب على أموال آل محمد وأيتامهم ومساكينهم وأبناءهم
فيأخذ الحديث في عقب الظاهر من هذه العبارة وصححنا قصة فيها بالنسبة
إلى الأصناف صححنا أيضا بالنسبة إلى الأقسام كما لا يخفى في الأقسام وفي صحيحهم

عن بعض اصحابه عن العبد الصالح وهو ما لم يذكر سابقا قال وله في الاما عطف
الخير والباقي بين اهل بيته فسهل لسانهم وسهل مساكينهم وسهل لسانهم
يقسم بينهم على الكتاب والسنة ما يستغفون به في سنتهم فان فضلهم
شيء فهو للوالي فان عجز او نقص عن استغفارهم كان على الوالي ان ينفق من
الان قال ثم وانما جعل الله هذا الخير لهم خاصة دون مساكين الناس
ابناء سبيلهم عوضا لهم عن صدقات الناس تنزيها عن الله لهم لقرابتهم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكرامة من الله لهم عن اوساخ الناس فجعل لهم خاصة من عباده
ما يغنيهم عن ان يصيروهم في موضع الذل والمسكنة الى ان قال انهم وجعل
للفقر اقرباية رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف الخير فاغناهم عن صدقات الناس فلم يبق
فقير من فقرها الناس ولم يبق فقير من فقر اقرباية الرسول الا وقد اتفق
فلا فقير الحديث والتقريب فيه ما تقدم بل هذا الخير اظهر لغيره احتسافا لله
ثم اذهب الفقر عنهم بما جعل لهم من هذا النصف ومقتضا ان يكون ذلك
في جميع الاوقات والارمان فكيف يسوغ المنع لهم والحرمان بقرابتهم للذي
الذي رفعهم الله عنهم والخوان واما دعواؤه بعد التزكيا لاختصاصه
بزمان الحضور فهو مني على توهمه من ان مستند اختصاصه بالتمليك
في تلك الاجبا انما هو لا لتفادع الامام بقسمه كل وقد عرفت ان موضع

موضع الاستدلال فيها انما هو نسبة الميراث للملك او لاختصاص الملك بكونه
عوضا لهم عن الصدقات كما اوضحنا ومن الظاهر الذي لا ريب فيه ان لا يقبل الا
بزمان الحضور بل هو عام لجميع الاوقات والارمان والحكم في جميع تلك
عين الحكم في حصة الامام ثم على انه لما قلنا ان يعكس عليه هذه الدعوى بان يفت
ان مقتضى الادلة الدالة على استحقاق الامام من اية والقران ان هو العظم
الاستمرار في جميع الاوقات ولا سيما صحته بحدود عيسى المذكورة ومقتضى
اجبا والتحليل هو اختصاصه بوجودهم لمصلحة قد احتملنا بعضها فيما
وبالوهم الاستمرار من بعض الالفان قد بينا وجه النفا وان ليس كذلك
فالاختصاص انما هو في جانب التحليل لا في جانب استحقاق الامام واما دعواؤه
بعد التزكيا وتسليم العزم انه لا بد من التخصيص فيما وصرت فاعرفنا انما اجبا بين
الادلة فغيره وان هذه الاجبا قد ترجحت بموافقة القران كما ذكرنا في تحرير
عليها ويجب ان يلاحظ فيها او طرحة مقتضى القواعد المنصوصة من عرض
الاجبا كما استفاضت على القران والخذ بها وافقه وطرحها فقد ترجحت
انهم بهذا اذهب العظم من اجلا والافضل امتقدمهم ومساخيمهم الى ذلك فليلا
ان الخلفه ليست متخرفة في هذه الاجبا كما بينا ويلها يسقط الحق وتيمم له
الاستناد الى تلك الاجبا بل اكثر اجبا القسم الاول والثالث كلها انما هي

ومعاصرة لهذه الاخبار زيادة على اعتقادها بالاية وبالمجمل فغالب ما يتكلم
 به في القول لهذه الاخبار من دفع الاضمار اتملكهم النصف واختصاصهم
 هو نسبتهم ثم الخمس الى انفسهم في جملة من الاخبار واخذهم الزيادة في القيمة
 على الاضمار والاول يجوز على يجوز من حيث لا ولاية فيجب لجميع اليهم
 كان بغضه اصله وبغضه ولاية والثاني باعتبار كون ذلك في مقابلة
 التقصا كما وقع التعليل في الاخبار وبذلك يظهر ان كلامهم في هذا التقا
 مما لا يقول عليه عند التامل التام وان اقتفاء فيه جملة من الاعلام مثل
 شيخنا الحديث الصالح في كتابه في مائة من غيره من متاخرى المتأخرين
 فانه ناش عن عدم اعطاء التامل حقه في اولى المسئلة واما القول الثالث
 وهو القول فموقع كونه محمول لقائل محمول كدليل ولو ثبت هذا
 الخبر لذي نقول ولو جوب طرحة في مقابلة ما ذكرنا من الادلة التي هي اكثر
 عدد وايضا سندا واظهر دلالة واما القول الرابع وهو دفع النصف الى
 الاضمار والنصف الاخر يودع من ثقة الثقة او يدفن فهو جيد بالنسبة
 الى خصه الاضمار لما عرفت انما واما بالنسبة الى حقيقة فجاوبه يعرف من
 جواب القول الاول والقول الثالث واما القول الخامس وهو بوجوب القول
 الرابع الا انه يعين الابلغ ذلك الذي في جوابه معلوم مما سبق في واما

وانما القول السادس وهو مخصص لجميع الى الاضمار اما النصف الذي هو
 حقه من ذلك حيث واما النصف الذي هو حصة الامام فمن حيث انه
 في حال حضوره متى قرر نصفهم عن مؤنهم كان يتم لهم من حاله فوجب هذا عليه
 حال حضوره يقتضي وجوبه عليه حال غيبته فان الواجب من الحقوق لا يسقط
 لغيبته من عليه حقوقه ولا انه من الجائز اختصاص ذلك بحال الحضور
 ذلك في مقابلة زيادة الخمس عن مؤنهم لغايمهم وهذا لا يجري في حال
 الغيبة فقياس الغيبة على الحضور قياس مع الفارق وثانيا وروى ذلك
 من صاحب عصره في اباحة الخمس كمال الشيعية حال الغيبة كما قد مضى
 احبا القسم الثاني واما حملناه على حقيقة جمعا بين الاخبار كما سلف بيانه
 وبالمجمل فانه لا وجه لهذا القول من حيث الدليل وان كان الاحتياط
 بروايع السبل واما القول السابع وهو مخصص النصف الى الاضمار
 والنصف الذي له فموجب ايضا للجمع الامكان والافيرف الى الاضمار
 ومع تعدد الاضمار وعدم حاجة الاضمار فيبيع للشيعية كما انما
 اصحاب كوسان في الكتاب المذكور فيه اقبابا بالنسبة الى حصة الاضمار
 فالواجب مع وجود الامام ثم والتمس من الوصول اليه او الى وكيله
 جميع الخمس كما هو مقتضى الاخبار وكلام الاضمار واما مع عدم ذلك لغيبته

واما القول السادس وهو مخصص لجميع الى الاضمار اما النصف الذي هو
 حقه من ذلك حيث واما النصف الذي هو حصة الامام فمن حيث انه
 في حال حضوره متى قرر نصفهم عن مؤنهم كان يتم لهم من حاله فوجب هذا عليه
 حال حضوره يقتضي وجوبه عليه حال غيبته فان الواجب من الحقوق لا يسقط
 لغيبته من عليه حقوقه ولا انه من الجائز اختصاص ذلك بحال الحضور
 ذلك في مقابلة زيادة الخمس عن مؤنهم لغايمهم وهذا لا يجري في حال
 الغيبة فقياس الغيبة على الحضور قياس مع الفارق وثانيا وروى ذلك
 من صاحب عصره في اباحة الخمس كمال الشيعية حال الغيبة كما قد مضى
 احبا القسم الثاني واما حملناه على حقيقة جمعا بين الاخبار كما سلف بيانه
 وبالمجمل فانه لا وجه لهذا القول من حيث الدليل وان كان الاحتياط
 بروايع السبل واما القول السابع وهو مخصص النصف الى الاضمار
 والنصف الذي له فموجب ايضا للجمع الامكان والافيرف الى الاضمار
 ومع تعدد الاضمار وعدم حاجة الاضمار فيبيع للشيعية كما انما
 اصحاب كوسان في الكتاب المذكور فيه اقبابا بالنسبة الى حصة الاضمار
 فالواجب مع وجود الامام ثم والتمس من الوصول اليه او الى وكيله
 جميع الخمس كما هو مقتضى الاخبار وكلام الاضمار واما مع عدم ذلك لغيبته

فيجب من اليقين فكل ما على خلافه ليس بحجة واما حصة فينبغي التفصيل
ايضاح الحضور بين من حصل منه التخليص من الامة ثم من غير تقييد
دون شخص كالصادق ثم ونحوه فلا يجب ايضا ذلك اليه ومن لم يحصل منه التخليص
بل ربما علم منه التشديد والتعديد فيجب تفصيل ذلك اليه البتة فاجابة الاصل انهم
مطمعون مسلم واما مع الغيبة هكذا الزمان فانه قد حصل الابلحة من حاجة كما
قدمناه فلا وجه لما ذكره على هذا التقدير من صرف ذلك الاصل واما مع وجوب
وعدم كتمان منه وان كان الفرض بعيدا حيث ان المفهوم من الاخبار انهم مشقة
التيقنة كانت لهم وكذا ليقض ذلك وغيره في سائر البلدان وشدة التيقنة
كانت في زمن الحاکم ثم وكان السبب في وقف من انكروته وقال ابو
انما هو الاله والالهى كانت في ايديهم مما يقضون له من الناس فالحكم لا يخفى
من توقف صرفها الى الاضاف كما ذكره في هذه الصورة لا دليل عليه كما لا يخفى
انفا وبالمجمل فما ذكره نغما من جميع به بين الاخبار المستقلة لا يخفى من النظر
الظاهر كما قد ذكرناه وفيما تقدم او حقا وشرحا واما القول الثاني وهو
ما ذهب اليه محدث الكاشاني من ايضا لحصة الاصل اليهم وسقوط حصة
ثم وظاهرها ان ذلك اعم من حال الحضور والغيبة حيث قال في كتاب الوافي
بعد نقل جملة اخبار المستقلة المروية في الكتب الاربعة والذي يظهر من

من مجموع الاخبار الواردة في ذلك ان تخليصهم ثم يعم للمناكح وغيره من الاموال
الا انه يخص بحجته ثم اعني التمام الثلاثة كما مر في حديث جزمه ان الله جعل
لنا اهل البيت سفلا ثلثة دون سفلا ايتام والمساكين وابن كسبي^{لها}
غيرهم وان كان لهم القرف فيها في زمان حضورهم يصنعوها فيمن شاء وكيف
شاء واكانوا يصرقون وحصة انفسهم لان جميع الاموال في الحقيقة لهم ولنا
عياهم وكان الواجب على شيعتهم في زمن حضورهم ان يحلوا كل الحسن اليهم
ليصنعوه فيمن يشاؤون الا ان من لم يفعل ذلك منهم كان في حل ابدان اساء
وعلى ذلك يحل التشديد وعلى ان التشديد يخص بعض الشيعة وهذا الظاهر ايضا
واما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن الوصول اليهم ثم فسقط حصتهم واسا
لتعذر ذلك وغناهم عن راسادون التبع الباقية لوجود مستحقها ومن
صرف الكل الى الاله فقد احسن واحشا والله عند الله انقى فهو قريب مما
اخرناه اما في حال الغيبة فهو عين ما ذكرناه من وجوب دفع النصف الى الاله
وتحليل حصة الاله انما على ذلك بعد ايضا وغناهم عنه وغفل عن التوقيع
الوارد من صاحب الحسن بتجليله لشيعة ولعله لعدم اطلاع عليه حيث انه ليس
اخبار الكتب الاربعة واما في حال المحور فظاهر تخصيص التحليل فيما ورد من
اخبار التحليل بحجته دون حصة الاله وهو الذي اخرناه اليهم الا ان

ان ذلك عام في جميع الائمة ثم وهذا موضع الخلاف بيننا وبينه لما بينا
 سابقا من ان جملة من اخبار القسم الثالث واجبا القسم الاول لا تقبل
 على ذلك الصحيح على بن مهران الطويلة المتقدمة في القسم الاول وصحيفة ابراهيم بن
 هاشم المذكورة في القسم الثالث ودواية محمد بن زيد وحماد بن وايتين ^{في} الاية
 عن غير الشيعة بعيد غاية البعد كما اشرنا اليه سابقا وبالجملة فالظاهر كالحق
 انما اختصاص التحليل بمن وقع التحليل منه جمعا يقع من عموم او خصوص
 بغيره وقوله ان الواجب على شيعتهم في من حضورهم ان يحلوا كل الخمس اليهم
 ليضعوه فيما شاؤوا مسلم بالنسبة الى من لم يعلم منه التحليل مطلقا واما
 من علم ذلك منه واشتهر عنه فلا وقوله الا ان من لم يفعل ذلك منهم كان
 في حل بعد ان اساء دليل عليه بل الروايات اشار الى ان القسم الثالث
 ترويه ولعله ينبغي في هذا الكلام على قول الجعفر بن محمد بن مهران الطويلة
 المذكورة في القسم الاول ان مولى نصرانيا فيا يجب عليهم فعلت ذلك فاجبت
 ان اطعمهم ولديهم اه وفيه ان ظاهر رواية الرواية انما اراد تطهيرهم
 وتركيتهم باخذ الخمس منهم وتخفيف الفرضية فيه كما يدل عليه رواية الرضا والكا
 التي اوردوها ولا سيما امره في آخر الرواية ايضا ذلك الى وكيلة ولو بعد حين
 واما القول التاسع وهو صرف حصته لاهل البيت وقسمته حصته ثم على قوله

مواليه الغارفين بحقه من اهل الفقر والصلاح والساد وهو موافق لما اخترناه
 في من العينة الا ان التخصيص من ذكره لا دليل عليه وان كان هو الاول
 ولو لم يصر على السادة المستحقين واما القول العاشر وهو تخصيص
 التحليل بخمس الارباح حيث انه لم يصر خاصة دون باقي الاضمان كما ذهب اليه
 المحقق الشيخ حسن في عدة الروايات التي اشار اليها في اختصاص الخمس
 الارباح به يمكن المناقشة فيها بما قد ذكرناه من ان نسبة الخمس كمالا الى نفسه
 باعتبار ما لا يكتسب لخصه ولا يترتب على النصف الاخر وبه يحصل الجمع بين هذين
 الاخبار وبين الاية باعتبار ما ذكرناه من العموم فيها وكذا الجملة من اجابا التقيد
 الدالة على العموم وحمل اخبار التحليل على الارباح ينافية او لظاهر رواية يسمع
 والحكم بن عليا الذين قد حللها الامام آية الله لمجس الغوص وثانيا صحيح محمد بن
 الطويلة المتضمنة للاحكام على الخمس والوكيلة مع كون طاهر سينا قايما على اية
 من الارباح فلو كان حلالا كما يدعيه فكيف يامر بحمله ويشدد في حمله ولو بعد
 حين لمن كان نال الشقة واما القول الحادي عشر وهو عدم التحليل بالكلية
 كما ذهب اليه ابن نجيم فهو ما لا يلتفت اليه ولا يصرح عليه انا ولا اهلنا
 التحليل ثابت بيقين لا يداخله الظن ولا التخمين واما الكلام في عموم صحة
 المحلل بكسر اللام والمحلل بفتحها او خصوصه فيما اورد في احدهما على ما سبق

من التفصيل في الاقوال والاجاب وانما ثانيا فلان كلامه فمما قد مضى غيات
لا يخرج من اعتراض وسواء في حق الامام ثم حيث انه نسب الى التقريف فيما لا
لهم التقريف فيه وباحتمال ليس له اباحته وهو عجيب ان يحل كلامه على
ثبوت اجاز التحليل عنده وهو بعيد وهو عجيب من شدة قال الحق
المعتبر بعد نقل محصل كلامه ونعم ما قال ان هذا ليس به لان الامام
يحلل الاما يعلم ان له الولاية في تحليله ولو لم يكن له ذلك اقصر في التحليل
على ما انه لم يقيد به بالذوات انتهى قول ويؤيد ذلك ما في رواية الجاهل
الكافي من قوله ان رايه صاحب هذا الامر يعطى كل ما في بيت المال
واحد فلا يدخل قبله شي فانه انما يعطى بطاعة الله واما القول الثاني عشر
وهو ما ذهب شيخنا المجلسي عطرته من قوله في صفة تحليله على التقريف في مال الجنس
قبل الخواص مع صما الجنس في الذمة وانه لا يحل شي من الجنس فنجيب ونجيب ونجيب
من مثله واغريب قال في حاشيته على كتاب الاستبصار على قول الشيخ هذا
بعد نقل رواية محمد بن زياد البجلي في مقدمته فالوجه في الجميع هذه الرواية
ما ذهب اليه شيخنا اه ما افطره ولا وكل ما ان الرخصة في صرف المال في
قبل الخواص خمس منه لا في سقوط الجنس في الاموال وانما الفائدة حل في
الولاية مع استقرار المال في الذمة الى ان يؤدي الجنس بالجملة فنقول ان

نصوص الرخصة مقتضاها في باب المساكين حل انتفاع كوضع في الامنة كسبية
من دون اخراج حق الامام من الجنس وفي باب المساكين حل انتفاع على مسكن
وفي باب المساكين جواز تصرفات التجار فانتهى وقال قدس سره في حاشيته
الكافي على قوله في رواية سالم بن مكرم المتقدم ليس له ان يعترف
ما صورته يعني ليس له ان يحلل لغيره واعترض في طريقه بل انما
ليس له ان يحلل لغيره في مال المساكين والمساكين من قبل خمسة فيكون له
مال في جنس فلا يفسد ويشترى منه خادما يملكه او يجعل منه صداقا
يتزوجها او يعيد يملأ ثا او ما لا من التجارة او عطية يعطاها فيصرف ذلك
في مساكين او مساكين ولم يكن يحسنه فقال في هذا اي هذا التقريف من قبل الخمس
المال لشيء من احوال التلخيص ولا ذمتهم والجنس في ذمتهم حتى يردون ولم يعين
ثم بالاحلال سقوط الجنس عنهم وبإزالة ذمتهم كما هو مستبين انتهى وقال في
كتاب زاد المعاد ما هذا المحصة وانما مستحق الجنس فله مقود ان يقسم على است
حصص كما هو ظاهر الآية فمثلت منها للامام ثم وثبت فيها الامانة الثلاثة
والظاهر من الاحاديث المعتبرة ان جميع الجنس وان وجود الامام بموت
له وهو ياخذ نصف لنفسه والنصف الاخر يقسم على الامانة الثلاثة بعد
كفائهم في علمهم فان فضل شي اخذه وان اعوز اتم لهم من نصيبه وانما في

الغيبية لا يحيطون حصة السادات تدفع الى العالم العادل ليسر فاعلى الامسا
واما النصف الاخر الذي هو حصة الامام فمبينها خلا في زمن الغيبة والشيعة
دفعها الى العالم العادل ليوصلها الى السادات على سبيل التتمه فان زاد شي
حفظه عنده وبعد يورد على عالم آخر فان وجد شيئا يحتاجه اجاد دفعه اليه والا
حفظه الى ان يصل الى الامام ثم الان الفرض في هذا الزمان ما وجد الكثرة
السادات المستحقين وقلة الخرجين للجنس فذهب جميع في زمان الغيبة الى انه
حل حصة من الجنس للشيعة وهذا القول لا وجه له لعدم ورود رواية عنه
عنه بان يحل ذلك بل الوارد خلاف ذلك لانه في زمان الغيبة الصغرى
وهي نيف وسبعون سنة كان السفراء المستغفرون يقبضون حصة
بل جميع الجنس من الشيعة ويصرفونه في المصارف التي امر بها الله والظاهر
ان مثل هذا الزمان يكون هذا الحكم واجعا الى النائب العام وهم علماء
الربانيون والمحدثون الخاملون لعلومهم فينبغي انهم يقبضوها
يصرفونها على السادة الذين هم عيال الله ثم اطال بما يمد ذلك بما يدل
على اغانة السادة وكرامتهم وسد فقرهم ولا سيما في مثل هذه الاوقات
الى ان قال واكثر العلماء قد صرحوا بان صاحب الجنس لو تولى دفع حصة
للسادة لم يترد عليه بل يجب عليه دفعها الى العالم كحدث العالم وفي ان

ان هذا الحكم جار في جميع الجنس انتهى قول لا يخفى عليك بعد الاشارة بما
اسلفنا من الاخبار والتأمل في معانيها والنظر فيما ذكرناه من الانجاث
المشيدة لمباينها ما في كلام شيخنا المذكور من الضعف والقصور اما الا
فلان صحة عمر بن يزيد قد صحت برد الجنس كل على مسمع بن عبد الملك
وتحليله به ومثلها جملة روايات القسم كثنائي فاتها في التحليل للجنس
لحمهم منه صريحة فضيحة لا يعنى بها شك في ذلك ولا شبهة واما ثانيا
فما ذكره في كتاب زاد المعاد رد القول بتحليل حصة في زمان الغيبة
انه لم يرد عنه ما يدل على التحليل مردود بما نقلنا من التوقيع كذا
الصدوق وطاب ثراه في كتاب احوال الدين وتمام النعمة فانه صحيح صحيح في ذلك
واما استدلاله من امر السفراء في زمان الغيبة الصغرى فهو قياس مع كفا
فان سراد اخبا بن ابراهيم الغيبة هو زمان الغيبة الكبرى كما تقرر من
الغيبة الصغرى فان هذا انما هو من قبيل حضور وعدم التمكن من الوصول
اليه بمنزلة الامام الذي يكون في جنس الظلمة كما ظاهرا ثم قد يكون في جنس
الرشد بل هذا الظاهر في حضور التمكن من الاستعلاء منه في جميع الامور بوا
السفراء المستغفرون لذلك بخلاف الظاهر فاما ذكره ليس فحل الجنس شي
امثالك فان ما اختاره من دفع الجنس كجلا او حصة من النائب العام في

الغيبة مع الاغراض عن المناقشة فيما ادعاه من عدم التحليل لا يحسن نظر
 وان كان قد سبقه الى ذلك جملة من الاحتجاج بالنسبة الى حصة الامام ثم
 ذلك فان ثبوت الاستفاد من الاحتجاجات على الترافع اليه والاخذ
 بقضاويه واما دفع الاموال اليه فلم يقيم عليه دليل لا عموميا ولا خصوصيا
 وقياسه على الثواب الذين يتوبونهم حال وجودهم ثم لذلك او لما هو علم
 لا دليل عليه وبالحجة فكلامه قد سره في هذا المقام من ابعاد البعيد
 مثله من العلماء الاعلام ذوي النقص والايام واما القول ان الاخير
 فالكلام فيما معلوم مما سبق **تنبيه** المستفاد من صحيحه عن يزيد
 المتقدم كما اثرنا اليه انما ان الارض وما فيها كلها ملك للامام
 وقد جعلها المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحلي على قد سره في كتاب
 الوسائل على ارض المسائل التي وليها او على ارض انفال دون مطلق
 الارض وحملها بعض المحضوص كجار وفيها نظر فان المستفاد من الاضاح
 ان الارض وما فيها كلها ملك للامام الا ان الشيعة خاصة دون غيرهم
 محللون فيما في ايديهم من ذلك الوقت خرج صاحب كتابه من اجل
 انه نعم فخر به وهذه هي الحقيقة مما يدل على ذلك ومثلها ايضاً صحيح في
 الكتاب وقد تقدمت في جواب المسئلة الخامسة عشرة وهو من ذهب

ابن ابي عمير على ما رواه في الكافي عن علي بن ابراهيم عن السندی بن ابي
 قال لم يكن ابن ابي عمير بعدل لهشام بن الحكم شيئا وكان لا يتأثم
 انقطع عنه وخالفه وكان سبب ذلك ان ابا مالك الحنفي كان احد
 رجال هشام فوقع بينه وبين ابن ابي عمير صلحاً في شيء من الامانة قال
 ابن ابي عمير الذي اكلها للامام على حجة الملك وانه اولى بها من الذين
 في ايديهم وقال ابو مالك كنت امدون الناس لهم الاما حكم الله به
 للامام من النوى والمحسن والغنم فذلك له وذلك انهم قد بينوا للامام ان
 يصنع وكيف يصنع به فتراضنا بهشام بن الحكم وصار الى الحكم هشام
 لا يملك على ابن ابي عمير فغضب ابن ابي عمير بهشام ما بعد ذلك قال
 المحدث الكاشاني في الرواى بعد نقل هذا الخبر لعل هشام استعمل اليه
 وهذه الفتوى اقول وهو كذا فان خفاء هذا الحكم عليه مع استفادته
 المقصود به بعيد ثم انما ما يدل على ذلك زيادة على الجرحين كاشا
 اليها ما رواه في الكافي عن يونس بن عيسى او المعلى بن خنيس قال قلت لابي
 عبد الله ما لكم من هذه الارض فبسم ثم قال ان الله بعث جبرئيل وامر ان
 يحرق بالها من ثمانية امارات الارض منها سحار وحي واهلها واهلها
 وهو نهر الشاش ومهران وهو نهر الهند وبنل مصر وجبل والفرات وما

او اسبقت فنولنا وما كان لنا فيه ولا شيعتنا وليس لعدونا منه شيء
الا ما غضب عليه وان علينا الى اوسع ما بين هذه وبينه بابي السما
والارض ثم تلي هذه الآية قاضي للذين امنوا في الحياة الدنيا المفضلين
عليها خالصا لهم يوم القيمة بلا غضب وما رواه في الكافي والفقية
الشيخ عن حفص بن الغزير عن ابي عبد الله قال ان جبرئيل عمري جبرئيل
انها رولنا انما يتبع الفرات ودجل وينزل مصر ومهران وهي ياتيها
سقت اوسى منها فله فلا امام والي الجحيم طيف بالدنيا فسيكون حيا
وما رواه في الكافي عن علي بن حريان قال كتبت الى العسكري فتم جعلت فلان
روى لنا ان ليس لرسول الله ص من الدنيا الا الخس فجاء الجواب ان
وما علمها الرسول الله ص وما رواه في الكافي ايتم عن احمد بن محمد بن عيسى
عن رواه قال الدنيا وما فيها لله وليس له رسول ونحن براء منه وما رواه
فيما رايتم عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال قلت له اما على الامام زكوة فقال
احلت يا ابا عبد الله ان الدنيا والاخرة للامام يضعها حيث يشاء
ويدفعها الى من يشاء جائز له ذلك من الله ان الامام يا ابا عبد الله
ليلة ابد الله في عنقه حق ليس له عند هذه الا خبا قد عقد لها في الكافي
بابا عنونه بمضمونها وهوان الارض كلها للامام م وهو ظاهر في كون ذلك

91
ذلك مذهبنا اقول ولا ينافي ذلك ما دل على تملك الناس لما في ايديهم
وصحة ما يفعلونه فيه من التصرفات لا نأفوق ان المالك الحقيقي انما
هو الله سبحانه وهم صم ولكنهم لما اباحو ذلك الشيعة كان كل من سبق
الى الارض واحياها وابوى اخارها وبني فيها واحياها كان اخيرا
واولها من غير ان يوم القيمة الا ان يزول اننا ملكه واجبا فترجع الامور الى
حالتها كما تضمنت صحيحة لخالها انما على المتقدمه ومع هذا التملك انما
هو من قبيل الاولوية والملك الحقيقي انما هو لهم صم وقد خرجنا عن طريق
الجواب في هذا الباب لما في المسئلة من مزيد الاختلاف ولا اضطراب
فضلناه وشرحناه شرحا شافيا الذوى لا لبيان وبيننا ما هو مستغنى
من كلام الائمة الانبياء والله العالم بحقيقة الحق والحقوا **المسئلة الثانية**
والعشر هل يجوز التجو على الحرم والمجس ونحوها بعد الحرق ام لا
الجواب ان المسئلة المذكورة لا يخرج من الاشكال المتعدد والاعتمال
بالخروج عن الارضية وعدمه في هذا الجواب وتفضيل الكلام في ذلك ان يقع
ان الكلام في هذه المسئلة يقع في مقامين باعتماد ذلك الفردين **الاول**
في الجس والظا انه لا اشكال في صحة التجو عليه قبل الحرق لعدم خروج عن
الارضية وكذا اجاز التيميم وهو المشهور ونقل عن ابن ادريس ان مع

من التيمم بأرض الجب والنورة مدعيان التمام معدن واما بعد الحق فظاهرا
مذهب الشيخين حيث منعنا من التيمم به مدعيين حرجا بالحق عن اسم
الأرض وهو عدم جواز السجود عليه للعلّة المذكورة ونقل القول بذلك
في الأخير عن كثير من الأصحاب قال واعلم ان ظاهر كثير من الأصحاب عدم
جواز السجود على الجب وقد صرح به بعضهم وصرح الشيخ في المبسوط بجواز
السجود عليه وهو ظاهر ابن بابويه انتهى ونقل السيد السند في المدارك
عن المرحوم في المصباح وسلا جواز التيمم به ونقل عن المحقق في المعتبر
انه قال ما ذكره علم الهدى هو رواية السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه
انه سئل عن التيمم بالجب فقال نعم فقليل بالنورة فقال نعم فقليل بالرقاد
فقال لا انه لا يخرج من الأرض انما يخرج من الشجر وهذا السكوني ضعيف
لكن روايته حسنة لانه أرض ولا يخرج باللون والخاصية عن اسم الأرض
كما لا يخرج الصفراء والحمراء ثم قال في المدارك هذا ظاهر كلامه والوجه
اعتبار الاسم كما اختار في المنتقى انتهى وقد تلخصت في المسئلة اقوالا
ثلاثة جواز السجود مطلقا وعدمه مطلقا والتفصيل بين صدق الأرضية
وعدمه فان صدق عليها اسم الأرض جاز ولا فلا ويرجع هذا القول
الى التوقف لعدم معلومية الصدق وعدمه فان من جاز السجود انما

انما جاز به جواز صدق الأرضية كما سمعت من كلام المحقق وان كان كلامه
في التيمم الا ان الكلام في الموضعين واحد ومن منع من ذلك فانما هو للخبر
عن اسم الأرض كما تقدم عن الشيخين وان كان ايضاً كلامه في التيمم فالقول
بجمع ذلك الى صدق الأرضية عرفاً وعدمه يدل على عدم معلومية ذلك
عند هذا القائل وهو مؤيد بالتوقف حتى يثبت احداً من الجب والجب
السيد السند طاب ثراه في توقفه هنا مبني على ما ذكرنا من منع آخره في باب
من كلامه في المقام الثاني بدلالة صحة الحسن بن محبوب بظاهره في الجب
واما ما يتعلق بالمسئلة من الاحتياط واية السكوني المتقدمة في كلام
المحقق وقد رت على جواز السجود عليه وصححه الحسن بن محبوب عن ابيه
انه سأل عن الجب يوقد عليه بالعدّة وعظام الموتى ثم يجصص بالمجد السجود
عليه فكتب اليه بخطه ان الماء والنار قد طهره وتبأق على هذا الجواب
فيه غير مطابق للسؤال لان السؤال عن جواز السجود عليه وعدمه والجواب انما
تضمن انه طهر بالماء وليس فيه تعرض للسجود وعدمه فلا دلالة فيه على ذلك
والجواب عن ذلك ما ذكره الفاضل في الخبر حيث قال ان اظهر
ان عرض السائلة استعلا حالة باعينا السجود عليه لكن كان مشتتاً ترد
الشك في حكمه باعينا احتمال الجاسة من حيث اختلافه بالآخر والخبر في الجب

اجابة برفع ما كان منشأ الجوز عدم السجود عليه كان في قوة التخييل
 كما لا يخفى على المتدبر ومن هنا يظهر ان جواز السجود على الجص قوي انتهى وهو
 جيد وبذلك يظهر قوة القول بجواز السجود عليه وقال شيخنا الشهيد في الذكرى
 بعد نقل الصحيح المذكور فيه اشارة الى جواز السجود على الجص انتهى الا انه ربما
 يستشكل في الخبر المذكور باعتبار تطهير النار للجص فان الطهارة بالنار انما
 هو باعتبار الاحالة الى حقيقة اخرى وقع في جرح غير الارضية بالنار كيف
 صحح السجود عليه وهذا ان الشيخ في الخلاف ذهب الى طهر الطين النجس الخ
 حتى صار خفا واجرا واجتج بالخبر المذكور الى ذلك ايتم يشير كلام شيخنا
 الشهيد في الذكرى حيث قال على ان الكلام المتقدم ماصوته وفي الفرقين
 وبين الصادج تردد وقد سبق النفي عنه وكذا في طهارته بالماء والنار
 لان الاستحالة ان حصلت بالنار بغير السجود والام يطهر والماء ينجس
 بوقوعه عليه فكيف يطهر الا ان يقال ان الماء مطهر مع سواء كان واردا
 او مودعا عليه وفي الحديث اشارة اليه ولعل ان النار لا اجزا
 مطهرة وان لم تقع الاستحالة وقد سبق انتمى و اشار بالنار الوارد في الصادج
 الى ما قدمه قبل ذلك من الرواية عن الرضا قال لا تسجد على الففر ولا على
 القير ولا على الصادج والصادج على ما ذكره اقل اللغة بمجاردة عن النوبة
 واخلطها

٩٢
 واخلطها ويمكن الفرق باعتبار الاخلط الداخلية في النوبة فان السجود
 وهذه الارضان خلطتا بالرماد وهو ليس بمطهر يارض قطعاً والآفة النوبة
 كما دلت عليه رواية السكوني في مجوز السجود عليه مثل الجص واما الاشكال
 في تطهير النار لانه يقال ان يقان غاية ما يستفاد من الخبر هو طهارة النجس
 والرماد بالنار ولو لا ذلك لتنجس الجص بملاقاة النجس فلا يصح لان ينجس
 المسجد ولا يصح السجود عليه لكن النار قد طهرته بسبب اخلطها العذرة و
 العظم رماداً ورماداً وانما الماء فلا دخل له في التطهير لاجتماعه كقوله في الخبر
 ولعل المراد بالماء هو الماء المزوج بالجص فيكون من قبيل رماد الماء على
 المكان او الثوب المظنون النجاسة استحبنا او ماء المطر الذي يصيب ارض
 المسجد كجص ذلك الجص ان كان بارزاً والغرض من الخبر بيان انه قد ورد
 على ذلك الجص مطهران وهما النار والماء فلم يبق ريب في طهارته فلا يرد
 السؤال بان النار اذا طهرته ولا فكيف يهكم بتطهير الماء فانه لا يندم من ذلك
 المطهر الثاني تاثيره في التطهير المراد انما هو المبالغة في حصول الطهارة و
 اقل قوله ولعل ان النار لا اجزا والمائية مطهرة وان لم تقع الاستحالة
 فانهم لا يقولون به وان ذهب اليه الشيخ في طهارة الجص بالخبز وبالماء بقا
 ما يفهم من الخبر ويدل عليه هو ما ذكرناه من الاشكال والامنايات في القول بجواز

الجهود المقام الثاني في الخريف وقد قيل جملة من الاصل ان السجود عليه
غير نفي خلاف في ذلك حتى ان العلامة في التذكرة استدل على عدم حرجه
بالجرح عن اسم الارض بجواز السجود عليه وظاهر هذا الكلام ان السجود المستند
عليه ومسلم بينهم مع ان الشيخ كما عرفت قد جعل من جملة الاستحالة للمخبر
صيرورة الطين النجس خرفا او اجرا والمحقق منع من التيمم به بخروج الجرح عن اسم
الارض وان قال بجواز السجود عليه الحاقا له بالقرطاس في الاستثناء الا من حيث
كونه ارضا قال في المعية بعد ان منع من التيمم به بخروج الجرح عن اسم الارض
لا يعارض بجواز السجود على طين الارض كما عدا انتهى والى المنع من جواز
السجود عليه ما لا يفاضل الخراف في الدخيرة محجة بعدم صدق الارض عليه
والمسئلة عندئذ يخرج من توقف واشكال لعدم النص لذلك على الجواز
وعدم معلومية الخروج عن الارض وقد اذنا ذكره السيد استدل في الملل
من انه يمكن ان يستدل على الجواز بما رواه الشيخ وابن بابويه في صحيحهم
بن محبوب ثم ساق الرواية المتقدمة ثم قال وجعل ذلك لنا نقائلا بظواهرها
على جواز السجود على الجص والخرف ومعنا ويؤيده الاحكام الكثيرة المتقدمة
السجود على القرطاس وصححه معوية بن قمار بجواز السجود على الطين انتهى وفيه
مما كان مويدا للرواية المحضة خاصة فلحاق الخرف به قياسا لا يوافق اصول

عليه لا يوجب
السجود

المذهب واما الاحكام الواردة بجواز السجود على القرطاس فهي واردة على خلاف
الاصول المستفاد من النصوص المتكاثرة المتفق عليها بين الطائفة
من السجود على الارض واما البنت فيجب قصرها على ما ورد بها كيف وهو قد
على الحق فيما ذكره من تجويز السجود على الخرف الحاقا له بالقرطاس مع منع من
به بخروج عن الارض فقال في بحث التيمم بعد نقل كلامه ويوجه عليه ان مقتضى
الروايات الصحيحة المنع من السجود على غير الارض وبنائها الذي يؤكل فلم
فتى سلم الحنفى خرف بالجلج عن اسم الارض وجب القول باستناع السجود عليه
الحان يثبت دليل الجواز فيه كما ثبت في الكاغدانتهى وكيف يتجوز
الروايات المتقدمة بجواز السجود على القرطاس هنا مؤيد بجواز السجود على
الخرف واما الصحيحة الواردة بجواز السجود على الطين فهي محمولة عندنا على
الضرورة او النية لمعارضتها بما هو اكثر واشهر من الاخبار المانعة لذلك
عموما وخصوصا وانه قد سره بنى على انه لما وردت الاخبار بالسجود على
ما ليس بارض قطعنا بطريق الاول بجواز السجود على ما شئت في خروج الارض
حيث ان ظاهر كلام المتقدم على ما نقلنا عنه هنا هو الرد فانه قال بعد
ذكر الخلاف في المسئلة ما صورته والاول اجابته لما ذكره التمهيد من حرجه
بالجلج عن اسم الارض وان امكن توجه المنع اليه فان الارض التي تصيد

عليها اسم الارض عرفنا انتهى وفيه ان هذه الاولوية ممنوعة اما لا فلا
 على تقدير احتمال الارضية يجوز التجرد عليه اتفاقا وعلى تقدير الخروج عنها
 يمنع التجرد عليه اتفاقا فلا وجه لهذه الاولوية على كل من التقديرين
 ولما ثانيا فلما عرفت انما من احب القسط خرجت على خلاف الأصل
 فيجب قصرها على موردها فلا يمكن ان يلحق بها غير هذا ومثلها رواية القيس
 المحمولة على الضرورة او النية فلا يحصل بها تاييد ثم ان ما ذكره من قوة
 المنع الى ما ذكره في المعبر مستند الى الارض المحترقة لا يخرج من المناقشة انما
 المتبادر من الاحتراق بالثار هو الاستحالة بها الى الخمر او القمار ومقد
 الاحتراق على الاحتراق على اجسا الصلبة التي لا تكون ذلك ثم والله اعلم
 بحقائق احكام **المسئلة الثانية والثالثة** هل يجوز للمرأة ان ترضع
 من غير اذن زوجها **الجواب** اني لم اقف في هذه المسئلة على كلام لاحد من
 المتقدمين ولا خبر في هذا الباب الا ان افهم من الاصول الممهدة وكقوله
 المومنين الموطدة انه لا يجوز للمرأة الخروج من بيتها بغير اذن زوجها الا
 الامور الواجبة او ما جرت العادة بالمخافة ولما تصرفها في نفسها ما يوجب
 او يضاهاه او كتابته او نحوها من سائر الاعمال على وجه لا ينافي القياس فيجب
 الزوج فلا عرف لغيره وجه فان الزوج لا يملك منافعتها وانما الواجب عليها

عليها بذل الطاعة متى زاد نكاحها فتمت لمرئيات ذلك غرضه كواجب
 فانه يجوز لها فعله رضا ما كان او غيره ومن ثم لا يجب عليها ارضاع ولها
 منه غير اجرة لقوله سبحانه فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن ولما رواه
 الكافي والفقهاء قال سئل ابو عبد الله عن الرضاع قال لا تجزئ اجرة على رضاع
 الولد ويجزئ له الولد وبذلك ظهر ان جواز ارضاعها بغير اذن زوجها
 مما لا اشكال فيه والله سبحانه العالم بالحق احكاما ونوايا لقائه بمعالم
 حلاله وحرامه لا زالت صلواته تعالى تنزل عليهم عدد دلياليه واياته وشعوره
 واعوامه الى هذا الكلام على هذه المسائل الشرعية والقوائد المنيفة قد
 اخرج منها في غرة شهر جمادى الثانية من سنة ثلث الف والستين بعد الف
 من الهجرة محمد بن علي بن معاوية الشافعية في كتابه المسمى بحوار سيد
 وانام سعدا وكتب مؤلفها الفقير الى لطف ربه الكريم يوسف بن محمد بن
 العجاني حامدا مسلما مستغفرا آمين آمين يارب العالمين
 قد فرغت من كتابتي في عصر كبت الثاني والعشرين من شهر
 جمادى الاولى من سنة ثلث الف والستين بعد الف
 ولا اله الا الله وانا العبد المذنب محمد بن محمد بن محمد
 البيان الى الله اعظم وأولاد
 محمد بن يوسف بن محمد بن محمد

١٥
 ١٦٠

كتاب المغن للصدوق رحمه الله

وضعا في نفسه ولم يتركه انما على كل شيء فلهذا **قال محمد بن علي** ثم انما
 كتاب هذا وسهله كتاب الفقه الذي من براه ياجيه وحديثنا الاسناد منه لنا
 يثقل حمله ولا يجب حفظه ولا يلهى فيه الا كان ما يلهى فيه في الكتب الاصلية
 موجودا يبيننا عن الشايع العلماء والعقلاء اثبات **رحمهم الله** ارجوا ان يكون في الله
 وليثني به من هذا والطبل الا يخرج منه فيحان الله ان اليد بالكلية من ذلك وما في
 الا بالله عليه في كل شيء واليه التمسك واليه التوجه وعلى التوفيق **الحمد لله**
وهو خير من نعم الوكيل باب الوصية اذا اردت ان تترك هذا فضع راسك
 وارسل جملتك اليه **يحيى بن علي** وعلى الله وعلى الله وعلى الله
 المحل اعصمني من شر هذه البهائم والخرجن من هذا سلكا وحل في بين طاعة الشيطان
 واذا فرغت من حاجتك فقل الحمد لله الذي افاض علي الذي وهب لي طمعا في شراي
 وعافني من السوء والطبع يولد من السطح والامن الذي الرزق في السوء ولا
 يثقل فينا من غير علة فانه من الجاهل لا الشايع يهتك فانه من الجاهل لا الشايع
 على القلاء انه يورث البواسير والوقوع في الامراض والطر في النفاذ ونحو هذا
 المشتمل ومواعظ القوم وهو ابياب الدور وروى عن **ابن ابي عمير** في فضل التزاور
 والاعمال
 وصانع الماء الغلاب والسلاطون في السلوك ولا تشفع عليك فانه عليه اسم الله

حتى عليه وانما كان عليه اسم محمد صلى الله عليه واله فلا بأس بكن لان زعمه وانما
 اوردت الخرج من الخلافة خرج جملتك اليه **يحيى بن علي** وعلى الله وعلى الله وعلى الله
 عفو من الذي في سيرة وعادة بالهالكة فانما اوردت الوصية فافعل بذلك
 من البول والمز من الغابة مرثية ومن التزم مدح وعليك بوضوء اهل المؤمنين
 عليه في رويته ان كان جالسا فان يوم وعند ما يمشي محمد بن الحنفية **عليه السلام**
 يا محمد بن علي باننا من ماء ارضنا الصلوة فانه فافعل بذكر الله على يد السيرة
 ثم قال بسم الله والحمد لله الذي جعل للملوك والعهود حجابا ثم استنبح فقال
 اللهم صبر فرحي وعقده واستر عوفي وحرمني النار ثم مضى فقال **الحمد لله**
 فافعل بذكر الله والملك السائر في ذلك ثم استنبح فقال اللهم اخرجني عن
 الكثرة واحباني من يوم رجعتا ودعها وطهيرا ثم غسل وجهه فقال اللهم
 بغير من يوم لم يولد في الجوه ولا في يوم لم يولد في الجوه ثم غسل يديه
 فقال اللهم اعطني كتابا يهتدي به في الدنيا والآخرة وحاسبي حسبا يهتدي به في
 البسرة فقال اللهم لا تعطيني كتابا يشعل ولا يملأها مغالاة الى عوفي واعوذ بك
 من مطلق النار ان ثم مسح راسه فقال اللهم عشت برحمتك ومطلق غشت
 عشتك يوم لا اظلم الا ظلك ثم مسح على خديه فقال اللهم ثبتني على الصراط المستقيم

يديه اليه على يد
 اليه ويديه اليه على
 يديه اليه على يد

يوم لم يولد في الجوه
 في الجوه

نزل هذا الكلام واجعل من بين يديه حتى يتم راسه لا يتركه من يوشا مثل قوله
 هذا وقال مثل قوله خلفه من كل طرفه ما كان بعد سبعة وسبعين ويكبر في كل ركعة
 ثلثون وثلاثون ثواب ذلك المقيم المنيعة على علم ان الوضوء سرور والتفتيح بوجوه وقلوب
 مديعة وان يلبث فذكرت بعد ما سبقت انك لم تغسل ذكرتك في غسل ذكرتك في الصلاة
 الوضوء للصلاة وكان ابن الترمذي عليه السلام اذا توضى للصلاة لا يترك احد اجزائه
 عليه غسل عن ذلك فقال لا يجب عن احد في غسله احد ولا ينقص وضوءك ان
 اربعة اشياء من بول او غائط او ريق او مني وما سوى ذلك من القي والظفر والنبيلة
 والجلد والرقاق والنفث والرياح فليس فيه اعادة وضوء وطاهر يجب فيه اعادة الوضوء
 فليس عليك ان تغسل ثوبك منه وان شئت ان تسقي بالماء وتغسله بثلثة اجزاء حتى
 صليت ثم ذكرت ذلك في وضوءك فاعاد الوضوء والصلاة وان كان قد مضى الوقت فقال
 جازت صلاتك فتوضى لما استقبل من الصلاة وان بليت فليس عليك ان تغسله من
 بولك صليت ثم ذكرت لك ان تغسله في غسل اعادة الصلاة ولا بأس ان تفسخ عظم الصلاة
 الا جاز سبعة وان ساب ثوبك بول الحشا شئت فغسل ثوبك ونحو ذلك لا بأس و
 روي ان لا بأس حتى يوما طار وويله ولا يغسل في ثوبه اصابه داء في التبرج وان رقت فارة
 في الماء ثم خرجت فتش على الثياب فغسل ما دأبت من ثوبها وما عثره اغسله بالماء

ولا بأس بدم السمك في الثوب ان يغسل فيه فلهذا كان ام كثير وان اصاب غمامتك او
 فلتسرك او كلك او جودك او خفت من ان يبول او دم او غائط فلا بأس بالصلاة
 فيه وذلك ان الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده وكل شيء طاهر الا ما علقته فذكرت
 وقال ابن الترمذي عليه السلام ابن الجارية وبولها بصلان من الثوب قبل ان تطعم
 لان لبنها يخرج من شاة امها وابن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا يوله لان لبن الغلام
 يخرج من الثديين والعصدين وتوضى في امر ابنه طهرها الا يغسل واحد وطاهر ولو
 بول عليها انها تغسل الغبير في اليوم مرة وان وقع ثوبك على حوائض فليس عليك
 غسله ولا بأس بالصلاة فيه واذا توضأت المرأة فالتفت فاعلمها عن موضع مسك
 راسها في صلاة العشاء والعرب وتسلح عليها ويحرمها في سائر الصلوات ان تدخل الصلوة
 فتمسح على راسها من غير ان تلمس عليها فاعلمها ولا بأس ان تغسل بوضوء واحد صلوات
 الليل والنهار كما حاله يحدث وان غسلك يمينك قبل الوجه فغسل وجهك
 ثم امر على اليدين وان غسلك يمينك قبل يمينك فغسل يمينك ثم اغسل يمينك
 وان مسحت على رجلين قبل راسك فمسح على راسك ثم اعد المسح على رجلين
 فان توضأت فامسح بماء المثلان ثم الوضوء فابيت بالماء فامسح وضوءك
 اذا كان ما غسلكه وطاهر وان كان قد جف فامسح وضوءك وان جف بعض وضوءك

قبل ان يتم الوضوء قبل ان يتم من غير ان ينقطع غسل الماء فاعلم ما في جيبه حتى لا يتم
 له حيل ولا ينقطع في شرب المسكر والمخمر على النصفين احلاوا اذا استيقظ الرجل من
 نومه ولم يسل فاذا بال فالباس ان ياجل في الماء حتى يسلها ولا يوضو حتى يسلها
 ولا يشر به حتى اذا اوصى ان فلو كان في وضوءك وان غلبت ان الماء لا يخل فيك
 نحو ذلك اذا غلبت من الجفاف نحو ذلك وان شئت حتى قد في الصلوة فلا امر ان
 تصيد وان لم يسل من طشت فيه وضوء فاعلم ما يملكه اذا كان الوضوء
 من بول او فذر وان كان وضوءك للصلوة فلا يضر ولا بأس ان توشو من الماء
 اذا كان في رجلي من جلده يمشي بالباس ان تشر به ولا بأس ان توشو من فصل الزمانا
 انك من جنبا ولا حائضا وان وجد من ماء نفعا ببول قبل الذواب فهو من جنس
 كذلك الدم السائل في الماء واستباهه ولا بأس ان تدخل في الصلوة ويدك غير
 لا توشو وان تشو وانت جالس في الصلوة فان العبد قد نام بعيد ولا اذان
 شمع فاذا سمعت الاذان فلا بأس انما الوضوء ما وجدت رجليه او سمعت صوته وان
 استيقظت انك توشو وتحدث فلا تدري بولي الوضوء الحديث ام الحديث الوضوء
 فتوضو ولا بعض الوضوء وتابع يديه كما امر الله وان شكك بعد ما صليت فلا تدرك
 توشو ام لا فلا تدرك الوضوء ولا الصلوة ومعنى شكك في حال وانت في حال اخر

الغرض من الوضوء

بعض ولا تدرك في الشك الا ان تشك في وضوءك فاعلم انك لو اوجرت ذلك فاعلم انك
 فان الشيطان يفسد بصره عنك حتى تفرج وتسل الوضوء الحسن والصلوة السلام
 ما حد التابط فقال لا تستقبل العباد ولا تستدبرها ولا تستقبل الرجح ولا تستدبرها
 ومن فوضو فان ذكر اسم الله فان من يؤمنه انك كرام الله ومن لم يسم الله لم يعلم من
 حبيبه الامام ابا عبد الله وروى ان من يؤمنه انك كرام الله كما غلبت العلم ان من
 يؤمنه انك كرام الله لا يستدبرها ومن يؤمنه انك كرام الله لا يستدبرها ولا يستدبرها
 حسنة وروى ان من يؤمنه انك كرام الله لا يستدبرها ولا يستدبرها ولا يستدبرها
 ثم انه الاكابر وافضح عيبك اذا وضو فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 انما وضوكم عند الوضوء فاعلم ان لا ترى بالجمعة والافسح الماء في الشمس والوضوء والصلاة
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دخل على عائشة وقد وضعت ثوبها في الشمس فقال
 يا حمير ما هذا قالت انك اغسل لاسي في الاغوى فانه يوشو بالبرص فاذا اغسلت
 فاعسل بصباع واذا وضو فانك توشو بدماء وصاع النبي صلى الله عليه وسلم
 خمسة امداد الماء وثمان مائتين وثلاثين درهما والديلم وزن سبعة دنانير
 واللائق وزن سبعة حبات والحببة وزن حبيبتين من ايساط الحبة امداد
 الماء اقف وسائة وضوء درهما **باب التيمم** **فصله** لا تدع

طهر وجهه وجوانبيه وضوءه
 كذا في كتابه من اربع اربعة

الغرض من الوضوء

السؤال فان قيل في عشر خصله من السنه وعطوفه للقم وعطوفه للبحر ورضي
 الرحمن ويبيض الاسنان ويذهب الجفون يشد اللثة ويثبت الطعام يذهب
 بالبلغم ويبرد في الحفظ ويضعف الحسك وتخرج به الملائكة وكل شيء طهر وطهر
 القم السواد وصاله للصبي اسبواك افضل عند الله من سبعين صلوة مثلها بال
 سؤال وكان النبي صلى الله عليه واله يشاك لكل صلوة وقال في صلوة لاهل البيت
 عليه السلام عليك بالسؤال عند وضوء كل صلوة وروى انه قيل ان افواهكم في
 الفرائض فعطروها بالسؤال **باب التيمم** اعلم انه لا يثبت التيمم الا في كون في
 اصل الوضوء فاذا ثبت اجزاء وان يصلي بنية صلوات الليل والنهار ما لم يجد في التيمم
 ماء واذا مرون بقاء ولم يثبت رجاء ان تغسل على غيره فاعاد التيمم فقد انقضى
 ينظر الى الماء واذا ثبت وضوءك ثم وجدت ماء وان في وقت الصلوة بعد
 فلا اعاده عليك وقد مضى صلواتك فتوتر لصلوة اخرى واذا ثبت وضوءك
 في صلواتك ثم انشأت بقاء فاضرب ولا تمسك بالركع فان كنت قد كنت فاضرب
 فان التيمم احد الطهرين فاذا ثبت فاضرب بيدك على الارض مرة واحدة
 واقضها ما اصاب من عيبك الى اسفل حاجبك ثم بذلك احدى يديك با
 اخرى فوق الكف قليلا وتغذي ان تغرب بيدك على الارض مرة واحدة ثم

شفتها

شفتها ما فتش بها وجهك ثم تغرب بها ولما لا تفتح بها يمينك من المرفق
 الى الطرف الاصابع ثم تغرب بيمينك الا ان تفتح بها يداك من المرفق الى الطرف
 الاصابع وان كنت في حال الاشد والاعلى الطين فلا يابس يمينك منه اذ لم يكن معك
 ثوب خاف ولا يد شفتها ويغتم به وان كنت في معاناة ومعك اذوة من
 ماء وانف على غير طهر فتشح بالصعيد وانزل الماء الا ان تعلم انك قد ركب الماء قبل
 ان يثوب وث في الصلوة وان كنت وث نعم يوم الجمعة او يوم عرفة لا تسطيع
 الخروج من المسجد من كثرة الناس فتيمم فصل معهم ثم بعد اذا وضعت وان كنت
 في ستر ومعك ماء وشهدت فثابتت وصليت ثم ذكر كمثل ان يخرج الوضوء
 فاعاد الوضوء والصلوة وان كان معك انا ان وضع في احداهما بخر الماء واصلت
 في البقا وقع فاهر فاجعل يمينك واذا فعلت في المسجد الحرام او في حبل الرسول
 سلمى بعد غلبه واليه تشتم ولا تشر في المسجد الا بيمينك ولا يابس ان تشر في سائر الناس
 وان كنت حيتب ولا تجلس فيها **باب ما يقع في البيوت والاداء** من الناس
 واليهاب والطير وغير ذلك اعلم ان الماء كله طاهر الا ما علق منه ذر وكبر ما يقع
 في البيوت والافسان فانزع منه سبعين ذرا اذ امكن واحذر ما يقع في البيوت من
 سواد لؤلؤ واحد فان وقع في البيوت بعد ما وصيت فيها فخر فانزع الماء كله وان وقع

في البئر عشرة فاستوى منها عشرة دلاء وان ذابت فيها فاستوى منها اربعين دلاء
 لا تحسب دلاء وان باليتها على فاستوى منها اربعين دلاء فان باليتها حتى
 تملأ كل العلقة فاستوى منها ثلثة دلاء وان كان رطبها فاستوى منها دلاء واحدا
 فان وقع فيها كلبا وسوق فخرج منها ثلثين دلاء الى اربعين دلاء وقد بقيت
 دلاء فان وقع فيها عجايز او جماد فاستوى منها اكر من الماء ولكن ما يكون
 ثلثة اشياء طول في عرض ثلثة اشياء في عمق ثلثة اشياء وروى ان الكرك
 زراعان وشبر في ذراعين وشبر وسيل ابو عبد الله عليه السلام عن الماء
 الذي لا يجسد بشئ قال ذراعان عمقه في ذراع وشبر وروى ان الكرك الفرس
 مائتي رطل وان قطر في البئر مئتان من دم فاستوى منها عشرة دلاء وان وقع
 فيها فخرج منها دلاء واحدا واكثر يروى في الفارة اذا انقضت سبعة
 دلاء وان وقع فيها قبل من عذرة رطل او بايسة او زبد قبل من بئر
 فلا بأس بالوصف منها والبر على ان تخرج منها شها وان وقعت فارة
 في حب دهن فخرجت قبل ان تترك فلا بأس ان تليعه من مسلم وثلثون
 مده وان وقعت في البئر شاة فخرج منها سبعة دلاء وان وقعت فارة في حاء
 فيها من اوزيت فلا تأكل وان وقعت في البئر فارة او غيرها من الدواب

فانث نجس من مائتا دلاء باس ياكل ذلك الحبي اذا صابته النار اذا وقع في البئر باس
 ابر من فحل الماء بالذوق وليس بشئ وروى عبد الكريم عن عبد الله بن عبد الله
 انه قال في براسي منها فوشابه واشعل به الشهاب ويحتمل علم انك ان فيها
 مائتا انك لا بأس ولا يغسل منها الثوب ولا تأخذ منه الصلابة وفي حديث اخر انك انك
 ما يسهل وان وقع في البئر طير دم او خراف او مائة او نحو ذلك فخرج منها عشرة دلاء
 وان لم يدرى يخرج حتى يطيب واذا اكل الطيب والغدة من الغنم او شاة فذلك ما
 شاة ما اكل ما بقي ولا بأس ان تلو خرافا من حياض يبال فيها اذا كانت لون الماء الطيب
 من لون البول واذا كان لون البول اعذب من لولاء فلا تخرج منه واذا اصبحت
 جمر في ناء فاقسل ذلك لانا سبع مرات فان وقعت في البئر فغسلها او
 ذباب او جراد او نملة او عذرب او بئث او بئث وروى في البئر ما ليس له دم فلا تخرج
 منها شها وكذا لو وقعت في النخس والزيت والعصا اذا وقعت في اللبن حرم
 اللبن وبقا ان فيها السم واذا كانت بئر والى جانيها الكهف فان مخرج البئر
 فليأخذ مصب الشمال فاذا كانت البئر النظيفة فولي الشمال والكهف اسفل من
 ذلك لم يغيرها اذا كان بينهما الاربع فان كان الكهف فولي النظيفة فالى اقل
 من النخس عشر ذراعا وان كانت بجانيها فجاء الفضلة وهاهنا في مصب

الشال فبعد اذ ذبح وادع وفتح رجل في يمينه ^{منه} فخرج فله يمكن ان ارجعه فلا يلبسها
 في الدنيا لئلا يفسد في غسله فيجعل فيها وان امكن ان ارجعه فخرج غسل وفتح ثوب
 رسول الله عليه صلواته وسلم قال من هذا الرجل المسلم من لم يترك شيئا سواها
 انك ان تجعل الرجل جنب بالوجه لا يترك ان كان لا يترك شيئا فاجعل بينهما خمسة
 اذ ذبح وان كان في رفة فبعد اذ ذبح وفتح ثوبان كان بينهما ذراعا فلا بأس وان
 كان في ^{سبعة} اذ ذبح الا انك انك على الوادي فان نظرت فطره فطره او نظرت فطره
 فطره فطره وورق في كبره في المرق او اطعم اهل الدية او الطيب وابتسأ اللحم
 يؤكل وان فطره في الفطر فطره دم فلا بأس فان الدم ناطله النار وان فطره
 فطره ونبت في عجبته فطره فلا بأس ان يبعده من اليهود والنصارى بعد
 ان يبين لهم وانفلق بذلك الذرة فان وضع طيب في اناه او شرب من اهر في الماء
 وغسل لانه ثلث ثبات مرة بالذاب ومرة في يمينه ^{ثم يحق} **الفصل**
في الجارية وهو يعلم ان غسل الجارية من وجوبه وما سوى ذلك سنة فان
 ادرك الغسل من العباية فغسل يدها ثلثا ثم استنجى وضع على راسها ثلث
 اكل من ماء ودهن الشعر ياراسها حتى يبلغ اصل الشعر كله ولا تدع شعرة من
 راسها حتى تدخل الماء تحتها في رويها من ذلك شعرة متعددة

له افضلها من الحياء بالاضطر في المني ثم صب الماء على راسها وبتت ثوبين
 وادع يدها بان على يديها ثوبان كله وحلل اذ يبتك باصبعيك وكما اصابع الماء فطد
 طود فان اصابتك جباية بالانك واغسلت فاحسب وصعدت بثوبك نجاسة
 فلا اعاده عليك ان كنت فان نظرت ولم تترك شيئا وان لم تطلب فغسلت لا اعاده
 واذا دخلت الحمام ولم يكن عندك ما تغرف به وبها لك فذرت ان فطره يترك
 في الماء وقل بسم الله وباقه وهذا مما قال الله عز وجل ولجعل عليكم في الدين
من حرج واذا دخلت الحمام فاغسلت واصلي حديدك جباية او غيره فلا بأس
 واذا جئت واليهدي والشواقي اغسل المسلم فاجها من الحوض وان كان يترك
 جرح او فروع وجبت فلا تغسل ان خفف على نفسك ولا بأس ان
 تغسل المرأة وزجها من اناه واحد فلكن تغسل بغسله ولا يغسل فيك
 ولا بأس ان نظره الزان كله وانك جنت لا الا انك اريد ان يجديها وهي حجة
 الحن وحرم السجدة والجمع سورة انك باسم ربك ولا يجوز لك ان تسلم الصف
 وانك جنت ولا بأس ان يطلب لك الوافي عندك فانظر فيه ولا تنظر في
 الحبس والحاجز ولا بأس انك اياك من السجدة ما زاد او نقصان من شيء لا
 ما فيه لا يهدران على اخذه من غيره وهذا ان كان على وضع ما فيها في غيره

لا تنظر في الجلب

وصلت فان كان حبسها تسعة ايام او ثمانية ايام حلتها فانما تسعة ايام ثم يجزئ
 ايام ثم ينقطع عنها الدم ثم يرضى الباطن لا صفر ولا نساء فانما تسعة ايام ثم يرضى الباطن
 ارجوت الدم اسكت من الصلوة فاذا اذات الطهر وصلت واذا اذات الدم فحي سحابة
 فاذا انقضت لالهها كاهل فان اذات الدم اكثر من عشرة ايام فلتغسل عن الصلوة
 عشرة ايام وتغسل يوم حادي عشرة وتغسل في ذلك يومين ^{نصف} الدم الكرسف وصلت
 صلاتها كل صلوته يومين فان غلب الدم الكرسف ولم يصل وصلت صلوته للليل
 وصلوة الغداة تفصل وسائر الصلوات يومين وان غلب الدم الكرسف وصلت
 وصلت صلوته للليل وصلوة الغداة تفصل والعصر يغسل في وقت الظهر قبل
 ويجعل العصر يغسل المغرب والعشاء الاخرة الى ايام حبسها فاذا دخلت في ايام
 حبسها تركت الصلوة فان رأت المراءة الصفر في ايام حبسها فوجبت ^{الحضرة} وان رأت
 في ايام الطهر طهر فاذا رأت الصفر في ايام حلتها تركت الصلوة لذلك بعد ايامها
 التي كانت تفعل في حلتها ثم تغسل وتغسل في ذلك صفر بعد حلتها فلا تغسل
 عليها يجزئ بها يومين وصل كل صلوته وتغسل في ذلك المراءة بعد ما تم الحسب
 ولو يغسل الطهر فليس عليها قضاء تلك الصلوة واذا رأت الصفر والنجس والاذنك
 طهر شام لا تغسل من طهرها بالخط ولا ترفع رجلها اليسرى كما رعى الكلب يغسل اذا

بال ولست مثل الكرسف فان كان دم جريح ولو مثل الذباب فان خرج فله طهر طهرات
 لم يخرج فله طهرات واذا اذات الدم حبسها ايام والعصر حبسها ايام او روى الدم اربعة
 والعصر حبسها ايام فاذا اذات الدم لم يغسل واذا اذات الطهر وصلت لتغسل في ذلك
 وبين ثلثين يوما فاذا وصلت ثلثون يوما ثم ذلك معا صبيتها اغسلت وتغسل
 واغسلت بالكرسف في وقت كل صلوته واذا رأت صفره فوجبت واذا طهرت ^{اذا}
 عند العصر فليس عليها ان تغسل الطهر الا على الصلوة التي طهرت عندها ولو رأت
 الحصى الدم فليعلم ان تفعل اياما للحبس فاذا رأت على ايام الدم اسقطت بكتلة
 ايام ثم هي سحابة وان ولدت المراءة بعدت عن الصلوة عشرة ايام الا ان طهرت قبل
 ذلك من اسقطها الدم تركت الصلوة عشرة ايام فاذا كان يوم حادي عشرة اغسلت
 واغسلت واستقرت وعملت بما فعل السحابة وقد روى انها تفصل ثمانية عشر يوما
 وروى عن ابن عبد الله الصاوي عليه السلام انه قال ان نسائك كبرك كالف الف الف
 نسائك كبرك ^{الكبر} واكثر مما تفصل عن طهرها وقد روى انها تفصل بين اربعين يوما
 الى خمسين يوما واذا وقع الرجل على امرأة وحاضت فان عليها ان يصد في على مسكن يملك
 شبعه وروى انه جامعها في اول الحقة فليعلم ان يصد في بدنها وان كان في
 وسطه ففصل عنها وان كان في اخره من يومين وان حاضت اسكت وهو ^{نصف}

استغفر

قد فلت بئذنا ملا من طعنا وعلم ان دم العذرة لا يجوز الشرب فيه
 كخبر جابر بن جبرارة سدد يده ودم السخا قد بار وبيع من ما ولى لا تعلم
 اذا الشبه على الدم كخبر ودم الزحلا من با كان في فرجها من حلة فليعلم
 ان السلق على فضاها وتدخل اصبعها فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من
 الزحلا وان خرج من الجانب الايسر فهو من كخبر وان اقتضت حيا وموت
 وما ولا تدى دم كخبر هو دم العذرة فليعلم ان تدخل الطنة فان خرجت
 الطنة مطرقة بالدم فهو من العذرة وان خرجت الطنة منفسه فهو من كخبر وان
 صلت المرأة من القبر كخبر فاحضت ثوب من عليها ولو كان عليها الاطمان
 فقتل كخبر وان كانت في صلوة المغرب وقتل صلت كخبر فاحضت ثوب
 من عليها فانا طهرت فقتل كركنة **باب غسل الميت وتكفنه** كخبر
 وثبت بعد دفنه والصلوة عليه اذا دخلت على ريقه فليعلم ان باقية العظم
 وب العرش العظيم من شر كل عرق فاعرف من شر حر النار سبع مرات فان صلت
 حال النزح فافلته كلان الفرج وهي لا اله الا الله فليعلم ان لا اله الا الله العظيم
 سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم **باب الاضحية** كخبر وثبت
 وثبت العرش العظيم فان عسر عليه نزع واشد عليه نزل في صلوة

كان يصلي فيها وعنده وارث عند راسه والساكنات صفا حتى يشهدا ما لم يفر
 عند كرب المحمل الله راحته واذا قضى ضل الله وانا اليه واجون الله كخبر
 عندك من الخبيثين **باب غسل الميت** كخبر واختلف على غسل الميت الغائبين و
 غيبه عندك ارباب العلمين ولا يجوز ان يجسر الجنب والمجاهدين عند المسلمين لان
 الملائكة تنادي بها ولا يارس ان يلبس عليه ويجلس عليه ولا ينزل في حوض
 عند المسلمين ولم يجلس من لان يد يلمسها اذا قرب من حوضه وامام المسلمين
 الميت اذا كان في النزح **باب غسل الميت** ان غيب الماء في الجنازة كخبر ثم يلبسها
 السدر **باب غسل الميت** كخبر ثم يلبسها على سرير مستقبل القبلة ثم يرفع
 الغصن عن راسه الى موضع عوده ويعطى يده ولا تقف عن العود ثم توضع من الماء
 ثلث حديد يات ثم يلبس على ما منه فغيب عليه ثلث حديد يات من من ثلث الى ثلث
 ثم يغيب على يده فغيب عليه ثلث حديد يات من من ثلث الى ثلث مستقبل القبلة
 الاول ثم يغسل الماء في الايمان بعد ما شئت من ماء السدر ويأخذ في الماء يتي من
 جلال الكافور يتي من ثلث ثم يغسل ما غسل من السدر فاذ نزع من ماء الكافور
 غسل الاولى مياه الفراج وغسل يده فاعل بقاء السدر والكافور ثم يغسل الخو
 ابههم الى الارض فتم ثم يوحى فظنا ويأخذ عليه الذبيرة ويجعل على مفصله ثم

يشد بخذ يجره على معدته ويشد من البطن بهذا الحزق ثم يكمن بجعل الحزق
 من روده كما يكون واذا راى على حبله بعد الحزق ثم يلف في جربا في جري و
 الخن والطيب الكافور والسابع للهب او ينثر والوسط اربع مثاقيل والاسع
 ويجعل على جبينه وعلى منبه وموضع مسامعه ويأخذ في غسل الكافور على صد
 ويجعل على جربا ثمان خضرا وان من الفضل احدها على جنبه الايمن والآخر
 الى صدره والاخرى فوق العنق ثم يمسح الاذن على بهاره في ذلك المكان فاذا
 فعل ذلك به وضع على السرير او على الحنانة وحمل فاذا حضر حيازة فاسرخلها
 ولا تشر اليها فاذا لم يجر من يلبسها الامن يتبعه فانه روى ابو الحنانة ولا يلبسها
 فانه من غسل الجوس روى اذا كان الميت من ماء خلايا من يلبسها فلام حيازة
 فان الرجل في قبيله والحامر لا يخدم حيازة فان اللعنة في قبيله وقال النبي
 صلى الله عليه واله ابرار واليسا باعبران ليس لمن يبع حيازة ان يرجع حيازة
 او يزد له ويجعل على امرأه ليس له ان يفرج عن نفسه ينسكها واعلم ان من
 غسل بها من افعال اذا لم يلبس الله هذه ابدت عبدك المؤمن وقد امرت به
 مشروك في بيتهما فعنك عنك تنقر الله له ذلوت سنة الا انك بارئ الله
 عليه السلام من غسل بها من افعال في حيازة الامانة غفر له قبل ذلك

فيها الامانة قال لا يجزي ما راى واذا مات الميت وقد كان غسل وفك الصلوة وهو حي
 ثم مات فليغسل عنه وليه تلك الصلوة واذا مات ميت وهو جريح فانه يغسل
 واحدا يجره عنه كتابه ويغسل الميت لانها حرم ان اجنثا في حرمه واحدا وان
 كان الميت جرحا او عجزا فليغسله انك اذا مسست سقط من حبله حتى فليغسله
 ولكن صب عليه الماء صبا فان سقط منه شيئا فاجعله في اقله وان كان الميت جرحا
 غسله وغسلت به ما فعل بالحل الا انه ليس طيبا وان كان الميت الكافر السبع فغسل
 ما لم يمته وان لم يمت من الاغلام جمعا وغسلها وصلبت عليها دفنتها
 اذا ماتت جارية في السرق مع الرجال فلا تغسل وتدفن كما هي بلباسها ان كانت غيب
 خمس سنين وان كان غيبا لم تكن من خمس سنين فليغسل وتدفن واذا مسست
 سهلة فغسل بذلك وليس عليه غسل انما يجب ذلك في الانسان فعلا ولا
 ياروي منظر الرجل الى امرأته بعد الموت ولا نظر المرأة الى زوجها وغسل كل واحد
 منها صاحبه اذا مات والرجوع يغسل ويحيط ويكفن ثم يرجع بعد ذلك وكذلك
 القائل اذا ابدت فليغسل في دار المرافاة اذا ماتت في سفره ليس بمعاذ عزم فانها
 تدفن كما هي بلباسها وكذلك الرجل اذا لم يكن معه رجال ولا زوجم دفن كما هو
 بلباسه والصلوب يترك على المشقة بعد ثلث ايام ويغسل ويلبس ولا يجوز صلبيه

على من لا يعرف ما هي **باب** فاما يعرف مذهب الميت فقل اللهم ان هذا النفس
انشأها ما دانت اسمها اللهم فاما ما ذكرت واحشها مع من احب **باب الصلوة**
على المستضعف والاصلي على المستضعف فقل اللهم تقدر للذين تابوا
وانتوا سبيلك وهم عذاب الجحيم **باب الصلوة على المنافق** والاصلي
على المنافق فقل بين النكبة الرابعة والخامسة فقل اللهم امر عبدك في عبادة
وبلادك اللهم صل على من اشد تارك اللهم اذكره من عذابك فان كان يولي بعد اليك
وبعدى اوليائك ويغفر اهل بيتك فقل اللهم لا ترض عنك
باب زيارته القبر والاذنك بئر المؤمنين فقل اللهم امر عبدك
وصلى صلته والسر وحشته وامر روعته واسكن اليه من رحمتك رحمة يفتق
لها من رحمة من والى وحشره من كان يولاه وعز على الميت فانه يردى عن
الوجه الله عليه السلام انه قال من عزى مؤمنا كسى في الموقف حلة يجريها
روى عن ابي الحسن عليه السلام انه قال من مؤمن ولا مؤمنة تضع يده على راس
يقيم له رجا الى الاكبر الله بعد كل شعرة من عذابه بانه حسنة وقال ابو عبد الله
عليه السلام من عبد مؤمن صحيح يده على راس يقيم له رجة لا اعطاه الله ولا
وعلى كل شعرة من رجا لهم الجنة وروى ان النبي اذا كسى المؤمن حلة العرش فقل

ابو الله جبرائيل من هذا الذي ابكى عبد الله عليه السلام في صغره فمزمز في
وعلى دار نقاش في علمه ما في السكة عبد مؤمن لا وجبت له الجنة **باب الصلوة**
اعلم ان الصلوة عبادة الدين وهي اول ما يحاسب به العبد على ما كان يتلى من
ما سواها وان دوت رد ما سواها واما ان لا تحق او كسل عنها او يستغنى عنها
بشي من عرض من الدنيا فقل **قال رسول الله صلى الله عليه واله** ليس من
استغنى بصلوة لا يبر على الحيوان الا انه ليس من شرب مسكر الا يبر على
الحيوان الا انه قد نال من الصلوة ما قبل عليها ولا يخط ولا يترك ولا يتأخر
ولا يخطى ولا يترك الحيوان ولا يخطى ولا يخطى في صلواتك فان الله يقول والذين هم في
صلواتهم شاكسون يعنى غفل الطرف وقوله والذين هم على صلواتهم يحافظون يعنى
الفرصة من صلاتها لو شاعوا وانما يجنبها الا يترك عليها عجزها كذا الله له الجبار
العزيز ولا تشكوا لرجاء الا ان يكون من بينكم لا تفعل في شرائك والامرين بالبر
الله او عذاب فقل الله العليم لا يغفر له من النار واخضع لله ولا تخذل
ان قد ردت على ذلك فانك في معاناتك ولا تقبل منها بديك ولا يسل ولا
تجشع ولا تكلم فاما يصنع ذلك الجور ولا تلم ولا تحقر ولا تقى على ذلك سبيل
ولا تفرغ اسبابك ولا تظلم ولا تظلم ولا تظلم ولا تظلم ولا تظلم ولا تظلم

من ذلك ولا تنزع في موضع سجودك فادركت النية فلا يكون بشاير في الصلوة
واما في التورك في الصلوة فانه قد عذب قوم على ذلك واثبت في الصلوة ظاهرا
الافتات قطع الصلوة اذا كان النقصان بكيفية وهو من تناسل الشيطان و
اياله وسدل الثوب في الصلوة فان اقبل المؤمن عليه السلام جرح على فم
يصلون فدا سدا لو اردتهم فقال ما لكم فدا سدا ثم يبايكم كما يجهل فدا جرحا
من خرم بعض من بعضكم ولا بأس بالصلوة في النقص ^{الصلوة} الواحد اذا كان كسفا ولا
باس يرد السلام عليكم في صلوة مفرضة تقول سلام عليكم كما سلم عليكم ولا
باس للصلوة ان تقدم امامه بعد ان يدخل في الصلوة الى القبلة ماشيا وليس لان
يتأخر **باب المواضع التي تكرر الصلوة فيها** كره ان يصلي في الماء ^{الصلوة} والطين
والغبر والطين واليدان وسائر الطرق ويرون المجرس وروى احمد وموافق ال
ومعمر بن الزاهد والسجدة وذا الصلوات وروى الشافعي وروى حنبلان
ما يصلي فيه من الثياب ولا يصلي فيه وصبر في الثياب ان كل ما لا يلهو
فلا بأس بالصلوة في شعره ووبره ولا بأس بالصلوة في الفراء والخرزيرة وما يندرج في
الحجاز ولا بأس بالصلوة في الخفاف والحرير والفتك ولا يصلي في جلب ولا في ثوب
الذي يليه من خشه وفي ثوب الا في حال النجاسة فلا بأس بالصلوة فيه ولا بأس بالصلوة

في الثوب اذا لم يكن مغشوشا ببر الأواني ولا يصلي في جلد البهيمة على حاله والصلوة
في السواد لا يصلي في حر به ولا في شيء ولا يباح اذا كان برهما عصا الا ان الثوب سدا
ابرهم ونحوه فلو ان كان ولا يجوز ان يصلي في ثوب فيه خر محصور في ايديهم وفيه
يجوز وان كان ان يصلي في ثوب فيه سايه جرح ولا يصلي في ثوب يكون في عمده شاة لغيره
فصبر في ذلك ولا يصلي في ثوب فيه شاة ان كان يصلي الا ان يكون بينكما عبد عشر اذرع ولا
باس ان يصلي المنة خلفك ولا يصلي في ثوب فيه شاة لغيره شاة الطير اذرع في ذلك ولا
يصلي في ثوب فيه شاة لغيره ولا بأس بالصلوة في المنة وان جعلت في جيبك ^{جيبك} ثوبا
الصلوة في ثوب لا بأس بالصلوة فيه ولا يصلي في ثوب فيه شاة لغيره شاة الطير
ولا في ثوب فيه بول مجموع ولا في ثوب فيه كلب ويكون الصلوة في الثوب المشيع
المصفر المصبر بالزعفران ولا يجوز الصلوة في شيء من الحديد الا اذا كان سدا
ولا بأس ان يصلي في ثوب فيه ثوبه الا في ثوبه الذي يصف او شيء هو
المصلي لا يصلي على يدي الهمود والتصاير ونحوه لا بأس ان يصلي الرجل
والنار والسراج والصورة بين يديه لان الذي يصلي فيه أقرب اليه من الذي بين
يديه **باب ما يجب عليه من الاجتهاد عليه** وصبر في ان يصلي على
الارض او على ما انشئت الارض اما اكل او ليس في الشجر على شجر لا صوف ولا جلد

وأنزلني سائر التوائل ما شئت وأختمك بغيري وأوحى إلي أن أعبدك وحده لا شريك له
على عبدك الأذلة وكنت من ثم فغفر لي ذنوبي وكنى عن الأذن والافان
ويكون بينهما جلسة العرش فحينئذ ينادي يا أيها الذين آمنوا فسرعوا إلى الصلاة
بالخشوع والادب على سلاطنتكم وكبريائكم فليكن منكم من يسمع الله وأطيع
أنت سبحانه وتعالى فقلت نفسي فغفر لي الله ما كنت أدركه ثم كبر
لكبريائين وعلى يسلك وسعدك والطير في بيوتك والشر ليس لك واليه
من هذا بيت من عبيدك ولك ولهم لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك سبحانه
حنايتك تباركت وتعالى سبحانه وتعالى يا أيها الملك المكرم ثم كبر لكبريائين وعلى
وحيث وجهي للذي خلق السموات والأرض عا لم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم
على من لا يرجع ومن عتد ولا يذمهم المؤمنين على بن أبي طالب حبيبنا مسلماً
وما آمن المشركين أن صلواتي تنزلني وعصاي وعاني هد رب العالمين لا شريك له
وبذلك أمارك وأما من المسلمين لعوناً بعد الصبح العليم من الشيطان الرجيم
سبح الله الرحمن الرحيم ثم أنزلنا من السماء الكتاب وأمرنا أي القرآن شئت فإذا أنزلت
السورة فكبر واسجد فخرها أنا حديث ثم أركع فإذا ركعت فقل اللهم لك ركعت
وبك انتصت وبك خضعت وبك استسلمت وبك اعصمت وعبدك في كل

وأنش أبي خشم لك سمعي وصبري وسعري ونصري ونحيي وعطاي ونحيي
وعصبي يا مولانا الله رب العالمين ثم قل سبحان ربنا العظيم سبحان
فان فائدتنا شوق من وان فائدتنا سبعا فخرنا فضل وجزيل سبحان
اعلم سبحان الله سبحان الله فإذا ركعت وأركع من الركوع فقل سبحان
سبح الله من حماء والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم بديع السموات والأرض
والعظمة فإذا ركعت فقل اللهم لك الحمد ولك الشكر وأما سلكك فليكن
فقلت وأنش أبي خشم لك سمعي وللذي خلقه وصوره وشئ معه وصبره ببارك
الله الرحمن الرحيم تبارك الله
فخرنا من وان فائدتنا سبعا فخرنا فضل وجزيل سبحان الله سبحان
الله سبحان الله ربنا من السجود يا أيها الملك المكرم ثم كبر لكبريائين وعلى
عائتي وأنت على أن لا تزلزلني من غيري فغفر لي ثم شمتك وفيك اسم الله العظيم
والاسماء الحسنى كلها الله استمدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واستمدان
سبحان عبيدك ورسولك أرسله بالقرآن مبيناً وقد برأيت يدي المساعدة ثم سجد
الغزيرين وأنزلني على كعبتي منها بالحمد وحدها وان شئت جئت فقل سبحان
والسبح لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاث ثلاث فإذا ركعت فقل سبحان

وقال بسم الله وياقده ولا اسم الحسنى فهما فيه استشهدان لا اله الا الله وحده لا
شراب له ولا شريك له وان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق فيس وانه يا جبريل
 الساعده الصبيات هذه الصلوات الطيبات الطاهرات هذه الاذكار الطاهرات
 الشاكرات الساعيات عند طالب وطهر ولا كافر ولا منافق ولا اله الا الله
 وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله واستشهد ان الله نعم الرب واستشهد ان
 محمدا نعم الرسول ثم ان على ربك يا فخر بن علي من الثناء الحسن ثم سلم وقال
 اللهم انت السلام ومنك السلام وادرك السلام واليك يعود السلام السلام عليك
 ايتها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على الائمة الراشدين المهديين السلام
 على جميع انبياء الله ورسوله ولا تكلموا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 فلا تكلموا ما مضى من السلام عليكم مرة واحدة وانت مستقبل القبلة وتقبل
 لوجهك وان لم تكن اما قبل السلام عليكم وتقبل يا فضل يا مهيمن وان كنت
 خلف الامم لانم به فسلم تجاه القبلة واحدة وداعا الى الامم وسلم على بيتك ولعلك
 على بيتك واحدة الا ان لا يكون على يسارك احد فلا تسلم على يسارك الا ان
 تكون بحسب الحاجة وتسلم على يسارك ولا تخرج التسليم على بيتك فان على بيتك
 احد ولم يكن فيمنح فاطمة الزهراء عليها السلام ويسبح ويسبح فاطمة عليها السلام

وهو اربعة وثلاثون تكبيرة وثلاثون سجدة وثلاثون ركعة فان في
 ذلك قوا باعظها ثم قل لا اله الا الله فلهذا وحده ونحن انما نحسن
 لا نعبد الاياه نحاسين له الدين ولو كره المشركون لا اله الا الله وتبارك
 ربنا الاولين لا اله الا الله وحده وحده لا شريك له وحده لا اله الا الله
 فاعلم ان هذا هو الحق فاعلم ان هذا هو الحق فاعلم ان هذا هو الحق فاعلم ان هذا هو الحق
 وهو على كل شيء قدير باب ما يجزى من صلاة واحدة المكشوفة اعلم ان اول ما يجزى
 من الدعاء بعد المكشوفة ان تقول اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم انما نسلك من
 كل خير احاط به علمك ونعمت ربك من كل شر احاط به علمك اللهم انما نسلك
 علمك في امورنا كلها ونعمت ربك من شر ما لا ندرك وعذاب الاخرة فان كنت
 اماما لم تجز ان تقول فان لم يعبد احد عليه السلام قال فسلمت بغير تحف
 وان كنت وحدا فقل فلهذا العبادة باب صلوة السجدة اذا
 كنت للزكاة في صلاة فاعلم انك بعد ما وضعت يديك على خديك لا تخطا كثيرا
 لتلك الزكاة عجز بها فاذا ارادت السجود عجلت ثم سجدي لا تجلس بالارض واذا ارادت
 التوضوء للمغترم من غير ان ترفع عجز بها واذا قصدت للشهيد رفع يديك عجلت
 فخذ بها باب السجود في السجدة اقامت في واحدة سجدتين

فاعد الصلوة وروى ابن علي كرهه ولذا اشككت في الخبر فاعد ولذا شككت في
 المغرب فاعد وروى لا اشككت في المغرب ولا في واحد صلواتك ^{اثنان} من
 ثم لم يزل كعهذ وان شككت في المغرب فلم يزل في ثلاثة اشياء في اربع وذلك
 الاثنان في فصلك فانك في شاة من الثلاث والاربع وسلم وصل وكعبين ^{اثنان}
 سجرات وسلم الصلوة في عليهما السلام عن من لا يدري ^{اثنان} اثنان صلى ثم ثلثا
 بعد الصلوة قبل ان يركع من رسول الله صلى الله عليه واله الفقيه لا بعد
 الصلوة قال اما ذلك في الثلاث والاربع وروى عن بعضهم عليهم السلام يركع
 على الذي ذهب وهما له ويجوز سجدة في السجود ويشهد لها فشهدا لغيرها
 فان لم يدرك اثنان صلى ثم اربعاً فاعد الصلوة وروى سلم ثم لم يزل وكعبين
 ولا شك ولم يركعها ما دام الكسب حتى كنت صلواتك اربع ركعات كانتا هاتين ثالثة
 وان كنت صلواتك ركعتين كانتا هاتين ثم اربع ركعات وان ثلثا فاجعل
 سجدة في السجود وان لم تدرك اثنان من خمسة الركعات او نقصت فليشهد ^{اربعة}
 وصل وكعبين واربعة سجرات وان شاحد بعد السجرات وفي حديث اخر
 تسجد سجدة بغير ركوع ولا قراءة تشهد فيها تشهدا لغيرها فان استيقنت
 انك صلواتك خمسة فاعد الصلوة وروى عن اسبقين ان صلى خمسة ان كان

حسب في الاربعه صلوة الظهر ثالثة فليشهد الركعة الخامسة ركعتين
 الركعتان ثالثة ولا يركع عليهما وروى ابن اسحق ان صلى ستاً فليعد الصلوة
 وان لم تدرك ثلثا صلواتك اربعاً وذهب وهما الى الثالثة فاحضرت اليها الرابعة
 وان ذهب وهما الى الرابعة فليشهدا وسلم واسجد سجدة في السجود وروى ابو
 بصير ان كان ذهب وهما الى الرابعة فصلت ركعتين واربعة سجرات جالساً
 كنت صلواتك ثلثا كانتا هاتين ثم اربع وان كنت صلواتك اربعاً كانتا هاتين
 فليشهدا كذلك ان لم تدرك ثلثاً من ركعتين وفي رواية محمد بن مسلم ان ذهب
 هاتين الى الثالثة فصلت ركعة وسجد سجدة في السجود بغير قراءة وان اعدت
 وهما فاذت بالتحيا وان شئت صلواتك ركعتين من قيام من قيام والركعتين
 من سجدة في ركعتين وهما مرة الثالثة ومرة الاربع فليشهدا وسلم وصل
 وان سجدة وانك فاعد فليقرأ فيها بام القرآن وان لم تدرك صلواتك اربع
 وهما على نبي فاعد الصلوة وان صلواتك ركعتين ثم شئت فذهب في سجدة
 لك فاعد الصلوة ولا يركع على ركعتين وصل لا يركع عليه الصلاة والسلام
 ما بال رسول الله صلى الله عليه واله صلى ركعتين وبني عليهما اطفالان رسول الله
 صلى الله عليه واله لم يركع من سجدة وان صلواتك ركعتين من الكثرة ثم شئت

نفث قبل ان يجلس فيها فاجلس المذبح وان لم يذكر حتى تكلم فامض في صلاتك
 فانما سلبت سجدة سجدة في السجود في رواية الفضيل بن يسار وفي رواية
 زيادة ليس عليك شيء فان نسيت ولم تدبر ما وصاؤه هو فصل ركعتين
 ثلثة ركعات واربع ركعات فان كانت الظل او العصر او العشاء الاخرة تكون
 فاصليها اربع وان كانت المغرب تكون فاصليها ثلثة ركعات وركعات وان كانت
 الغداة تكون فاصليها ركعتين فان تكلمت في صلواتك فاصليها ثلثة ركعات
 فان صلواتك واحدا سجدة في السجود وان تكلمت في صلواتك فاصليها ثلثة ركعات
 فان نسيت الظل حتى عز في الشمس وقد صليت العصر ان كنت انما صليتها
 قبل ان يعز ذلك المغرب فابذلها والاصل المغرب ثم صل بعدها الظل وان
 الظل وذكر انما نسيت ظلي العصر فاجعل التي يصليها الظل ان لم تحس ان يعز ذلك
 وقت العصر ثم صل العصر بعد ذلك فان خفت ان يعز ذلك وقت العصر فابذلها
 بالعصر وان نسيت الظل والعصر فذكر انما عند عز في الشمس فصل الظل ثم
 صل العصر ان كنت لا تخاف عز احداهما وان خفت ان يعز ذلك احداهما
 فابذل بالعصر فلا تؤخرها فان كنت قد غاب عنك جميعا ثم فصل الاولى بعد ذلك
 على اثرها وفي ثلث صلواتها اذا ذكرت من ذكر في الا ان تذكرها

نوت

فذكرت من بينهن فان ذكرتها في وقت منهن فصل في انما في وقتها ثم صل
 الثانية وان نسيت ان تصلي المغرب والعشاء الاخرة فذكر انما قبل الفجر صليها
 جميعا ان كان الوقت وان خفت ان يعز ذلك احداهما فابذل بالعشاء الاخرة وان
 ذكرت بعد الصبح فصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء مثل طلع الشمس فان نسيت عند
 الغداة حتى طلعت الشمس فصل ركعتين صل الغداة وان نسيت الشمس في الركعة
 الثانية وذكر في الثالثة فارسل نفسك وتشهد بالمذبح فان ذكر ان بعد
 ما ركعتين مضى في صلواتك فاصليها سجدة في السجود وتشهدت فيها
 التي فانك وان رفعت راسك من السجدة الثانية في الركعة الرابعة فان
 كنت قلت استمدا لاله الا الله وان سجدة رسول الله فصلت صلواتك
 في حد يحرر ما صلواتك فصلت وانما تشهد سدا في الصلوات فاقض
 ثم حال على سجدة تشهد وان نسيت تشهد في السجدة فذكر في وقتها
 مصلا فاستقبل القبلة فانما كنت اوقعا عاك او تشهدت وسلم وان
 نسيت التسليم خلف الامام اجز انك تسليم الامام واعلم ان السجود الذي يجز فيه
 سجدة في السجود في الركعتين الاخرتين وامامان لا يجوز في الثانية والا
 سجدة في السجود في الركعتين الاخرتين وامامان لا يجوز في الثانية والا

الذين يرونهم في كل سنة واحدا على كل سنة من خلف الامام وهو ان يسلم قبل ان يسلم
 الامام او يسلموا به ثم يسلم قبل ان يسلم الامام وسئل ابو حنيفة عن علي بن السلام
 السلام يصلي بالعبادة الفرس او يجلس لا يجلس اثنان على انهم صلوا للموت ويسبح ثلثة على انهم
 صلوا اربعة فيكون هؤلاء ثوبا ويصليون هؤلاء اربعة والامام ما كان مع احد من هؤلاء
 الوهم يتابعهم عليهم قال ليس على الامام سوا ان يحفظ عليهم من خلفه سبعة باثني عشر
 منهم وليس على من خلف الامام سوا اوله ليس له الامام ولا سوا في سوره وليس في المنبر
 ولا في العجر ولا في الركبتين الا اربعون من كل صلوة سوا ولا صبر في نافذة هذا الصنف
 على الامام خلفه ثمانية عليهم في الاصل والاحسان يجوز **باب الجاهل اذا صلى**
 قال قال في رجل قال في رجل قال في رجل قال في رجل قال في رجل قال في رجل قال في رجل
 اثم لم يفران فاذا كان في الغرائز سواء فاضيم فان كانوا في الفقه سواء فان كان
 هجره وان كانوا في الحجز سواء فانهم فان كانوا في السنن سواء فانهم هجره وصاحب
 المصداق او يصيد ولكن من على الامام منكم اوله لا يعلمه والنفق وان شئ الامام
 شأها بغيره وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يصح فكم قال اذا كنت في
 كما اركب من بين يدي ولا تخافوا فاعلموا انكم منكم فان كنتم في حال الصلوة
 اخرجت منكم بغير اذنهم هجره ما ينقض الوضوء مسلم في حال كنه في حال الصلوة

وقوله يعلى بن ابي اسير يفسد صلواتهم ونفسا واحد صلواتك من حق الاخرين ما ما
 كنهه عنهم ثم قال يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم قال كبر ثم كبر
 ولا بأس ان بعد الرجل صلواته فيجب ان يحل به ثوبا هبابه وان ابلى بجلد
 فلا يجوز عليه يقول لا اله الا الله والحمد لله ولا اله الا الله لا يجوز ان يصلي خلف احد الاختلاف طبع
 بعد من ثوب بدنية وورعه اخر ثوب سوطه وبقدره وشاعته على اللقب ^{سطوة}
 خلفه على سبيل التقية والادان وان لنفسك وان في المصالح غير مؤتم به فان خلف
 من وراء السورة فله ينقض منها اربعة ثباته فان اركع الامام فانه لا يركع لها
 وان لم يركع الا اذا مضى ان يركع الامام فقل ما حدث من الاذان والاقامة وانك
 تعلم ان فصل الرجل في جماعة لا على صلوة الرجل وحده خمس وعشرون درجة
 في الجملة وتقول في قولك صلواتك رب اغفر وارحم وتجاوزت عما تعلم انك
 انت الاخر الا انك وانك ان تدع الفتن فان من ترك فتنة لم يفسد صلواته
 له وقال ابو الحسن عليه السلام لا يركع صاحب العانة الا معاه ولا يركع صاحب
 العطفين ولا يركع في الصحراء الا ان يوجه الى القبلة ولا يركع العبد الا اهله
 وسئل الصادق عليه السلام كراهي ما يكون الجماعة قال رجل وامرأة واذا صلى
 جعلك فقال الحمد لله انما كنت ماسك وفي الاخر بل انما كنت ماسك فارجع صلواتك

ثلاثة واذنا واحد هما كذا بهم بل وقال الآخر لا بل انما كنت ابيهم بل انفسا فلما
 ولا من ان يؤذون الغلام الذي لم يحتمل ولا يجوز ان يؤمن الولد الزنا ولا ان
 بهم صاحب اليهم ^{الوضيعة} المؤمنين ولا يؤمن صاحب الفاسخ الاحياء ولا يؤمن الامر بالمعروف
 وقال بهيول من عت عليه السلام لا تغفل يا قوم الغوم وان كان امرهم لا يتبع
 من السنة اعطوها ولا تقبلوا سنة ما دونه ولا يصلي عليه امانا لان يكون ذلك
 ذلك خوفنا على نفسه وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم امر سر كره ان
 تركوا صلواتكم فقلوا ما كرهوا واصابت بقوم فلا تخشعوا انفسكم بالداء ^{نفسه} و
 فان البق صلى الله عليه واله قال من صلى بغيره فخلص نفسه بالاداء وقلتم
 خان الغوم وانما صلى الامام ركعتين او ركعتين فاصبر رعا في غلام
 من ثمة فانه ركعة او ركعتان فانه يفتد من بئسهم هم الصلوة فاذنتم صلواتهم
 او ما اهلهم فليصلوا ويؤمنوا هو بئسهم بئسهم صلوة فخرج قوم من خراسان او من
 بعض الجبال وكان يومهم رجل فلما صار والى الكوفة اخبروا انه يهودي فليس
 عليهم اعادته حتى من صلواتهم ولا يجوز ان تؤمن الغوم وان شئتم واذنتم
 شئت الامام في الصف الثاني وجعلت في الصف الاول خلافا فلا بأس بل شئتم
 اليه فثمة واذنتم امانا فعليك ان تقر في الركعتين وعلى اللذين

خلفك ان يسجوا بعض لون سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واهم اكرهنا
 كشتم في الركعتين الاخرتين فعليك ان تسبح مثل تسبيح الغوم في الركعتين الاولى
 وعلى اللذين خلفك ان يقر في امة خلف الكتاب وروى ان علي الغوم في الركعتين
 الاولى ان يسبح الى اخر امة الامام واذنتم في صلوة لا يسبح فيها بالقرائة سجوا
 وعليهم في الركعتين الاخرتين ان يسجوا وهذا اجل **باب صلوة الخريجين**
 اعلم ان الربيع يصلي حال السأ اذا لم يلق الغمام وذلك معوض من السأ لان الله يقبل
 بالانسان على نفسه يصبره واذنتم صلوة فاعلم ان من سأل الله فاعلم ان
 واذنتم السطح السجود فليوم بل سألوا ان يعال به حتى يسجد عليه خرف او راحة
 او راحة فلا بأس في ذلك ففضل من الاله ^{المعروف} المأثرة الخيرة الى الرجل لان يكون
 غيرها فاذنتم السطح المربع فليصل مضطجعا على يمينه فان لم يجد شيئا منها
 اجلس في القبلة وجهه في القبلة بغير ان يفتح العينين فاذنتم الركوع
 ففرض عينيه فيكون في قبضة عينيه ركوعه ثم يفتح عينيه فيكون ركوعه راسد من
 ركوعه فاذنتم السجود ففرض عينيه فاذنتم راسد ففرض في ذلك بل
 عند ركوعه وسجوده ولا بد من الاله **باب صلوة العسكيات** اعلم
 ان العسكيات يصلي فاعلم ان يضع يده على فخذه وان كانت امرأة وصفت بغيرها

على مزجها ثم في ميات ايساء ويكون سجودها المنق من ركوعها ولا يسجدان فلا
 يركعان من بعد وما خلفهما فذلك الياء برؤسها واذا كانوا جماعة صلوا وحدا
باب صلوة الغني عليه اعلم ان الغني عليه يقضي جميع ما كانه في الصلوات
 ودفع لا يبر على الغني ان يقضي الصلوة اليوم الذي اقام فيه والليل الذي اقام
 فيه ان يقضي يوم ثلثة ايام ودفع انه يقضي الصلوة التي اقام فيها في يومها
باب الصلوة في السفينة واذا كنت في سفينة وصليت الصلوة
 فاستقبل القبلة واجمع بين سجديك ودفع السفينة كيف ما دارت فانت
 لم يثبتها لان تقلى من قيام صلاة عدا وصلوة الانا في السفينة المحل
 سواه كلما اتيها ايما توجهت سفينة او اباتت ولا بأس ان تقلى في السفينة
 وانت على الارض في ذلك صلوة نوح صلوات الله عليه **باب التلوة**
فاسم اعلم ان النقص في السفر في ركعتين لان الله عز وجل نزل الصلوة ركعتين
 ركعتين ثم بدا فجعل على المؤمنين اربعاً واقرأ على المسافر ركعتين فتم الصلوة في
 السفر كالتقص في الحضر والحد الذي يجب فيه التقص مسيره برؤسها والحد الذي
 جازها وهو مسيره يوم والبريد اربع فراجع جيبا التقص على الرجل اذا اوقف
 من البيوت واذا اخرج من مصر بعد دخول الوقت فعليه التمام واذا اخرج قبل

ودعى فيها

سجدة

دخول الوقت فعليه التقص وكذلك الصيام في شهر رمضان ان خرج بعد الزوال
 ثم الصيام وان خرج قبل الزوال اضطر ولا يحمل التمام في السفر الا لمن كان سفره قه
 معطية او غرا حيد واذا خرجت الحيد وكان جارا او اسرا فعليه التمام
 في الصلوة والصوم وان كان سبيك ما انفرد به على جهالات فليكن التقص في
 الصوم والصلوة **باب** اذا فطره ما طامك بها تقص ما بينك وبين قصر
 ثم ثم بعد ذلك ولو صلوة واحدة وان خرجت مسافرا فليأخذ في الاخرة في
 ان تقسم عشرة ايام فليكن التمام ولا بأس ان تقلى في الغل اهل التي من الجوارح ما على
 الجوارح فلا تصل ودعى لبر على صاحب السبيل تقصير ثلاث ايام فاذلياذ ثلثة ايام
 فعليه التقص واذا دخل المسافر مع قوم حاضرين في صلواتهم فمكثت الغل فليجعل
 الركعتين الاوليتين من يثني الاخرتين فافلا وان كانت العصر فليجعل الاوليتين ثلثة
 والاخرتين من يثني وعلى المسافر ان يقول في يبر كل صلوة تقص سجدة **باب** التقص
 فله ولا الا الله والله اكبر ثلثين مرة تمام الصلوة وان يثني صلوة في السفر
 فذكرها في الحضر فخص صلوة للمسافر ركعتين كما كانت وان يثني صلوة في الحضر
 فذكرها في السفر فخصها اربعاً كما كانت في البقي صلى الله عليه واله من صلى
 في السفر اربعاً فاما الى احد منه برئ وثلاثين كما الذي اذا سافر وانصرف وثلاثين

وان تسلمت فصليت في السجرات وكما ان فعل الصائون ان ذكرت في ذلك اليوم
وان لم تذكر حتى ياتي انك اليوم فلا تعد **باب صفوة الحق** **مت** اذا غلب
اعسا او سعا فصل صلواتك ايا على بابك ونحوها الى القبلة يركب ثم يصلي
فانك حينئذ لو جئت بك ونحوها لبا براسك ونحوها السجود انقص من الركوع والركعة
كنت ما شئت فصل وشر كذلك اذا كنت في محل لو كنت ما شئت فصل بالاجزاء
سائر في المحرمات والمساكن والمطارد سنن الصادق عليه السلام
عن الصادق في الحرب فقال يقوم الامام فاما يجي طائفة من اصحابه فيقومون
خلفه **عنه** وطائفة ياراه العدا فيصلي لهم الامام ركعة ثم يقوم ويقومون معه فيصلي
فاما ويصلون ثم الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض ثم يقومون فيقومون كما
اصحابهم بازاها العدا ويجي الاخر من يقومون خائف الامام فيصلي لهم الركعة الثانية
ثم يجلس الامام فيقومون ويصلون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم فيتمهم من بابها
واذا كنت في المطاردة فصل صلواتك لهما وان كنت شائفاً منسجاً الله وحامداً
وملأه وكبره فقوم كل سجدة وسجدة وتكلمه وتكلمه مكان ركعة **باب**
صلوة الليل وعليك بصلوة الليل فان الله بشارك ونعم الى امر بها فيك **مت**
ومن الليل فقم بصلواتك لله عسى ان يبعثك فيك معكاً محمداً فقال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا يمر المؤمن بصلوة عليه السلام يا علي عليك بصلوة
الليل وعليك بصلوة الليل وعليك بصلوة الليل وقال ابو عبد الله عليه السلام
من صلى بالليل حسن وجهه بالهند وقال لبيد من لم يصل صلوة الليل فافاد
فك من فراشه ففطر في افق السماء وافر من خروايات من اسرار عمران الى قوله
انك لا تحلف للجهاد ثم قال الحمد لله الذي رد علي روحى اصدى واجزاء اللهم انه
لا يولى منك ليل سراج ولا سماء ذات برمج ولا عرض ذات مهاد ولا ظلمات بعضها
من بعض ولا يحصى بين يدي المديح من خلائك ثمانية الاخير وما
نظمي الصلوة عند عاتق الجور ورائك العيون وانت الحي القيوم لا تأخرك سنة ولا
نوم سبحان رب العالمين والذليل من سائر الناس **مت** واجل قد رتب الحسن **المت**
الله غفر له وارحمه في علي انك انت الثواب ارحم فانك الى الصلوة تكبر الله
سباً ثم سأل كعب بن زحر في الاول الحمد وقال هو احد وفي الثانية الحمد وقال يا
ايها الكافرون ونفرا في الثالث ركعت يا عبيد الله شئت طوبى وان مضرت
ونفرا في ركعتي الشفع وركعة الرزق قال هو احد واحد وافضل بين الشفع والبر
بلسله وصل عبدك ركعة الفجر ولا يارسن تسليها مثل الفجر وحسنه وبعده
نفر في الاول الحمد وقال يا ايها الكافرون وفي الثانية قال هو احد واحد ونفرا

في ثبوت النور اللهم اهله في جنون هديت وعافيت عافيت ووالق بينك
 وباركك بينا العليوت وفي شر ما فعلت فانك تقضي ولا يقضي عليك سبحانه
 رب الميث استغفره واوب اليك واومن بك وانوكل عليك والاول
 والاخر فالابن يا رحيم وان شئت قلت سبعين مرة استغفر الله وانى اليه
 وقد هجر بك الدعاء في الغزوات تقول اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف
 عنا في الدنيا والاخرة ويحرمك تلك الشجاعت فما سلك ذلك حسان رب
 الملك القادر ثلثا مرفعها صوتك وتغسل بين ركعتي النحر وركعتي الغداة
 باضطجاع فاذا اضجع فاضجع على يمينك مستقبل القبلة وانما اضجع
 من اشرال عمران ان في خلق السموات والارض الى قولك انك لا تخلف الميعاد ثم
 تقول اسمسكت بعروة اهد الوثن التي لا انقسام لها ونوكلت على الخلق
 لا يوت واعصفت بحجابه المبين واعوذ بالله من شرهفة العين يا رحيم
 ولعن بالله من شرهفة العين ولا تفرق الله وبنو كلب على اهلها حاجات
 ظهر على الله فوضد امرى الى الله ومن هو على الله فهو حسبه ان الله
 بالغ امره قد جعل الله لكل شئ قدرا محسوبا ونعم الاكيل اللهم من اجمع حوائج
 الى مخلوق فان حاجتي وتغني اليك الحمد رب الصياح فان الصياح ثلث

موت والسلام ان من صلى على محمد وآل محمد ما نذرته بين ركعتي النحر وركعتي الغداة وقد
 اهله وحججه من النار ومن قال سائة مرة سبحان ربك العظيم وسبحك استغفر الله ربك
 والوهاب اليه يحيى الله ميتا في الجنة ويثاب من نذر احد عشر مرة فانه هو اقدم احد
 بنو اهل البيت في الجنة فان نذرها اربعين مرة غفر الله له ولجميع اهل بيته
 اسد وفاقها بالاطراف في سبع مواضع في الركعتين اللتين قبل النحر وركعتي
 في الركعتين اللتين بعد المغرب وفي الركعتين اللتين في اول صلوة الليل وكعتي
 الطلوع وركعتي الاحرام وكلما نازلت بالقبيل فاضرب باليد واذا صليت من صلوة
 الليل اربع ركعات من بل طلوع النحر فان الصلوة طلع النحر او لم يطلع وان كان عليك
 نساء صلوة الليل فثقت عليك من الوقت بقدر ما مضى الفائضة وصلوة الليل
 فبذلك بالنايضة فصلت من صلوة الليل وان كان الوقت بقدر ما مضى فصلت
 فصل صلوة الليل لك لا يهجران جميعا فضاء ثم انقض الفائضة من الغداة فاعلم ان
باب في اربع مسائل **الاول** سال رجل عن المؤمنين صلوات الله عليهم
 فيهم الليل بالعلان فقال لا يشر من صلى من الليل عشر ليلة فله عتق مائة
 ثواب لله قال الله لا لا تكذبوا العبد في هذه من الحسنات عدا ما انبش في
 الليل من صلاة وسبحة وشجرة وعدة كل نصيبه وخوط ومرغاه من صلى

الليل سبع ليلة اعطاه الله عشر دعوات مستجابات واعطاه كتابا فيه منه
 العشرة ومن صلى من الليل ثمان ليلة اعطاه الله اجر شهيد صابر صاعد في الجنة
 وشق في اهل بيته ومن صلى من الليل سبع ليلة جرح من بصره يوم بعثت حجة
 كما ظهر ليلة النبل صلى على الصراط مع الاخير ومن صلى من الليل سدر ليلة
 كتب من الايام وغفر له ما تقدم من ذنبه ومن صلى من الليل خمس ليلة نام
 خلس الرحمن في ثبته ومن صلى من الليل سبع ليلة كان في اول الفاتر من
 يمر على الصراط كالمخرج العاصف وبداخل الجنة بغير حساب ومن صلى من الليل
 ثلث ليلة لم يلق ملكا الا ينزل منه امة ويحل له ما دخل من ايام في الجنة
 الثمان عشرة ومن صلى من الليل نصف ليلة فله ما في الارض من ثواب
 الف مرة لم يعد لجزاه وكان له بذلك عند الله افضل من سبعين رتبة
 من ولد اسمعيل ومن صلى من الليل ثلثي ليلة كان له من الحسنات عند الله
 اذناها حسنة افضل من جبل احد عشر مرة **باب ثواب من احب**
الله تعالى ومن احب الله ثمانية اوقات في كل يوم واما في سائر الاوقات
 من الثواب ما ادناه ان يخرج من الذنوب كما ولد له الله ويكتب له بعدة
 ما خلق الله من الحسنات ومثل ما دعا من يثبت التوفيق عليه ويتم الامم

والحسد من قلبه ويحارب من عذاب العنبر واعطى برائة من النار ويحسب من
 الاخير ويقول الرب ببارك وتعالى لما لا تكلفه ما لا تكلفه انظر الى عبدك
 احب اليك ابغاء من ضا الى اسكنه الفردوس ولجنتها ما لا تكلفه في
 كل ما يرضى **باب ثواب من انقض** ولذا الاخير ما لا يحضر على بال سوى ما لا تكلف
 له من الاكراه والفرقة **باب ثواب من احب الى الله** اعلم ان رسول
 صلى الله عليه وسلم افصح خبرا انه البشير بعدد دم حفرين اسباب الله عليه السلام
 فقال الذي باهيا اما اسد من حاربته دم حفرين فمضج حفر فله الجنة اذ دخل حفر
 فقام اليه رسول الله صلى الله عليه واله والفرقة ويحل ما بين صديقه وجلس
 الناس حوله ثم قال ابتداء من احب الله لبيك يا رسول الله فاك الاضك الاضك
 الاضك فله حفرين يا رسول الله فظن الناس انه يعطيه ذهب او وذهبا
 فله حفرين بستان من صنعته كل يوم كان حفران من الدنيا وما فيها وان
 صنعته بين قومك غفر لك ما بينهما او كل جمعة او كل شهر او كل سنة فغفر
 له ما بينهما لو كان عليه من الذنوب مثل حمار النجوم ومثل ذرف الشجر مثل
 غدا من اهل الغفرها الله لك وكذا كنت تار من الرخف صلى اربع ركعات متبدا
 فلكبر ثم قصرها فانما غفر من الغفلة فضل سبحان الله والحمد لله ولا اله

قد رث على ذلك وفي الطهارة وجرت شأوك وإياها تجتنب من يدك اليسرى ^{تحت}
 تجتنب من يدك اليمنى أو قل من ثوبك فلها الوتر شأوك بسم الله وبالله على
 سنة رسول الله صلى الله عليه وآله فانه من صلواتك كبر الله لم يكمل ثلاثه ويجزأه
 على فتمه ولم يرضى الا من فيه وان استطعت ان تصلي يوم الجمعة
 اذا طاعت الشمس ركعتين واذا انبسطت ست ركعات فاضل وان لم يدرك
 ثلث ركعات كان يوم الجمعة قبل الزوال واخرها الى العبد المكثر في ست عشر ركعة
 واخرها افضل من ثمانين ركعة في روافد داره بن اعين وفي روافد ابي بصير ثمانين
 افضل من ثمانين ركعة والشيخان يقرأ في صلوته العشاء الاخر ليلة الجمعة سورة الجمعة
 ويحج في صلوته الغداة والظهور والمغرب ^{سورة الجمعة} والمناقب وان صليت الظهر بغير الجمعة
 المناقب فعليك لعادة الصلوة وان فسمها او واحدة منها في صلواتك والظهور والاربع
 غيرها خارج الى سورة الجمعة والمناقب ما لم تقرأ نصف السورة فتم السورة واجعلها
 ركعتين فاعلم صلواتك في سورة الجمعة والمناقب واعلم ان وقت صلوات العصر
 يوم الجمعة في وقت الاطلس سائر الايام وان صليت الظهر مع الايام يوم الجمعة
 بحيلة صليت ركعتين وان صليت بغير خطبة صليت اربع ركعات بسلامة واحدة
 وفي الامم التي قبل الاسلام الاكلام والامام يخطب يوم الجمعة ولا الاثنا عشر

الا كما جعل في الصلوة وان جعلت الصلوة يوم الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين جعلنا
 مكان الركعتين الاخيرتين في صلوته حتى ينزل الامام **باب صلوته المصلي**
 اعلم ان صلوته العبد ركعتين في الفطر والاضحى ليس فيها ولا عباد لها شي ولا يصليها
 الا مع امام في جماعة ومن لم يدرك مع الامام في جماعة فلا صلوات له ولا خصا عليه
 وليس له الزان ولا الاثنا عشر اذا ما طالع الشمس ^{في صلاة} في الامام فيكون واحدا ثم يقرأ
 ثم يكرر خمس ركعات بين كل ركعة ركعتين ثم يركع بالسابعة ويجعل سجدة بين ثمانية
 الخمسة الى ثمانية ركعتين اربع ركعات مع تكبيره في الغمام وركعة بركعة في
 السنة ان يعلم الرجل في الاضحى بعد الصلوة وفي الفطر قبل الصلوة والاضحى حتى
 ينصرف في الامام من السنة التكبير ليلة الفطر ويقيم الفطر في عشر صلوات والتكبير
 في الاضحى من صلوته الفطر يوم النحر في الامام الى الصلوة الفجر من بعد الغداة عشر صلوات
 لا تقرأ من اذا انصرف واجب على المصل من ان يخطب التكبير ^{التكبير} الله اكبر لا اله الا
 الله والله اكبر الله اكبر وقدم الحمد الله اكبر على ما هدينا والحمد لله على ما ابلانا
 والله اكبر على ما رزقنا من هذه الامام واذا كان عبد الفطر فلا فضل فيه و
 ولما من بغيره الامام والاضحى في الامام يوم واحد بعد يوم النحر
 ومن السنة ان يجمع الناس في الامام عشرة عن ثمانين امام يدعون الله

باب صلوة الاستسقاء قال والذي رحمه الله في رسالته الى ائمة
بابي امره فصل ركعتين واستغفر الله مائة مرة ومرة فاعز من ذلك فاعمل به
في عائلتك لا اله الا الله المحمديم الكرمي لا اله الا الله العلي العظيم ربنا وبحسابك
قال محمد وخرق في امرك وكذلك الدنيا والاخرة خير في عاقبة **باب صلاة**
الاستسقاء واذا احببت ان تصلي صلاة الاستسقاء فليكن اليوم الذي تصلي
فيه يوم الاثنين ثم يخرج كما يخرج يوم العيد يعني المؤذنين بين يديك حتى
يتقدمون الى المصلي فصل بالناس ركعتين يعني اذان ولا اقامة ثم تصعد المنبر
فتقلب رداء الذي على يمينك على يسارك والذي على يسارك على يمينك
تقبل القبلة فتكبر اقامة مائة مرة واقعا لها صوتك ثم تلتفت على يمينك
مائة مرة ثم تلتفت عن يسارك فتصل اقامة مائة مرة واقعا لها صوتك ثم تقبل
الناس ويحجمون من خلفك مائة مرة واقعا لها صوتك ثم ترجع عليك ويلعوا
الناس ويبرءون اصولهم فان اقامة عشر جعل ان شاء الله **باب صلاة**
الحاجية اذا كانت لك الحاجة حاجدة فقم ثلثة ايام الاربعاء والخميس والجمعة
فاذا كان يوم الجمعة فابرئ الى الله مثل الزوال وانك على غسل وصل ركعتين
تقرأ في كل ركعة الحمد وخمس عشرة مرة فذا ركعت من الة قل هو الله

احد عشر مرة فاذا ركعت ركعتين من الركوع فرائها عشر فذا ركعت ركعتين
من السجود فرائها عشر فاذا سجدت ثابته من الحاشية فاذا ركعت ركعتين
من السجدة الثانية فرائها عشر ثم تقصر الى الثانية فصلها على حال وانك
قبل الركوع بعد الفرائض وتسلم في الثانية وسلم وابع بابا لا يشجبك
ان شاء الله فاذا قفصل احد عليك بقضا حاجتك فصل ركعتين شكر ثم في
الاول الحمد وقيل هو الله احد وفي الثانية الحمد وقيل يا الله العازون وقول
في الركعة الثانية في الركوع والسجود الحمد الذي قضى حاجتي واعطاني سؤلتي
باب الزكوة **باب ما يجب الزكوة عليه** اعلم ان الزكوة على اربعة اشياء
على الخصلة والشعر والشر والزيديب والابل والبقر والغنم والذهب والفضة
وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله على ذلك **باب ذكر كوة الخصلة**
للبس على الخصلة والشعر حتى يبلغ خمسة اوساق والوسق سنون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد ما نكث وثمانون دها ونصف ثمانية ذلك وحصل
بعد خراج السلطان وثلاثة الف درهم من هذه الشعير ان كان سقيها بالمطر وكانت
سبحا وان سقي باللا والارب فيه نصف الشعير **باب ذكر كوة العشر**
والزبيب اعلم ان على النخيل والزبيب من الزكوة ما على الخصلة والشعر

باب زكوة الايالي اعلم ان زكوة الايالي هي حتى يبلغ خمسة فاذا بلغت
 زكوة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر شياه وفي عشرين اربع شياه وفي ثمانين
 عشرين خمس شياه واذا زادت واحدة فابنة مخاض فان لم تكن عنده ابنة
 مخاض فبنتها ابن لبون ذكر ذكر الى خمس وثلاثين فاذا زادت واحدة فبنتها ابن
 لبون فان لم تكن عنده ابنة لبون وكان عند ابنة مخاض اعلى المصطفى ابنة
 مخاض واعلى صها مشاة ولا زوجت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده وكانت
 عنده ابنة لبون فبنتها واسمها من المصطفى شاة فاذا بلغت خمساً واربعين و
 زادت واحدة فبنتها حدة وسميت حدة لانها اخف ان يركب عليها الى ان
 تبلغ سبعين فاذا زادت واحدة فبنتها حدة الى عشرين ومائة فاذا اكثر فلا بد
 فوق كل حصة حدة ولا تؤخذ حصة ولا زكاة عوار الا ان يشاء المصطفى ويعبد
 صغيرها وكبيرها **باب زكوة المصنف** اعلم ان زكوة المصنف هي حتى
 حتى يبلغ ثلثين بقرة فاذا بلغت فبنتها مبيع حرة ولغيرها اذا كانت دون ثلثين
 بقرة فاذا بلغت اربعين بقرة فبنتها مبيع مائة الى سبعين فاذا بلغت سبعين فبنتها مبيع
 الى سبعين ثم فبنتها مبيع مائة ومائة الى ثمانين فاذا بلغت ثمانين فبنتها مائة
 الى ثمانين فاذا بلغت تسعين فبنتها مائة شياه فاذا زادت اربعين مائة مائة

كله ويخرج صاحب البئر من كل ثلثين بقرة مبيعاً ومن كل اربعة مائة **باب**
زكوة الغنم اعلم ان زكوة الغنم هي حتى يبلغ اربعين شاة فاذا بلغت
 اربعين وزادت واحدة فبنتها شاة الى عشرين ومائة فان زادت واحدة فبنتها
 شاتان الى ثمانين فاذا زادت واحدة فبنتها ثلث شياه الى ثمانين فاذا اكثر الغنم
 اسقط هذا كله ويخرج في كل مائة شاة وبقي المصطفى الموضع الذي فيه الغنم
 فبنتها باعشر المسلمين هل فته في اموالكم حتى فان قالتم امران يخرج اليه الغنم
 ويخرجها من ثلثين ويخرج صاحب الغنم احد الثلثين ويأخذ المصطفى صدقته من
 الثلثين الشاة فان لم يجد صاحب الغنم ان يترك المصطفى هذه ثلثه فذلك
 يأخذ منها فان اراد صاحب الغنم ان يأخذ هذه اليها فليس له ذلك ولا يعرف
 المصطفى بين غنم بمائة ولا يبيع بين مائة **باب زكوة الذهب**
 اعلم ان زكوة الذهب هي حتى يبلغ عشرين مثقالاً فاذا بلغت نصف دينار
 او ان يبلغ اربعة وعشرين مثقالاً فبنتها نصف دينار وعشرين مثقالاً فبنتها
 حتى زاد على عشرين اربعة حتى كل اربعة عشر مثقالاً حتى يبلغ اربعين مثقالاً
 الى اربعين مثقالاً فبنتها مثقال ولا يخرج في الزكوة ان يبيع اقل من نصف دينار
 ويقتدى بالبر على الذهب حتى حتى يبلغ اربعين مثقالاً فاذا بلغ فبنتها

مثقال **باب زكوة الفضة** اعلم انه ليس على الفضة حتى يبلغ مثاق
 درهم فيها خمسة دراهم وليس فيها اذا كانت دون مائتي درهم شيء وان كانت
 مائتي درهم الا درهم وعين زاد على مائتي درهم اربعون درهما فيها درهم كبشر
 العطر والبخمران والخضر والثمار والحبوب زكاة حتى يباع ويحول على ثمنه
 الحول **باب زكوة التبايات** اعلم انه ليس على التبايات زكاة الا ان
 تخرج من الزكوة فان عرفت بفعلك ان الزكوة **باب زكوة مال الدينيم**
 اعلم انه ليس على مال الدينيم زكوة الا ان يخرج من فعلك الزكوة **باب**
فعلك من الزكوة وتأخيرها وعثر ذلك لعلمه انه قد روي في تأخير الزكوة
 وتأخيرها البعثة اشهر وسنة اشهر الا ان العصور ومنها ان يذبحها اذا جئت
 عليها ولا يجوز لك تأخيرها فاجزها الا ان يكون نقصا وعليك الزكوة فان
 احببت ان تقدم من زكوة مالك شيئا فخرج لها عن مؤنة فاجعلها منها
 عليها فاذا حلت عليها الزكوة فاحسبها الزكوة فخصم لك من زكوة مالك وبكسر
 الشاير الفرض وقد روي عن العالم عليه السلام انه قال نعم النبي الفرض ان
 الجسر فضلك وان عسر حسبتك من الزكوة وهو اذا كان ان على جعل ماله دينيم
 له فغناه فاحسبه من زكوة مالك ان شئت **باب من يعطى من الزكوة من لا**

يجوز ان يعطى زكوة مالك غير اهل الولاء ولا يعطى من اهل الولاء الا بوان والولد
 ولا الزوج والزوجة والولد ذكرا من يبيع الرجل على نفسه **باب الموقوف**
من الزكوة ولا يأس ان تشتري مملوكا موقفا من زكوة مالك فتعطيه فاستفاد
 الموقوف مالا او مائة فالله الاهل الزكوة لانه اشترى بالمال وان اشترى رجل اباه من
 زكوة ماله فغنىه فغنى جاز **باب تكفين الميت** من الزكوة اذا كان رجل
 مؤمن واحببت ان تكفنه من زكوة مالك من عظماء ورثة يفتون بغيره لا يكسر له
 ورثة تكفنه واحسبه من الزكوة ان يعطى ورثة تقدم امره من ثمن كفن تكفنه
 الحسب من الزكوة ويكون ما اعطاهم العظماء لهم يصلون به شوقهم وان كان على
 الميت دين لم يكن ورثة فغنى ما اعطاهم ولا ما اعطاهم العظماء لانهم ليسوا
 واثاقه شيء صار لورثة بعد موته **باب زكوة الخيل** اعلم ان
 زكوة الخيل ان يغير من ثمنها اذا استعاده منك فغناه **باب زكوة الملاك**
 انما كان في بخانه اذا كان مالك في بخانه فطلب منك المشاع برأس مالك ولم يبق
 شيئا من الاصل فغنى عليك زكوة اذا حل على الحول فان لم يطلب منك المشاع
 برأس مالك فليس عليك زكوة وان غلبت منك مالك فليس عليك شيء الا ان يرجع
 اليك مالك فجعل عليك الحول وهو في ذلك الا ان يكون مالك على جعل من ورثة

عليه فقلت لا بد من صلاة في كل يوم من شهر رمضان من شهرين متتابعين في كل الخطا
 فقال اما بعد قول اخوه يوسف وصدق في حديثنا ان الله يجزي المتصدقين
 حلت لهم الصلاة وحرمت عليهم اقامتهم وحرمت عليهم الصلاة الا في الاوقات
 ابدى الناس عليها فلم اوصيهم قول الله عز وجل خذ من اموالهم صدقات
 تظهرهم وذكراهم بها واصل عليهم ان صلواتك سكن لهم ولعلم ان صدقات
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم ينفقها شئ ولو ابلغهم وروى ان فاطمة
 عليها السلام جعلت صدقاتها لبيتى للطلب وبنى هاشم ورسول الله
 عليه السلام عن الصلاة في حرمت على بنى هاشم ما هي فقال هي الزكوة قبل
 فصل صدقة بعضهم على بعض بل وروى ليعطوا الزكوة من اراهم بنى هاشم فانها
 عليهم واما عشر على بنى هاشم والام التي يكون من بعده وعلى الاثم عليهم السلام
اسباب الصوم على اربعين وجها اعلم ان الصوم على اربعين
 وجها عشرة فاربعة منها واجبة كصوم شهر رمضان وعشرة اوجبة منها
 صيام من حرام واربعة عشرة وجها صاحبها فيها بالخيار ان شاء صام وان
 شاء انظر وصوم الاذن على ثلاثة اوجبة وصوم الشايب وصوم الاباحنة
 وصوم السفر والمريض اما الواجب فصيام شهر رمضان وصيام شهرين متتابعين

من انظر يوما من شهر رمضان على الاموال وصيام شهرين متتابعين في كل الخطا
 من لم يجد العشي واجب على الله عز وجل ومن ثلثي مؤنا سجد اخلا تحيرون
 رتبة مؤنة وذهب مسلمة الى اهله الا ان يجد في الالف من لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين وصيام شهرين متتابعين في كل سنة الف ليلة واجب لمن
 لم يجد العشي على الله والذين يظهرون من فسادهم ثم يعودون ثلثي الف تحيرون رتبة
 من ثلثي ان يماسوا لكم وعظمت بركة الله بما عملون خير من لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين وصيام ثلثي ايام في كل سنة البين لمن لم يجد الاطعام فاجب على
 عز وجل من لم يجد فصيام ثلثي ايام ذلك كانه اياما انكم اذا حلقتهم وصوم
 المتعة واجب على الله عز وجل من لم يجد فصيام ثلثي ايام في الحج وسبعة
 اذ رجعت فلك عشرة كاملة وصوم من الحائض على الراس واجب على الله عز وجل
 من كان منكم مريضا او يراعى من راسه فقل بنية من صيام احد ثلثي او ثلثين
 فصاحبها ياتي بالخيار ان صام ثلثا وصوم من له الصبي واجب على الله
 من ثلثه من ثلثي غير ان ثلثا من التمتع يحكم به واعدل منكم هذا بالكلية
 لو كان له طهارت مساكين او عدل ذلك صياما للهدى وبالاسرة وعلى ابن الصبي
 الزهرى يارزى او يندى كيف يكون على ذلك صياما على الارض فالصوم البعيد

فجملة ثم نقص تلك التهمة على البر ثم يقال ذلك البر اسواء ان يصوم كل نصف
 صاع يوما وصوم النذر واجب وصوم الاعكات واجب واما صوم الحرام فهو
 يوم الفطر ويوم الاضحية وثلاثة ايام من التشريق وصوم الشك امر ناهي عنها
 عندنا ان يصوم ما في شعبان ونيف من شعبان ينفر الى رجل صياما في يوم الذي
 يشك فيه الشك من ان يكون صام من شعبان يشك فيه ولا يشك ان يشك من
 شعبان فان كانت من شعبان كانت من شهر رمضان اجزاء عنه وان كان
 من شعبان لم يصرفه قال للزهري وكيف يجري يوم يقع طلوع من ربيعة
 فقال لئن رجلا صام يوما من شهر رمضان طلوعا وهو لا يدري ولا يعلم انه من
 شهر رمضان ثم علم بعد ذلك ان اجزاء عنه لان الفريضة انما تقع على اليوم بعينه
 يصوم الوصال حرام يصوم العمى حرام يصوم الدهر حرام وصوم نذر المعصية
 حرام واما الصوم الذي صاحبه فيه المنعار وصوم يوم الجمعة والنجس
 الاثني عشر يوم البقر وصوم سنة ايام من شوال بعد شهر رمضان في يوم من
 ويوم عاشوراء كل ذلك صاحبه فيه بالخير ان شاء صام وان شاء انشأ
 صوم الاذن فان المزايا لا الصوم طوعا الا بالاذن رجاء والعبد لا يصوم طوعا
 الا بالاذن صاحبه ثل رسول الله صلى الله عليه واله من نزل على يوم فلا يصوم

طوعا الا بالاذن واما صوم الناهي فهو يوم الصبي اذا راها في الصوم نكحها وليس
 بفرض وكذلك من اضطر لعلة من اول النهار ثم طوى بعد ذلك امره الا ان يشك
 يومه ناهيها وليس بفرض واما صوم الاباحة فمن الخلو شرب ناسيا او نقيا
 من غير عمد فكل اباح الله ذلك له واجزاء عنه صومه واما صوم السفر فله فرض
 فان العادة اختلفت فيه فقال قوم يصوم وقال قوم لا يصوم وقال قوم ان شاء
 صام وان شاء انشأ الفطر واما نحن فنقول ففطر في الحالين جميعا فان صام في السفر
 ففطر للمريض من قبله الفضا في ذلك لان الله عز وجل يقول فمن كان منكم مرضيا أو
على سفر فليعذره من ايام احصاها **باب رواية هلال شهر رمضان** واحده
 ان صام شهر رمضان بالرقبة والفطر بالرقبة وليس بالرقبة ولا التفتي
 للبر بالرقبة ان ثلث عشرة نفر ففطر فاقول واحده منهم هو زاهر ففطر تسعة
 فله رقة لانه اذا رآه واحدا وعشرة واذا ثلث عليه عدا فانه شعبان ثلثين
 فله يكون شهر رمضان تسعة وعشرين ويكون ثلثين ويصديه ما يصيبها
 الشهر من النقصان والتمام ولعلم انه لا يجوز التمسك في رقة لهلال دون
 محسنة بعلا علة التمسك به يجوز سيما انه رجاء على ان اذا كان من خارج
 المصر كان بالمصر علة فاحتجنا بما داه واجزاء من يوم مسلم الرقبة ولا يجوز

كان امره ما خرج حرد
 علة ان يشك

شهداء التسويات والجلال واعلم ان الحلال اذا غاب مثل الشفق فهو ليلة
 غاب بعد الشفق هو ليلة ثين واذا روى فيه ظلال الراس فهو ثلث ليل وقال
 ابو عبد الله عليه السلام قد يكون الحلال ليلة وثلث وليلة ونصف ليلة
 وثلاثين وليلة ثين لا شيء وهو السلك وروى اذا انطرب الحلال هو ليلة ثين واذا
 رابت الحلال من وسط النهار او اخره فاقم الصيام الى الليل وان غم بعد ثين
 ثم انطرب قال ابو عبد الله عليه السلام اذا ارى الحلال قبل الزوال فذلك اليوم
 من شهر رمضان فاذا رابت هلال شهر رمضان فاستقبل القبلة ولا تشرب
 وارفع يدك الى الله بياضك وتعالى وخاطب الحلال يقول بكي وزيك الله
 رب العالمين اللهم اهله علينا بالامن والابحان والسلام والسلام ^{والسلام}
 الى ما تحب وفرحني اللهم فان حضر شهر رمضان وقد ارضعت علينا صيامه
 واترت فيه الغران هذا للناس وبنات من الهدى والفرقان اللهم اعطنا
 صيامه وقيامه وقبيله ما وسئلنا من وسئلنا من وسئلنا من وسئلنا من
 وعابنا انك على كل شيء قدير يا ارحم الراحمين **باب يوم الهم الذي يشق**
فيه سئل امرؤ يوم ثين عن اليوم المشكوك فيه فقال لان اصوم يوما من
 شعبان احب الي من ان افطر يوما من شهر رمضان وقال ابو عبد الله عليه السلام

اذا صام الحلال اجب بعد شعبان وخمسين يوما وجم يوم سبطين وسئل عن
 السبيل من يوم يوم الشك فقال جنة فان كان من شعبان كان مطلقا وان
 كان من رمضان فهو يوم وثقت له وسئل عن يوم سبطين من شعبان ان
 شعبان فله كان شهر رمضان اخر يوم من شهر رمضان ان شهر شعبان كان
 وقع حلال الشك فقال صلى الله عليه وسلم عليه يوم ذلك اليوم وان اخر من شعبان انه
 من شهر رمضان فلا شيء عليه وسئل عن يوم الكبر ابن عمر فقال ان جعلت
 فاكربا على نفسي ان اصوم حتى يقوم الظلام عليه السلام فقال لا يصوم في السفر
 ولا العبد بن ولا ايام الفري ولا يوم الذي يشك فيه وسئل عن امرات العفر
 فقال ان السعة تطيق عليها اليومين والثالثة فاي يوم تصوم فقال انظر اليوم
 الذي صمت فيه في السنة الماضية فعاد منه خمسة ايام وجم يوم الخامس
 لال ابو الحسن عليه السلام يوم الاضي في اليوم الذي يصام فيه يوم عاشوراء
 اليوم الذي يعطى فيه **باب من فطر الصائم وما لا يقطر** واجنب
 فحرون خمسة اشياء يهبطك الاكل والشرب والجماع والارثاس في الماء و
 الكلب على الله ورسوله وعلى الائمة عليهم السلام ولا بأس بالعلكة في شهر
 رمضان للصائم والمفضل لذلك ان يثني صوما فخذ بالاحسن الموصى به عليه السلام

كل واحد من كل يوم مائة من طعام وسئل محمد بن مسلم ابا جعفر عليه السلام عن
 قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال لا يتبع الكسبي
 الذي باخذ ما عطش من قوله فان لم يستطيع فاطعام مسكين قال
 من مرض او عطش والذي يفتقر عن الصوم اذا لم يقدر على ما يقدر في
 قلبه عليه بنى **باب الوقت الذي يجب فيه** بالصوم اعلم
 ان الغلام يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه فان اطاق الى
 الفطن او بعده صام الى ذلك الوقت فاذا غلب عليه الجوع والعطش انظر اذا صار
 ثلثة ايام ولا اخذ بصوم الشهر كله وتعدى ان الغلام يؤخذ بالصيام ما بين
 اربعة عشر سنة الى خمسة عشر سنة الى ستة عشر سنة الا ان يمرض قبل
 ذلك وتعدى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال على العبي اذا احل الصيام
 وعلى المراه اذا احل الصيام واختار الا تكون مملوكه فانه ليس عليها اختيار الا ان
 تصيب ان تخبر وعلما بالصيام **باب شهر رجب في الصوم** في شهر رجب
 فافطر على حدة ما بينت ذلك الحد الذي يجب فيه التقصير في الصوم والصلوة في
 باب المسافر واعلم ان كل من وجب عليه التقصير في الصلوة في السفر فاعليه
 الاظهار وكل من وجب عليه الظاهر في الصلوة فاعليه الصيام في ايام ومضى تقصير

والذي يلهيه اتمام في الصلوة والصوم في السفر المكاني والكرى والسفقات
 والبر يخطوا راجع والمالك لانه علم وسامع الصبي اذا كان صبيدا يخطوا راجع
 فعليه الظاهر في الصلوة والاظهار في الصوم واذا كان صبيدا ما هو وبه على عياله
 فعليه التقصير في الصوم والصلوة واذا اصبحت المسافر في بلد ثم خرج فان شاء
 صام وان شاء افطر واذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل هو بالحب وان شاء صام
 وان شاء افطر وان شاء افطر وان شاء صام من قبل الزوال فله فطر وان خرج
 بعد الزوال فله ثم ودق ان خرج بعد الزوال فله فطر ولا يقض في ذلك اليوم واذا
 انظر للسفر فلا بأس ان ياتي اهله او جاريته ان شاء وقد روي فيه نحو وقال
 ابو الحسن عليه السلام ليس من ابرز الصوم في السفر ان صام الرجل وهو مريض
 فان كان فافطر ان رسول الله صلى الله عليه وآله بنى عن ذلك فعليه القضاء
 وان لم يكن فافطر ولا يبنى عليه وسئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج
 بشيء اسمه سبعة يومين او ثلثة فافطر ان كان في شهر رمضان فله فطر ثلاث
 ايام افضل بصوم او بشيء فافطر ان شاء الله فوضع الصوم منه فاشبهه
 رسول عن رجل ان سوي بشيء فافطر من منزله على سبع فخرج فان هواناها
 على الاثر اناها في بعض يوم وان ركب السفن لم يأتها في يوم فافطر في الركبة

الذي يرجع من يومه صوماً فيفطر صاحب السفن وإذا ارتد سقر أو دابة أو إنسان
 من صوم السنة شتاً صم ثلاثة أيام للشهر الذي رتب فيه الخروج منه فلا يموت
 في السفر شتاً من مرض ولا سنة ولا طمع إلا الصوم الذي ذكرته في ولا نبياً
 من صوم كفارة صوم الحرم وصوم كفارة الإحلال من الأحرار إن كان بلاذى
 من لاسه وصوم ثلاثة أيام لطلب حاجة عند غير النبي صلى الله عليه وآله
 وهو يوم الأربعاء والخميس والجمعة وصوم الأعشاق في المسجد الحرام وفي مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وآله أو مسجد الكوفة أو مسجد ملابن **باب**
نشأته رمضان وإذا ارتد ضامن رمضان كان شتاً صم ثلاثة شتاً بعداً
 فإن شتاً صم ثلاثة شتاً بعداً وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال
 صوم ثلاثة أيام ثم فطر وإذا قضيت صوم شهر رمضان كنت بالخيار في الانقطاع
 إلى زوال الشمس فإن اضطر بعد الزوال قبل أن تكفارة مثل ما على من اضطر
 في شهر رمضان وقد روي أن عليه إذا فطر بعد الزوال أطعم عشرة مساكين
 كل مسكين مدين طعام فإن لم يجد وعليه صوم يوم أو يومين وصام ثلاثة
 أيام كفارة لما فعل وإذا أصبح رجل وليس من شهره أن يصوم ثم بدله فله أن
 يصوم وسئل الصادق عليه السلام عن الصائم المنقطع فطره له الحاجة

فقال هو بالخيار ما بينه وبين العصر وإن مكث حتى العصر ثم بدله أن يصوم
 ولم يكن يرضى في ذلك فإني يصوم ذلك اليوم إن شاء وإذا مات رجل وعليه
 صوم شهر رمضان فلي وليه أن يفطر عنه وكذلك من فاته في السفر
 أو المرض إلا أن يكون مات في مرضه من قبل أن يصوم فلا يصح فطره إلا على وليه
 إذا كان كذلك وإذا كان الميت ولياً من الرجال أن يفطر عنه وإن
 لم يكن له ولي من الرجال ففطر عنه وليه من النساء ^{أو من} وإذا مات الرجل وفاته
 صوم شهر رمضان كله ولم يصمه إلا أن يترك عليه شهر رمضان فلي فطره
 إن صوم هذا الذي دخله وصم ومن الأول الحرام مبدئ من طعام
 ليس عليه الفضا إلا أن يكون صحيحاً من شهر رمضان فإن كان كذلك ولم
 يصم فليبدل أن يصوم من الأول الحرام مبدئ من طعام ويصوم الثاني فإذا صام
 الثاني فضا الأول بعد وإن فاته شهر رمضان حتى يدخل الشهر الثالث
 من مرضه فليبدل أن يصوم الذي دخله وصم ومن الأول الحرام مبدئ من طعام
 ويفطر الثاني وإذا طهرت المرأة من حائضها فليطعمها أو يبدلها يوم حائض
 ذلك الغسل إن كان عليها الفضا وإذا وجب على الرجل صوم شهر رمضان
 بعين فصام شهر أو لم يصم من الشهر الثاني شتاً فليطعمه أو يبدل صومه ولم

ولم يجر الشهر الاول الا ان يكون اضطر المرض فله ان يفتق على ما صام فان
 الله عليه فان صام شهر او صام من الشهر الثاني ما صام اضطر فعليه ان يفتق على
 ما صام **باب الرجل يطعم بالصبيا** من عليه ثمن شهر صلات اعلم ان الرجل
 ان يطعم الرجل وعليه ثمن من الفرض كذلك وجب في كل الاحاديث
باب الرجل يسلم وثمن ثمن شهر صلات سنن الصادق عليه السلام
 عن رجل اسلم في النفس من شهر صلات ما عليه من صلاته قال ليس عليه
 الا ما لم يفته وليس عليه ان يقضي ما في معنى **باب فضل الصبر** وثمن
ابن المؤمن من امن ان الله ان الله وما لا تكفه نصيبه
 على المستغفرين والشعيرين بالاسحار فليشعر احدكم ولو بشربة من ماء
 اضلل الشعر بالسوي والفر ومطلق كل الطعام والشراب الى ان يشفق من وقع
 الشعر في النار الى الله عليه والرفاء في اكل البحر على صيام العباد والذرة
 عند الصلوات على قيام الليل **باب الوقت الذي يجوز فيه الاطعام** اعلم انه
 لا حيل لك الاطعام اذ بدت لك ثلثة اشح وهي طلوع مغرب الشمس **باب**
فضل الصوم عليك بصيام اول يوم من وجب فانه يوم الذي يكتب فيه
 نوح في السجدة فمن معه من الجن والانس ان يصوموا ذلك وقتا

ابو جعفر عليه السلام من صام منكم ذلك اليوم باعادت عنه النار وصبر سنة
 فان صام سبعة ايام اختلفت عليه ابواب الجنان السبعة فان صام ثمانية ايام
 خلت له ابواب الجنان الثمانية ومن صام عشرة ايام اعطى ما يشاء ومن صام خمسة
 عشر يوما حصل له استغفار لعل ضد فترك ومن زاد زاد الله ومن صام يومين
 عشر في حجة كسبه صوم ثمانية عشر ومن صام الفصح كتب الله له يوم الدين
 من صام يوم سبعة وعشرين من رجب كان كفارة شهرين ومن صام يوم الصيام
 عبادة ونفسه يسبح وفي حجة وعشرين من رجب يثبت الله له كسبه
 عليه ولله من صام ذلك اليوم كان كفارة ثمان سنين وفي شح وعشرين من رجب
 الصلوات انزل الله الكعبة وهي اول رحمة نزلت من صام ذلك اليوم كان كفارة
 سبعين سنة وفي اول يوم من ذي الحجة ولد ابراهيم خليل الرحمن من صام ذلك
 اليوم كان كفارة ثمان سنين وفي شح من ذي الحجة انزلت نوحا داود عليه
 السلام من صام ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة وفي اول يوم من الحرم دعا
 ذكره ربه من صام ذلك اليوم استجاب له كما استجاب من ذكره با عليه السلام
 في عشرين من الحرم وهو يوم عاشوراء انزل الله ملائكة ومن صام عشرين من صفة
 نوح على الجودي وفيه غير موسى الخضر وفيه ملائكة من صام عليه السلام

وهذا صريح الله بولس من بطن الخوف وبه اجتمع اهل يوسف من الحب وبه تاب
 اهل على غير بولس وبه مثل ما وجدوا في صام ذلك اليوم غفر له ذنوب
 سبعين سنة وغفر له مكان عمله **باب الاعشاك** اعلم انه
 لا يجوز الاعشاك الا في خمسة مساجد في المسجد الحرام ومسجد النول صلى الله
 عليه واله ومسجد الكوفة ومسجد مدين ومسجد البصرة والعلامة وفي ذلك
 ان لا يمسك الا في مسجد جمع بين ايام ذلك وتخرج النبي صلى الله عليه واله بكلمة
 الحمد لله واسم المؤمنين عليه السلام في هذه المساجد ولا يكون الاعشاك
 الا بصيام والاعشاك ان يخرج الى الجمعة والى قضاء الحاجة ودعى الاعشاك
 في مسجد صلى فيه الجمعة بامام وحظيرة وان مرض المنيك فله ان يرجع الى
 اهله وليس عليه قضاء ودعى ان اعشاك في العشر من شهر رمضان فقد نجى
 وعمرته **باب الفطرة او زكاة الفطرة** عن نفسك وعن كل من حولك
 من صغير وكبير وعبد ذكرك وانتي صاعا من ثمر او صاعا من زيت او صاعا من
 بر او صاعا من شعير وانضلت ذلك الغر ولا باس ان تدفع بمشاهه ذهب او فداء
 ولا باس ان تدفع عن نفسك وعن من حولك الى واحد ولا يجوز ان تدفع ما بين
 واحدا الى اثنين وان كان لك ملوك مسلم او ذمي فادفع عنه الفطرة ذلك ذلك

مؤلفه من الفطرة قبل الزوال فادفع عنه الفطرة وان ولد بعد الزوال فلا فطرة عليه
 وكذلك اذا اسلم الرجل قبل الزوال وصعد فغسل هذا ولا باس بالخروج الفطرة في
 اول يوم من شهر رمضان الى اخره وهي زكاة الى ان تسلي العبد في الحج جهنا بعد
 الصلوة في صفة فادفع عنه الفطرة وانضلت هذا الحريم من شهر رمضان وروى انه يخرج من
 كل ناس نصف صاع من خطاة او شعير وليس الخصال صدقة الفطرة فان لم
 صلب الله عليه السلام من المسجد الحرام والشعير يخرج منه الفصح والثلث و
 العشر والذرة نصف صاع من ذلك كله ولما روي في السر والربيب ان من صاع
 وليس على من باخذ الزكاة صدقة الفطرة فان خرج الرجل فطرة وصلى لها حتى
 يحلها اهلا فطيت فان خرج من ثمانية فادفع في الاخرة من لها حتى
 انزلها الى اربابها وكفى محمد بن القاسم بن الفضل الى الحسن الرضا عليه السلام
 بساكن من الوصى زكاة الفطرة على الدنيا اذا كان لم يملك فكتب صلى الله عليه
 لا زكاة على من **باب الحج** اعلم ان الحج على ثلاثة اقسام **الاول** فادفع
 الحج وشعير بالقرية الى الحج وليس له مكة وحاجته بالالا ان كان ولا زاد وليس له
 الشعير الى الحج لان الله عز وجل يقول فمن منع بالقرية الى الحج فما استيسر من الهدي
 ثم ذل ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وحد حاضري المسجد الحرام

اهل مكة وجعلهم اسقى ثابته واربعين سبلا وصرح كان حار جاعا من هذا الحد فلا
 يخرج الامم منها بالعرفه الى الحج ولا جعل الله غيره فاذ اذن لخرج الى الحج فخرج الملك
 حصل ركنين وجعل الله كبرك وصل على النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم فقال اللهم اني
 استودعك بين نفسي وعلي واهلي وولدي وجيران واهل جزائي الشهاد
 مشوا الغائب وجميع ما خلفت به على الله لاجلنا في كفلك ونبعتك وعزك و
 عبادك عن جارك وجعل ثباتك واستمع عائدك ولا اله غيرك فوكلت على النبي
 الذي لا يوتى المحامده الا انه لم يخذ صاحب ولا ولد ولا ولي له شراب في
 الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبير الله اكبر كبير والحمد لله كبريا
 سبحان الله بكرة واصبلا فذا خرجت من منزلك فقل بسم الله الرحمن الرحيم
 لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم اني اعوذ بك من فقراء السفراء وكأ
 المشايخ وسوء النظر في الامل والمال والولد اللهم اني استلك في سفرى هذا
 السوء طالعنا بامر ربك عني اللهم اطلعني بعدد ومشفق واصحبني
 اخافني في اهل بخر فذا اسويبت على راحلتك واسوي بك محملك فقل
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الا سلام وعلى العزرا ومن علينا بيمينك صلى الله عليه
 وآله سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين واننا الى ربنا لما مطعون

والحمد لله رب العالمين اللهم انك اعطيتني الفطن والمشتعان على الامر والادب فقل
 احدا لمواظبات التي وضعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه وثق لاهل
 العبادات من المنازل لاهل البين بليل ولا لاهل الشام المبعوث وهي الجحيم ولا لاهل
 للمبعوث والقلعة وهي صيد البعير ولا لاهل العراق العقيق واول العقيق السليخ
 ووسطه عمره واهله وان عرفت ولا لاهل العراق التي فان عرفت ولا لاهل الاحرام
 الاخر وثق الامم بملته واوله افضل ولا يات في غسل والبر في احرامك فلا
 نفع لاسك بعد الغسل ولا نفع لعلامة الطيب ولا بأس بان يحرم في قوله
 وثق بملته المظان فان احرم في دير الغريضة فهو افضل فان لم يكن وثق
 المكنية صلب ركني الاحرام وفرائض في الامم احمد وقل هو الله احد وفي
 الشايدة الحمد وقل يا ايها العالمون وان كانت في وقت صلوكم في يصل
 ركني الاحرام مثل الغريضة ثم صلي الغريضة فمريم في ديرها يكون افضل فذا فرغ
 من صلواتك فاحمد الله واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله وعلى
 آله وسلم اني استلك ان يحتاجني من استجاب للنداء من بعدك وابيع امرك وان
 صلبك في بضعك لا وافي الاما وبقيت ولا اخذ الاما فطقت اللهم اني اريد
 ما امرت به المنع بالعرفه الى الحج على كذا باب وسند ببيتك صلواتك عليه وآله

فان عزم من طاعتك فحسبني غلقت حيث جئتني اعدوك الا في ذلك على العلم
 ان لم تكن بحجة معتزلة احرم لك شرفي وبشرى ونحوي وعضاي ونحوي
 من النسب والطبقة حتى بل لك نعيمك الكريم والادار الاخرة ويجوز لك ان تقول
 هذا مني واحده حتى يحرم ثم ثم فمن حينئذ في اسواقك الارض لا كما كنت
 ام ما شئت فقل لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان لم تجد النعمة ان
 فذلك لا شريك لك لبيك هذه الاربعه مفرجات ثم تقول لبيك في المعارج
 لبيك لبيك سيدي والاعاد اليك لبيك لبيك ولها الى دار السلام لبيك
 لبيك غفار الذنوب لبيك لبيك مرهوب يا ارحم الراحمين لبيك لبيك الخالق
 لبيك لبيك ذا النور والفضل الحسن الجليل لبيك لبيك كشاف الكرم العظام
 لبيك لبيك عبدك عبدك لبيك لبيك يا اكرم لبيك الغريب البائس
 بجهد سلكي قد علمته والى لبيك لبيك بحجة معتزلة معانيك لبيك هذه سعاده
 عظمى للشيخ لبيك لبيك ثامنا والاعاد اعلمك لبيك تقول هذه في بر كل سعاده
 مكتوبه او لا تسمع من بعض بك بغيرك اهلون شرف او هبط وانها ان لم يثبت
 راكبا او استغفلت من مساكنك او كبرت انزلت وبالا اعداد وان زككت بعض
 الشايبة فلا يصح ان تعذر انما الفضل واكرم من ذي المعارج ولا بأس ان تلهن حيث ^{يد}

في الحجة ايمان ^{كراهة الشك}
 ان علم من هو الحاد والنبض وسجله البيان وبأى وجه شئت اذا لم يكن في صياك
 او غير ذلك عقران او قد من قبل ان تغسل الا حرام ولا يجوز ان يا احرارك السنة
 في الا حرام فكلهم الاغفار واخذ الشكوب وعلق العانة واذا اغتسل الرجل بالماء
 لغيره وليس من بين ثم نام قبل ان يحرم فله اعادة الغسل فمن اغتسل على اعادة
 الغسل وان لم يثبت ثوبا من قبل ان يثلي فانزعه من فوق واحده الغسل ولا يثلي
 عليه وان لم يثله بعد ما يثلي فانزعه من اسفل فغسلت ثم شاة وان
 كنت جاهلا فلا يثلي عليك ولا بأس ان يمسح رأسك بماء اذا اغتسلت الا
 حرام واعلم ان غسل لبيك بجزءك بجزءك وغسل بجزءك بجزءك
 لا بأس بالرجل ان يغسل بجزءك بجزءك واثنى في احرارك الكذب واليمين والكاذبة
 والعاصية وهو الجاهل العاقل الصالح والجاهل الا واقعه وبلي واقعه فان جاز
 من اوبر من وانته صاوفي فاذ يثلي عليك فان جازت له في كاذبا فغسلت دم شاة
 فان جازت مرثون كاذبا فغسلت دم بقره فان جازت ثلث مرثون كاذبا فغسلت بدم
 نسيوان الكلابية سقراطه منه والوقت الجماع فان جامعته وانته محرم في الفرج
 فغسلت بدمه ولحم من ثوبه يجبان تغرق بطنك وبين اهلك حتى تغسلها
 الناسك ثم يجتمع فان اخذ ثوبا على طرفي يمين ^{يمين} الذي كذا اخذ ثابته عام

اوله يفرق بينكما وعلى المرأة ان اجعل الرجل بدنه فذلك كراهيها ان يمسها
 ولا يمسها المرأة حتى فان كان جماعك دون الفرج ضحكك بدنه فليس عليك
 الحج من قابل وان وقعت على اهلك بعد انعقد الاصرام ومثل ان يلقى فليس
 عليك حتى واغتسل النبي صلى الله عليه واله بغير الحلي في الاصرام وصلى ثم
 قال ها انا ما عندكم من محرم الصيد فاني محظون فكل ما مبدل ان يحرم وان
 كان معلوم ولذلك ما عرفت مبدل ان يحرم فان كان تنقطع احرامها ولو انما
 ان احببت ووضع من النساء انما الاحكام والالتفات والسقي بين الصفا والبراءة
 وقول الكعبة واستلام الحجر الاسود ولا يباس ان يلقى وانما على غير ملو وعلى الاحكام
 ولا يباس ان يحرم في ثوب له علم وكل ثوب سبلي فيه فلا يباس ان يحرم فيه فان كان
 عندك ثوب مصبوعا بالزعفران واحببت ان تحرم فيه فاعسله حتى يذهب بجمه
 وتذهب الى السباح ثم احرم فيه ولا يباس ان يحرم في ثوب مصبوع بغير ذلك
 ثوبك حيا به وان حرم فلا تلبسه حتى تمسكه واحرامك تام فلا يباس ان تحرم
 في جيبه سداها ابراهيم ويحذروا من ان يتركوا ما في الاصرام ولا يباس ان يتركوا ما في
 منها ولا يباس ان تلبس العطر المسك والشرذة وان حرم وانما كراهي الثوبين عليه السلام
 ذلك مخافة نهوه عليه الجاهل واما الفقير فلا يباس ان يلبسه فان اضطررت

الجمعة من الاول

لللبس الدنيا وان حرم ولم يجدوا باعينه فالتبسه مطلقا ولا يدخل يدك في ثوبك
 الغيا وان لبت في امر لمك ثوبا لا يصلح لبدنه فلبس واحد غسلك وان لبت
 منها فاشغوا من حبه من تحت ثوبك ولا يباس ان يلبس المحرم الجوارح
 انما هي اذا اضطر اليها ويكره ان ينام المحرم على الفراش الاسفر والمرفعة ولا يباس
 ان يلبس المحرم السلاح الخفاف ولا يجوز ان يحرم في السلم ولا يباس المحرم ان يلبس
 مع ثوبه عشاء من يلبس ان او كس حتى يبدل في ولا يباس ان يحرم في ثوب فيه
 حرمه المرأة تلبس ما انت من الثياب غير الصور والفتايات ويكره الثياب ولا
 يباس ان تسدل الثوب على وجهي الا طرف الاثني فذلك عابسر ولا يلبس المحرم الحلي
 الا الثياب للصيغة الاصبغا الا يرفع وان ترفعها رجل استوفى من ثوبها ولا تستر
 بهاها من الشمس ولا يباس ان تلبس الخنز والفرا ولا يباس ان تلبس المرأة القيصون
 عليها والذهب والبلع واللبس المسك والخفافين ولا تستلم ولا يباس ان تحرم في الذهب
 والفضة ولا يباس ان تستدل الثوب على وجهها من اعلاه الى اخرها اذا كانت راكبة
 وتلبس السراويل وهي حرة لا يباس في ذلك الشر ولا يجوز المرأة ان تنقب لان
 احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في راسه وياك ان تشر شيئا من الطيب
 ان حرمه ولا من الدهن واصك على اتقان من البرج الطيبة ولا تسلك عليه

الفتا من سريته

البرج المتلثة فانه لا ينبغي المحرم ان يتلذذ به مع طيبه وانما الطبيب في ذلك من ان
 يشي من ذلك فليعلم العسل واليخس في الصيد في بعد ما سمع وانما حرم من
 الطبيب اربعة اشياء المسك والعنبر والزعفران والورد غير انه يكره المحرم الاكل
 الطبية الا للضرورة الى الزيت وبشبهه ولا يباح ان يتلذذ به وان اكلت زعفرانها
 وانت محرم اطعام غيره طيب فليعلم دم سقاء وان كنت ناسيا فاستغفر الله
 ثبت اليه ولا يبيح عليك وكل من اكل طعاما لا ينبغي له اكله وهو محرم ساهبا او
 ناسيا فلا يبيح عليه ومن فعله مثله انفعله دم ذكرناه فلا يباح ان تنم الا اذا
 والاصوم والخرق والشيخ وشباهه وانت محرم وان اكلت خبثا فبشرط
 حتى شبع منه وانت محرم فانه لا يخرج من مساكن وان اردت الخروج من مكان
 فاجع يدك من ان تصلي فيه فيكون كفارة لذلك ولما اكل عليك في الصلاة
 ما لا تعلم روى عن اسمعيل بن جابر انه عرضت له يبيع في وجهه من علة اصابته
 وهو محرم فقال لا يبيع الله عليه السلام ان الطبيب يبيع في وجهه من علة اصابته
 فيه مسلما لا يستعصم به ولا ينظر في الزاوة وانت محرم فانه من الزينة ولا يباح ان
 يكتحل المحرم اذا كان زينا يكتحل به فيه طيب ولا يباح ان يكتحل بصبر للبريد ^{غير}
 ولا يورس روى انه لا يباح للزنا ان يكتحل بالاكل الاكل السود لا يباح ان

المحرم اذا اطاق على نفسه ولا يباح فقاه وانما خرجت بالحرم مروج فلا يباح ان
 يتلذذ به بل يباح فيه زعفران اذا كان ينجح الادوية غالبية على الزعفران والا كان ينجح
 الزعفران غالبية على الدواء فلا يجوز ان يتلذذ به ولا يباح ان يمسح المحرم الدليل ^{بسط}
 عليه بخرقة وكان ذلك اذا كانت به شجوة او كانت في خاك فخرج فلا يباح ان يتلذذ بها
 ويصبر ما يخرج منه واذا اذى المحرم حرمه فلا يباح ان يفعله ولا يجوز المحرم ان يركب
 في القبة الا ان يكون مريضا او اما النساء فلا يباح ان تخطل للزنا وهي محرمة ولا
 يباح ان يعزب على المحرم الطلال ويصدق به لكل يوم ولا يباح ان تضرب القبة
 على النساء والصبيان وهم محرمون ولا يمسح المحرم في الماء ولا الصابم ولا يباح
 ان يطلل المحرم على شجوة اذا كانت به شجوة او خاف المصل فذا اصابته الشمس
 نادى به فلا يباح ان يشار بطرف ثوبه جام يصيب راسه وروى لا ينفعل المحرم
 من انه لم يخر ولا يباح ان يشي تحت ظل الحمل فلا يباح ان يضع ذراعيه على عجله
 من حر الشمس واذا غفل المحرم راسه ساهبا او ناسيا لم يباح في الشنع ^{له} ولا يباح للبريد
 عليه يبيح ولا يباح ان ينام المحرم على عجله وهو على الحلة ولا يباح ان
 يمسح وجهه من الرضى متعللا وسئل ابو بصير عليه السلام ما الفرق بين القسط
وبين ظل الحمل فقال لا ينبغي ان تستظل في ظل الحمل والفرق بينهما ان الملائكة تستظل

في شهر رمضان فتفتي الصيام ولا تفتي الصلوة **قال مستفتي هذا الكتاب**
عنه ان السكك لا تفسد ولا يابس المحرم ان يلبس المحرم ان يلبس على بيته المنطقة
 التي فيها تقف ولا يابس ان يلبس العمامة على بيته ولا يابس في الصلاة ولا يابس ان
 يضع المحرم عصاه الفريضة على راسه اذا استسقى ولا يجوز للصوم ان يعقد الزاوية في نفسه
 وانما تتركها في نفسه في كل اصبح مائة فان هو لم يتركها فليس عليه شيء من طعام
 انما يلبس به في جليبه جوارحه في مجلس واحد مائة وان كان فعله في جليبه في غيره
 مكان وان كان جوارحه لا تلبسها او ساهاها فلا يفسد عليه ويستل او يفسد عليه السلام
 عن طهره فلو انظره او ينكره بعضه او يتركه في ذلك فلا يفسد منها شيئا من الطعام
 وان كانت ثوبه في نفسه او لم يلح مكانه على طهره في نفسه من طعامه وانما تتركها في
 ابطه بعد الاحرام فعليه دم وقر رسول الله صلى الله عليه واله على كعب بن عجرة
 والفعل ينشأ من راسه وهو محرم فقال له ابو ذر بك هو انك قال نعم فانك تتركها
 الالهة فمن كان منكم مريضاً او به اذى من راسه فقد نذر من صيامه او صلاته او سلك
 قاصره رسول الله صلى الله عليه واله ان يحلق راسه ويجعل الصيام ثلاثة ايام والصلوة على
 سبعة مساكن لكل سكران مائة والفنك مائة وكل شيء في الطرائف بالنظر او الصلوة
 فيه بالحياء فانما يفسد المحرم بغيره من غير ما شعره او نكثت في نفسه ان يفسد

كفهن من طعامه واذا حكت راسك فحكه مكانه في راسك بالانكاف
 ولكن باطل في الاصابع والمخمر في عنقه الدواب كلها الا الفلانة في مناس حبيبه
 وان احب ان يحول فلا من مكان الى مكان فلا يصح وثلث الصلوة عليها السلام بخور
 للصوم ان يحل راسه او يفسد بالمال فالحل يحل راسه ما لم يفسد في راسه ولا
 يابس ان يفسد في الماء ويصحب على راسه ما لم يكن ملبساً فان كان ملبساً فلا يفسد على
 راسه الماء والامن احكامه وثلث ابن سنان ابا عبد الله عليه السلام فقال ان وجد
 على فراشه او على امره حرام او ناسي فليحرمه في كل يوم صغره او كبره او غيرها
 ولا يارسن ما جعل المحرم الحرام ولكن لا يرسنك وليس للمؤمن ان يبيع ولا يزوج عسلاً
 فان يبيع او يزوج ففروجه باطل فان ملك رجل يبيع امراته وهو محرم فبطل بيعه
 فعليه ان يحل بيته لها ولا يرسنك بيته فاذا حل خطبها ان شاء فان شاء
 اهلها تزوجوه وان شاءوا لم يزوجوه واذا تزوج المحرم امراته فزوجه باطلها المحرم
 كان دخلها فان زوجه باطل على امراته وكانا محرمين فان كانا جاهلين بغيرها
 شيء وان كانا عاقلين فبطل كل واحد منهما مائة وان اسكرهما فعليه بالامتنان
 للبر عليهما يعني وثلث ابن مسعود ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع امراته
 بغيرها ففروجه باطل فلو كانا جاهلين او مستهينين ففروجه باطل او يبيع امرته

عليه عليه دم شاة غير ميلة وان يعنى شاة فليس عليه شاة وان امكن اوله بين
 شاة ابو بصير عن رجل قال سمعته وهو يحرم قال عليه جزاء ذكوات فقال لا يملك
 فقال لا ينفى لاصحابه ان يجعل له ولا ينفى فاعليه حجة وان نظر حرم الى حرم له
 فانزل عليه جزاء او يتركه وان لم يتركه فمساة وان نظر الحرم الى المنة فمساة
 فليس عليه شاة فان لم يمس عليه دم شاة فان ثلها فليس عليه شاة وان لم يمس
 ناسبا فلا ينفى عليه وانما هو من ذنن اكل في شاة بمسان وهو ناس وستر الى
 بصير ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يحرم نظر الى ساق امرأة اولادها فان
 فقال ان كان من سر عليه بدنة وان كان وسطا فليس عليه بقر وان كان طيرا
 فليس عليه شاة وقال ان لم يجعل عليه هذا لانه امكن ولكن جعله عليه لا
 نظر الى الجمل ومن واهم لم يملكه دون المنة فلهذا وجب ان ياتي المنة فلهذا فليس عليه
 من قابل والفتاة اذا احصر فمساة شاة فقال جاني حيث جيتني فلا يبعث
 حبة به ولا يجمع من ليل كان يبعث في مثل ما خرج منه ولا يجمع حتى يبيع المنة
 حكمة فانما يبيع الطير بحكمة احل وانصرف الى حكمة فلهذا لا يجمع من ذبل والحصول
 والمصطفي يذبحان بدنتهما في المكان الذي يعطيان منه وقد نقل رسول الله
 صلى الله عليه واله ذلك يوم الخديبية في حين رد المشركين بدنتهم وايقوا ان

بالجوه ما يقع البخر فانه ينفث فانه وقال ابو عبد الله عليه السلام المحصول
 غير المحصول وهو المربى والمصدور والذبيحة فانه ينفث في عماره واداره
 صلى الله عليه واله ليس من مخرج المصدور ويجوز له النساء والمصنوع لا يجزى
 ساجدة ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يسر في الحج قال فليبع عليه انا
 كان مع اصحابه فلهذا ان يبيع الطير حمله مثله ان كان في حج وان كان
 في غيره فخره بكمه وانما عليه ان يبيعهم لذلك وما اذا كان في ذلك اليوم فلهذا في ان
 اخلفوا في بيعها ولم يبيعوا النساء اقله فان احرم في ان يبيع الدواب كلها الا الا
 والغرب والغارة فماذا الفان فانما هي المسماة وتخرى على اهل البيت العتيق
 وانما الغريب فان يبيع عليه السلام مديان الى حجر فليس عليه الغريب فقال
 لعنه الله لا تزدني بركا ولا فاجر ولا حيلة اذا اراد انك فتمسك فان لم تزد ذلك فلا
 تزد هذا والكتاب العتق والشيع اذا اراد انك فتمسك وان لم تزد ذلك فلا تزد هذا والاشتر
 الصلوة فتمسك على كمال وارم الغراب وميا والجدى على ظهر بعوض والذئبة انما
 الارض فتمسك فتمسك ومن عمن ان يبيع فتمسك منه فان ابا فتمسك ان استطعت
 وان عرفت انك لم تزد من اشترى منهم ولا يباس ان يبيع الحرم الا بالبيع
 والقيم وكل ما لم يبع من الطير ولا يبيع السبيل في الحرم وان سبيل في الحرم فان

الحلاله كذا في غيره

اصحاب الحرم عاملة في حش فعلية بل نه فان لم يقبل عليها العلم سبب
 سكتنا فان لم يقبل على ما يقبل في فلبس ثمانية عشر يوما وان اصاب بشيء
 فعلية بغيره فان لم يقبل فلبس سبب سكتنا فان لم يقبل فلبس تسعة ايام
 فان اصاب بغيرها فلبس ثمانية فان لم يقبل فلبس ايام عشرة ساكن فان لم
 يقبل فلبس ايام ثلثة ايام فان روى طبيا فاصاب به نزع منها فان كان
 بشيء عليها وروى فلبس عليه بشي وان كان ذهب على وجهه لا بد روى ما صنع
 فعلية فذاته لا تسلا بد روى ما صنع لعله هلك وان فعل ذلك فعلية فذاته
 انما في القبل والاربعة ساءه والا وجب على الرجل بذنه في مكانه وله
 يجيدها فلبس سبع ساءه فان لم يقبل فاصام ثمانية عشر يوما كذا في قوله اذا
 مثل الحرم فعاملة فلبس بل نه فان لم يقبل فاصام سبب سكتنا فان كان بغيره
 السبب اكثر من ايام سبب سكتنا فان مثل حمله من حرم الحرم فلبس ثمانية
 فان مثلها في الحرم هي حلال فعلية ثمانية وان مثل من نزع الحرم فعلية حلال
 نعم وان اصاب خطاه فلبس حمل فلبس من اللين وروى من الشجر واذا اصاب الحرم
 بغير عام فخرج عن كل بغيره ساءه فعلية صيام ثلاثة ايام فان لم يقبل فاطلعه
 عشرة ساكن واذا روى بغير عام ففعل فخر او حرم حرم فعلية ان روى الحن من

لم يزل على عام سبب سكتنا

الاثر بل نه روى البهي فالخ وسلم على فخرج كان الشاي هذا بالغ الكعبه فان روى
 بغير طلاء ففعل فعلية ان روى الحن من الغنم في حال البهي كما روى الحن في
 عذره البهي من الابل وما طلائه وعلاه بغيره وان شحرم فعلية فذاته وان علم
 ليس ذاه بشي انبته وان شحرم فعلية وان شحرم في حنك ولا في حنك الا الصبي فان
 عليك فيه الصلح بالجملة كان او فكل فان اصابته وان حلال في الحرم فعلية
 الصلح صاعقا وان مثل علم او ان شحرم في غير الحرم فعلية دم ساءه وليس
 عليك فيه لانه ليس في الحرم فان اشترى رجل بغيره بغير عام ففعل الحرم فعلى
 الحرم البهي فلبس كل بغيره درهم وعلى الحرم لكل بغيره ساءه وفي قوله درهم
 اذا اصابها الحن في الفرج نصف درهم وفي البهي ربع درهم فان اصاب رجل سببا
 فاقبيل حرم ما لا يجوز ان ياكل منه فاذا اصاب الحرم بالصلب بغيره فاكل الصلح
 وبغيره واذا مثل الحرم بالصلب فعلية جزاءه وبشده بالصلب على سكتين
 ففعل فعلية الصلح الحن لم يكن عليه جزاءه وبغيره الله منق الاخرة وهو في الله
 عز وجل ومن عاد ففعل الله منه ولا بأس ان يصب الحرم السكك واكل طرية
 والحله ونه قد فان مثل جزاءه فعلية ثلثة وقرن حن من جزاءه فان كان كثيرا
 فعلية دم ساءه ومن بغيره فعلية السلام على قوم انما روى حن من جزاءه حن

فقل سبحان الله وانتم حرمت ما لو اننا هو صعد البحر فشا لطم او سوط في الماء فان شغل
 غطاه فقل عليه ان يفسد في كنف من طعام وان شغل في بنو راحطة فلا يثني عليه و
 ان كان غدا فقل عليه ان يفسد في كنف من طعام فان اصاب الحر صيدا احاد جاس
 الحر فقل عليه ثم ادخله الحر صيدا او جاز له ان يعلل على فلا يباس ان اكل الفل
 على الذوا صاب وقل الصادق عليه السلام عن الحر يصيب الصبي فقل عليه
 بطونه او يطرده فان انا يكون عليه ذلك اخر مثل فاني يبيع به فان بدله
 وكل من وجب عليه ذلك يثني اصابه وهو حر من كان حار جاحظ هذه الذرة
 بحبس عليه عني وان كان معتق اخره بكلمة بئس الله الكمين فان مثل الحر من
 من غير الحر فقل عليه حل وليس عليه غيره لا لابس في الحر ولبس في الغدا ان
 شاء في منزله بكملة وان شاء بالحر فقه بين الصفاء والمروءة فرب من يبيع حقا
 وهو معروف فاذا بلغ الحر فاعش من بين موت لو من فج وان اغفلت
 موضعك فلا يباس فاذا انظر الى الموت مكنه فاطع النكبة وحدها عبدة الله
 ان يحذرها ومن احسن على طريق الدنيا فقل النكبة اذا انظر الى عرش مكنه على
 نكوى عليك بالنكبة والخليل والحديد والبرج والصلوة على النبي
 صلى الله عليه واله فاذا اردت ان تدخل المجلس فادخل من باب بني شيبان بالكمية

الحج بالانوار

والوقار وان شغاني فانه من دخله يحشوع غفر له وقل وانث على باب المسجد
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته بسم الله ومن الله وما شاء الله
 والسلام على نبينا الله ورسوله والسلام على رسول الله صلى الله عليه واله
 والسلام على ارحمهم والحمد لله رب العالمين فاذا دخلت المسجد فانظر الى الكعبة وقل
 الحمد لله الذي عطفك وشركك وكرهك وجعلك شايبة للناس واسنا صابرا
 هدى العالمين **ثم ارفع يداك وتكلم** اللهم اني اسئلك في معنى هذا
 في اول من اسكن من قبل النبي وبني بجاء من عن خطي في وتقع عني وندى الحجاب
 لغني بينك وبين امر الله اني اسئلك ان هذا بينك الذي احرام حبله شايبة للناس
 وارثا صابرا كاهل في المالكين ثم انقل الى الحجر الاسود وارفع يداك واجلسه
 واثن عليه وصلى على النبي صلى الله عليه واله وسلم واسئلك ان يقبله منك
 ثم اسلم الحجر ^{والله} ثم ادخل عليه فاحمد بركه العيون وبكها فان لم تقبله فاش
 اليه بركه وقل اللهم اني ارجو اني اراها في عاقله الله الشهداء بالمواودة
 اسئلك باقته وكرمه بالحب والطاعة والاذن والعزي وعبادة الشايعين
 وعبادة الاوثان وعبادة كل قد يلقى من دون الله فان لم تسمع ان تغفر هذا
 فله فبعضه وتقول وانث في طوانك اللهم اني اسئلك باحسن الذي يثني به

على طلال الماء كما ينبغي به على جلد الارض واستلكت يا سنان الخبز من المكنون عندك
 واستلكت يا سنان الذي جعلته العرش واستلكت يا سنان الذي جعلته ايامهم تلك
 واستلكت يا سنان الذي دعا له موسى من حجاب الطور والابن فاسجيت له والبيت
 عليك محبة مني واستلكت يا سنان الذي غفر لي خطيئتي صلى الله عليه واله عاقلة
 من ذنبه وما نأتم ولما جعله فقلت ان تفعل بي كذا وكذا ففعلت ما بالفتنة
 فعلت اللهم اغفر لي من النار وادع عني شره فلا العيب والهم وشره
 والافس فانا ببيت الركن الهادي والقرية وصل على النبي صلى الله عليه واله الذي هو
 وقيل بين هذا الركن والركن الذي بين الحجر رتبة اثنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
 وثنا برحمتك عذاب النار فاذكرك في الشجرة السابع فتم بالمسحاة ونظروا يا سنان
 الكعبة وهي من حجر الكعبة فالي الركن الهادي بحذاء باب الكعبة والبعد يدك على البيت
 والصق خذك ويطنك بالبيت ثم قل اللهم البني بيتك والصديق عبدك وهذا
 مقام العائذ بك من النار ثم اسلم الركن الهادي ثم اسلم الركن الذي فيه الحجر واختم
 به وقل اللهم اغفر لي ما فعلتني ويارك فيما اذنني انك على كل شيء قدير فقلت
 مقام ابراهيم عليه السلام فصل كعبته واخرها فيها الحمد وقل يا ايتها العائذون
 وقل هو الله احد ثم تشهد ثم احل الله واثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه واله

ورسله

والواستلكت ان يفتل منك فها ان الركنان هما الركنان ليس بركن لك ان
 تضلها في اقل الساعات شئت عند طلوع الشمس او عند غروبها ما لم يكن وقت
 صلوة مكتوبة وان دخل عليك وقت صلوة مكتوبة فادخلها ثم تغفر خطيئتك
 ففتلها او تستلها او ترمي اليه فلا يقد لك من ذلك فان قلت ان شرب من
 ماء زمزم مثل ان تخرج الى الصفا فقل وتقول حين شربا اللهم اعط عظماء
 نفعنا ورزقنا وسعنا وشفا من كل داء وبهم انك فادور يا رب العالمين ثم اخرج
 الى الصفا وسم على حصى تسفل تسفل الى البيت وتسفل الركن الذي فيه الحجر
 الاسود واحدا فمدا ان عليه مثل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير فقلت مرات ثم اخذ من الصفا واثبت كاشف
 عن ظهره ونظر الى باب العنق يا من امرنا بالعنق يا من يحيا العنق يا من يثبت على
 العنق يا من هو اولى بالعنق العنق العنق ثم اخذ ما شيا وعليك السكينة
 والوفاء حتى تاتي الملائكة وهي طرف المسحوقين ذلك واسع ملازم جليل بسم الله
 واذكرا كبر اللهم اغفر وارحم وتجاوز عما علمت انك انت الاعز الاكرم حتى تجوز ثلثي
 الصفا وتقول انا حيا وزيت المسحوقين باذا الحق والفضل والكرم واحمد الله العفو المغفر
 فترمي بالثلاثين الذي في الاذن ثم امس وعليك السكينة والوفاء حتى تاتي

المروءة ففعلوا بغيرها حتى يبلوا في البيت واضع عليها من كل ما عرفت على الصفاة
 المنيب حتى إذا كان العطارين فمع صلاه من حياك الى المساء الاولى التي في العشاء وكلفت
 ببيتها سبعة اشوا طينيل بالصفاة ونظم بالمروءة ثم قصر من راسك من جوانبه ومن حيايك
 وحذ من شاربك وقلم الخفايك وابو من الحيايك ثم اغسل في ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت الحيايك
 من كل شيء احسن من صفاة البيت فلو عا ما شئت فان عرفت في البيت والصفاة
 والمروءة وقد عرفت ثم عرفت ففعلت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 وما عرفت في ان عرفت ففعلت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 فان شئ المنع الذي قصر حتى يبلوا في البيت فان عرفت في البيت والصفاة وان
 عرفت في البيت والصفاة وهو منقوع ففعلت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 فان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة
 فاحل في ان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة
 الحج على ان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة
 يوم اخر اقر الوصي على راسه حين يريد ان يعلق وروى ان احل المنع راسه
 فليس عليه حتى ان كان جاهلا او ناسبا وان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة
 يوم ما سنا فليس عليه في مثل ذلك بعد ان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة

عليه وما جهر فيه من سئل رجل يا عبد الله عليه السلام فقال اني لما اخطيت في
 العرف اني كنت اهل ولا اقص في اهلك بل في ذلك فقال اني لما اردت ذلك منها ولكن
 قصر في ان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة
 اخطت منك عليك بذكر ولا يبر عليك حتى وان ذلك في ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 ففعلت الصلوة ما دمت محرما فاذا دخلت الحرم فاقم مقام عشرة ايام ولم الصلوة
 ولا تدخل مكة الا باحرام الاسن به وطرا ووقع سديك فاذا دخل الرجل مكة من السنة
 مرة ومرت في ذلك ففعلت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 حاجته اذا اراد ان يخرج ففعلت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 على الرجوع الى مكة ففعلت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك فاعلمت ذلك
 اوله في ان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة وان عرفت في البيت والصفاة
 مكة رجع محرما ولم يبر في البيت حتى يخرج مع الناس الى بيت على احرامه فان شئ
 كان وجهه على منى فان جعل حجرا الى المدينة ونحوها بعين احرام ثم رجع في ايام الحج
 في اشهر الحج مر بها الى الحج فان رجع في شهره ودخل احرام وان دخل في شهره ودخل
 محرما والعرفه الاولى عرفت وهو حلي يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك يا ابيك
 السعد اذا دخل في اشهر الحج ابدن احرامه والعرفه وهو في بيت العرفه ثم احل منها ولم يكن

عليه بنحو ولا تخافوا راسكم حتى تلج فان الله عز وجل يقول ولا تخافوا ولا تحزنوا
 حتى يبلغ الهدى حبله روى اذا اشترى الرجل هديا وشطط في بيعه فباع بحاله
 فان جهل تخلف راسك يئس ان تلج فليس عليك بنحو فان نسب ان تلج بنحو
 حتى ذنت البيت فاشترى بكسر واخترهاها وليس عليك بنحو وقد لجزأت عنك
 كل من زاد البيت قبل ان يخل وهو عام انه لا يفتي بغيره دم شاة فان كان جاهلا فلا
 بنحو عليه واذا اشترى الرجل بالعز ووضعت عنده وبالشعر وري الحجره وبيع وحل
 فلا يجوز له ان يعطي راسه حتى يعلون بالبيت وبالعقار المروءة فان كان قد فعل
 فلا بنحو عليه واذا اشترى الرجل وحل فحل من كل بنحو امر منه الا النساء والطييب
 فو اذا زاد البيت طواف وسعى بين الصفا والمروة فحل من كل بنحو امر منه الا
 النساء فاذا طاف طواف النساء فحل من كل بنحو امر منه وروى عن ابي
 القاسم انه قال لا يمس عليها طهره السلام ان يمسى لها فمما حلق ليس الثياب
 مثل ان يمسى بالبيت قال ليس ما صنع ذلك عليه بنحو قال لا قلت قال رابن
 ابى سحاح يمسى بين الصفا والمروة وعليه خضيق ومنطقة فقال ليس ما صنع ذلك
 عليه بنحو قال لا ولا يكون الممنوع ان يطلى راسه بالحقا حتى يزول البيت فان وقع
 على امرأة قبل ان يعلو طواف النساء فعليه جزاء وسجنه وان كان جاهلا

وإذا كان من غير صفة

بنحو ما كان من غير صفة

فليس عليه بنحو فان حل بغير من حرامه ولم يخل امره فليس عليه بنحو ما كان من غير صفة
 روى اذا اشترى الرجل على المرأة وفطاط بالبيت والعقار المروءة طواف واحد للحج
 عليه فليس عليه بنحو من جزاء او بغيره شاة ومن كان مفعلا فليس عليه بنحو ما كان من غير صفة
 ايام يوم قبل المنيذ ويوم النذر ويوم عرفة ويوم عيد ايام اذا اشترى لاهله فان
 فانه وان كان لم يمس صام بكثرة الشاة الايام وان لم يكن له مقام صام في الطراب
 اشترى اهله فان كان له مقام بكثرة فاولادان يصوم السبع من ايام الصيام بعد يوم
 لاهله او من ايام صام وروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله بعث بديل بن
 ورقاء الخزاعي على جمل ووفى فامر بان يفتي الناس عن صيام ايام مني ففعل بديل
 الصفا طيبها روى باعلى صوتها انها الناس لا يمسوا هذه الايام فافهموا ايام الحرف
 شرب وبيعان والبعال الحرام وروى اذا لم يجد الممنوع الهدى حتى يصلي ايامه
 ان يبعث بدم ومن لم يفتي بالصيام الايام بكثرة فليس عليها بالدين بنحو
 اذا اشترى لاهله واذا اشترى الرجل بالعز ولا يجوز له ان يمسى فليس عليه بنحو ما كان من غير صفة
 ثم مات بعد ما رجع لاهله قبل ان يصوم السبعة فليس على وليه ان يفتي عنه و
 روى عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من مات ولم يكن له
 هدى لم يمسى فليس عليه بنحو فان صام الممنوع ثلثة ايام فليحج ثم اصاب هديا يوم

فان ينسفي غيرها عليها دم ساءه وارضيت بعد نصف الليل فلا ينسفي الى الحج
 في غيرها وعلى الجوار وادم الجوار في كل يوم بعد طلوع الشمس الى الزوال وكلما قرب من
 الزوال كان افضل وكل كانا يوم ربيع حرم العبيد يوم النحر وايضا بالجمعة الاولى
 فاصبح حسابك من ههنا في عين الولي وقول مثل ما كنت يوم النحر حيث
 حرم العبيد ثم صنف على سبيل الطريق واستقبل البيت واجل الله وان على النبي صلى
 عليه واله ثم تقدم ثلثا وابع الله واسئله ان يقبل منك ثم تقدم ثلثا ثم اقبل
 عندك على ثلثا ربيع حسابك ثم اسع كما صنف بالاولى ونقص من حوائجك كما
 دعوت في الاولى ثم اسع للاثنته وعليك السكينة والوقار وادع ربيع حسابك
 ولا تقف عند ههنا فان كان يوم النحر الاخر وهو اليوم الرابع من الاضحية فاجزج وادم
 الجوار كما روي في اليوم الثالث والثالث ثمان سبعين حصاة فاذا فرغت منها فا
 سئل من يوجهك واستل الله ان يقبل منك وادع كما يدلك الاثنته من
 حتى ثم اخض من الماء مائة محبلا وادعها فاذا المنيح محبلا النبي صلى الله عليه واله
 وهو سجد يصحبا ناسقا فيه على فداك واسرح فيه عبيدك ثم اقبل كما روي عليك
 السكينة والوقار وقد فرغت من كل بيت لربك من حج وعرفة وادع بدعك ثم ا
 بعدك به يكون كفاهه فادع عبيدك واسئلك والاثنته فادع عبيدك فادع السكينة

ادع الله من

نفسك ببلان ثلثها ثم مثل آلامك انك فلت ومن دخله كان اسما فاسم من السار ثم
 تسلي من الاسطرلابين على ارجاء البحر وكسبت نظراني الركعة الاولى ثم العبيد
 وفلاشيت عدوا واما من المرات ثم تقول يا الله يا الله يا الله يا عظيم يا عظيم يا عظيم
 ارجوك للعظيم اسئلك يا عظيم ان تغفر لي العظيم فانه لا يغفر العظيم الا العظيم لا اله الا
 انت ولا اله الا انت ولا يرفق بها ولا يخطئها **وامع البليغ** هذا الروي
 وادع بيت فضة استبر ما ثم سل كعبين من حيث احببت من العبيد وانت
 العظيم والعظيم باين بابا اليك والبحر الاسود تغلب بالاسرار وانت ثم فاحله
 وان عليه وصل على النبي واهله ببيتك ثم قل اللهم عبيدك وابن عبيدك حمله
 على بوابك وسير في بلادك حتى انا من يدك بملكك فادع ان اقبل ورجاني
 ان تغفر لي فان كنت قد فعلت فادع عبيدك وادع من جنى اليك فادع وان تكون
 فعلت بان بفت الان قبل ان تنافي وادع من يدك البحر احسن واعب عنة ولا
 سئل له بهذا وان اعتراني ان كنت فادع الله الى الله ثم خضعت من بين يدي
 ومن خلق ومن خلق ومن منى ومن يبي ومن سأل حتى تغفر لي الهى
 فاذا اعدت الهى فلا تسلي منى واكفى من يدك الهى ومن سألها فادع المنيح
 الصالحين فانظر الى الكعبة فخر صاحبها واسئله ان يقبل منك ولا تجله

نفس

من فاتها فقد نوحى امرها الله وهو على الله ان يكفيه وروى عن من قال لا اله الا الله
 صوفى الله عنه فلهذا وسعته نعم من انواع البلاء ^{البلاء} البلاء بها يسهلها الخلف ^{المتقين} عليك الصلوة
 على رسول الله صلى الله عليه واله فاني روي ان رسول الله صلى الله عليه واله قال
 انما عندنا الجزاء على من يوحى الله على حسنة حيث بالصلوة على حتى اقول
 به حسنة وروى عن النبي صلى الله عليه واله السلام انه قال كل دعاء يحجب عن النبي
 حتى يصلي على محمد فلا محذور عليك صلاة ارحم قداما في العرش حتى ان الرجل
 يكون احب اليك من ان يكون وصولا ارحم من ان يكون في عرشك ثلثين سنة فيكون
 ثلثا وثلثين ويكون احب اليك من ان يكون ثلثين سنة فيكون في طاعة ارحم من ان يكون
 ثلثين سنة ويجعل الجنة ثلثين سنة عليك بعبادتها بنفسها وحوالها من بين
 فاني روي ان من مشى لاجل الله في حياض كثر الله له بكل خطوة عشرين حسنة
 وحط عنه عشرين سيئة وروى عن عشرين رجلا واحد منهم عشرين دينار وكان
 افضل من اهل كل شهر في المسجد وصلاه عليك باي حال السوء على ان يمتنع
 فانه روي عن ابن عبد الله عليه السلام انه قال من اراد ان يصلي على من سجد له
 فليارسله على الله ومن ادى من مناهل الذي ادى الله عن محمد في عرشه والله
 يثيب من ناله وقال ابو جعفر عليه السلام ما من عبد من بكى مني في با

من عري الاكساء الله عز وجل من الشياطين الخضر وما من مؤمن بكى من مناهل ما روي
 عنه مسنون الا كان في حقه الله ما يشبه من خضر وما من مؤمن يعلم من مناهل الاطهر
 من الماء الخضر وما من مؤمن يشي من مناهل من نال الا سقاء الله من امر جود الخضر وقال
 ابو بصير الله عليه السلام ان ازار المسلم قبل له بها الزاير طيب وطايب لك الجنة
 وقال عليه السلام من شرب على عذبة عذبة سقى الله عذبة يوم القيمة وقال ايضا
 ان من ساربع نداء في الله عشرين يوم القيمة ^{انك من عبيد} عليك بغير المسح فاني من
 عرف فضل كبريتية في شرا منه من الفرج يوم القيمة عليك بعبادة اهل البيت
 فان هذا شرف الدنيا والاخرة عليك بحسن الخلق فانه يبلغ صاحبها درجة الصالحين
 القام وان العمل الصالح يبيد صاحب الجنة فيمده كما يمد لاهل داره وهو
 قوله عز وجل من اجل صالحكم فلا تقسمهم محمد وان **اسباب النجاة**
ان الله يبارك له ^{ان الله يبارك له} ان الله يبارك له في الدنيا والآخرة من الجنة فانه يبارك له في الدنيا والآخرة
 لاهل بيته الذين فما كان في الناس من جملة من من الجوار وما كان بينهم من سؤ خلق
 او عصبية من الجان **وعليك** ^{بالنبي} بالنبي روي عن رسول الله صلى الله عليه واله
 قال من سار على الله طاهر ليلته بزمجته ومن ترك النبي روي عنه الله
 فخر اساء الظن بالله وقال من ترك النبي روي عنه الله في النصف الثاني

ان كان اعطاهما وان لم يكن اعطاهما فلا يتي عليه وان اتي بجمل فله على
 جمل امرائه في بيتها ان شاءت وبعدها لا ينظر به سنة فان اناها والافان
 ان احببت ان تزوج حتى امرأة وفرض لها صدق وهي في ذلك فلا بأس
 مكث معها صاحبها ثم طلقها فعليه العدة فاذا تزوج رجل امرأة حرم عليه ابنتها
 اذا حصل بالام حكمه ان يخل بالام فلا بأس ان يزوج الابنة فاذا تزوج البنت فله
 بها ولها بعد بطل بها حكم حرمت عليه لزم وورثت ان الام والبنت في هذا سواء
 يخل باحد ما حلت للآخرى واعلم ان الرابح حرام من في الحجر والمكره ان
 ليس حتى نفسه الامراء من بيتها ويحل منه صداها ويرجع طلقها وان تزوجت
 حرة طلقها على ان حرم على من بعد ذلك من عاونه في اطلاق بنتها ان شاءت
 مودع ان شاءت فلا فان كان موطئها فعليه الصداق وان لم يكن يخل بها الياس
 لها يتي وان نكحها بعد ما حل له لم يشرع له عاونه اطلاقها وان تزوج
 رجل امرأة اتيه على انها حرة لم يخل بها فان كانت نفسها لم تكن الا حرة
 اياه ولها ان يبيع على ولاتها بالعتق منه ولو اتيها عليه عشر ثمنها ان كانت
 بكر وان كانت غير بكر ثمن عشر ثمنها باا اخل من تزوجها وعتقها عنه العدة
 فان جازق يولد فهو من اذمان النكاح بعين اذن المولى وان اتيه مكره من مولاها

فماتت ثمنها فانعتت انما حرقه فزوجها رجل فطهرها مولاها بعد ذلك وقد
 ولدت اولاد فان اقام الزوج البنت على ان تزوجها على انما حرقه اطلق ولها
 وذهب الغرم باسنانهم وان لم يقيم البنت ابيع للمهر واشترى بملكه **اعطاه**
ان النكاح لا يفسخ الا من ايوها اشياء من البر والخيال والعتق والعتق
 اشترى في ثمنه بستان العبا والعرجا رز واذ تزوج الرجل المرأة الفكيه فزوجت له
 له بغيرها ما نزل بها في ذلك على الزوج فعليه ان يخل بها ان شاءت له بعد ما يبيعها
 لانها لا يفسخ وان تزوجها وهي بكر فزوجت ان لم يخل بها فان مثل هذا فخر
 النساء فليطهر الياس من يوثق به منهن فان ذكرن فاعطى الامام ان يسله
 سنة فان وصل اليها والامري بينهما واعطيت نصف الصداق ولا على غيرها
 منه واذا تزوج الرجل المرأة وابنتي له بعد بطل النكاح فان شاءت ان شاءت
 بزوجيه سنة ثم ان شاءت امرأته تزوجت وان شاءت اقامت **ومثل**
الصادق عليه السلام عن اخيه اهدى الاخير في ليلة واحدة ودخلت امرأته
 هذا على هذا وامرأة هذا على هذا اقل لكل واحد منهما الصداق بالثمنان فان
 كان ولها من ذلك اعظم الصداق ولا يبرأ احد منها امرأته حتى تنقض العدة
 فاذا انقضت العدة صارت كل واحدة منهما الاولى فزوجها الاول بالحلح الاول قبل فان

ما كان قبل انفسنا العدة قال ترجع الزوجان بحسب الصداق على وجهها وبر ما
 الرجلان قبل فان ما من الزوجان وهما في العدة قال بر ما بينهما وهما نصف المهر المسمى
 عليها العدة ثم بعد ما يهرغان من العدة الاولى فعدان هذه العدة في عهدا من عهدا
 ان الرجل من الخلق اليهم وقال انما لان بين ثلاث من حتى ثلاث فوجد على غيره ان
 امدى ولما عبد لا يؤمن من عليها على اقدم حيلة له حتى في رجل ما بين ان
 لمصيرة والاخرى لا م ولد فترجى ابنة الصبي حتى اذا كان ليلة البتة اقبل عليه ابنة
 ام الولد من عندها انما في عليها امرنا اني ترجى وترى هذه على ايها يكون
 على ايها واذا اولد الرجل ان ترجى ابنته من رجل وارا وحباها ابنا ايها ترجى
 من غيره فترجى الجيد وليس له مع امره وان ترجى ابوها من رجل وترجى ابنتها
 من رجل اخر فترجى للذي زوجها اولد ولا يأس ان ترجى اخره على الامه ولا ترجى
 الامه على اخره فان من ترجى امه على حرة فتكاحه باطل واذا ترجى حرة على
 الامه فاقسم الحرة ضعفي ما تقسم للامه يكون عند الحرة بليتين وعند الامه ليلة
 فاذا اشترى الرجل جارية لم يخلع ولما كان صاحبها يطأها فان امرها شديدا
 انها فلا يترك حتى يبيتن لبيها ثم لا يبيع ذلك في حصة أربعين ليلة
 ولا يصح للاعراس ان ترجى مهاجرة حتى يحا من ارض الحرة فينظر فيها الا ان يكون

من قوم ما عرفوا السنة والحكمة وان اقام بها في ارض الحرة فهو مهاجر ولا يأس
 ان يجعل الرجل لا يخدم بزوج سوار بنة واعلم ان الصواني اذا سلمت امرها فحق المالك
 وليس له ان يخرجها من دار الحرة وان كانت من ارض اخرى انك دار الحرة ولا يبيت
 معها الصواني في دار الحرة وبها يبيتها بالثمانين شاة وان هو ولدن مكبر ولدها فان
 يحرم لنا الاسلام وانكفر فان اخشاها فحق احوالهم وليس له ان يجبرهم على اي شيء
 وانما سلمت المرأة وترجى عنها الاسلام فان كان مجوسا فزني بينهما ولا بأس بالاكاث
 الرجل امرائهن ان يفضل احدها على الاخرى واذا اولد امرها رجلا فقال له
 فلان فقال لا ترجىك حتى تشهد بان امرتي بيلي فاستدل له فقال له لا ترجى
 للذي يخطبها بالثلاث عدلين كذا وكذا فان لم يفعل فهو الموم استدل وان كان طاعنا
 فقد زنى به من نفسه فقال ان المرأة ما كانت لا ترجى من كذا وكذا ولا امرى الا بغير رضا
 وليس له امرى الا به من الكلام فانها ترجى منه ويبيع راسه ولا ترجى والحق في العترة
 فان من فعل ذلك لم يرد الحرة ولا تجامع في اول الشهر وفي وسطه وفي اخره فان من
 فعل ذلك فليسلم السطال ولد وان لم يملك ان يكون عتقنا اما ترى ان العتقون اكثر
 ما يصير في اول الشهر وفي وسطه واخره ولا تجامع مستقبلا قبل ولا يستلزمها
 ولا تجامع في السفينة ولا تجامع عند طلوع الشمس وعند غروبها ولا تجامع في اليوم الذي

بعضها

من جارية لم يملك المالك في حق خروج امرئ فلو كان صدق اثم الرضا من بيننا خلافا
فلا يجوز الفلام الذي ارصدته ان يترجى ابتداء الامر الذي كان تحت الرجل قبل المالك
الاخر في فان الصادق عليه السلام يقول ما لعبد ان يترجى ابتداء فليضع من
لبنه ولا يحرم من الرضا بل يترجى نفسه من غير رضى رجل الصادق عليه السلام
ارصدت اى جارية يترجى في حق الرضا خلافا لفصل الاخر من اى امر من
اى لبنه قال والفصل واحد في اى امر من اى رجل والى قال الذين للفصل واحد اى اى
وانك انما **قال الفضل اليهودية والعشيرة اى من رضى من الناس**
ولا يجوز فلو لم يترجى في ما اهل الكفاية باليهود والنصارى فلا بأس ولكن اذا ارصدت
فانعم من شر باخر واكمل فترجى **وقال في امر من رضى من الناس**
في ابتداء الاخر من الرضا خلافا لامة احد لا يترجى عنه احد وانما ناه عنه فترجى
فان رضى امرئ اثم الرضا خلافا لامة احد لا يترجى عنه احد وانما ناه عنه فترجى
ثم الرضا خلافا لامة احد لا يترجى عنه احد وانما ناه عنه فترجى
الا ان لها احصا عليها ولا يجوز للرجل ان يبيع احدا من الرضا خلافا لامة احد
ينفق عليه ولا ما يكرهه فلا بأس ان يبيعها وفي الصادق عليه السلام بين
اليهودية والنصارى اليهودية والنصارى الى ان يترجى ولا يترجى ولا بأس باليهود والنصارى

الاصل من الجارية التي يترجىها في حق ولا يجوز للرجل ان يترجى اخذ الجارية من الرضا
وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم من الرضا من الرضا من الرضا **باب**
الفضيلة واذا ولدك مولود فضعه يوم السابع باحسن الاسماء وكنهه باحسن الكنى
واذا كان اسمه محمدا فلا تتركه باى اسم ولا يترك ولا يترك ولا يترك ولا يترك
والعبد له ربه واحدا في راسه ومن شعره عبد الله بن الفضل بالفضلة ومثلها ومثل
عنه اذا كان ذكرا تذكر او ان كان انثى فانثى ولا ياكل الا بوان العقيقة والا طقت
منها لم يرضعه ونظم الف ليلة من العقيقة الرجل والوزن واذا اردت نجحا فكل
بسم الله منك ولا تخطف ولا تاكل من ثلث على ثلثك وديك وستغفر لك
لقد عن ابن جعفر عليه السلام انه قال الا لم يترجى عن الصبي رضى عنه غيره ذلك عن
عقبة **باب المنعة** اعلم ان رسول الله صلى الله عليه واله
اسكن المنعة ولم يحرم على من يبيعها الا ان ياكل من ثلثها وهي حرام على من يبيعها
واذا اشبع الرجل مريضا او ابنته فكل من يبيعها لم ياكلها كان الاكس الله له بها
حسنة ولم يترك بها اليها الاكس الله له بها حسنة لا اذا ما غفر الله له بل الله
فبما اذا غفر الله له غفر الله له بعد ما غفر من الله على شعره بعد كل شعره وقال رسول
صلى الله عليه واله وسلم لا يبيع من يبيعها الا ان ياكل من ثلثها

النساء ولا تمنع الا بغيره فان لم يكن عارضا فمعرضا فان منعت فمعرضا
 ان ايت احد حتى يمتك فلهما واليا كره والكره اشق والله تعالى والقبا با و ذلك لانها
 فالكواشف عن القواني بكاشفت ويؤمن معلومة ويؤمن بالله والى القواني بل هو الله
 انفسهم وقد صرحت بالفساد والقبا بالعرفت بالان ما و ذلك الارواح المظلمة على
 غير السنة واعلم ان من منع من ايتهم فان لان الله يقول ان لا يخرج الا انية
 مشركا وان لا يثبت فيكم الا ان او مشرك وحرم ذلك على المؤمنين ولا تمنع الا بغيره
 فلا يثبت عشر سنين ولا تمنع بد وان الايا من الايمان الا بالان ايمان ولا تمنع
 اليهودية والنصرانية على حرة مفعلة معتبر مفعلة ولا يمان من منظر الى امر الله عز وجل
 المنع عنها وادق ما يجوز في المنع منهم فافهم وادق كنه من تروان اودت
 ذلك فعلها حتى من نفس على كتاب الله وسنة نبيه بها حاشية سماع على
 ان لا ايت لا يثبت ولا اطلب ولذا الجبل مستحق وان بدلي ذلك و ذلك
 فان انت بولد فليس لك ان تنكره وان لم تنكره المراه مفعلة من معلوم الى الجبل
 واعلمتها بعين موهبة وخلقت لها علم على ان لها رجا فلا تعطها وادق لها علم
 شيئا لئلا تعصى الله ولا تنكره وادق مفعلة الى الجبل سمي فلما انقضت اجعلها
 ان تنزع اخضا فلا تخل لك حتى تنقض علقها ولا تنزع بالمرأة قد شئت بايتها

ورث ابو عبد الله عليه السلام عن السفة فقال هي كبحر اما انك وعدنا من طاعتنا
 سلة فداها اهل الجبل كانت من غير طاعت وان شاء من قبل فلا بد من ان يعيد
 بشا فلان كثر ولا يثبت بغيرها اذا مات واحد منها في ذلك الجبل وادق ان يزوج الرجل
 مفعلة ثم ماتت منها فاعلم ان انفس اربعة اشهر وعشرة ايام فاذ انقضت ايامها
 حتى تحبس مفعلة رضى من لا يوجب على الايمان منعت عند ايامها فاعلم ان عند
 وان كانت عند يوم ايتهم من اصلها من انهاء مفعلة لا تخل
الطلاق اعلم ان الطلاق لا يقع الا على طهر من غير طهر اهدى عدايت في مجلس
 واحد بكاه واحدة ولا يجوز ان يشهد على الطلاق في مجلسين ولا يشهد عبد ذلك
 انشأ ولا يقع الطلاق بكرة ولا اجبار ولا على سكر لان يكون بالرجل من الطلاق
 والطلاق على وجه كثير منها طاهر السنة وهو انه اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته
 فاجب ان يثبت وطهر في طاعتها مفعلة واحدة ويشهد على ذلك شاهدان عدلين
 ثم يذهب احق بشي في مفعلة وهي مفعلة ادا او ثلثة اشهر ان كانت من الخف من
 مفعلة بغيرها فان اذات اول طهر من دم ثالث فقد انت منه وحلت للرجل
 خاطب من الطهر في الامر اليه ان شاء فوجب نفسها منه وان شاء لا على
 الزوج نفقة او السكنى ما دامت في عداها وهما بنى ان ان حتى تنقض العدة

برئت ذمته

وهو طلاق العدة وهو ان اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته طلاقا على طهر من حيض
 وشا هلمت عدلت ثم يراجعها من يومه ذلك او بعد ذلك قبل ان يحضر الحيض
 على وجهها ولو اقترعا حتى يحضر فافترج من حجبها طلقا بطلان ما عثر
 من غير جماع ويشهد على ذلك ثم يراجعها متى ما شاء قبل ان يحضر ويشهد على
 وجهها ولو اقترعا ويكون معا الى ان يحضر الحيض ان ثبت فافترج من حجبها
 طلقا ان ثبتا بغير جماع ويشهد على ذلك فافترج من حجبها بان لا يحضر
 حتى تنكح زوجها غيره واعلم ان ادق للربعة ان ينكح الطلاق او يبيها بوجوب التراجع
 الربعة بغير شهود الا ان ينكح من جملة الحوائض والاساطان والحدود واعلم ان
 حجبها طلق على كل حال كحوامل البهي وحملها والقبيل عندها زوجها التي لم يدخلها
 والتي لم ينكح من الحيض او لم يحضر وهو على وجهه ان كان مثلها لا يحضر فلا عدة
 عليها وان كان مثلها يحضر فعليه العدة ثلثة اشهر واسلم ان اراد ان الاحوال السليمة
 ان ينكح حلفت وهو امر لا يجلبه وانما صحت او سقطت يوم طلقها او بعد في
 ما كان فعلا بان منه حلفت الزناج وانما صحت طلقا في اشهر من قبل ان تضع فقد
 بان منه ولا دخل الزناج حتى تضع فان راجعها من قبل ان تضع فاني طلقها او عصى
 ثلثة اشهر ثم اراد طلقها فليبرهن حتى تضع فاني طلقها ثم طلقها وسكن

البيت كراهة غيره

اصدق عليه السلام عن امرأته لما طلقها فراجعها ثم يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها
 ثم يطلقها انما انكحها فافترج من حجبها ولا يحضر حتى تنكح زوجها غيره وطلاق الحامل وحل
 وعطاف الزناج لا يجلبه والامراه اذا فصل عنها فلا يحضر الا في الاشهر والسنين طلق
 لغرض التهور وقد كلفنا انما ينكح من الحيض فافترج من حجبها بان لا يحضر
 لا يدخلها فليبرهن عليها عده وطلقا ان كان من غير طهر او من غير طهر من ساعها
 الحيض فافترج من حجبها ان اقله ثلثة اشهر وثلثة اشهر على الله عليه السلام في طلاقها
 سبع سنين وهي حصة نرى محله ان لو طلقنا انما لا ينكحها من طهر او من غير طهر
 من غير طهر انما ينكحها من طهر او من غير طهر من طهر او من غير طهر من طهر او من غير طهر
 في سبعة اشهر او من طهر او من غير طهر من طهر او من غير طهر من طهر او من غير طهر
 الحيض الذي لا ينكحها من طهر او من غير طهر من طهر او من غير طهر من طهر او من غير طهر
 ورواه والده والادب والاسم فان اقله احد الحسنات منكر اجر عظيم فافترج من حجبها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقا فافترج من حجبها بان لا يحضر فافترج من حجبها بان لا يحضر
 بوجوب حجبها عليه ثلثة اشهر على الله عليه السلام **طسب الخلع** فلا يكون الا من
 قبل الزناج وهو ان تقول اني رجعت لابي ابراهيم فافترج من حجبها بان لا يحضر فافترج من حجبها بان لا يحضر
 حجاب ولا يطهر فافترج من حجبها بان لا يحضر فافترج من حجبها بان لا يحضر فافترج من حجبها بان لا يحضر

الحجف كراهة غيره

فمن كراهة غيره

وذلك الرجح المنقوض فصار له مثل المنقوض حاله فان كان له مال انفق عليه احد فلم يباين
 موته وان لم يكن له مال قبل الموت انفق عليه ما كان قبل فلا سبيل لها الى ان تخرج ما انفق عليها
 وان لم يكن ينفق عليها ابصره الولي على ان يطلقها او يملكها في استبدال العدة وهي طاهر
 فيصير طلاق الولي طلاق الرجح وان لم يكن طاهر طهرها التسلط فان جاء زوجها قبل
 ان تنقض عدتها لم ينم طهرها الولي فبذلك انما يبرأها في امرائه وهي عند من يطلقها
 فان انقضت عدتها قبل ان يجهز الرجح فتدعى للطلاق ولا سبيل للزواج عليها
 عدتها اربعة اشهر وعشرون ايام والاخر من اذا زاد الطلاق الى امرائه فبذلك عاودت
 لها حرمت عليه فاذا اراد ان يزوجها او يملكها فبذلك تدعى له والعدو اذا
 اراد الطلاق يطلق عدتها فاذا انقضى الرجح لم يملكها غيرها ان طهرها عدتها ثم تزوجت
 جاء زوجها الاول عدتها الاولى لم يملكها من الاخر وحل الاخر لها او لم يدخلها من الاخر
 المهر ما حصل من زوجها وليس للفران تزويجها ابدا ولا استبدالها عدتها وعلى امرائها ان
 تزويجها طاهر امرئ حيث ثم جاء زوجها صبرا بالعدتها المصدرة واعتدلت للفران
 لا زوجها الا ان طهرها الى امرائه زوجها فاعتدت وتزوجت ثم قدم زوجها فطلعت
 طهرها الا ان طهرها انشد عدتها في ذلك فزوجه وانما العدت فبذلك الرجح امرائه
 بالفران وتكون له من ايام عليها اربعة اشهر وعشرون ايام حيث وان لم يجهز عليها

في اعيانها

لا اعتبار من انفق من احد الزوجين ما بين عدتها فان اعيانها عدل منه لعدتها لاعتد
 ان يزوج الرجل قبل ان تنقض عدتها مع امرائه با طهرها من العدتها فيها وماها به ثم يزوجها
 او ان طهرها عدتها اياما سدا بانه ثم يزوج الرجل عدتها فان كان من العدتين فيها وماها به
 ثم يزوج من العدتين فبذلك امرئ من العدتين الكا بين فيها وماها به ثم يزوجها الا ان طهرها عدتها
 غصب قد عد عليها ان كان من العدتين فيها وماها به ثم يزوجها ولا خلاف ان اولاد وورث
 عنها لعدتها فان لم ينفق زوجت فان دعا احد ولدها ان زانية لعدتها فان ادعى الرجل فيه
 بعد ذلك لا عدتها عليه فان كان الاثبات في الاثبات وان كان الاثبات في الاثبات وهو الاثبات
 وانما عدتها الرجل امرائه وهو حرمها ذريتها ما ولا يحسن المهر المهر المهر والعبد اذا فذل
 للاعتدال بالاعلان المهر يكون المهر بين المهر والمهر بين العدتها المهر بين السلم
 اليهودية والنصرانية واليهودية يحسن المهر بينة والنصرانية يحسن المهر بينة ومن يطلق
 امرأته في مجلس ويسد وهي حاضرة فليس طلاقا فبذلك وكذلك اذا ادعى الرجل لعدتها ان يزوج
 عدتها او يزوجها او يزوجها او يزوجها فبذلك المهر بينة والنصرانية يحسن المهر بينة
 من زوجها عدتها لها اصلها الذي من زوجها ولها المهرات وعدتها اربعة اشهر وعشرون
 كعدتها التي قبلها وان لم يكن من زوجها مهرها اصلها عدتها ولها المهرات وفي
 حاليه لفران لم يكن عدتها وقد من لها مهرها اصلها عدتها ولها المهرات وعليها العدة

وعندئذ مرة اذا نزلت عنهما نزلت معها اربعه اشهر وعشرا وثلث شهران ونحو ذلك يعرف
 على احد العشرة التي لا تحصى من وقت والعبد اذا كان تحتها الله وطاعها اطاع الله ثم انقضا
 جميعا كانت معه على شدة طوعه ولطيفه ولا بأس ان يخرج الله في غيبته فجاءوا وشهدوا له اهلها
 شانت ولخصي الطاعة ينقض عليهم باحتمال قطع حملها وهي اولى بها ان ترثه بعد ما تعبد
 امرأه اخرى ان اقامه يقول لا نسا ولا نكح بولدها وشل الصادق عليه السلام لا نسا
 والله بولدها ولا مولود له بولده فقال كانت المرأة شرع يدها على نكحها اذا ارادها
 فتقول لا ادرك في الخاف ان اصلها على ذلك ويقول الرجل لا نسا بعد ان اخاف ان
 تقاضى فاضل ولدى فتبوا انه ان نسا الرجل للمرأة والمراة الرجل وتقول على اورد مثل
 ذلك فانه يقول انفسه بالصبي وهو ان نسا امرأته في نكاحه وليس عليها ان تخلص في حوائج
 كالمات فان اراد ان نسا لغيره من امرأته كما نسا النظام ونكح الرجل المرأة
 الا انها ليس عليها حتى تنقل بطل ان تنقض عليها فان اقامه من غير ذلك
 ولا نسا وقمن لتبصر على اهلين **باب الكتاب والنجاة** وان نسا في ذلك حلال
 من بين ما يبرر من طاعة وصية الله اقله ياتي بما جاز في العليل واحضرن في الكتاب
 اعلم ان الرزق وزيد في ظلمه وزيد في ظلمك فاما الذي ظلمه فاطلبه من حلال
 فانك اذا لم تحل الا ان ظلمه من ظلمه ولا الا ان حراما وهو رزقك لا بد لك من اكله

فاضل ولدى كذا

واعلم ان الحار على عيال من حلالا كالحار في سبيل الله ولا بأس بكتاب المشقة اذا
 لم تشاء وطاعت اهلها ولا فصل شعر المرأة شعرها امرأه غير هذا ما شعر الحار لا بأس
 بان يوصل شعر المرأة ولا بأس بكتاب المشقة اذا طاعت صديقها وان كتب الغيب بغير
 اجور واخذ الزانية ومن الكايب حجت واعلم ان الرضا في الحكم هو الكفر باقتداء العظيم واذا التجرت
 فاحببت حصة شيئا الهين والكذب والكتمان الغيب والملاح او بيت واللام اذا اشتر
 وتعد الصادق عليه السلام من زعم النجاة استغنى عن الناس فقال لا تزل النجاة
 فكون اكلها مذهبها فمقل ولتوسع على عيال وان اياك ان يكون اكل السعادة عليك وفاد
 والمصدق حصة اقصى من بيتها التي اشعل باقية في نجاة فان مكادهم الاضال في الاضال
 فلهين والدينها فلان رجلا اعطى امرأته مالا فقال اصنع به ما شئت فان اذا الرجل
 ان يشترى جارية فجعلها لما جاز لها ان تادب مسرة فليس له ان يعزلها اساسا
 واذا استاك رجل اسرى نكاحا فلا يعطيه من ماله فانها حرة ولو كان الذي عتقك
 احرره ما جدد عند غيره واما انك واهل السلطان فلا تاكل من ماله فان دخلت اليها
 فاحسن الى كل واحد ولا تزد احد من حاجته ما يطيب لك فقد رفق من الرضا عليه
 السلام انك لا تدمع السلطان اوليا ما يقع لهم من اولياءه وسئل ابو عبد الله عليه
 عن رجل سلم جارية لرجل وهو في دين هو له فمكشك عتقها منهم فقال جارية

شراء ثوب

الدين على من استقر فان كان الرجل على رجل مال فتمتسه رجل عند موته وميك
 الا بعد ذلك ما لم يكن خافه من رجل الميت من النكاح والى عليه فان مات رجل
 ولا عليه دين فان جيل من رجل من كان له بكل درهم عشرة فان لم يجد له مال
 بكل درهم فان كان على الرجل دين ولم يكن له مال وكان لا ينفق فلا بأس ان يخذل من
 مال ابنته فينفق بغيره وان كان له على رجل مال وكان معسر او اتفق بالحق منه
 في طاعة الله فنفق له الى بصره وهو ان يبلغ الامام فينفق بغيره او يجد الرجل فينفق
 بغيره وان كان اتفق بالحق من ماله في عصبته فنفق له بغيره من اهل هذه الآية
 التي قال الله عز وجل فنفق له بغيره وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
 فانه شين الدين وهوهم بالليل وكل بالهنا فعلم ان من كان عليه دين نفق
 فضاءه كان معه ملكان حافظان من الله يهتبان على اذنه فان تصرف عنه من
 المعونتين وما تصرف من دينه وان كان على رجل مالا فلا ذكوة عليه حتى ينفق به
 ويجوز له ان ينفق في دينه ان اخذ من نفسه في الجاهه فان كان كذلك فعليه
 ذكوة **باب الكفالات** اعلم ان الكفالة خمسة وثلاثة وعدا منه واعلم
 انها هلكة للفرقة الاولى وان كان الرجل على صاحب من نفسه ما انقضت فله ان
 يشهد به وعلى الامام ان يجهل حتى يشهد وان شتمه بالمال قبل ان يمال

باب الكفالات الخمسة
 فان شتمه بالمال

ان كان الناس من كل ما يجدونه بحله صاحبه فاحذروا من وجبت في الحرم لفظا فخرها
 شتمه من ظهر صاحبه ولا يمسك شتمها وان وجبت في غير الحرم فخرها شتمه
 فان حيا صاحبه ولا يمسك شتمه وان كان له دين فله ان يخذل من
 في الحرم وبها لا يمسك فخرها لان شتمه وان وجبت لفظا في الحرم كانت عامرة حتى
 لا يمسك وان كانت غير ابا جوارك وان وجبت شاة في خلافتها فانما لا تملك
 او الذبي وان وجبت لغيره في ثلاثة فلا تأخذه ودعه وان يلمسه بغيره وان
 سفاقة وكثرة دفعه خذوه وان وجبت طعاما في عانة فنفق به على من اصاب
 ثم كانه فان جاء صاحبه في عليه القيمة وان وجبت في جوف برة او شاة او
 شاة فنفق بها صاحبها الذي اشترى بها فان عرفها ولا نفق كسبل واللفظ
 اذا وجبها الغني والفقير فنفق بغيره واحدة فان وجبت الخيط فنفق حرقا
 لشركي ولا يباح فان دلت من الزنا فنفق على راعها ان شئت ولا اسكره

باب ما هو بغيره لفظا من الكفالات الخمسة من مباحات الضحى

القاضي ابا عبد الله عليه السلام وابانه عن رجل من المسجون او دعه رجل من العتق
 السلام او ساء لا تقسم على رجل بغيره عليه قال لا يبرده عليه فان امكنه برة على
 اصحابه ففعل ولا كان في يده بغيره لفظا بهيبتها فخرها حرقا فان اصابها

على عياره وله في الأرض أوليت له فقالوا لا تساجرت الصافات ففقت بها شيئا
 اوربث منها خلا باس عا ذكر في ولايات ان يسكني الرجل يأنر ديار يسكني منها
 وشعبت ديارا ربيع يقينها قال الصادق عليه السلام لا باس ان يسكن من ديارين الرجل
 الا ان يمشي بها بالكرها ان يساجرها ان هذا ليس كالحاوين ان يسكن الحافون والآخر
 حرام ولان رجلا اساجر فلا يشتر دياره فكن ثلثها واجر ثلثها يشتر دياره
 لم يكن به ثاس ولكن لا يجرها بالكر فافضلها به وسئل ابو عبد الله عليه السلام
 عن سراج الفضيل يشتره الرجل فلا يشتره بعد ذلك في تركه حتى يخرج منه شيئا
 الا يخطأ وقد اشتراه من امته وعلى ارباب يخرج فقال ان كان اشترط حين اشتراه ان
 شاء فطعمه فسيلا وان شاء تركه كما هو حق يكون سبيلنا الا فلا ينبغي له ان يتركه
 حتى يكون سبيلنا ولا يجوز ان يشترى من رجل الا يخطأ والشعب وهو حبش الا ان يشتره
 الفضيل فله الدواب والاداس ويبيع الماء والجر يشتره اراضى اليهود والصناديق يا
 بني عمناء ما كان يذوقون عمناء من الخبز وقد قال ابو جعفر صلى الله عليه واله عن عمر بن
 شبر اسبده لوصف واد بالسر بطا اسدواها ارضا سبها حقول فضاء من اقدركم
باب الغنم والاحكام اياك والغنم فاجلبيده فان الغنم باسدا فلي
 من الدين ولا ينبغي له الا يشترى من غيره وفي الامم الذين يشرح بالشرح حليف

المدة ثلاث ايام وليس لكثرة عدد منة المولود
في المدة منة حتى يكمل ابدانها الاصل

الفاصل بين موضعين من مواضع العود

ولذلك ذكرنا اسم الله

من البر على بنات في الاسلام ولا تأكلن مما جاء بهن من الفروج والحيض الا اذا استعملتم
الله فلا بأس بالكلية فان الله يقول ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وبقر انكوا
ما ذكر اسم الله عليه ان كنتم عوفين ولا بأس بذيجة النساء اذا ذكرن الله وسئل
ابو عبد الله عليه السلام عن ذابح الضأف فقال لا بأس بما فضل فانهم يذكرون الله عليها
للسبح فقال لا تأكلوا باليسج الله وقد نفى في خبر عن كل ذبيحة الجرجي ولا بأس بذيجة
للزكاة والفقراء اذا كان قد صلى وبلغ خمسة اشبار واذا كنت البر من عجل فليذبح
اعلمون ولا بأس باسم الله عليه وسئل ابو جعفر عليه السلام عن سباع العجل والوش
حتى ذكر الله الفئان والوطواط والجرجي والبعال والمخل فقال لا بأس بهم الا ما سرقوا
في كتابه وقد نوى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر والخمر يوم خبرنا انها
من اجل انهم ان يفتوها وليست الخمر عجل ثم قرأ هذه الآية قل لا تجد بها احيى اى
عمر على طاعتهم بل هو الا ان تكون ميتة او قدما مسخرا او كمن خنزير فانه رجس
مسا الله ان يترك الله به فلا بأس بالكلية من الخمر واليسج والعتب والعارضة والذرة
والقنطرة وسئل ابو جعفر عليه السلام عن ذابح الضأف فقال لا بأس به وسئل عن ذابح الضأف
الله عليه السلام قال لا بأس من السباع والمخل من العجل واليسج حرام والكلب
مجنس ولا تأكل من السباع شيئا على الجملة ما لم يكن جعله الله تعالى من ذوات النسيج

ثم الجوز

الاء ولا تأكل من لحم جمل يذبح من خنزير ولا بأس بركب الخيل وشرب الباهاء ولا تأكل
بها حتى ينزح الملح والذرة والذرة والذرة وان لم يمسسه النار وسئل ابو عبد الله عليه
السلام عن جمل يذبح من خنزير حتى يركب وشرب الباهاء ثم ان رجلا اشعل في
غضبه فاحرق الله نسله فقال ما عرفت من نسله ميتة ولا لحمه واما ما اطعمت
نكته ولا شربته فانه قد بين في الخبرين وقال المشركين من البيان الابل بالذرة طان
بشي من عرقها فغسله والعلم ان اكل جمل يذبح من خنزير الا ان يعرف صاحبه
فهره عليه ولا يجوز اخذ الذراع من اوكلها في الجبل ان يرا او جمل يذبح من خنزير
من العلم ما يذبح في الاكل ما يذبح وان كان يصفى وبه قد كان يذبحه اكثر من
صنفه الاكل وان كان صنفه اكثر من ذبحة لم يؤكل واجل ان ذكاه السمك
والجوز ان اخذه وكل من السمك ما كان له قشور ولا تأكل بالبر لله قشور وكل من السمك
ما اختلف طعمه ولا تأكل ما كان في الماء من سمك جراد وغير ذلك ولا تأكل الجرجي
ولا الذرة ما في ولا الزهر ولا العاني وهو الذي يورث في الماء فيطون على وجه الماء وان
وجدت سمكا ولم تعلم ذكاه هو او غير ذكاه فانه ان يخرج من الماء جمل يذبحه
في الماء فان طعمه في الماء سئل عن ما على ظهره فهو غير ذكاه وان كان على وجهه
هو ذكاه وكذلك اذا وجدته بماء لم يعلم انه ذكاه او غيره فاق منه فطعمه لا على الشاة

فان قيل من هو ذلك وان استخرج على النار فتمسك به واذا كان اللحم الطحال في غيرة اللحم
 اذا كان في الطحال فان كان اسفل من الطحال لم يوقل ويوقل حوايل لان الطحال في حجاب
 ولا ينزل منه الا ان يثيب فان ثقب سائل منه ولم يوقل ما تحته من الجوارف وان جعلت
 سكة يجرها الكاهن مع جري اخبرها بما لا يجوز اكله في سفره ان التي لها نفس اذا كانت في
 السقوف والجرى وفي التي لا تملك نفس كانت اسفل من الجري لم تملك ولا تشرب
 باواني الذهب والفضة وتاخذ في المشاة حشرة اشياء لا تملك الغزف والدم
 والحقاق والطحال والعدة والفتيق **باب ما انما هو الاطوار وما يجب في ذلك**
 من الحكم والحكم اجبت انما هو الاطوار واعلم ان الاطوار اشده من الزنا والزنا يقطع الرزق
 ويقتصر العمر ويجلد صاحبه في النار ويقطع الحجاب من وجهه فان زنى رجل باسراة
 وهما غير محصنين فعليه وعلى المرأة حيلامة لقوله الله عز وجل الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما افان في دين الله يعني انما يعرفان
 اشد من زنى يكون على حبسهما الا الوجه والفرج ويجلدان في ثيابهما التي كانت عليهما
 حين فتنها وان عادا حليلًا مائة فان عادا اشلاء فان ذنا رجل باسراة والامر ان يحصنه
 والرجل يحرر محصن من رجل لحد ما لا تجلده ويحبس المرأة وان كانا من الزنا فغير
 محصنة والرجل محصن بجم الرجل وصرة المرأة ما لا تجلده وان كانا محصنين فغير

ما لا تجلده ثم دحا والرجل ان يحفر له حفرة معذرا وما يقوم بهذا ان يكون بعل له الى
 غيره من سبيل الشهود ويرجمها فان قر من الحفرة وقد وجع حتى يوتى الاستد على الشهود
 بالزنا وان لم يقر على نفسه بالزنا لم يقران شهد عليه الشهود لغيره ولا من له شهادته
 واعلم ان اللواط هو ما بين الفخذين فاما الذي هو الاكبر يا الله العظيم واعلم ان حرمة
 الذكر اعظم من حرمة الفرج لان الله لعن امة يجرمه الذب ولهم عذاب الاثبات
 الفرج واعلم ان بعض ثمة من لواط يغلام ان يحفر في النار ويحطيم عليه حائط او يضر
 من به بالسيف واذا احبب النبي ناس من غير ان يرفع خبره الى امام المسلمين فان
 يقع خبره الى الامام هلك فانه يقيم عليه احاديث هذه الحدود والقرآن والادب
 ان يعقوب عن كل ذنب بين العبد وماله فان عفى عنه جاز عقوبه واذا كان الذنب
 بين العبد والعبد فليس للامام ان يعفو واذا تاب القوي والزاني فان اقره
 بعينه مؤثما اذا عرفت من بينهما الصداق ولم يوافقهما به وان نوب بالنوبة في حال
 اقامة الحد عليهما فحد بخاصة في الاخرة وان لم ينفيا النوبة كانا معايبين في الاخرة
 الا ان بعض ثمة ذلك واملى واعلم ان اقره احد الى من عليه السلام يا موسى
 بن عمران عفا الله عنك يا موسى بن عمران ان اردت ان يكسر خبري بينك فهاك
 والزنا يا ابن عمران كان ذنب فلان والكبر والكون اذا زنى باحليل ما لا تجلده ثم

بنفيا ن سئل عن قصرها وانما جامع الرجل ولها امرأته فليد عليه حد وان وقع ^{جلده} ^{الرجل}
 امرأته بجلده ثم وقع عليها ضربا بجلده فان انقضت جارية جارية ما يصيبها فليد عليها الحد
 وعليها الحد وان وقع الرجل على مكائبة فان كانت ذكرا لم يحد وان كانت
 محصنا اريم وان لم يكن ذكرا شيا فليس عليه شيء وانما غلام محصن لم يحد
 ابن عشرين بامرأته بجلده الفللام دون الحد ونصب المرأة للحد وان كانت محصنة
 لم يحد لان الله تكلمها بالبر على الله ولو كان مملوكا لم يحد وكذلك ان ذكرا بجلده بامرأته
 لم يحد بجلده بامرأته بجلده ونصب الرجل للحد اما ونصب ان امرأته بجلده بجلده
 اقله عليه ان الرجل يقع جارية مملوكه ثم وطئها ففرض بجلده وانما وجد رجلان
 في لحاف واحد منى بالحد ما بجلده ونصب الرجل للحد عليه السلام بجلده بجلده
 امرأته في انفا ساءه بل ان ظهر الحد على رسول الله صلى الله عليه واله بجلده بجلده
 عليه فدفنا فاني رسول الله بعرجون فيه مائة شراخ ففرض بجلده واحدة فلو
 اكل ذكره ان يهلك حلا من حد وذا الله وذا ابو يعقوب عليه السلام لو ان رجلا اخذ
 حريم من نسيان او اصل فيه نسيان ففرض بجلده واحدة اجزاء من عدة ما بين ان
 يجلده عدة النسيان وفرض امرأته بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 طلت ولها فمهرها بجلده مائة بجلده ثم نصبت وقال الامام الحق من بلد ان

نزل بها لدا بغير حرم

والامرأته بجلده المائة وكذا نصح رجبت وان كان للذكر من نكاحها بجلده على نكاحها والا
 حرم بجلده وقال ابو بصير عليه السلام الحصر بجلده مائة وربع من امرأته بجلده
 بجلده ولا يحد في الذكرا فذلك وصار بجلده مائة بجلده فان كان بجلده امرأة
 فاحلت مائة فسا حلت بامرأته فاحلت فان المرأة بجرم وبجلده بجلده بجلده بجلده
 الولد بامرأته وان نزل بجلده امرأة فان كانت في عدة حلال في نكاحها فان نكاحها
 الرجعة بجلده بجلده وان كانت في عدة ليس بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 بجلده وان كانت بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 الاثني والعشرون بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 بالسيف اخذ منها ما اخذ وهو الى الامام الا انها اليه وان نصيب رجل امرأته على
 نكاحها مثل وان نزل بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 نفسه للحد ففرض بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 صحيح لا عليه بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 في بلد من بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 في حين لا يحد على بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده
 بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده بجلده

عليها بجلده

بل إذا علمنا الحلال ولا نهلك ونغش بشهادة **فقال ليس المؤمن يفتي في السلام** اذ
 والحكماء والشيعة والاكافيت يفتي حرمه ^{سواء} فاعلى ثم زنا فان كان من بينهما عديدا
 اعلى بهم وان لم يكن بينهما عديدا اعلى من ضرب الحد واذا انزل رجل رجلا وهو
 فعليه الفل فلان لم يكن محصنا فعليه الحد وعلى المولى الفل على كل حال محصنا
 كان او غير محصن فانما انزل الرجل اليه فانه يفهم فاما ثم يضرب ضربا بالسيف ان
 منه ما اخذ وروى عليه الحد وروى الحسن بن محبوب انه يجلد دون الحد ويعزر
 فيه اليه ما لم يصلح لانه اصلها عليه وتلحق وحرفي ولذا ان كانت تما
 بواكل محصنا وان كانت ما يركب فله عزر عليها ويجلد دون الحد واخر جاسر الدين
 التي فعل لها ذلك الى بلاد اخرى حيث لا تعرف فيها حتى لا يعرف بها واذا امر
 الرجل على نفسه بجلة يبلغ فيه الرجم لم يجلد وضرب الحد وقضى ابي المؤمنين عليه ^{السلام}
 في رجل امر على نفسه بجلة لم يفتي اي حد هو ان يجلد حتى يبلغ ثمانين جلة ثم قال
 اكلت جلة ما عانة ما انبت عليه بيضة فان زنا وجعل في يوم واحد زنا فان كان زنا
 بامرأة واحدة فعليه حد واحد وان هو زنا بغيره شي فعليه في كل امرأة زنا بها
 حد وروى في رجل بين رجلين اعلى لحد واحد انصبه ثم امره العبد ان يحد من حدود ^{الله}
 ان كان كان العبد يفتي اعلى بحد لم يهرم الذي اعلى نصف ثمنه نصفه

حله يضرب نصف حد الحر ويضرب نصف حد العبد وان لم يكن يتم فهو عبد يعزر حد
 العبد واذا وقع الرجل على جارية لم يهرم نصف حد العبد من الحد يحد رخصته فيها
 ويضرب ماسوى ذلك وان انزل رجل ولده امرأته بعينها فعليه الحد فان جلدته
 ولا يهرم ان زنا به ويضرب ولا يضرب ان زنا به فان قضى بالامانة حرمه ^{بشرافه} ولا امرأته حرمه فان
 الرجم وكما لا تحسنه والقمرانية واليهودية ان زنا بجدة فكذلك لا يكون عليه حد
 المحصن ان زنا به ويضربها وضربا امانة وتخشى حرمه وان زنا عبد بمحصنة او غير
 محصنة يضرب خمسين جلة فان عازر ضرب خمسين الى ان يترك ثلثي مرات ثم يقتل
 في الثانية والحد اذا زنا بعين محصنة وضرب مائة جلة فان عازر ضرب مائة جلة
 فان عازر انزل فقتل واذا اعشى الرجل امرأته بعد انفسا العبد اسلبد الحد وان غشها
 قبل انفسا العدة كان غشها نهياها بغيره لها واذا سجد اربعة شهور على امرأته
 بالخير لم يحدم زوجها اسلبد والثلاثة ولا عتبان جملته في بيها ولا يحد لها ابدا
باب حد الفلانة ويحجب في ذلك من الحكم ان يحد رجل رجلا
 قال له يا اناي ضرب الحد ثمانين جلة وكذا اذا قال له يا مولى انك فتكح الرجال
 وضرب ثمانين جلة واذا قال فحدني حرمي وضرب ثمانين جلة وقال الصادق
 عليه السلام لا حد لمن لا حد عليه ولان محبونا قد قد جلا لم يكن عليه حد

رجل
 ولو قد سجد فقال له يا اذان لم يكن عليه حد واذا قال الرجل الامانة لم يكن عليه حد
 لم يكن عليه الحد واذا قال في الرجل امراته لا عنها وفريقها ولا رجلها لا بدوات
 كذب نفسه مثل ان يلا عنها حد لم يعرف بينهما والزهر والولد واذا قلنا رجل
 ابن امه لا حد له لم يكن مأثرا واذا قلنا الرجل امراته فليس لها ان تعنفه فان تلف رجل
 ورجل غلبه ثم عار عليه بالحد فان كان ان القذف كان على رجل واحد وان
 بالزنا بعد ما حلى به الحد فان تلفه قبل التجهيل بعشر قد كان لم يكن عليه
 الحد واحد فان تلفه في ما كانا عليه فله حد واحد اذ لم يستهم واذا سجد
 فعليه لكل رجل سماء حد سوى في رجل يذبح في قوائم ان اولى يستقر في ثبوت
 لكل رجل منهم حدا وان اولى به مجتمعين فزير حدا واحد **باب حد السرقة**
 سئل امير المؤمنين عليه السلام عن اذن ما يقطع به ما سارق فكلت في ثياب
 وفي حد من يقطع السارق في ربع دينار وروي انه يقطع في خمس دينار وفي ثوب
 ذلك وروي انه يقطع في عشرة دراهم وكان امير المؤمنين عليه السلام اذا
 سرق الرجل ولا قطع به فان علفه رطله فان علف في الفان فخله العجين فانفق
 عليه من يد المال واذا دخل السارق دار رجل فنجى الشئ فوجد في الدار دمه
 الشئ ففعل في دفعه الى رجل لا يقطع عليه فطع واذا اخرج بالشئ من باب الدار

فعليه القطع اي ينجى بالخروج منه واذا امر الامام بقطع بين السارق فقطع بسا به بالقطع
 فلا يقطع بماله اذا قطع بسا به واذا اخذ السارق من طعته به من وسط الكف
 فان عار قطع رطله من وسط القدم فان عار اسوى العجين فان سرق في العجين مثل
 والعصا اذا سرق مرة فباعه عنه فان عار قطع رطله او حكت حتى تدمى فان عار
 قطع اصابعه فان عار قطع اسنانه من ذلك فان سرق رجل فله حد رطله
 سرق مرة اخرى فماتت اليد في الشئ فله عليه بالسرقه الاولى والاجرة فان قطع به
 بالسرقه الاولى فلا يقطع رطله بالسرقه الاجرة لان الشئ سجد عليه جوتا
 في مقام واحد بالسرقه الاولى والاجرة مثل ان يقطع به بالسرقه الاولى ولان
 الشئ سجد عليه بالسرقه الاولى ثم اسكن حتى يقطع به ثم سجد عليه بعد
 السرقه الاجرة فله حد رطله البصري وفي عليه السلام لا يقطع في الدخان
 الملعنة وهي المسند ولكن اعز وجله على الذي يسلب الثياب قطع وليس على الذي
 يطر الدخان من ثوب الرجل قطع وليس على الاجرة وعلى الضيق قطع لانما مؤثبات
 فان وجد رجل يكثر في رطله عليه مثل الا ان يخذل فقلنا بشر مرارا فان كان
 كذلك قطع بماله واذا سرق فله حد يمينه على كل حال وصفت
 الضيق اذا سرق فله حد لان دخل دارا رجل بعث اذنه فان ان رجل يخذل فله

ارسلني اليك فلان كرسال اليك بذلك وكذا فرفع اليه ذلك النبي فلو صاحبه فزعهم
 انه لم يرسل اليه ولا اتاه بشي ونعم الرسول انه قد ارسله وقد دفع اليه فان
 وجد عليه بينة انه لم يرسله قطعناه به وان لم يجد بينة لم يثبت به باقاه ما ارسله
 وبشوق من الرسول المال فان نعم انه حملته على ذلك لاجل ما قطع لانه قد سرحني
 ما الرجل واعلم انه لا يجزئ النسخ الا انها سرف من حرنا وضغاء وللمر على العبد اذا
 سرف من مال مولاه قطع ولشركا اذا سرف على نفسه لم يقطع وان شرب عليه شاة
 قطع والعبد اذا اذن من مولاه ثم سرف لم يقطع وهو ان لانه سرف من الاسلام و
 لكن يهلك الذي يبيع حاله باليه والدخول في الاسلام فان اذن ان يبيع الى من يقطع
 به في السرقة ثم يشترى به ذلك اسرفي بين ذنبا وانما كل الرجل من بيتك به
 يبيع ويبتاع واكثر لم يكن عليه قطع ما لم يبيع منه شيئا ^{الله} ارسلني ابو عبد الله عليه السلام
 عن قول الله عز وجل اما جزاء الذين يحادون الله ورسوله ويسعون في الارض
فساذا ان ينقلبوا او يبيعوا او يقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او يفترون الاثر
فذلك الى الامام ان شاء مثل هان شاء صليب وان شاء نفق قال النبي الى ان قال
من مصر الى مصر غيره فان عليا عليه السلام نفق بجليل من اكلوا الى الجيرة
 يا سب شرب الخمر والفساد واجب في ذلك من الله ولكم العلم

ان الله يبارك ونعم الله عز وجل انما حرم الخمر لغيرها وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مسكر ولعن بايها وشربها وكل ثمنها وسابغها وسار بها اهل الجنة الساي
 العصر وهو من الكرم والنفيع وهو من الزبيب والبيع وهو من القسل والمزروعون
 الحنطة والذرة وهو من التمر واعلم ان الخمر مفتاح كل شر واعلم ان شارب الخمر
 ذنبا ^{فان} واذا شربها اجتمع مصلو له اربعين يوما فان تاب في الاربعين لم يقبل توبته وان
 دخل بها دخل النار وكل ما سكر كسره ^{فقط} ولا يجالس شارب الخمر تارة واحدة
 الا انزلت عنهم في المجلس ولا ان كل على ما شاء يشرب عليه اخر ولا فضل في بيت به
 خمر محض في بيته وعلى ابيه بيه وعصه ولا يامر ان يمشي في توبه واصابه فمركان
 اقدم حرم شربها ولا شرب الصلوات في توبه واصابه قال والذي رحمة الله على من
 اتى اعلم يا بني ان اصل الخمر من الكرم اذا سابه النار او غلى من غير ان تصببه
 النار فصبه راسفله اعله خمر لا يجل شربه الى ان يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه
 نش من خمر ان تصببه النار فده حتى يصير خلا من ثلثه من خمر ان تلقى عليه
 ملح او عجزه حتى ينجول خلا وان صب في فضل من الخمر املح حتى يصير خلا فان
 صار خلا اكله لا يخلو الا لا يصب منه خمر واما ان ينج شارب الخمر فان شربها
 فكانا فانها الى النار لا فضل فيه اذا حدث ولا يقبل شهادته ولا اتمتع على امانه

فليس لك على الله حنان ولا شرب الرجل حرج من حشر جلد ثمانية جلد فان اخذ
 شارب النبيك ولم يسكر له جلد حتى يسكر ان واذا شرب الرجل ثم حشر ثمانية
 جلد فان عاد جلد فان عاد مثل شارب الخمر اذا كان عابدا لم يشرع فان عاد جلد
 حتى يفعل ثمانية مرات ثم يمشي في التامة وياك والكرام فان الله يؤيد على النار
 والصلوات عليه السلام من شرب الاصول الفداء وقال الله واجلنوا على النار وهو
 الفداء وقال من الناس من يشرب وهو كالحديث لا يصل عن سبيل التكليف علم ويجعل
 من ذواته لم عذاب مهن وهو عذيق في النفس هو الفداء **باب في الفداء**
الفداء العبد بالزهد فان الصادق عليه السلام في عنقه الفداء
 من يعبد الزن فان كان من بالكم الفخر به وصل من يعبد عجا من بشر فان مثل ذلك
 يصح به في فم الفخر به ففعله واعلم ان السطوح قد روي عنه في اطلاق ذلك في
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله لا زاد عليكم حديثان مختلفان فخرهما
 على كتاب الله تعالى فان كتاب الله يتخلو ويطاوع كتاب الله فلا يده فوجدنا ان
 في كتابه تاجين العبد من الاوقات واجلنوا في الزهد وفي النفس ان الرجل
 الاوقات السطوح وفي الزهد الفداء في الصواب والاحكام في ذلك في النفس عليه
 به ذنب ولا نجس بالصحيح فان السطوح يركن معك والملازمة في نفسك وروي

بالزهد

ان من حشر ثمانية فان دخل النار واجلنوا الملاهي والعب بالحق ايم والاربع عشر
 وكل ثمانية الفاضل بين عليهم السلام فخرهم في الناجع **باب**
الصدق والشكر بين **والطائفة** والاولاد غير ذلك واعلم ان من علق من
 الصدق الله بكل عتق منه عتق من النار وان كان انشى عتق الله بكل عتق من النار
 منه من النار لان الزاد يصدق الرجل ولا اذا اشفى فالكثير كتاب الصدق كما ان
 محمد عليه السلام هذا ما علق صغير بن محمد عتق فلان او فلان ففعله بوجه الله
 لا يريد من سخر ولا عتق را على ان يقيم القتل وبن الزكوة ويحب البهت ويعتق
 رمضان بن علي اولياء الله ويشتر من اعداء الله شهيد فلان وفلان ففعله
 فان عتق رجل ولو كرهت سويله وعلمه بن وفعله العبد سما لزوجهم ودينه
 فانه يباع العبد منها احد الغنم ففعله وناخذ الثمن ما لزمه فان كان ثمة العبد
 سما لزوجهم ودينه او سما لزوجهم وناخذ ثمنه ما لزمه ولا يكون للعبد شيء فان
 كانت ثمة العبد سما لزوجهم ودينه ثمنه ما لزمه واستوى مال الغنم وماله
 الورثة او كان مال الورثة اكثر من مال الغنم اتم بهم الرجل على وجهه واجلنوا
 على ما وجبها وفيه العبد ففعله يكون نفسه الغنم وثمنه الورثة ويكون لاسم
 من نصفه وان كان على كاهن ففعله اتمهم ان الميت اشفى فان كان هذا

صادق الله عليهم

من مصلحتها الرضوخ معانته سيما في نفسه وليس في العبد بها كان فغيره من الورقة وإذا
 كانت بين رجلين جوانبة على أحدهما شبيهة ^{للاحد} فان الجانية في حق العبد لا يرد ان
 ورثها اذا اخلت واداد الذي لم يبق بشفقة ان يستكملها فاليجوز له ان يخل
 ذلك لانه لا يكون للمرأة زوجين ولا يبق له ان يتخذها ولكن بشرطها فبها ومن كان
 شريكا في عيب العبدية في حق حصته وله سعة فليس حصته صاحبه وليست له
 فانه وان لم يكن له سعة في مال ينظر الى قيمة العبد كما كانت يوم اعطى نفسه ثم بقي
 العبد في حساب ما بقي حتى يوفى كله واعلم ان من اعطى رجلا سائره فله عليه من
 حرمه بغيره بشي ولا لمن ماله بشي فله عليه على ان من ولى رجلا وصفي بغيره
 عليه وميراثه ولا يبق عليه السلام الولاء لمن اعطى واذا اشترى رجلا صيدا وله
 اولاد من امرائه في نفسه فان ولده لمن اعطاه فان قال رجل لفلان له اشرك
 علي ان اذ جعل حيا بغيري فان تكلمت عليه او اشركت حيا بغيري فليكن ماله بغيري والعصبة
 على ذلك فتشرك او اشترى فله عليه الشرط واذا اعطى الرجل حيا بغيره وشرط عليها ان
 تتخذ به خمس سنين فابقيت ثم مات الرجل فوجدوها ورثة فليس لهم ان يشتدوها
 واعلم انه لا اعطى الا ما اراد به وجهه الله عز وجل واذا كانت للرجل ربة بقيت له
 يوم انما هي حرة ثم يبيعها من رجل ثم يشتريها بعد ذلك فلا بأس بان يبيعها بعد ذلك

صلى الله عليه وآله

سبع كبره

من ملكه فان قال اول مولود املكه فهو حريته سبعة مالهيك فانه يفرج عنهم بعق
 الذي شرع فان ربيع امه من رجل وشرط له ان ما ولدته فهو حريته وانما او
 مان منها شره فحيا من رجل اخر فان من له امه من ربة الام ولم يولد له ولد
 للاول فحق في الاخر بالحيوان ان شاء اعطى وان شاء امسك وقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا تملك لاطلاق رجل كاح ولا اعطى رجل ملك فان اعطى رجل صبي وله ربة
 كان حين اعطاه علم انه له ماله بغيره ماله والاخر له وان لم يعلم انه له مال واعطاه ^{بغير} ماله
 فانه لا يتدبر واعلم ان المولود الذي في بطنه من رجل ولا بأس ببيع المولود اذا كان على من
 يربيه من ربي المولود واذا اعطى الرجل رجلا ماله او جارية من ربة ثم شترها لغيره
 فليس له ان يبيعه الا ان يشتريه على الذي يبيعه ماله ان يبيعه عند موته واذا ورثت
 امرأة جارية لها في ذلك الحيوان بغيره فبفساد فان كانت الجارية بغيره جلي قبل التماس
 ولم تكن مائة طينها فالحيا بغيره ماله وماله بغيره وان كان الذي يربيه بغيره
 حدثت له ماله فلو لم يبيع امه من الرجل حديث بعد التماس واعلم ان الذي يربيه له ^{صبي} المولود
 والرجل ان يبيع في نفسه من شاء وورثته العبد والمجانبة اذا انفصلت عن ربة
 فلو لاها ان يباع العبد ان شاء وليس له ان يبيعه فلو ربيته الا ان يشاء العبد
 وله ان يباعها له ان كان له مال وسئل ابو عبد الله عليه السلام عن امرأة اشترت

عبد

میں نے اپنے دل سے

او وصي فان الوصية لو ارثت الا ان الوصي وان لم يرجع في وصيته قبل ان يموت وانما وصي
 الرجل بوصيته وما قبل ان يوصيها فاطلب له الوارث او الميراث فان لم يجد له وارثا
 اعم منه انت الميراث فمضت اليها واذا احتق الرجل على كالميراث لم يخبره بها الوارث ^{فان ذلك}
 لا يفتي منه الا كونه وان وصي رجل ميتا في وصيته وكان بينهما شاع او ما كان
 غير ذلك من غير ما بين الوصي لها الا ان يفتي بما فيه وانما وصي رجل سكتي ماله
 فلام للورثة انشاء الوصية فانما ان الوصي له حيث اذ وصي اثارا او وصي حيا
 الرجل وهو شاهد فلان من منع من قبول وصيته فان كان الوصي ابسطا منها او ما
 الوصي من قبل ان يفتي مع الوصي اليه ويجوز شهادته كما في الوصية اذا لم يكن
 هذا المسلمان ويجوز شهادته المرافقة في موطنه بولد يورث من سلعته ويجوز شهادته
 المرافقة في بيع الوصية اذا لم يكن معهما غيره ^{مها} والكتب الى اهل البيت من اهل البيت عليهم السلام
 او وصي ان يجري على رجل ما بين من ثلثه ولم يصر ما نقض ثلثه من الوصي ان يورث
 ثلث الميراث بسبب الاصل انك عليه السلام فقد ثلثه ولا يورثه واذا كان رجل
 ورثها الا وصيه بين فان كان الدين يجره جميع المال فلا ينفق عليهم شيئا وان
 لم يجره جميع المال فلينفق على عياله من وسط المال وكذا في بعض الانبياء
 صلى الله عليه وسلم امره ما كان واصف الى امره ونفسها اليها خمسة اشهر والخراج

جزا من ثلثه

اوصي

او وصي ان يرجع في شيء ما انقضت الميراث الا ما كان من نصيب الوصي بل فان له ان يرجعه الى
 ما وصي به الميراث ولا بأس بالرجل ان يقبل بعض الميراث على بعض في الميراث وان وصي
 رجل بثلث ماله ثم قبل فمات كان ثلثه بينه داخل في وصيته وانما احتق الرجل غلاما
 او وصي بوصيته وكان اكثر من ذلك فان احتق الغلام بمقتضى الوصي ان يكون النقصان بغيره في ذلك
 النقصان عليه السلام عن الرجل اوصي ماله في سبيل الله فمات اوصيه لم ينقص من الوصي ^{البر}
 وان كان يورثه الوصي ان كان اقل من ثلثه بعد ما سعة فانما يورثه الوصي ^{سعة}
 سبعة لو كان الله سبعة عليهم واذا كانت للرجل ماله في الوصي يورثه الوصي ^{بار الله}
 السلام عليه السلام عن الرجل يكون له ثلثه عليه السلام في ماله منه في ماله
 لا فاك ان وعدي له حيا ما وعدي له من ثلثه وانما احتق الرجل وهو يورثه الوصي
 فانهم يجوزوا ان كانت الوصي اربعة وثلثه وان وصي ان يورثه الوصي من ثلثه
 بثلثه او بثلثه فان وصي الوصي ثلثه باثلاث من خمسة اشهر وثلثه فصلت فان
 النقصان ثلثه الثلث من قبل ان يورثه الوصي ثم يورثه الوصي من ثلثه او بثلثه
 السلام في رجل اوصي رجل بوصيته فمات من ماله ثلثه او بثلثه او بثلثه
 اقل من ثلثه فان ثلث الوصي في ذلك واخذت وصيته فماتت في وصيته فماتت ماله
 وورثه كما وصي ومن اوصي الى الميراث اقل من ثلثه او بثلثه او بثلثه او بثلثه

الاية

والاخوات فان ركب زوجا وابويا واخوة واخوات لام تطلق بوج النصف واللام الثلث
والاب السدس وسقط الاخوة والاخوات فان ركب اخا والاب وام او الاب والام فانما كان
وكذلك ان ركب اخوين او اخوة او اخوات فالاب بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان ركب
اخوة واخوات لام مطلقا فان لم يكن بينهم بالسوية للذكر والاخرى به سواء فان ركب اخا والاب
وام فلا يخرج من الام السدس وما بقي فمخرج من الام والاب وان ركب اخا والاب وام
لام ولما لا يخرج من الام السدس وما بقي فمخرج للاب والام وسقط الاخ من
الاب فان ركب اخين لام او اخا واخا لام واخوة واخوات لام واخا والاب واخوة
اخوات لاب وام واخا والاب وام واخوة واخوات لاب وام فلا يخرج من الام
الثلث بضم بهم بالسوية وما بقي فمخرج من الاخوات على الاب والام وسقط الاخوة
والاخوات من الاب فان ركب ابن اخ وام وابن اخ والاب والاب من الابن من الام
وما بقي فلا يخرج من الام والاب فان ركب ابن اخ وام وابن اخ والاب وام وابن اخ والاب
فيلقى الاخ من الام الثلث بينهم بالسوية وما بقي فمخرج من الاب والام وسقط البنات
الاخ وبقي الاب وكذلك ان ركب بنات وبقي ابن اخ وام وبنات وبقي ابن
اخي لاب وام وبنات وبقي اخ لاب فمخرج من الاب والام الثلث بينهم بالسوية

وما بقي فمخرج من الاب والام الثلث وسقط البنات وبقي ابن اخ وام وبنات وبقي
بنات وبقي ابن اخ وام وبنات وبقي ابن اخ وام وبنات وبقي ابن اخ وام وبنات وبقي
السدس وما بقي فلا يخرج من الابن من الابن والابن وبقي له حصتها ولم يجره في غير كتابه
فان ركب اخا والاب وام مطلقا فانما كان بينهما نصفان وكذلك ان ركب اخا والاب وام
فانما كان بينهما نصفان فان ركب اخا لام مطلقا فمخرج من الام السدس وما بقي فمخرج من
الاب والام واخوة واخوات وام او اكثر من ذلك او اخين واخوات لام وام
اكثر من ذلك واخين واخوات لام او اكثر من ذلك وجدا فمخرج من الاخوات من الام
الثلث بضم بهم بالسوية وما بقي فمخرج من الاخوات من الاب والام وللمذكر مثل
حظ الانثيين وسقط الاخوة والاخوات من الاب فان ركب اخا والاب وام وبنات
فمخرج من النصف للذكر النصف فان ركب اخين لاب وام او الاب مطلقا فمخرج
الثلثات وما بقي فمخرج وان ركب عمًا وعمًا فمخرج من المال للجد وان ركب عمًا وعمًا فمخرج
فالمال بين الاخ والجد وسقط العم والحال فان ركب عمًا وعمًا فمخرج الثلثان والحال
الثلث فان ركب عمًا وعمًا فمخرج الثلثان والحال الثلث فان ركب عمًا وعمًا فمخرج
وعمًا فمخرج الثلثان والحال الثلث بينهما بالسوية وما بقي فمخرج من الام الثلث والبنات
واذا ركب اخا وابن اخ فمخرج من الام الثلث فان ركب عمًا وعمًا فمخرج الثلثان والحال

من بعض وإذا عرفت فحقنا لأحد هلال وليل من شئ ولا بد من أحكام مثل صاحبه
 فون للبرك لو شئنا أن يكون شئ إذا لم يكن لها أصل أقرب من بعضنا من بعضنا فافترق
 جعلنا من ذلك وسقط عليها ما جعلنا له ولها ما كان قبل صاحبها فافترق الشرا من
 الرجل ثم بعد الرجل من الشرا وكذلك إذا كان الأب والأبن وقد كان الأب من الأبن ثم وقد
 قالوا ما ^{أنا}
 الأب من الأب وإذا كانا جميعا في ساعة واحدة وخروج أنفسهما جميعا في لحظة واحدة لم
 يورث بعضهما من بعض وإذا مات جليل من الأبن لم يرثه الأب لأن الأبن من الأبن عليه السلام
 امرئ شرف الأدم من سائر بني آدم ثم قلن في وقتها وإذا نزل الرجل جارية ثم ولد له ولين
 وله منها باني ما مائة لورثة فان كان ولده باني ما مائة الولد ثم لا يكون لها لاث
 الإنسان لأهلك أبوه فلا ولده وان كان له أب وله من غيره ما لم يولد له أم الولد فاما
 فجعل في نصيب ولدها إذا كانا معاً فلا أدركا في وقتهم عنهما فان ماتوا من قبل
 ان يذركا كان نصيبهما من الورثة للاب كذلك ذكره فالله في رسالته والامرات
 والامرات ومارتا على وورثت من المولود وإذا لم يرثه وورثت من المولود
 ماله على خمسة السهام التي على ماله لأصهار العزاب ولا يرث من المولود لأنه لا
 له انما ماله لمولاه وامامان نصيب لكل الاب والابوس فانه من حجة الله
 وبطلان ما سوي فان من ولائهم وإذا سلم للشرا على ميراث قبل ان يفسد عليه ميراث

وارشال
 سبي

غير منقوض وكذلك المولود إذا اطلق قبل ان يفسد ميراث فهو ميراث معهم وان اسلم
 الميراث او اطلق المولود بعد ما فسد ميراث فلا ميراث له ولا ميراث لغيره بحسب الميراث
 منه ويرث والغير ان اذا اسلم ثم يرجع الى الغائبية ثم مات قبل ان يولد الغائب ان اذا
 انصرف مسلم ثم مات قبل ان يولد المولى لم يرث المولى من المولى في الرجل انصر
 تكون عنده الميراث النصيب فيسلم او يفسد ثم يبعث احداهما فالله ميراث ميراث وميراث
 رجل نصراني غير مسلمة فاولادها لغيره ثم مات الغائب في ورث المولى ميراثه فاول
 يكون ميراثه لابنه من المسلمين مثل كان الرجل مسلم وغير مسلم فليجوز ميراثه في ميراثه
 خلا ما لم يات المسلم لم يكون ميراثه فالله ميراث لابنه من اليهودية **باب الديات**
 احكم ان في الخلفاء عشر وثلاثون ديناراً وفي الغداة اربعون ديناراً وفي الخلفاء ستون ديناراً
 وفي العظم ثمانون ديناراً فاما ما ذكره في نصيب الدية حتى يستكمل فاما ما قبل نصيبه
 الدية كاملة فان خرج في الخلفاء فطرفة دم فهو عشر الخلفاء ففيها اثنتان وعشرون
 ديناراً فاما ما ذكره في ميراثه فاربعة وعشرون ديناراً فطرفة فطرفة فطرفة فطرفة
 وان طرفة اربع طرفة فثمانية وعشرون ديناراً فطرفة فطرفة فطرفة فطرفة
 ديناراً وما زاد من العتق على حساب ذلك حتى يفسد عتقه فاما ما كان عتقه فاربعة
 ديناراً وان خرجت الخلفاء فطرفة بالدم فان كان مائة ديناراً ففيها اربعون ديناراً

عشرين

مختصة
 مختصة

وان كان دما اسود فانه شئ عظيم الا ان الغرض من لانه كان من دم صاف فهو لا ولد وما كان
من دم اسود فانه ذلك من الجوف وان كانت العلة في تشبه العرق من الدم في ذلك ثلثا
والربعون دينا اذا كانت في المضعفة تشبه العضة عظاما ايسا قد لا تبلغ اولى ما
يترك تشبه العضة دنا غير ومن زاد دنا اربعة حتى يتم الثمانية فاذ اكنى العظم الجواهر
سقط العصب لا بد من ان كان اوصيت فانه اذا مضت خمسة اشهر فصار في فيه
حجوة وقد استوجب الدية واعلم ان في اليد ضعف الدية وفي اليد بين جميعا اذا قطعها
الدية وفي الذكر وانثى الدية وفي اللسان الدية وفي اللذان الدية وفي الاذن
الدية كاملة وفي المستعينة الدية كاملة عشرة الف درهم ستة الف للسقط والدية
الف لعلها لان السقط على الماء وفي العيين الدية وفي اليد المرافعة الدية كاملة
وفي الظفر اذا كسر لا يسطيع صاحبه ان يجلس الدية كاملة وفي كل اصبع الف درهم وفي
ذكر الخصى وانثى تشبه تلك الدية وفي السن الاسود تشبه في السن فان كان مسددا
ففيه ربع الدية السن فان شجع يعمل بجلا موضحة ثم طلي بها فوهي الهام ان تقطعت
فثلثه هو ضمان للدية لولا ان هذا الموضع لانه هو الهام فله يعلم ان النقص في السن
وهي التي دون الموضع خمس ما نزلهم وان كانت في الوجه فالدية على ذلك الشئ وفي
الماسية تشبه الدية على التي قد نزلت اعظم وتفضل للجوف حتى ضا بها وفي

كافة في الرجلين الدية

ولصاحب الفضل

في اليد تشبه الدية وهي التي قد نزلت جوف الدماغ وفي السلك خمسة عشر من الابل وهي
التي قد صارت من جملتها تشبه منها العظام وفي السن خمسة اشهر وفي السنية خمسة اشهر
وفي الظفر عشرة دنانير لانه عشرة عشر الا اصبع واصابع الرجل واليد في الدية سواء ورسول الله
عبد الله عليه السلام من رجل نزل رجلا ولا يملك شيئا من الدية في يده ولا يملك في يده
واليد السلك تشبه الدية فانما الاضيق رجلان على قطع رجل فان اراد الاخر قطع يده
ان قطع اليدها جميعا التي دية بدل اليدها وانما هاهنا يقطعها وان اراد ان يقطع وقطع السلك
وهو من الاضيق الذي قطع يده ودم الدية قطع يده فان كان في اليدها شيء من الابل
فانه هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن يجر في يده وعلى النش
الف شاة تشبه وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الف درهم الف درهم وعلى اهل
السن السلك ما نزلهم فقال لهم الجاهل من عليه السلام اذا كان لثقتا تشبه العظام وهو رجل
بالسوط او بالعصا او بالحجر فتمت يده فاعطى ما نزل من الابل وان يكون خلعته بين يديه الى
بازل علمها وتلق حقه فثلثون مائة ليرة وعشرون مائة وخمسون مائة وعشرون مائة
ليون ذكر وفيها كل عين من الولى ما نزلهم او عشرة دنانير وفيه الف الف الف الف
ما نزل من الابل ثلثون حقه وثلثون مائة ليرة وعشرون مائة وخمسون مائة وعشرون مائة
ليون ذكر وكل ما في يدين الانسان على هذا فانما هو مائة ليرة رجلان الى اربعة

فقال

لا يملك المال الذي له اذا ائتمنه وبيع على الفقير والذليل اذا ائتمنه وسئل الرجل عليه السلام
 ما فعل في امرأة ظلمت في ما كانت تأكل من العسل الى بيتها فاعطته فقلت عليه السلام ما فعلت
 ان كانت ظلمت في العسل والفر من الدية يجب عليها وان كانت ظلمت في العسل والفر من العسل
 والحاجة فلا بد على عاتقها وسئل ابو حمزة الثمالي المصنف عليه السلام عن رجل ضرب
 رأس رجل بوسطة فما ترحى ظهره عملك لعلبه الدية قال في عشرين عشرة
 ايام او اقل او اكثر من جرحه فقلت له ان ياخذ الدية من الرجل فلا لئلا مضت الدية لغيره
 بهذا قال فان مات بعد جرحه او قبله وقال اصحابه يتردد ان يقتل الرجل المصاب
 اذا ائتمنه ولا يفتنوه ويؤذوا الدية فيما بينهم وبين مستوفيه من مستوفيه فقلت عليه
 ان يفتنوه ومضت الدية بما فيها من ستمه ان يفتنوا على رجل انما يبيع احدهم عن
 الشبهة وقال شككت في ستمها ففعلها بالدية وان كان ستمها شعليه ففعلها مثل ذلك
 ابو حمزة عليه السلام ففعلوا في ذلك الصبي ثمان مائة درهم وسئل ابو بصير المصنف
 عليه السلام عن من لا ائتمنه عن رجل من اصحابه عبد الله بن عبد الله بن ابي
 بيشر القتيبي ايعز ثم يبدله ففعل الرجل بنفسه ففعلنا بالدم كما لا ائتمنه عن رجل
 دعى رجل على رجل فلا يلبس لغيره ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم
 اليه صاحب نفسه فان ائتمنه ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم

ولا يملك المال الذي له اذا ائتمنه وبيع على الفقير والذليل اذا ائتمنه وسئل الرجل عليه السلام
 ما فعل في امرأة ظلمت في ما كانت تأكل من العسل الى بيتها فاعطته فقلت عليه السلام ما فعلت
 ان كانت ظلمت في العسل والفر من الدية يجب عليها وان كانت ظلمت في العسل والفر من العسل
 والحاجة فلا بد على عاتقها وسئل ابو حمزة الثمالي المصنف عليه السلام عن رجل ضرب
 رأس رجل بوسطة فما ترحى ظهره عملك لعلبه الدية قال في عشرين عشرة
 ايام او اقل او اكثر من جرحه فقلت له ان ياخذ الدية من الرجل فلا لئلا مضت الدية لغيره
 بهذا قال فان مات بعد جرحه او قبله وقال اصحابه يتردد ان يقتل الرجل المصاب
 اذا ائتمنه ولا يفتنوه ويؤذوا الدية فيما بينهم وبين مستوفيه من مستوفيه فقلت عليه
 ان يفتنوه ومضت الدية بما فيها من ستمه ان يفتنوا على رجل انما يبيع احدهم عن
 الشبهة وقال شككت في ستمها ففعلها بالدية وان كان ستمها شعليه ففعلها مثل ذلك
 ابو حمزة عليه السلام ففعلوا في ذلك الصبي ثمان مائة درهم وسئل ابو بصير المصنف
 عليه السلام عن من لا ائتمنه عن رجل من اصحابه عبد الله بن عبد الله بن ابي
 بيشر القتيبي ايعز ثم يبدله ففعل الرجل بنفسه ففعلنا بالدم كما لا ائتمنه عن رجل
 دعى رجل على رجل فلا يلبس لغيره ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم
 اليه صاحب نفسه فان ائتمنه ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم ففعلنا بالدم

الحق

[illegible]

4

الذيت

14

محکمہ

بجاء بيتي المفق على اقل من خطا طس حجابنا اذ قد و قال ابو عبد الله عليه السلام في
 في كتابه عليه السلام ان من اجل ان يخرج امرائه لرسوله وبناته فان لم يردوا بالافطحت
 لهم حريمه من طيبات فانك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما روي في بعض طرق
 امرائه ما ياتي على حبلها فخر بها فسد طبعها فذكرت ان كان رضى الله عنها ان كان
 ما كان طبعها مستطفا فانظر لها استمدت من صلحها وهاو طبعها الى ما كان طالا
 استخلفت لغير صاحبها ثم ذهبت الفاسد ورجعوا الى قواع طبعها وذهبت الهوى
 العجس والنصراني وولدوا لنا ما نأمنه وندوم ومن جلى داس جعل فله بيت مفله باء ديار
 وان جلدت بجمه فله ليدى حكاياتنا من المؤمنين عليه السلام يعني في كل فصل من الفصول
 ثلث عقل تلك الاصابع الا انهم فاستكمل بعض في عقله استعمل عقل ثلث الاصابع
 لانها مفصلين ولعلم ان الانسان ثمانية عشر من سنائه عشرون عاين الم من سنائه
 عشرون من سنائه كل سن من الفعايم الاكثر حتى نذهب سنه وندنا وندنا
 عشرون منها كذا سنائه ديار وندنا كذا سن من الاضطر على الصليب من ربه للعظيم
 عشرون ديار وندنا عشرون سنائه منها اربع سنائه ديار فان زاد على الانسان فاحد
 على ثمانية عشر من الفعايم السعد والعلاد ثمانية لان كل واحد من الفعايم عشرون
 وما نقص من ثمانية عشر من الفعايم السعد والعلاد ثمانية لان كل واحد من الفعايم عشرون
 اعزى

فقصنا

واحرضا

نحوها
رسولها

وقضى

بمنه

فان

فقصنا المكونة من الركبة فابان فقصنا يد يدا الصفتين بهما المتاحشة والمقصود
 وقضى في جعل اصيل يار فاسلها في دار قوم فاصرفنا الدار واصرنا في العدا واصرنا
 من عمن ان يفرم في الدار واما بعد فابان فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 وجعلنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 عبد الله عليه السلام عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 قال لا يفرم في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 الا ان في العوض فابان فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 عبد الله عليه السلام عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 صلى الله عليه وسلم في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 واذا ادى رجل انه ذهب سدس بصير من كل شيء وسدس سبعة من كل انية فانه لا
 بخصا في كل اصيل بعوا لانه لا علم له بان ذهب من سبعة وبصره ولا علم له بان في انا بخصا
 في موضع الصل في انا بخصا في انا بخصا في انا بخصا في انا بخصا في انا بخصا في انا بخصا
 ثلث جمعة فبمنه وعلينا معه ولله في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 فانما في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار
 ما ادى من كل اصيل وعلينا مولانا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار فقصنا في الدار

المسلمين

عقله

فانما يار

المسلمين فان سئل من هو وعلى جعل انه مثل جعل ثم خولنا فان سئل من هو وانما مثله وهو
 صحيح العقل لانه يد من هذا بفتح مثل به فان لم يسمه بنا وكان له مال دفع الى اولياء
 المعنول لانه فان لم يكن له مال اعطوا من بيت مال المسلمين ولا يجلد دم امرأ مسلم واذا قطع
 الاذى به جعل مسلم قطعها واخذ مصل ما بين الدينين وان مثل فشاوه به ان شاذ والولا
 وبما خذوا من ماله او من مال اولياءه فصل ما بين الدينين واذا قطع السلم بدل العاهد خبر
 اولياء العاهد فان شاذ اخذ ماله به بدل موان شاذ قطعوا به السلم وانما اقبل
 ما بين الدينين واذا مثله للسلم صنع كذلك ولعلم ان دينه كلب الصبيد اربعون درهما ودينه
 كلب الماشية اربعون درهما وذلك الكتاب المذموم للصبيد ولا للكلية لا يسل في ارب على
 الفاضل ان يعلى وعلى صاحب الكلبين بقبله وقضى من المؤمنين عليه السلام في صيد
 حرا خطأ فلما مثله لعقده مولاه فاجل عتقه وفتنته لانه فان مثل الكتاب وجعل
 خطا فان كان مولاه حين كائنه اشترى وعلينا به ان عجزه فخره في ارب فخره في ارب فخره في ارب
 يدفع الى اولياء المعنول فغن شاذ الاستوفى وان شاذ باعوا وان كان مولاه حين كائنه
 لم يشرط عليه وقد كان اتى من مكانه شاذ فان على الامان يورى الى اولياء المعنول
 من الدين بغيره ما اعطى من الدين ولا يجلد دم امرأ مسلم وان كان يكون ما بيني على الكا
 ما لم يورده لاولياء المعنول لانه يشرط من نجها بغيره ما بيني بالمرحمة ان يبيعوه ومثل

الكاثير

حتى يرس الكفا حتى يا عبيدا لله عليه السلام عن امرأة وصيد فثقل بجملتها فقال ان غدا
 المرأة والعبد مثل العبد فان احب اليها بالفتن ان يثقلها فثقلها وان كانت فثقلها
 العبد اكثر من خمسة الاف درهم وقد اعلى سيد العبد ما يقبل عبد خمسة الاف درهم
 ولئن لم يوان فثقل المرأة فثقل العبد فثقل الا ان يكون فثقل اكثر من خمسة الاف درهم
 على موث العبد ما يقبل عبد خمسة الاف درهم فثقل العبد او يثقل به سيد وان كانت
 فثقل العبد فثقل من خمسة الاف درهم فثقل العبد او يثقل به سيد وان كانت
 ثقل سبوت ودين العبد ثقل في سنة فان ثقل رجل رجلا فثقل الرجل اوليا من
 المسلمين اوليا من اهل الذمة من ثقل ثقل الامام ان يمرض حتى فراث من الذمة
 الاسلام من اسمهم ومن الثقل العبد فان شاء ثقل وان شاء لم يثقل وان شاء اخذ الذمة
 فمن لم يسم من قبل الله كان الامام وما امر فان شاء ثقل وان شاء اخذ الذمة
 لادن لعقود وروث انما جعل الرجل الى عمر من الخطاب ومعه رجل فقال ان يمرض هذا شق
 بطن حتى قال عمر رضي رسول الله صلى الله عليه واله فثقل اليها ما جيار وليها الله
 لا يثقل ولا يثقل فقال الامير المؤمنين عليه السلام فثقل النبي صلى الله عليه واله لا يثقل ولا
 استمر ان كان صاحب البقرة يثقل على طريق الجبل حتى يثقل من فثقل ولا فثقل البقرة
 جاء بها صاحبها من السواد ويثقل على طريق الجبل فثقل من يثقل فثقل صاحب

البرقة من الجبل **باب الدخول في اعمال السلطان** وعلى صاحبها الهدى
 عن ابي عبد الله عليه السلام انما قال انفق الله وصونوا انفسكم عن الرجوع ووفوا بالعقبة
 والاستغاث بالهدى من طلب الجبل والهدى من طلب السلطان واعلموا ان من خضع لسلطان
 ولمن يخالفه على دينه طلب الجبل والهدى من طلب السلطان واعلموا ان من خضع لسلطان
 هو عليه على من دينه فثقل العبد او يثقل به سيد وان كانت
 يثقل في حج ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل
 يخرج منه الرجل قال الا ان لا يثقل ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل ولا يثقل
 ثقل مضار في دينه يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل
 والهدى من طلب العبد فثقل العبد يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل
 وقال الامير المؤمنين عليه السلام انا رجل ولي بيتنا من امور المسلمين فثقل بابي ربه
 وارثي سائر عرقى فثقل من الله وامنه حتى يثقل الباب من يثقل اليه ولا يثقل من
 كانت له عقله وروى ان ابي عبد الله عليه السلام قال لو لم يكن من صبيح انا النبي بالهدى
 عن زكاة بيتي حتى عن اعماله فثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل
 يثقل من ملأهم وبشر من شرهم ولا يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل
 قال والهدى رحمة الله في رساله الى اهل البيت يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل يثقل

بالودع

كَسْبُ الْيَنْبَاسِ مَا يَجْلِبُ بِهِ الْيَنْبَاسُ الْقَلَمُ لِحَبْلِهَا يَنْبَابُ بِرَكْزِهِ اسْمُهُمَا بِرَكْزِهِمَا وَغَيْرُ
 فِيهَا مَسَاجِدُكَ فَعَدَّوْهُ عَنِ الْيَقِينِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ مَا يَنْشَأُ مِنْ فَعْلٍ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَقًّا
 يَقْتَرِنُ بِهِ إِذَا أَدْرَكَ الْعَمَلُ السَّيِّئُ فَلَا تَلْبَسُهُ مِنْ مَهَامٍ فَتَنْبُوْثُ الْجَبِينِ وَهَوَالَا الْأَصْفَرِ
 وَبُورِثَا الْعَمَلِ وَالْهَرَمِ وَتَلْبَسُهُ وَتَنْتَجَالِسُ وَتَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ الْقَلَمُ اسْتَوْجُوْهُ وَتَقُولُ مَا يَنْبَغِي
 وَلَا تَقْبَلُ خَوَاتِمَ وَتَقْتَضِي وَلَا تَجْعَلُ الشَّيْطَانَ نَفِيْدًا وَلَا يَكُنْ وَلَا تَأْخُذُ ذَلِكَ وَتَكُونُ
 تَنْبَغِي لِلْكَافِرِ فَتَقْبَلُ أَتَقْبَلُ لَارْكَابِهِ عَارِيكَ وَأَعْلَمُ أَنْ تَعْلَمَ الْيَنْبَابُ بِهَذَا الْحَالِ وَ
 الْحَزَنُ وَهَوَالَا وَبِالْصَّلَاةِ وَعَلَيْكَ بِبَلِيْسِ شَابِ الظُّنِّ فَمَا نَبِيْسُ رَسُوْلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْأَمْرُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَتَى لَيْسَ السَّوَادُ نَابِلِيْسُ مَرْغُوبٍ وَلَا لَيْسَ النَّمْلُ
 الْأَمْرُ فَتَحْدِثُ مَرْغُوبٍ وَهَوَالَا مِنْ تَحْدِثُ لَيْسَ إِذَا الْكَلْبُ فَتَحْدِثُ الْقَلَمُ تَوْبَعِي وَ
 أَجْلُ يَنْبَغِي تَوْبَعِي بِحُكْمِكَ وَتَنْظَرِي إِلَيْكَ يَوْمَ الْفَنَاءِ وَلَا تَنْشُرُ بَصْرِي خَطَايَا يَوْمَ الْفَنَاءِ
 فَذَا صَبَحْتَ فَتَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَعَلَّكَ تَعْلَمُ الْإِلَهَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ تَعْلَمُ مَرَاتِنَ
 أَهْلِ الْوَيْلِ عَلَى السَّلَامِ لَوْلَا مِنْ فَعْلٍ ذَلِكَ يَحْدِثُ الْعَرَبِ وَيَحْدِثُ الصَّغِيرُ مَرْغُوبٍ مَرْغُوبٍ
 لَوْ أَنَّ مِنَ الْبِلَادِ أَنْ هَا الْكَلْبُ وَالْبَصْرُ وَالسُّلْطَانُ وَالشَّيْطَانُ وَتَوْبَعِي عَنْ بِلَادِهِمْ عَلَيْهِ
 الْبَلَدُ الْخَالِدُ أَنْ تَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَتَقُولُ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَصَاءٍ فَتَقْبَلُ ذَلِكَ أَصْرُ الْكَلْبِ
 سَوْءٍ وَأَنْ تَقْبَلُ لَكَ أَنْ تَقْبَلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَحَدِي وَعَشْرِيْنَ زَيْدِيَّةً حَمْرًا عَلَى الرَّبِّ

الشَّيْطَانُ
 يَنْبَغِي

فَتَعْلَمُ مَا تَنْبَغِي جَمِيعَ الْأَمْرِ الْأَرْضِ الْمَوْتِ وَفَا تَنْظَرُ فِي الْمَرْأَةِ فَتَحْدِثُ الْقَلَمُ عَلَى حَسَنِ
 خَلْقِي وَصَوْرَتِي مَا حَسَنَ صَوْرَتِي وَزَانَتِي مَا شَانَ مِنْ عِبَارِيٍّ وَكَرْمِيٍّ بِالْإِسْلَامِ فَذَا لَدُنَّ
 أَخَذَ الشَّيْطَانُ مِنْ بِلَادِهِ يَنْبَغِي فَتَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَتَقُولُ عَلَى أَمْرٍ ثُمَّ تَرْجِعُ مَعْدَمَ رَأْسِكَ
 الْقَلَمُ حَسَنَ شَعْرِي وَشَعْرِي وَطَلِبِيهَا وَطَلِبِيهَا عَلَى أَمْرٍ ثُمَّ تَرْجِعُ رَأْسَكَ فَتَحْدِثُ الْقَلَمُ
 لَا تَقْبَلُ عَلَى عَمَلِي وَأَصْرِي وَتَقْبَلُ كَيْدَ الشَّيْطَانِ وَلَا تَكُنْ مِنْ بِلَادِي فَتَقْبَلُ عَمَلِي ثُمَّ
 سَرَجُ حَاجِيكَ فَتَقُولُ الْقَلَمُ تَقْبَلُ زَيْنَةَ أَمْرِ الْعَدَا ثُمَّ سَرَجُ حَاجِيكَ مِنْ قَوْلٍ وَتَقُولُ الْقَلَمُ سَرَجُ
 الْعُزْمِ وَالْجُحْمِ وَوَسْوَسَةَ الشَّيْطَانِ ثُمَّ أَمْرُ الشَّيْطَانِ عَلَى صَدْرِكَ فَتَقُولُ
 أَحَدُثْ فِي حَاجَتِي فَتَقُولُ مَا يَنْبَغِي لَكَ مِنْ فَعْلٍ فَتَقُولُ مَا يَنْبَغِي لَكَ مِنْ فَعْلٍ فَتَقُولُ مَا يَنْبَغِي لَكَ مِنْ فَعْلٍ
 الشَّيْطَانُ فَتَقُولُ الْقَلَمُ سَوْنِي بِبِلَادِي وَالْإِبَانُ وَتَقْبَلُ بِلَادِي فَتَقُولُ الْقَلَمُ فَتَقُولُ الْقَلَمُ
 وَلَا تَنْشُرُ بَصْرِي لَكَ مِنْ عَمَلِي أَبَدًا بِالْمَرْغُوبِ فِي أَوَّلِ الْعِلَامِ فَتَقُولُ الْقَلَمُ تَقْبَلُ الْقَلَمُ الْخَالِدُ عَلَى
 الرِّبَا وَالْحَرْبِ وَمِنْ بِلَادِي لَعَلَّكَ تَعْلَمُ بِالْمَرْغُوبِ سَبْعُونَ نَوْعًا مِنَ الدَّاءِ وَمَا لَا يَعْلَمُهُ
 الْأَقْدَمُ وَإِذَا أَنْبَغِي مِنْ تَوْبَعِي فَتَقُولُ الْقَلَمُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَقُّ الْعَبْدُ وَمِنْ بِلَادِي فَتَقُولُ الْقَلَمُ
 سَبْعُونَ نَوْعًا مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمَلِكُ السُّلْطَانُ وَسَبْعُونَ نَوْعًا مِنَ السُّبْحِ وَتَقْبَلُ الْقَلَمُ
 الْأَصْبَحُ السُّبْحُ وَمِنْ نَهْثٍ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ فَتَقُولُ الْقَلَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَفَا تَدْرُسُ
 لَيْسَ لَكَ فَتَقُولُ الْقَلَمُ بِسْمِ اللَّهِ الْحَقُّ عَلَى عَمَلِي وَتَقْبَلُ الْقَلَمُ عَلَى عَمَلِي فَتَقُولُ الْقَلَمُ

وَرَأْسِي وَتَقْبَلُ عَلَى مَا شَانَ



151/1
629

نزل نبي الامام فاذا خلعتا اضل بهم الله الحيوة الذي وزني ما اوتي به خدي من
 الاذي ولا تلبسها الاجالسا وبت يا الهي فاذا خلعتا خلعتا من بنام وانما خرجت
 منزلة فقال لهم الله لا حول ولا قوة الا بالله فانك على الله فانك اذا صليت ذلك تا ذلك
 صلت في ذلك لسم الله هديت في ذلك لا حول ولا قوة الا بالله وبيت في ذلك
 ذلك على الله كمنه فيقول الشيطان كيف لم يعبد هادي في وكفى واثق الحالك من الله
 فان يخرج عرق الجحلام كل امر فانه يستغفر من كل ذنوبه وعلبك بكثرة الاستغفار فان يجلب
 الرزق فله ما استطعت من عمل الخير يجده غدا واثاك والليل والليل في الدين
 فان يكون لك الشك عليه بطول السجود في الصلوة فانه من عمل الشك على ابليس لعنه الله
 من ان يرى ابن آدم شيئا لا يذبح بالبحر وخصي وهذا امر بالبحر فاطلع نفسي
 روى الاطال العبد سجدة قال ابليس ويلطاعوا عصيت وسجدوا وابيت واذا
 اشكى احكامه عبيته فليقر ان هذا كرسى وجعفر في قلبه ثم الكتاب
 بعون الله الوهاب وقد وقع النزاع من شوب هذه النسخة الجليله
 الشريفة في يوم الاحد شهر ربيع محرم الحرام على يد العبد
 الفقير المذنب بالخطا والتقصير وانا المحتاج الى
 رحمة الملك محمد بن محمد مهدي العالمين
 الهادي عبد الجبار غفر له في يومها وستر
 عيوبها بالبر واللاحاد في سنة ١٢٣٣
 كم

علم واصل
 استاذ
 صاحب